الأكاديمية العربية الدولية

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر

– بسكرة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

العلاقات الإيرانية الخليجية على ضوء المتغيرات الإقليمية و الدولية الراهنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة

الأخضري إيمان

إشراف الأستاذ الدكتور

بوحنية قوي

لجنة المناقشة

اللقب والإسم	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. بخوش مصطفى	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د. قوي بوحنية	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا و مقررا
أ.د. مجدوب عبدالمؤمن	أستاذ	جامعة ورقلة	ممتحنا
د. فوزي نور الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	ممتحنا
أ.د. زياني صالح	أستاذ	جامعة باتنة	ممتحنا
د. باري عبداللطيف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

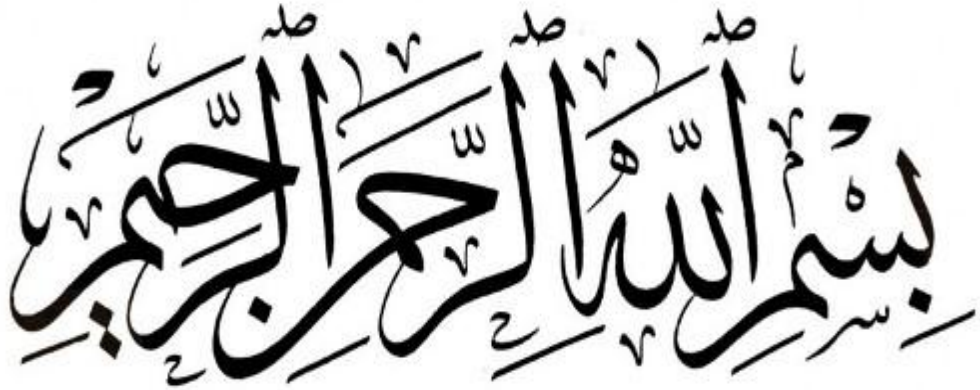
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

إلى من تنحني لهما هامتي براً و تقديراً.

إلى اللذين ربياني صغيراً، فسهرا لأنام، وتعبا لأرتاح، وجهدا لأتأدب و أتعلم.

إلى اللذين سهرا على تعليمي، وذلّلا لي صعوبات الحياة.

وضحيا عنّي بالغالي والنفيس من أجل السير في قافلة العلم والمعرفة.

أهدي هذا الجهد المتواضع لوالدي الكريمين، عرفاناً لفضلهما...

كما أهديه إلى زوجي العزيز، إخواني وأخواتي وإلى كل أحبابي.

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله أولّه وآخره على فضله ومنّته الواسعة في إتمام هذه الأطروحة، وأسجد حمداً وشكراً أن منّ علي بنعمة الصحّة والتوفيق إلى طريق العلم والمعرفة، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وهو ربّ العرش العظيم.

أتقدّم بالشكر الجزيل بعد الله سبحانه وتعالى، إلى الأستاذ الدكتور المشرف والموجّه

بوحنية قوي

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة دون تردد وعلى نصائحه وتوجيهاته القيّمة وتسهيلاته الكبيرة.

كما أتقدّم بشكري الجزيل لكل الأساتذة الذين تعبوا من أجل إيصال المعلومة ولم يبخلوا بها علينا طوال مشوارنا الجامعي، وأسأل المولى عزّ وجل أن يجازيهم وأن يلبسهم ثوب الصحّة والعافية وأن يوفقهم لما فيه الخير.

مقدّمة

لقد شهدت العلاقات الدولية، وخصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، العديد من التطورات التي كان لها الأثر الكبير في بلورة وصياغة الإطار العام للسياسات الدولية، وخاصة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، ويعود هذا إلى أهمية ومركزية هذا الإقليم في الإستراتيجية الدولية كونه الساحة العملياتية لسياسات واستراتيجيات القوى الكبرى، فضلاً عن تحركات وأدوار القوى الإقليمية ذات الفاعلية والتأثير على مجمل تفاعلات الإقليم والتي أسهمت في صياغة المشهد الإقليمي.

يطرح مفهوم التغير في كل رئاسة إيرانية جديدة، إشكالاً على مستوى حقل العلاقات الدولية والإقليمية، ويعزى بعض من هذا الإشكال إلى طبيعة الخلفية السياسية لكل رئيس إيراني منتخب ليس باتجاه بنية المصالح والمكاسب السياسية والاقتصادية التي يفترض العمل على تحقيقها أبان رئاسته فحسب، وكذلك تجاه السياسة الخارجية الإيرانية، وما تفرضه من إعادة توزيع أدوار ومهام القوى الإقليمية المؤثرة لتحقيق تلك المصالح والمكاسب، وتحت أي استراتيجيات أو أهداف أو سياسات أو شراكات، طبقًا لشبكة متداخلة ومتشابكة من المصالح والعلاقات الإيرانية والمنظومة الدولية و الإقليمية على المدى المنظور والبعيد.

وإن كانت ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية تظل ثابتة، ولا تغيير فيها بتغير الرؤساء الإيرانيين، كونها معنية بتحقيق المصالح الإيرانية العليا من حيث تفردها بالقيادة الإقليمية، وإنما التغيير يكون في طبيعة الممارسات والأدوات السياسية التي يرتئيها الرئيس المنتخب بحسب متغيرات البيئة الدولية و الإقليمية، والشركاء الاستراتيجيين، ومن ثم، فإن القرار الإيراني يعتمد غالبًا على التوليف بين مكتسبات الثورة و التفضيلات الإستراتيجية التي قد ترجح منظور ما على الآخر، أو شريك استراتيجي على آخر،وبحسب كل ظرف استراتيجي مناسب له.

ومن جملة نتائج هذه المتغيرات الدولية و الإقليمية، بدأ التكهن بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد سواء من حيث المفهوم أو الحدود أو الأطراف الفاعلة فيه، وذلك من خلال طرح العديد من المشاريع الإقليمية والدولية التي حاولت صياغة و تأسيس أطر عامة لما يجب أن يكون عليه السياق العام في الإقليم.

وبما أن الشرق الأوسط لم يكن بمنأى عن هذا التغير الدولي، فقد قامت الولايات المتحدة بطرح مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يقوم على فكرة أساسية وهي إدخال إسرائيل في عضوية النظام

الإقليمي الشرق أوسطي وجعلها مقبولة إقليمياً وسبق هذه المحاولة العديد من الترتيبات السياسية من أجل التمهيد لهذا المشروع وكان مؤتمر مدريد "للسلام" أولى هذه المحاولات.

وأعقب هذا المشروع أيضاً مشروع آخر وهو مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي جاء كنتيجة عملية للاحتلال الأمريكي للعراق(2003)، والذي تكلل أيضاً بالعديد من الترتيبات الإقليمية السياسية كخارطة الطريق[1] ومؤتمر **أنابوليس** وغيرها، وهذا المشروع في حقيقته جاء كمحاولة للإجهاض على مبدأ السيادة والحدود وإعادة تشكيل المشهد الإقليمي بحدود جديدة ومفاهيم جديدة ودول جديدة ولعل ما حدث ويحدث اليوم في منطقة الشرق الأوسط هو نتيجة حتمية لهذا المشروع.

وفي الوقت نفسه، وبحكم وقوع إيران وجوارها الخليجي في منطقة شديدة الحساسية لمصالح القوى الكبرى تأثرت العلاقات الخليجية – الإيرانية غالباً بشكل مباشر، وأحياناً بشكل غير مباشر، بتطور علاقات القوى الكبرى مع كل من الخليج وإيران إئتلافاً واختلافاً.

---

[1]– خارطة الطريق هو الاسم الذي أطلق على مبادرة سلام في الشرق الأوسط اقترحتها اللجنة الرباعية :الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا والأمم المتحدة. كان هدف المبادرة لبدء محادثات لتوصل إلى حل نهائي لتسوية سلمية من خلال إقامة دولة فلسطينية بحلول .2005 وتشتمل خارطة الطريق على ثلاث مراحل: 1. تلبية الشروط المسبقة لإقامة دولة فلسطينية؛ 2. إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة؛ 3. حول اتفاق الوضع الدائم، الاعتراف بدولة فلسطينية ذات حدود دائمة وإنهاء الصراع

- المرحلة الأولى (تنتهي في مدة أقصاها مايو 2003) اعتراف متبادل؛ وقف فوري وغير مشروط لإطلاق نار من أجل إنهاء النشاط المسلح وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين أين ما كانوا؛ يقوم الفلسطينيين بإصلاح سياسي شامل، بما في ذلك صياغة دستور فلسطيني وإجراء انتخابات؛ تنسحب إسرائيل من جميع المناطق الفلسطينية التي تحتلها منذ 28 سبتمبر 2000 (الخطة لا تتحدث عن مزيد من الانسحابات). تتجنب إسرائيل القيام بعمليات الترحيل وشن الهجمات ضد المدنيين وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية. إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية؛ تحسين الوضع الإنساني بما في ذلك تطبيق توصيات تقرير برتيني وتخفيف القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع؛ تجميد التوسع الإستيطاني وتفكيك جميع البؤر الإستيطانية التي تمت إقامتها منذ مارس 2001.
- المرحلة الثانية (يونيو–ديسمبر 2003): عقد مؤتمر دولي لدعم إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وإطلاق عملية تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة؛ إحياء الاتصالات المتعددة الأطراف بشأن قضايا مثل موارد المياه الإقليمية، والبيئة، والتنمية الاقتصادية، واللاجئين، وتحديد الأسلحة؛ تعيد الدولة العربية الصلات التي كانت قائمة بينها وبين إسرائيل قبل الانتفاضة (لمكاتب التجارية، إلخ).
- المرحلة الثالثة :(2005–2004) المؤتمر الدولي الثاني؛ اتفاق الوضع الدائم وإنهاء الصراع؛ اتفاق حول الحدود النهائية، توضيح المسائل الخلافية حول مصير القدس واللاجئين والمستوطنات؛ تقبل الدول العربية إقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل.

وبعد المتغيرات التي طرأت على خارطة الشرق الأوسط في ظل المشاريع السابقة (مشروع الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الجديد)، لجأت إيران في سياستها الخارجية إلى إستراتيجية ملء الفراغ من جهة، والاختراق النظيف من جهة أخرى، وخاصة مع توالي الأحداث في المنطقة الشرق أوسطية بصفة عامة والمنطقة العربية بشكل خاص، بداية بسقوط العراق وتداعياته على الساحتين الإقليمية و الدولية، الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي اللامتناهي، وأخيرا ثورات الربيع العربي و إفرازاتها.

تفرز البيئة السياسية متغيرات تؤثر في صناعة القرار واتجاهاتها، كما تؤثر في أدوار الأطرف الفاعلة، وفي تطور هذه الأدوار من مرحلة إلى أخرى بل من قرار إلى آخر، ويتحرك الطرفان الإيراني والخليجي في إطار بيئة سياسية تؤثر في مضمون عملية صنع القرار واتجاهاتها الرئيسية، فالثورات العربية كان لها أكبر الأثر علي أن تخطو كل من إيران والدول الخليجية بخطوات سريعة نحو لعب دور إقليمي في المنطقة، فالثورات سوف تُحدث تطورات في التوازنات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط و يمكن القول أنها سوف تفرض تداعيات متباينة علي مصالح الطرفين وطموحاتهما في أن يصبح كل منهما رقم مهم في معظم الملفات الإقليمية إن لم يكن مجملها.

حاولت إيران صياغة نظرية أمنية بالتماشي مع هذه التطورات و المتغيرات، بحيث تصبح اللاعب الأساسي في المنطقة في مواجهة الجيران المتشاطئين الدول الخليجية، فمارست سياسة الاختراق في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين وركزت فيه على الاختراق الأمني، بالإضافة إلى إستراتيجيتها الأمنية في التعامل مع التطورات في اليمن وسوريا، دون إغفال الملف النووي الإيراني الذي تعتبره إيران ورقتها الرابحة التي تخول لها تبوء المكانة التي تطمح لها، بالإضافة إلى أنه يعتبر حجر الزاوية في صياغة نظرية أمنية خليجية مشتركة.

وما دفع بإيران إلى تبني هذه الإستراتيجية التحويطية هو نظرة الولايات المتحدة لها، فهذه الأخيرة ترى أن احتواء إيران هو جوهر سياستها الأساسية في الشرق الأوسط.فهي تحملها مسؤولية تصاعد العنف في العراق وأفغانستان وأوضاع لبنان وفلسطين، كما أنها تستشعر بان ميزان القوى في المنطقة بدأ يميل لصالح إيران وحلفائها، لذلك فهي ترى أن كبح جماح **طهران** ونفوذها المتعاظم ضروري جدا لاستقرار المنطقة.

ولا يمكننا الحديث عن السياسة الإيرانية دون ذكر الملف النووي الإيراني الذي يعتبر اعقد ملف تم التعامل معه من طرف المجتمع الدولي ككل و الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل خاص، حيث يُعد

التعاون الإيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر فتح منشآتها النووية لعمليات التفتيش الدورية التي تقوم بها الوكالة، أحد أهم التأثيرات الإيجابية على السياسة الإيرانية حتى الآن، مما دفع العديد من الدول سواء العربية أم الغربية إلى انتهاج سياسات متباينة و مواقف مختلفة من السياسة الإيرانية كل حسب رؤيته وتوجهاته الخاصة، ونخص بالذكر هنا الدول الخليجية التي تكاد تعتبر إيران العدو الأول بل الأوحد لها متناسية الخطر الإسرائيلي الذي تضاءل الحديث عنه منذ أضحى الملف النووي الإيراني يحتل المكانة الأولى في المحادثات العربية العربية، العربية الغربية، أو حتى الغربية الغربية، " ولعل هذا يعتبر أهم حدث خدم التوجهات والسياسات الإسرائيلية التي تعتبر المستفيد الوحيد من التجاذبات العربية الإيرانية".

أما بالنسبة للدول الخليجية، الطرف الثاني في موضوع دراستنا هذه، فقد أثرت وتأثرت هي الأخرى بالتطورات والمتغيرات التي حصلت على المستويين الإقليمي والدولي، لكن الفارق بينها وبين إيران هو عنصر التبعية، فالدول الخليجية بقيت حبيسة عاملين رئيسيين فيما يخص سياستها الخارجية، العامل الأول هو مجلس التعاون الخليجي الذي بقي حبيس المؤتمرات والقمم، ولم يخرج بصيغة أمنية خليجية مشتركة فعالة خصوصا في الفترة الأخيرة مع تزايد النفوذ الإيراني بالإضافة إلى بعض الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى التي تستثمر في هذه التطورات من أجل الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية، فالدول الخليجية لم تستطع تفعيل سياسة خارجية موحدة اتجاه هذه المعطيات مما أفسح المجال للضفة المقابلة.

أما العامل الثاني، فهو عدم قدرة الدول الخليجية على تطوير منظومة أمنية خليجية خالصة، والمقصود بالخالصة هنا هو عدم تدخل العنصر الأجنبي في الإستراتيجية الأمنية الخليجية، فلازالت تعتمد على القوات الأجنبية في نزاعاتها وعلاقاتها.

إن العلاقات الإيرانية – الخليجية، ليست علاقات مستقرة على نفس الوتيرة و النسق، خاصة في الفترة الأخيرة، فهي تمر بتطورات متسارعة، نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، أما العوامل الداخلية فتتمثل في استقرار الأنظمة داخليا وعدم وجود أي اضطرابات داخلية من شأنها التأثير على توجهات السياسة الخارجية، أما العوامل الخارجية فتتمثل في التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية، من جهة، والعلاقات الإقليمية والدولية والبينية من جهة أخرى، فهذه العوامل جعلت من العلاقة الإيرانية – الخليجية تتأرجح بين الصراع وما يشبه الإنفراج.

لكن الثابت أن هذه العلاقات تأسست و لا زالت تتأثر بعدة منطلقات، سواء نتيجة القواسم المشتركة، من اعتبارات الدين، والجوار الجغرافي، والبعد الحضاري والعقائدي، بما يمكنها من الإنتقال من

مرحلة وحالة التعايش التنافسي و الصراعي، إلى مرحلة التقارب والتحاور خاصة فيما يخص صياغة نظرية أمنية خليجية مشتركة دون تهميش أي طرف من أطراف العلاقة.

والعلاقات الإيرانية الخليجية تستند على بعد مهم جدا يساهم في صناعة توجهات السياستين الداخلية والخارجية على حد سواء والاقتصاد، فمعظم الدول الخليجية الست تتمتع بسياسة اقتصادية تعتمد بشكل كلي على الريع الطاقوي، مما جعل اقتصادها مرهون به، مع العلم أن معظم خلافاتها مع الجارة القريبة جغرافيا، والبعيدة توافقيا، تكون الدول الخليجية فيها غالبا الحلقة الأضعف، وهذا راجع إلى عدم القدرة على مجاراة التطور الإيراني وخاصة في المجال النووي الذي تتكل عليه إيران، ويعتبر حصانها الرابح في جميع مفاوضاتها وخلافاتها، فضلا عن الإصلاح السياسي الذي يجب على الدول الخليجية أن تفكر بجدية فيه خاصة بعد الأحداث التي شهدتها ولازالت تشهدها المنطقة العربية والشرق الأوسط تحديدا، فمعظم الأنظمة الخليجية هي نظم ملكية ولا تعتمد على مبدأ الديمقراطية التشاركية، فهذه النقاط المذكورة، قد تمثل بعدا تراجعيا للسياسات الخليجية، ولا تخدمها في مسارها التصاعدي مع إيران.

- **إشكالية البحث**

تعتبر منطقة الخليج هدفا رئيسيا في استراتجيات العديد من الفواعل الدولية والإقليمية، وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود، شكّلت مسألة السيطرة على الخليج العربي منطلق التنافس الدولي والإقليمي، والحقيقة أن جوهر المعضلة الأمنية في المنطقة يكمن في تضارب الرؤى: إذ تسعى إيران إلى عدم وجود طرف أجنبي في المعادلة الأمنية، كي تتمكّن من ممارسة ما تعتبره سلطتها المُحقّة على المنطقة، في حين عدم قدرة الدول الخليجية على موازنة القوة الإيرانية، وتسعى للإبقاء على العنصر الأجنبي في المنطقة.

وفي ظل الإختراق الخارجي المتعدد المستويات، تبدو مسألة دراسة تفاعلات العلاقات الإيرانية الخليجية معقدة نتيجة لتداخل المتغيرات الداخلية و الخارجية، ونتيجة كذلك لغياب تصور أمني خليجي إيراني مشترك، نتساءل عن محركات السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه الدول الخليجية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة؟ و ماهي محددات صياغة نظرية أمنية إيرانية إيرانية متفاعلة؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي تتفرع لدينا مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- هل يستطيع البعد الاقتصادي إصلاح ما أفسدته السياسة والأمن؟

2- أين يمكن أن تستقر إيران على سلم التدرج الإقليمي والدولي إذا ما امتلكت السلاح النووي؟

3- هل تغير النخبة الحاكمة الإيرانية يؤدي إلى تغيير توجهات السياسة الخارجية اتجاه دول الخليج العربي؟

4- ما هو مستقبل الدور الإيراني في المنطقة في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة؟

5- ما هي حدود مفهوم الأمن القومي الخليجي المشترك كأداة لصياغة سياسة أمنية مشتركة؟

6- ما هي طبيعة دور الأطراف الفاعلة في الإستراتيجية الأمنية الخليجية- الإيرانية؟

7- ما مدى تأثير العلاقات الإيرانية – الخليجية على بناء سياسة خليجية موحدة تجاه إيران؟

8- هل تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي الإستغناء عن الوجود الأجنبي في موازاة التمدد الإيراني؟.

- **الفرضيات**

❖ **الفرضية الأولى:** إن تباين الإدراك لما تمثله إيران في المنطقة ساهم في تمدد دورها في منطقة الخليج العربي.

❖ **الفرضية الثانية :** الإتفاق النووي بين إيران و الغرب من شأنه إدخال المنطقة في نظام أمني جديد.

❖ **الفرضية الثالثة :** انسحاب الفواعل الدولية من المنطقة سيفتح المجال أمام سيناريو التوافق والإنسجام الخليجي الإيراني.

❖ **الفرضية الرابعة:** إدارة الدول الخليجية منفردة بعيدا عن غطاء مجلس التعاون للتوازن بين المصالحة مع إيران وبين تقييدها بالوجود الأجنبي والتبعية للسياسات الدولية، ستشكّل تحدّياً دبلوماسياً وسياسياً صعباً من شأنه تغيير موازين القوى الداخلي (الخليجي) و الإقليمي.

- **حدود الدراسة**

اعتمدنا في مجال الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من نجاح الثورة الإيرانية 1979 وما تلاها من أحداث إقليمية ودولية مرورا بالفترات التي تعاقب عليها الرؤساء الأربعة أي إلى غاية التاريخ الحالي، محاولين تسليط الضوء على السياسة الخارجية الإيرانية في كل فترة على حدى ومحاولة معرفة.العناصر المتحكمة في هذه السياسة الإيرانية.خلال كل حقبة من هذه الحقب، خاصة في ظل تجاذب العلاقات الإيرانية الخليجية وتوترها، وذلك من خلال الخلافات الإيرانية الإماراتية حول الجزر الثلاث" طنب الكبرى، طنب الصغرى،أبو موسى"، بالإضافة إلى الخلافات الإيرانية العمانية، دون إغفال العلاقات الإيرانية البحرينية خاصة مع الإمتداد الشيعي وتأثيره عليها، مركزين في كل هذا الحديث على فترة احتدام السجال والجدال حول الملف النووي الإيراني وتداعياته.

بما أن أهم حدث ساهم في قلب موازين القوى الإقليمية وحتى الدولية، وكان أبرز حدث في العقود الأخيرة، هو الثورة الإيرانية، التي غيرت مجرى العلاقات الإيرانية الدولية والإقليمية وحتى مجرى العلاقات الخليجية الخليجية، وبما أن دراستنا هذه هي دراسة تحليلية إستشرافية، فإن الإطار الزماني لدراستنا فيما يخص العلاقات الإيرانية الخليجية سيكون منذبداية الثورة الإيرانية إلى سنة 2025 وهو تاريخ انتهاء صلاحية الوثيقة الإيرانية للأمن القومي (2005-2025).المهتمة بالنظرية الأمنية والإستراتيجية الأمنية الإيرانية.

أما عن الإطار المكاني فسيكون بطبيعة الحال منطقة الخليج التي تضم الدول الخليجية الست إضافة إلى إيران والعراق واليمن، دون أن ننسى التفرع إلى منطقة الشرق الأوسط بحكم الترابط الوثيق بينهما جغرافيا وتأثيريا.

- **أسباب اختيار الموضوع**

تعتمد إيران المزج والتنوع في استخدام العديد من الآليات السياسية، والإقتصادية، والإستخبارية، والعسكرية، والعقدية، لتحقيق مصالح أمنها القومي وأهدافه، مع ارتباط ذلك بأسبقيات هذه المصالح والأهداف وأهميتها وطبيعة البيئة الدولية والإقليمية المحيطة بها، وفي المقابل تعتمد الدول الخليجية على سياسة مجلس التعاون من جهة، والعامل الأجنبي من جهة أخرى.

من هذا المنطلق تبرز أهمية دراسة المطامح الإيرانية و الخليجية والمصالح والأهداف، وآليات تحقيقها بوصف ذلك مدخلاً أساسياً للتوصل لتنامي الدور الإيراني على حساب الأطراف الإقليمية الأخرى في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الجارية.

وعليه ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى محاولة الإلمام بجميع حيثيات وتداعيات السياسة الخارجية الإيرانية والخليجية والعوامل المتحكمة في إرساء هذه السياسة ابتداء بالعوامل الداخلية والإصرار الإيراني على امتلاك الترسانة النووية سواء أكانت لأغراض سلمية كما تدعي إيران أو لأغراض إقليمية ودولية كما تدعيه الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في مقابل التخوف والتوجس الخليجي من المشروع النووي الإيراني باعتباره أكبر تهديد لها في المنطقة.

- **أهمية الموضوع**

تعد منطقة الخليج العربي، أكثر المناطق عرضة للاضطرابات وعدم الاستقرار، بحكم أهميتها في السياسة الدولية بالإضافة إلى أهميتها الإستراتيجية والجيو إستراتيجية.وتحتل مكانة بارزة في الدراسات الإستراتيجية خلال الحقب السابقة والحالية، وتشكل إيران دولة رئيسة في معادلة توازن القوى بمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة، وذلك نظرا لما تتمتع به من إمكانات القوى الشاملة للدولة.

كما تمثل إيران قوة إقليمية لها ثقلها وتأثيرها بالمنطقة، في ضوء ما تمتلكه من قوى شاملة الأبعاد (الكتلة الحيوية – القدرة الاقتصادية – القدرة العسكرية – القدرة السياسية – القدرة الإعلامية)، وسعيها لاستثمار موقعها الإستراتيجي ومكانتها التاريخية والحضارية، والإمكانات الاقتصادية المتاحة (تُعد ثالث احتياطي للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية وكندا، وثاني إحتياطى عالمي من الغاز الطبيعي بعد روسيا)، وتوظيف كل هذه القوى لدعم القدرات الأخرى خاصة السياسية والعسكرية، مما ينعكس على علاقاتها بدول الجوار وخصوص الدول الخليجية.

- **أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة) :**

أ/ الدراسات العربية

1- **منصور حسن العتيبي** في كتابه " **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2000)**" الصادر عن مركز الخليج للأبحاث سنة 2008.و المتضمن 324 صفحة، حيث تناول الكاتب السلوك الخارجي الإيراني تجاه جزء من المشرق العربي متمثلا في النظام الخليجي من بعد الثورة الإيرانية إلى نهاية القرن العشرين، حيث انطلق من التأصيل النظري و المفاهيمي للنظام الإقليمي الخليجي، ثم انتقل للحديث عن محددات السياسة الإقليمية الإيرانية، و التي تناول فيها النظرة الإيرانية للخليج العربي، و أخيرا بدأ في تتبع السياسة الخارجية الإيرانية عبر الحكومات المتعاقبة.

2- **نيفين مسعد** في كتابها " **صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية** "، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، في طبعته الثانية، سنة 2002، و المتضمن 344 صفحة، حيث تناولت الكاتبة أثر عملية صنع القرار في إيران على العلاقات الإيرانية العربية، فتناولت بيئة صنع القرار داخليا و خارجيا، و تطرقت إلى المحددات الفكرية و الإيديولوجية الناظمة لمسار صنع القرار الخارجي الإيراني، ثم انتقلت للحديث عن صنع القرار في العلاقات العربية الإيرانية، و الخصائص المحددة للسياسة الخارجية لإيران تجاه المنطقة العربية بعد الثورة.

3- **وليد عبد الحي** في كتابه "**إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**"، الصادر عن مركز الدراسات التطبيقية سنة 2010، و المتضمن 558 صفحة، حيث حاول الكاتب استشراف المكانة الإيرانية في محيطها الإقليمي، فتناول سياستها الخارجية من خلال المقومات التي تؤهلها إلى هذه المكانة، كما عالج الإدراك الإيراني للمحيط الإقليمي و خاصة المنطقة العربية، و من خلال العديد من المؤشرات سعى في كتابه إلى قراءة مستقبل الدور الإقليمي الإيراني حتى عام 2020.

4- دراسة **مبيضين مخلد** تحت عنوان **العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (دراسة حالة السعودية) سنة 2007.**، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح عناصر التقارب و الباعد في العلاقات الإيرانية الخليجية منذ حكم الرئيس **محمد خاتمي** (1997-2006)، و توضيح العناصر المفصلية في عمليتي التقارب و التباعد بين قطبي الخليج السعودية و إيران، و توصلت الدراسة إلى أن تطور الأوضاع الإقليمية و الدولية، خاصة الوضع في العراق و تطورات البرنامج النووي الإيراني، قد أدى إلى تذبذب العلاقات الخليجية الإيرانية.

5- دراسة **المطيري نواف** بعنوان " **أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج (1989-2008)**، الصادرة سنة 2012، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه الدول الخليجية و توصلت الدراسة إلى أن الحوزات الدينية في إيران تمثل الركيزة الأساسية لتكوين النخب و تنشئتها مما جعلها تستقطب الجماهير الإيرانية.

ب/ الدراسات الأجنبية :

1- دراسة **anoushiravan ehtishami وmahdjoub zweiri في كتاب iran's foreign policy from khatami to ahmadi najad**، الصادر سنة 2008 و المتضمن 168 صفحة و التي تناولت عبر مجموعة دراسات لبعض الباحثين أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية من خلال علاقاتها الإقليمية و الدولية.

2- دراسة **kayhan Baezegar، الصادرة سنة 2008، تحت عنوان " ميزان القوى في الخليج من وجهة النظر الإيرانية** " حيث توصلت الدراسة إلى الإشارة إلى الترتيبات الامنية الخليجية و مدى الحفاظ على الأمن و الاستقرار في المنطقة، و خلصت إلى أهمية التوازن في الخليج العربي و النظر الى المتغيرات الاقليمية و الدولية.

- **منهج الدراسة**

تعتمد الدراسة على منهجيه علميه تمثلت في استخدام المناهج التالية :

1- **منهج تحليل النظم:**يرجع استخدام منهج تحليل النظم في علم السياسة بصفة خاصة إلى ديفيد استون الذي أسسه على مفاهيم النظام وبيئة النظام، وكذلك الاستجابة التي تتعلق بتطوير الهياكل والعمليات داخل النظام لمواجهة التأثيرات النابعة من البيئية، فتعريف استون للنظام بشكله المبسط هو دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية المتوجهة أساسا نحو التخصص السلطوي للقيم في المجتمع، وتبدأ بالمدخلات التي تتفاعل مع النظام من خلال عملية التمويل لتنهى بالمخرجات وتربط بينهما التغذية الاسترجاعية، وسوف نعتمد في تحليلنا للنظم على تحليل البيئتين الداخلية والخارجية وتأثيرهما في النظم السياسية وصناعة السياسة الخارجية.

2-**الإقتراب الأمني** : من خلال دراسة و تحليل هندسة النظرية الأمنية لكل من إيران و الدول الخليجية ، و دراسة العوامل و المؤثرات المتحكمة فيها.

3- المنهج المقارن: وذلك لمعرفة أسباب الفروقات بين دول الشرق الأوسط الأخرى والجمهورية الإيرانية والوصول إلى الأسباب الكامنة وراء هذا التطور التكنولوجي الإيراني على خلاف باقي دول المنطقة.

5 – المنهج الاستشرافي : الدراسات المستقبلية لا تهدف إلى إصلاح الماضي و لا إلى تقليص الأخطاء التي تعوق الحاضر، و إنما ترتكز بشكل أساسي على الصورة المستقبيلية و تقوم على مجموعة من الفروض، و هي الدراسات التي تركز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر.

- **خطة الدراسة**

ولمحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة وفي سياق منهج علمي اعتمدنا على الخطة التالية المتكونة من ثلاث فصول، حيث سيكون الفصل الأول مخصصا لدراسة محددات العلاقات الإيرانية الخليجية يندرج تحته مبحثان الأول معنون بتحديات التاريخ و تقلبات الجغرافيا السياسية، وتضمن بدوره مطلبين الأول حاولنا فيه دراسة تاريخ العلاقات الإيرانية الخليجية بالإضافة إلى البعد الجيو- استراتيجي والعلاقات الحدودية والإقليمية الخليجية الإيرانية، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان السياسة الخارجية والمحدد الأمني في العلاقة الإيرانية الخليجية من خلال تطرقنا إلى السياسة الخارجية لكل من إيران و الدول الخليجية، بالإضافة إلى الجغرافيا الأمنية والعسكرية وإستراتيجية التوازن الإقليمي.

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة الرقابة و التوازن كمحرك للعلاقة الإيرانية الخليجية ونقصد الرقابة والتوازن الملف النووي الإيراني والتنافس النووي في المنطقة، حيث تضمن هذا الفصل مبحثين، الأول تحت عنوان تطور البرنامج النووي الإيراني ودوافعه وأبعاده، متضمنا تاريخ الملف النووي الإيراني، أبعاد هو دوافعه بالإضافة إلى إستراتيجية الأمن القومي وتداعيات الملف النووي، وتطرقنا فيه إلى المؤثرات الإقليمية والدولية في الأمن القومي الإيراني فضلا عن محاور التباين من البرنامج النووي الإيراني، أي المواقف الإقليمية والدولية من البرنامج.

وأخيرا كان الفصل الثالث والأخير مخصصا للدراسة التحليلية، تحت عنوان نحو رؤية تحليلية استشرافية للإستراتيجيتين الإيرانية والخليجية في ظل تفاعلات بيئة النظامين الإقليمي والدولي الراهنة، فتناولنا في المطلب الأول تحولات السياستين الإقليمية والدولية و تداعياتها على العلاقات الإيرانية الخليجية، من خلال دراسة البيئة السياسية الإقليمية والدولية الحاكمة في الإستراتيجيتين الإيرانية الخليجية من خلال دراسة التغيرات في النظامين الإقليمي والدولي والعلاقات الإيرانية الدولية والإقليمية والعربية،

بالإضافة إلى العلاقات الخليجية الدولية والإقليمية، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان نظرية الأمن الإيرانية الخليجية بين الهندسة والرؤية الإستراتيجية (سيناريوهات العلاقة ومستقبل المنطقة).

الفصل الأول

محددات العلاقات الإيرانية الخليجية و مؤثرات التفاعل بين الطرفين

تمهيد

تعد المنطقة الخليجية، أكثر المناطق عرضة للاضطرابات وعدم الاستقرار، بحكم أهميتها في السياسة الدولية بالإضافة إلى أهميتها الإستراتيجية والجيو إستراتيجية. وتحتل منطقة الخليج العربي مكانة بارزة في الدراسات الإستراتيجية نظرا لما لها من يد طولي في تحقيق ميزتن القوى الإقليمي من عدمه.

كما تمثل إيران قوة إقليمية لها ثقلها وتأثيرها بالمنطقة، في ضوء ما تمتلكه من قوى شاملة الأبعاد (الكتلة الحيوية – القدرة الاقتصادية – القدرة العسكرية – القدرة السياسية – القدرة الإعلامية)، وسعيها لاستثمار موقعها الإستراتيجي ومكانتها التاريخية والحضارية، والإمكانات الاقتصادية المتاحة (تُعد ثالث احتياطي للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية وكندا، وثاني احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي بعد روسيا)، وتوظيف كل هذه القوى لدعم القدرات الأخرى خاصة السياسية والعسكرية.

عطفا على ما سبق ولما تعتريه هذه القواسم المشتركة أو نقاط الاختلاف التي تعتبر محددات للعلاقات الإيرانية الخليجية من أهمية بالغة في تحديد وتحليل وحتى التنظير لواقع ومستقبل العلاقات بين الطرفين ارتأينا أن نبتدأ بهذا الفصل المعنون بمحددات العلاقات الإيرانية الخليجية التي سوف نحصرها في: تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا السياسية، السياسة الخارجية لكلا الطرفين والعوامل الداخلية والخارجية المتحكمة فيها، وأخيرا العلاقات الاقتصادية الإيرانية الخليجية بين التعاون والتنافس، والرهان الاقتصادي على المنطقة.

المبحث الأول: تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا السياسية

كما سبقت لنا الإشارة في مقدمة الفصل سوف نخصص هذا المبحث لدراسة الموروث التاريخي للعلاقات الإيرانية الخليجية بالإضافة إلى الخلافات والنزاعات الحدودية بين الخليج وإيران وبين الدول.

المطلب الأول: الإرث التاريخي للعلاقات الإيرانية الخليجية

أولا: مرحلة ما قبل الثورة الإسلامية الإيرانية(1941- 1979)

فرضت مرحلة حكم الشاه، محمد **رضا بهلوي** وخصوصية علاقاته مع السياسة الأمريكية والتحالفات السياسية والأمنية التي أدخل إيران فيها، وتفاعلات سياساته مع إسرائيل وتعاونه النووي معها، والأهم إمعانه في أداء دور الشرطي في منطقة الخليج، واستعراضات القوة والتهديد بها، حالة من الصراع الإيراني –الخليجي، دون أن يصل إلى مرحلة الحرب المسلحة، نظرًا لخلل موازين القوى العسكرية لغير صالح دول الخليج، ومغبة التصادم المباشر مع مصر الناصرية، حتى ما قبل هزيمة يونيو1967.بيد أنه وبعد رحيل عبد الناصر، وغياب أية قوة ردع عربية مناوئة لإيران، أقدم الشاه على عدة خطوات، كان من شأنها إحداث المزيد من التوتر في العلاقات الإيرانية – الخليجية، ومن أهمها[1]:

1. **احتلال الجزر الإماراتية الثلاث:** خلافًا لمذكرة التفاهم في 17 نوفمبر 1971، بين إمارة الشارقة وإيران، برعاية بريطانيا، وتتعلق "باقتسام" جزيرة أبو موسى حيث تشير في مقدمتها إلى أن لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبو موسى[2]، ولن تعترف أي منهما بمطالب الأخرى، وعلى هذا الأساس ستجرى الترتيبات الآتية:

أ. سوف تصل قوات إيرانية إلى أبو موسى وتحتل مناطق ضمن الحدود المتفق عليها في الخارطة المرفقة بهذه المذكرة.

ب. يكون لإيران ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الإيرانية صلاحيات كاملة ويرفرف عليها العلم الإيراني.

[1]– النفيسي عبد الله فهد: إيران والخليج –دياليكتيك الدمج والنبذ، دار قرطاس للنشر، بيروت، 1999.ص 85

[2]– العيدروس حسن: جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية (1997–2000)، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 2003. ص 105.

ج. تمارس إمارة الشارقة صلاحيات كاملة على بقية أنحاء الجزيرة، ويظل علم الشارقة مرفوعًا باستمرار فوق مخفر الشرطة على نفس الأسس التي يرفع بموجبها العلم الإيراني على الثكنة العسكرية الإيرانية.

د. تقر إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مسافة 12 ميلاً بحريًا.

هـ. تباشر شركة "بانس غاز آند أوبل كومبني" استغلال الموارد النفطية في الجزيرة وقاع البحر، وما تحت قاع البحر في مياهها الإقليمية، بموجب الاتفاقية القائمة، والتي يجب أن تحظى بقبول إيران، وتدفع الشركة نصف العائدات النفطية الحكومية الناجمة عن هذه الاتفاقيات نتيجة استغلال هذه الموارد مباشرة إلى إيران،وتدفع النصف الأخر إلى إمارة الشارقة.

و. يتمتع مواطنو إيران وإمارة الشارقة بحقوق متساوية للصيد في المياه الإقليمية لجزيرة أبو موسى.

ز. يتم توقيع اتفاقية مساعدة مالية بين إيران وإمارة الشارقة[1].

وخلافًا لهذه المذكرة، قامت إيران فعليًا باحتلال هذه الجزيرة في مارس 1972، في تجاوز لبنود الاتفاق، وأن السيادة في الجزيرة هي لإمارة الشارقة، وأن الوجود الإيراني فيها هو وجود عسكري، مقابل إيجار سنوي مقداره مليون ونصف مليون جنيه إسترليني، دون مراعاة إلى أن الجزيرة منقسمة بين إمارة الشارقة وإيران، بالتساوي تقريبًا: الإيرانيون في الشمال بصورة عامة، والإماراتيون في الجنوب والغرب[2]، غير أن دخول الجزيرة يمكن فقط عن طريق مرفأ عسكري إيراني.وللتذكير فإن جزيرة أبو موسى واحدة من نحو 200 جزيرة، صغير وكبيرة، تابعة لدولة الإمارات، تنشر في مياه الخليج العربي وخليج عمان، وتبعد نحو 45 كم عن سواحل إمارة الشارقة، وعلى الرغم من أنها أكبر هذه الجزر، فإن مساحتها لا تتجاوز 04 كم^2، والجزيرة عربية وتابعة لإمارة الشارقة تاريخيًا، ولم يسكنها يومًا سوى مواطنين من الشارقة، أما الموجود الإيراني فلم يكن يومًا إلا عسكريًا، ويشارك سكانها العرب سكان الإمارات في لغتهم وعاداتهم، وتربطهم بهم صلات القربى[3].

أما فيما يختص بجزيرتي طنب الكبرى، وطنب الصغرى، واللتين تعودان لإمارة رأس الخيمة، فإن مالكيها منذ أواخر القرن التاسع عشر عائلات عربية.

---

[1]– حسين وحيد عزيز الكعبي، المضامين الجغرافية لفكرة النظام الشرق أوسطي مالها وما عليها، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (2)، 2001، ص 30–31.

[2]– فؤاد حمه خور شيد، أثر المناخ في المعارك الحربية، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد العدد 59، السنة 2002، ص 55–56.

[3]– بهاء بدري حسين، تحديد الأقاليم المناخية لإيران، مجلة الجمعية الجغرافية، العددان 1990. ص 50–51.

وتشير الدراسات التاريخية إلى أن إمارتي الشارقة ورأس الخيمة كانتا تستوفيان الرسوم على استثمار الجزر الثلاث من الغواصين والصيادين والرعاة.كما كانت الإمارتان تمنحان الامتيازات للشركات الأجنبية لاستغلال الثروات الطبيعية بما فيها النفط، في هذه الجزر، ولم يكن ثمة نقاش إقليمي، ولا اعتراض إيراني، قبل عام 1971 على ممارسة سيادة رأس الخيمة على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، وسيادة الشارقة على جزيرة أبو موسى.

وعليه فإن هذه السيادة عربية، فعلية، ومتواصلة، ومتصلة، بالأصل البشري للإمارة الأم، وسلمية، ومعلنة، وكاملة، وهذه الشروط جميعها ضرورية، بحسب القانون الدولي العام[1]، لشرعية امتلاك الإقليم أصلاً، ومع ذلك بادرت إيران باحتلال الجزيرتين، قبل ثلاثة أشهر من انسحاب بريطانيا من الخليج في 30 نوفمبر 1971، أي قبل يوم واحد من استقلال الإمارات عن التاج البريطاني، وقيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في مطلع ديسمبر 1971، التي أصبحت الوريث القانوني للاتفاقيات، حسب قرار المجلس الأعلى للاتحاد، والذي أكد على أن أي اتفاق وقعته أي إمارة مع "الآخرين" قبل الاتحاد هو اتفاق مع الدولة الاتحادية.

ونتيجة فقدان التوازن العسكري، اضطرت الإمارات إلى قبول هذه الوضعية على مضض، دون أن تسلم بسيادة إيران أو حقها في الجزر، معتبرة أن احتلالها ناجم عن ظروف تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلاً، وفرضت في ظروف التهديد باستعمال القوة والإكراه.

2. **الأطماع الإيرانية في البحرين:** توافرت مطالبات إيرانية تجاه البحرين، عرقلت التمهيد لعلاقات طبيعية، استنادًا إلى وجود الشيعة في البحرين، علمًا بأن الجانب العربي لم يتعمد المعاملة بالمثل فيما يخص، على سبيل المثال، عبدان نفسها، والتي كانت تُحكم ولمئات السنين من قِبل سلطان عمان العربي، بيد أن إيران لم تمض بعيدًا في هذه المطالبة، مما أتاح للبحرين الاستقلال والانضمام للأمم المتحدة[2].

منذ ما يقارب الـ35 عامًا، والاتهامات المتواترة بين البحرين وإيران لا تهدأ، وخصوصًا من قبل الطرف البحريني الذي دأب على اتهام إيران بالتدخل في شؤونه الداخلية، مرة عبر تجنيدها لعناصر

[1]– مجيد حميد شهاب، جيوبوليتيك بحر قزوين، مجلة كلية الآداب . جامعة بغداد، العدد 59، 2002، ص 21–14.

[2]– فخري هاشم خلف الناهي، العلاقات المكانية المتبادلة بين الخليج العربي وساحل إيران المطل عليه، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة البصرة، 1999 ص 102.

بحرينية من أجل زعزعة الأمن، وتقويض نظام الحكم، ومرة عبر الدعاية الإيرانية بادّعائها الحق في السيطرة على أرخبيل الجزر متناهي الصغر الواقع في الضفة الغربية من الخليج العربي.ولكن عمر هذا التوتر الذي يعيشه البلدان، غير المتساويين في أي من تفاصيلهما، يعود إلى ما هو أبعد أكثر من العقود الثلاثة الماضية. فمع تغير شكل الحُكم، وتعاقب الحكّام والساسة، وتبدّل الشخوص، ظلت المسألة الأساسية التي تجعل من "التوتر" العنوان الأعرض للعلاقة بين البلدين، على ما هي عليه.

ظل أرخبيل البحرين واحدًا من المراكز التي ترمي القوى المتباينة، عبر التاريخ، للسيطرة عليه، لأسباب متعددة، أهمها الموقع الجغرافي لهذا الأرخبيل، ووفرة المياه العذبة فيه، والزراعة الكثيفة قياسًا بما جاوره من بلاد وأقاليم، وهذا ما جعل من البحرين عبر تاريخها ميناء بارزًا في العالم القديم.ومما يزيد من إغراء هذه القوى للسيطرة على هذه البقعة من الأرض، أنها جزر، ليس لها عمق وامتداد، لذا فإن التحكم العسكري فيها قد يكون أسهل.[1]

تناوب على السيطرة على البحرين وحكمها الكثير من الجهات والقوى، بدءًا من الدولة العباسية مرورًا بالكثير من القبائل حتى احتلها البرتغاليون في أوج مجدهم القصير نسبيًا، وذلك في العام 1521 لمدة ثمانين عامًا، في سبيل السيطرة على طرق التجارة، ولما أفل مجدهم، قامت الدولة الصفوية باحتلال البحرين في 1602، وبعد 181 عامًا، استطاعت أسرة آل خليفة (أحد فروع قبيلة العتوب) أن تسيطر على الجزيرة وتستخلصها، ليمتد حكمها من 1783 وحتى اليوم، مع فترات متقطعة من الحروب مع القوات العمانية وغيرها[2].

من المعروف أن الغالبية من سكان البحرين قبل مجيء أسرة آل خليفة ومن ناصرهم من القبائل العربية إلى البحرين، كانوا من الشيعة العرب، وقد انتزع آل خليفة حكم البحرين من الفرس، وبقيت هذه الأخيرة تضغط بذريعة تحسين أوضاع الشيعة في البحرين.

وهذا ما يتوافق مع شكوى البحرين في الستينات من القرن الماضي من كثرة الهجرة الإيرانية إليها، واعتبرتها هجرة منظمة ومقصودة لخلخلة النسيج الاجتماعي المحلي، وتكوين ما يشبه الطابور الخامس وسط الأهالي، وتم عرض مشكلة الهجرة الإيرانية على الجامعة العربية، في دورتها الحادية والأربعين،

1- Frederic Wehrey and Others, Saudi-Iranian Relation since The Fall Of Saddam: Rivalry , cooperation, And Implications for US policy, CA, Santa Monica, Rand,2009.

2- Frederic Wehrey and Others,: opcit p 96.

فأصدرت الجامعة، قرارًا في 31 مارس/آذار 1964، جاء فيه: "إن المجلس قد بحث ببالغ الاهتمام موضوع الهجرة الأجنبية إلى إمارات الخليج العربية، وما تشكّله من خطر على هذه المنطقة العربية.

ولم يأت هذا التحذير من فراغ، إذ كانت السلطات الإيرانية قد استصدرت في 1946، قرارًا من مجلسها النيابي بتخويل السلطة للحكومة الإيرانية في ممارسة سيادتها على البحرين.وفي العام نفسه ثبّتت المناهج التعليمية الإيرانية مسألة تبعية البحرين لها، وأعادت رسم خرائطها السياسية بوقوع البحرين ضمن حدودها في 1948.واحتجت في 1949 على تمثيل البحرين بوفود في الاتحاد الاقتصادي الآسيوي، واتحاد البريد الدولي.وعندما أمم مصدّق النفط في 1951، كان القرار يسري على البحرين أيضًا.ويمكن اعتبار العام 1957 عامًا استثنائيًا في هذا السياق إذ أصدرت الحكومة الإيرانية قرارًا باعتبار البحرين المديرية الرابعة عشر لها، وخصصت لها مقعدين في مجلس النواب.ورفضت اتفاقات حدودية واقتصادية وقّعتها البحرين والمملكة العربية السعودية في 1951[1]

في العام 1968 أعلنت بريطانيا نيتها الانسحاب من "شرق السويس"، وقامت بالترتيب لعملية "تسليم واستلام" مع الحكومات المحلية، فأدى انكشاف الغطاء البريطاني عن المنطقة، إلى تجدد الآمال الإيرانية في القيام بدور أكبر من مجرد "شرطي المنطقة"، فأعادت رسميًا المطالبة بضم البحرين لها مع الرحيل البريطاني بدءًا من 1969، فاتفقت بريطانيا وإيران على تقديم طلب مشترك إلى الأمم المتحدة باستفتاء شعب البحرين إن كان يريد الاستقلال أم الانضمام إلى إيران، الأمر الذي ترتب عليه تشكيل بعثة من الأمم المتحدة لهذا الغرض.وقد سبق حاكم البحرين آنذاك الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، البعثة الأممية بزيارة النجف الأشرف بالعراق في 1970 والتقى بالزعيم الشيعي آية الله السيد محسن الحكيم، وطلب منه حثّ شيعة البحرين على التصويت لصالح استقلال البحرين، ووعد باحترام حقوق الشيعة الدينية[2].

قدمت بعثة الأمم المتحدة تقريرها النهائي في 30 إبريل/نيسان 1970، والمتضمن "إن الغالبية الساحقة لسكان البحرين بمختلف انتماءاتهم وطوائفهم ودياناتهم تؤيد وتريد إقامة دولة عربية ذات سيادة

1- Frederic Wehrey and Others, Saudi-Iranian Relation since The Fall Of Saddam: Rivalry , cooperation, And Implications for US policy, CA, Santa Monica, Rand,2009.

2- Frederic Wehrey and Others,: opcit p 96.

مستقلة، وتعلن في غير لبس الأمل في أن تنقشع سحابة المطالبة الإيرانية بصورة نهائية، مع التأكيد أنه متى ما سُوّي أمر هذه المطالبة كان ذلك أدعى لقيام علاقات أوثق مع سائر دول الخليج بما فيها إيران".

وفي العام نفسه بادرت إيران إلى اتخاذ خطوة للتقارب مع البحرين فأرسلت في 17 مايو/أيار 1970 وفدًا برئاسة وكيل وزارة الخارجية للتهنئة بصدور القرار، كما قام رئيس مجلس الدولة (آنذاك) الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في يونيو/حزيران من العام نفسه بأول زيارة رسمية يقوم بها مسؤول بحريني إلى إيران منذ ما يقارب القرن من الزمان.ووصلت البحرين دعوة أخرى إلى حاكم البلاد آنذاك الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، من الشاه محمد **رضا بهلوي**، يدعوه فيها لزيارة إيران. وفي 18 ديسمبر/كانون الأول من نفس العام قام الشيخ عيسى بتلبية هذه الدعوة[1].

التحول الأكبر الذي طرأ على العلاقات البحرينية–الإيرانية خصوصًا، والخليجية–الإيرانية عمومًا، هو ما أعقب نجاح الثورة الإيرانية في فبراير/شباط 1979، فهذا النجاح قد عمل على إحداث تحول جذري في نظام الحكم من إمبراطوري وراثي، إلى جمهوري ثوري.ومثل غالبية الثورات في بداياتها المشحونة بالحماس، بدأت الطبقة الثورية الإيرانية تطلق الوعود للشعوب بـ"تحريرها" من الأنظمة المستبدة، وزلزلة عروش الممالك.وكان إعلان قائد الثورة آية الله الخميني أن الإسلام لا يتفق مع النظام الملكي، وغيرها من الخطب الشبيهة والتصريحات التي أدلى بها مسؤولون إيرانيون بارزون عن خلاف مع أنظمة الساحل المقابل للخليج، كانت تثير الكثير من المخاوف.

ثانيا: مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية (1980- 1989)

اتسعت دائرة التفاؤلات باندلاع الثورة الإسلامية، وقيام جمهورية إيران الإسلامية، والتي أنهت حقبة الشاه السياسية، وشرعت إيران في عدم الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني، وإغلاق سفارته في **طهران**.بل وتخصيصها لدولة فلسطين في **طهران**، وتبنى سياسة مناوئة للولايات المتحدة "الشيطان الأكبر" بيد أن ذلك لم يتولد عنه تحسن في العلاقات الإيرانية –الخليجية، على النقيض اتسمت العلاقات بالتصادم والصراع على خلفية طغيان مبدأ تصدير أنموذج الثورة الإسلامية الشيعية الإيرانية، وما يرتبط بذلك من تدخل في الشئون الداخلية للدول الخليجية، ومن أبرز تفاعلات ذلك:

[1]- Anoushiravan Ehteshami and Mahjoob Zweiri, Iran and the Rise of its Neoconservative : The politics of Tehran's Silent Revolution (Hardcover-oct2,2007).

1) اندلاع الحرب الإيرانية – العراقية[1] (1980 – 1988) وما سببته من استنزاف وهدر طاقات البلدين، بصورة عبثية، ولغير صالح الأمة الإسلامية وقضاياها المصيرية، خاصة القضية الفلسطينية.

2) تصعيد الموقف الإيراني من مسألة الجزر الإماراتية الثلاث[2]. وكانت حجة إيران، في أثناء سنوات الحرب العراقية – الإيرانية، أن ما تتخذه من إجراءات وتدابير إنما هو من قبيل الإجراءات الأمنية التي تفرضها ظروف الحرب مع العراق.

وعمدت إلى تعزيز نفوذها في جزيرة أبو موسى، بتكثيف وجودها العسكري الذي كان محصورًا في منطقة المرتفعات الواقعة في غرب الجزيرة ليمتد إلى جميع المناطق، بما في ذلك الميناء الذي أصبح محظورًا على الصيادين من أبناء الإمارات دخوله، أو الخروج منه إلا بتصاريح من القيادة العسكرية الإيرانية في الجزيرة[3].

إضافة إلى مزيد من التضييق على السكان العرب المواطنين والوافدين، حيث تم حصر أماكن وجودهم في شريط ضيق، ومنع هؤلاء العرب، الذين يقارب عددهم 1200 شخص من التحرك خارجه، عطفًا على منع رفع علم الإمارات في الجزيرة، وبطرق مختلفة، امتد المنع إلى دخول السيارات الرسمية التي تحمل شعار دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي هذا السياق، قدمت الإمارات مذكرة إلى الأمم المتحدة، عام 1980، بشأن احتلال إيران لجزرها الثلاث، بيد أن المنظمة الدولية لم تصدر قرارًا ملزمًا لإيران بهذا الشأن، خاصة أن الرؤية الإماراتية ذهبت إلى أن الخلاف مع إيران حول هذه الجزر هو خلاف جوهره مسألة السيادة الوطنية، وليس خلافًا حدوديًا، يمكن تسويته بالتنازل، ومن ثم بقيت الجزر قضية احتلال دولة لأراضي دولة أخرى، عن طريق القوة[4].

3) حدوث توترات في العلاقات الإيرانية – الكويتية، حيث عانت الكويت مما وصفته بأعمال إرهابية نفذتها جماعة "محسوبة" على إيران، بدءًا من تفجيرات عام 1983والتي طاولت السفارتين: الأمريكية والفرنسية، ومصالح حكومية كويتية، إلى خطف طائرتين للخطوط الجوية الكويتية عام 1988، وقتل

[1]– النفيسي عبد الله فهد: إيران والخليج –دياليكتيك الدمج والنبذ، مرجع سابق، ص 98.

[2]– العيدروس حسن: جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية (1997–2000)، ص 107.

[3]– هنتر شيرين: إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الإنعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2001، ص 45–46

[4]– أحمد نوفل: إيران: 25 عاما على الثورة، التحديات الخارجية والداخلية، مركز القدس للدراسات السياسية، مارس 2004. ص، 77–78.

الرهائن[1].وامتد التوتر في علاقات إيران الغالبية الدول الخليجية بفعل ما تدعيه **طهران** من دعمهم للعراق في الحرب مع إيران، بكافة السبل وإثارة الجماعات الشيعية الخليجية بتأثير إيراني مباشر وغير مباشر.وعليه، تقلص –إلى حد كبير– حجم التفاعلات بين إيرانودول الخليج –إنلم يكن منعدمًا– حتى إنهاء الحرب مع العراق، وحدوث انعطاف كبير في السياسة الإيرانية، بانحسار الخط الراديكالي الذي سبب التوتر في العلاقات وبداية حقبة الانفتاح، بتولية الرئيس هاشمي **رفسنجاني** عام 1989.[2]

4) لم تمر سنة على الثورة حتى اندلعت شرارة حرب الثماني سنوات، حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران في سبتمبر/أيلول 1980، واستطاع العراق إقناع الدول الخليجية بأنه "حارس البوابة الشرقية" للوطن العربي، وأنه يصد النفوذ الإيراني ورغبته في التمدد شرقًا.

في الوقت نفسه، لم يُخْفِ عدد كبير من المواطنين الخليجيين من أتباع المذهب الجعفري، فرحهم بانتصار الثورة الإيرانية، وبدت روح الاعتزاز تظهر بصور شتى، وكان وقوف الغالبية الكبرى منهم مع إيران في حربها مع العراق، كلها من أسباب الشقاق الداخلي الخليجي، وبدا هذا في البحرين بصورة أكثر تجليًا نظرًا لطبيعة تركيبتها السكانية التي يمثل فيها الشيعة غالبية مختَلَف على نسبتها من إجمالي المواطنين.وهذا ما دفع عددًا منهم لتنظيم مظاهرات في الثالث والعشرين من فبراير/شباط 1979 ضمت عدة آلاف لتأييد الثورة الإسلامية رفعت شعارات التنديد بالولايات المتحدة والنظم الموالية لها.وكنتيجة مباشرة للثورة الإسلامية الإيرانية, تقدمت عدة شخصيات شيعية كبيرة بعريضة إلى الحكومة, كان من أهم مطالبها إقامة نظام إسلامي في البحرين على غرار النظام في إيران[3].

في التسعينات من القرن العشرين، تراكم في البحرين الكثير من القضايا والملفات المحلية، وفي مقدمتها البطالة، وانفجرت في ديسمبر/كانون الأول 1994 في أحداث عُرفت محليًا بـ"أحداث التسعينات"، التي انتقلت من البطالة إلى المطالبة بعودة البرلمان، واستمرت حتى نهاية القرن الماضي، بوفاة أمير البحرين السابق في 1999، وكانت العلاقات البحرينية–الإيرانية على درجة عالية من التوتر جرّاءها، حيث دخل "حزب الله" على خط الأزمة، إذ أعلنت البحرين في 3 يونيو/حزيران 1996 عن وجود تنظيم "حزب الله البحريني" الذي أُشير إلى أنه يتلقى تدريباته في لبنان على يد "حزب الله" اللبناني، الأمر الذي ينفيه الأخير.

[1]– مسعد نيفين عبد المنعم: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2002. ص 205.

[2]– مسعد نيفين عبد المنعم: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، المرجع السابق، ص 207.

[3] Anoushiravan Ehteshami and Mahjoob Zweiri, Iran and the Rise of its Neoconservative : The politics of Tehran's Silent Revolution (Hardcover-oct2,2007).

اتخذ هذا الخلاف منحى تصاعديًا جديدًا من خلال الأحداث التي شهدتها البحرين، على غرار ما حدث في بعض دول "الربيع العربي"، حيث تسوّدت الجمعيات الدينية الشيعية المعارضة هذا الحراك، ومن هنا فإن إيران كانت المتهم الأبرز في هذه الأحداث، وهي التي لم تخفِ تعاطفها ومساندة قنواتها التلفزيونية الرسمية والقنوات الرديفة لوجهة نظر المعارضة[1].

بعد الانتهاء العملي للاحتجاج الذي استمر شهرًا (منتصف فبراير/شباط حتى منتصف مارس/آذار 2011)، شكّلت البحرين لجنة دولية مستقلة لتقصي حقائق ما حدث، عُرفت بـ"لجنة بسيوني" نسبة إلى رئيسها محمود شريف بسيوني، والتي أكدت أنه "لا توجد أدلة قاطعة" تثبت أن إيران لعبت دورًا في تأجيج الشارع البحريني، غير أن العاهل البحريني اعتبر أن الممارسات التي تصدر عن الإعلام الإيراني دليل على التدخل الذي تقوم به **طهران** في شؤون البحرين.وعبّر ملك البحرين عن أسفه العميق للهجمة الإعلامية الشرسة في القنوات الإعلامية الرسمية الإيرانية التي تحرّض أبناء البحرين على التخريب وارتكاب أعمال العنف، مما أسهم في إذكاء نار الطائفية، وقال: "إن ذلك يدل دلالة واضحة على تدخل سافر لا يُحتمل في شؤون البحرين الداخلية، وإن هذا التدخل أدى إلى معاناة كبيرة للشعب والوطن"، موضحًا في هذا الصدد أن "حكومة البحرين ليست في وضع يمكّنها من تقديم أدلة على الصلات بين إيران وأحداث معينة في المملكة.

تميل البحرين إلى الاستقواء بمحيطها الخليجي الذي يشكّل عمقها الاستراتيجي، وهو عمق متعدد الجوانب من نواحيه الجغرافية، والقبائلية، والقومية، والمذهبية، وهي جميعها على النقيض من الطرف الإيراني.وإذا كانت إيران ما قبل الثورة تطالب بالبحرين كنوع من "الكبرياء" الذي لم يكن ليقبل أن تنتقل هذه الجزيرة من تبعيتها المباشرة وغير المباشرة إلى الاستقلال، فقد أضيف إليها بعد الثورة عاملان على الأقل، وهما: "تصدير الثورة"، والدفاع عن "المستضعفين في الأرض"، أي: الشيعة.وقد استثمرت إيران الحجّة الثانية سياسيًا عندما كانت بهلوية كما سبقت الإشارة، وبقيت تستثمرها عندما تحولت إلى جمهورية إسلامية مضافًا إليها البعد الثوري.

بقيت المسافة بين إيران والدول العربية الخليجية متوترة لأسباب تتعلق بالتاريخ الممتد من الهيمنة والنفوذ والحروب، وكذلك بالانشقاق المذهبي بين الطرفين.وتوِّجت هذه العلاقة سلبيًا بقيام الثورة لتتأسس دولة شيعية على الشاطئ الشرقي للخليج في قبالة القطب السني الذي تمثله المملكة العربية السعودية،

[1] – المطيري نواف: أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج (1989–2008)، مرجع سابق، ص 191–201.

مما أجّج الخلاف، وقسّم الخليجيين إلى قسمين وجدانيًا: سني مع السعودية وبقية الدول، وشيعي مع إيران.

إن قيام الثورة الإيرانية أدخل الجمهورية الوليدة في عزلة جديدة مضاعفة، إذ إنها باتت أكثر غربة من ذي قبل عن جاراتها، وبات من مصلحتها تصدير الثورة لتضمن بيئة متوافقة معها تقوّي مواقفها التي اتخذتها تجاه الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص، وهي "علاقات يتحكم فيها إلى حد كبير رجال الدين المتشددون ذوو السلطة، وهؤلاء يرون في التقرب من دول الخليج استسلامًا للأجندة الأميركية في المنطقة، وأن هذه الدول هي دول عميلة لها، تنفذ استراتيجيتها وبالتالي التآمر على إيران بهدف إضعاف دورها.وأيضًا هناك قطب إصلاحي معتدل يدعو إلى نهج سياسة خارجية أكثر انفتاحًا حتى تتمكن إيران من إنعاش اقتصادها وسط هذه العقوبات الدولية".لذلك لم تتنازل إيران الثورة عن أية مكاسب حققتها إيران الشاه، فهي لم تسْعَ إلى حل مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث، بل اتخذت عدة مواقف على مدى السنوات الثلاثين الماضية من شأنها توتير العلاقات، كون هذه الجزر قادرة على التحكم في مضيق **هرمز**.كما أن مطالباتها بالبحرين أضافت إلى الشكل الكلاسيكي أشكالاً أخرى من التغذية الإعلامية، وهو ما يمكن الجزم به، إضافة إلى الكثير من التقارير البحرينية والخليجية التي تشير إلى التدخل اللوجستي استثمارًا لتبرّم طائفة من الشيعة من أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتزعزع الثقة بينها وبين الحكم خصوصًا بعد قيام الثورة[1].

من المرجح أن العلاقات البحرينية–الإيرانية ستبقى على حال متراوحة بين التوتر والانسجام بحسب طبيعة من يتولى السلطة في إيران، إذ تخفت هذه التوترات مع وصول رؤساء إصلاحيين أو معتدلين، وتزداد في حال تسلم السلطة من قبل متشددين، ولكنها علاقات لا تصل، وليس متوقعا لها الوصول، إلى درجة عالية من الثقة ما دامت على الضفتين ثغرات يمكن أن تتسلل منها رغبات إذكاء الصراع والاستفادة من التوترات.

[1] – باديب سعيد: العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، مجلة آراء حول الخليج، العدد14، نوفمبر 2014، ص 27. 32

ثالثا: مرحلة حكم رفسنجاني(1989 – 1997)

تمخضت سياسة "الانفتاح" التي انتهجها الرئيس **رفسنجاني** ثم مخرجات حرب الخليج الثانية، وتدمير قوات التحالف الدولي للقدرات العسكرية العراقية، وتهميش دوره في أمن الخليج، ومسألة الوجود العسكري الغربي، خاصة الأمريكي، عبر معاهدات واتفاقات أمنية مع دول خليجية، في تنشيط حركة التفاعلات الخليجية – الإيرانية، خاصة بعد انتهاء عملية تحرير الكويت[1].

وفي هذا السياق، شهدت العاصمة الإيرانية عدة زيارات لوزراء خارجية الكويت والبحرين والإمارات العربية مهدت لتحرك إيراني جسدته زيارة وزير خارجيتها للسعودية في أبريل 1991، عنوانه أن أي تحسين للعلاقات بين إيران ودول الخليج ينبغي أن يسبقه تطبيع للعلاقات بين **طهران** والرياض وتنقية رواسبها.وجسدت هذه الزيارة حقبة جديدة في علاقات البلدين، وتنشيطها وتدارس إمكانات التعاون الإقليمي.ومن شأن هذا المناخ الجديد، إحداث تحرك سعودي مماثل، تم في يونيو1991، حيث أجرى وزير الخارجية السعودي مباحثات مع مسئولين إيرانيين في **طهران**، اتسمت بالإيجابية، وبرزت القناعة السعودية بأن إيران شريك أساسي لدول مجلس التعاون الخليجي في أمن مياه الخليج، ولا يمكن تأمين ذلك من دون التفاهم مع إيران.ساعد على ذلك تأكيد الرئيس **رفسنجاني**، في فبراير 1992، بأنه ليس لبلاده أي أطماع حيال جيرانها في الخليج، وأن السياسة التسليحية الإيرانية تهدف فقط إلى تأمين احتياجات بلاده الدفاعية[2].

وتبرز دلالة مبادرة العاهل السعودي بتهنئة الرئيس الإيراني بمناسبة العيد الوطني لبلاده ودعوته القيادة الإيرانية لمزيد من التعاون بين البلدين، خصوصًا على الصعيد النفطي داخل الأوبك، كما أكدت إيران أن أمن منطقة الخليج هو مسؤولية دولها، وأنها ليست ضد أية علاقات تقيمها دول الخليج فيما بينها.

ومن شأن هذه الأجواء تحريك المياه الراكدة في العلاقات الإيرانية – الخليجية، حيث تبرز أهمية زيارة وزير الدفاع الإيراني لقطر، في أول زيارة لمسئول إيراني للدوحة، في ديسمبر 1991. ومن ناحية،

[1]– العدواني عبد الناصر: إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي: مقتربات جديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 2004، ص120.

[2]– برزين سعيد: التيارات السياسية في إيران، مركز الإمارات للدراسات والأبحاث، أبو ظبي، 2000، ص 33.

زار وزير الخارجية الإيراني دولة الكويت في أبريل 1992 توجت بحدث غير مسبوق، تمثل في تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الثنائي، كما أن زيارة النائب الأول للرئيس الإيراني لقطر في مايو1992 تدل على تمتين وتعميق ورسوخ العلاقات الثنائية.

عطفًا على إعادة تأكيد أهمية سيادة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، لما فيه مصالح دوله وشعوبه وسائر الأسرة الدولية، بالنظر لما تتمتع به هذه المنطقة من موقع استراتيجي فريد وثروات تخدم اقتصاد العالم[1]، و هو ما يتطلب احترام سيادة كل دولة، ووحدة وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شئونها الداخلية، بل ذهبت إيران إلى مطالبة دول مجلس التعاون الخليجي رسميًا بتنشيط التعاون الاقتصادي، مقترحة تمويل مشروع لإقامة خط سكك حديد جديد يربطها بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، والتي تشكل سوقًا كبيرة وضخمة وواعدة مقابل تسهيل دخول السلع والبضائع الخليجية عبر إيران[2].

وفي الاتجاه المعاكس، تتبدى سلوكيات إيران حيال مسألة الجزر الإماراتية الثلاث، حيث عمدت، في 18 أبريل 1992، إلى طرد السكان العرب من جزيرة أبو موسى، وبدد **رفسنجاني** نفسه الأمل بجولته في إقليم **هرمز** خان الإيراني الذي تقول **طهران** أنه يشمل جزيرة أبو موسى.

ومن المعروف أن المرافق الحكومية التابعة لدولة الإمارات استمرت في تقديم الخدمات للمواطنين العرب المقيمين في الجزيرة، بيد أن السلطات العسكرية الإيرانية شرعت بالتضييق على القائمين بهذه الخدمات، وتماشيًا مع منهج الشروع في تدابير منفردة، وأحادية الجانب، يتم فيها توظيف سياسة القوة، عززت إيران قاعدتها العسكرية في جزيرة أبو موسى[3]، وزادت أعداد العسكريين من 120 إلى 500 عسكري، بل نصبت قواعد لصواريخ "سيلك ويرم" الصينية الصنع فيها.

ونتيجة وساطة سورية، عبرت إيران عن رغبتها في مفاوضات مباشرة مع دولة الإمارات، حيث عقدت في أبو ظبي جولة جديدة من المحادثات، ففي الوقت الذي حرص على عدم وقوع نزاع مسلح بين البلدين، والسعي إلى حل سلمي، وعادت إيران إلى ترديد أنها لن تغير موقفها من سيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى ومن ثم كان الفشل مصير هذه المفاوضات، كما أن مسألة الجزر تشكل حجر عثرة في

[1]– بهاء بدري حسين، تحديد الأقاليم المناخية لإيران، مجلة الجمعية الجغرافية، العددان 1990، ص 120.

[2]– فخري هاشم خلف الناهي، العلاقات المكانية المتبادلة بين الخليج العربي وساحل إيران المطل عليه، ص 201.

[3]– مجيد حميد شهاب، جيوبوليتيك بحر قزوين، مجلة كلية الآداب . جامعة بغداد، العدد 59، 2002، ص 19–20.

تعويق مسيرة التطبيع في العلاقات الخليجية –والعربية– الإيرانية[1].ومع ذلك، وبحكم طبيعة المصالح، عادت الاتصالات والزيارات، لا سيما التي تزامنت مع احتفالات الذكرى الرابعة عشرة للثورة الإسلامية الإيرانية، حيث استقبلت **طهران**، في فبراير 1993، وزير المعارف السعودية، ثم وزير خارجية الكويت، وأبدت إيران رغبتها في تطوير علاقاتها مع السعودية، حيث قام وزير خارجيتها بزيارة للرياض، في مايو التالي، ودعا إلى تحسين العلاقات مع كافة الدول الخليجية وفتح صفحة جديدة مع جيرانها والتنسيق على صعيد السياسية النفطية، وكان التطور الأبرز زيارة وزير الخارجية الإيراني للإمارات، حيث أعرب البلدان عن رغبتهما في مواصلة "الاتصالات" الثنائية.

ورغبة في التهدئة، أعربت إيران في سبتمبر من العام نفسه عن استعدادها لاستقبال مسئول إماراتي رفيع المستوى لمواصلة البحث في شأن مسألة الجزر.بيد أن الإمارات أكدت أن مثل هذه الزيارة لن تتم طالما أن إيران لا تقبل بإصدار بيان واضح يشير إلى أن البحث في الخلاف على الجزر يتطلب نفي تبعية هذه الجزر لإيران، أي عدم وضع شروط تعجيزية مسبقة تؤثر على جدوى المفاوضات.

وعادت مسألة الجزر للبروز ثانية، في أبريل 1994، حيث جرى أول لقاء إماراتي –إيراني بعد تجميد المفاوضات المباشرة، باجتماع وكيل وزارة الخارجية الإماراتية بالنيابة مع السفير الإيراني في أبو ظبي[2].

وشهدت العلاقات الإيرانية – البحرينية، في أكتوبر 1995 انتكاسة جديدة على خلفية ما قامت إذاعة **طهران** الرسمية من بث أخبار أثارت استياء السلطات في البحرين.وفي السياق نفسه، أجهضت إيران في نوفمبر التالي، محادثات ثنائية مع الإمارات، عقدت في الدوحة، على مدى أربعة أيام بوساطة قطرية.

وفي سياق التوتر، على صعيد العلاقات الإيرانية – البحرينية[3]، فقد شهدت هذه العلاقة أزمة مضاعفة نتيجة اتهام البحرين لإيران بالتدخل في شئونها الداخلية في يوليو1996، مما فرض تكثيف الدبلوماسية السورية من جهود الوساطة التي أسفرت عن وضع حد للحملات الإعلامية المتبادلة.وفي

[1]– فخري هاشم خلف الناهي، العلاقات المكانية المتبادلة بين الخليج العربي وساحل إيران المطل عليه، ص 203.

[2]– العيدروس حسن: جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية (1997–2000)، مرجع سابق، ص 45.

[3]– باديب سعيد: العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، مجلة آراء حول الخليج، العدد14، نوفمبر 2014، ص 27. 32.

محاولة لإعادة العلاقات لمسارها الطبيعي والمطلوب، جاءت زيارة وزير خارجية قطر لإيران من الشهر نفسه، بهدف تطوير العلاقات الثنائية[1]، تواصلاً مع زيارة وزير المال والاقتصاد القطري في مايو 1995 لتنشيط المبادلات التجارية بين البلدين والتي تقدر بنحو 100 مليون دولار، وما يربط البلدين من اتفاقات تعاون في مجالات التعليم والعمل والنقل الجوي والتجارة.

ولتنقية الأجواء بعث الرئيس الإيراني **رفسنجاني**، في أغسطس 1996 برسالة للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أكد فيها أهمية استئناف "الحوار" الثنائي لإزالة العراقيل التي تعترض تسوية النزاع، خاصة بعد تأكيد الإمارات رفضها أية تدابير لتكريس واقع الاحتلال، لا سيما ما يتعلق بادعاء **طهران** أن المجال الجوي لجزيرة أبو موسى يخضع للولاية والسيادة الإيرانية.

وبالمثل، معارضة الإمارات قانون المناطق البحرية الإيرانية واعتبار أنه يمس سيادتها على الجزر والمياه الإقليمية التابعة لها والذي يفرض قيودًا على الملاحة في الخليج، بما في ذلك المرور عبر مضيق **هرمز**[2].

في عهدي الرئيسين الإيرانيين: هاشمي **رفسنجاني**، و**محمد خاتمي**، شهدت العلاقات البحرينية-الإيرانية شيئًامن الهدوء الميّال إلى التحسن الطفيف.وتولّى الملك حمد بن عيسى آل خليفة الحكم، وفتح صفحات جديدة داخليًا، كان لابد أن تقابلها صفحات جديدة مع الخارج، ومع إيران بالتحديد لارتباط الملفين الداخلي والخارجي بالاستقرار الأمني.وهكذا زار الملك البحريني **طهران** في العام 2002 على رأس وفد كبير من مختلف الطوائف والاختصاصات لإيلاء أهمية خاصة لهذه الزيارة وما ستنعكس عنه.

إلا أن تعاقب الأحداث الداخلية في البحرين لم يكن لينبئ عن استقرار حقيقي في هذا البلد، بينما راحت العلاقات تنحو إلى التوتر من جديد بعد تولي **محمود أحمدي نجاد**، سدة الحكم في إيران، حيث عادت مسألة أحقية إيران في البحرين إلى البروز من جديد، من خلال مواقف متعددة، كذلك المقال الذي كتبه المستشار الثقافي للمرشد الأعلى ورئيس صحيفة "كيهان" حسين شريعتمداري في يوليو/تموز 2007، الذي ألهب الخلافات من جديد.

[1]- باديب سعيد: العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، نفس المرجع.

[2]- محمد زهير قاسم: احتلال الجزر الثلاث وأثره على العلاقات الإماراتية الإيرانية، مجلة الإسراء، مجلد 8، العدد 29، السنة الثامنة، مارس 2012، ص 130، 131.

رابعا:مرحلة حكم الرئيس محمد خاتمي (1997- 2005)

تفاعلت الدول الخليجية –والعربية– بإيجابية واضحة مع وصول الرئيس خاتمي إلى سدة الحكم وتدعيم خطواته الانفتاحية[1]، وتجاوز خطاب سياسي من رواسب الماضي، والمساعدة في حل كافة الأمور العالقة، والمضي بالعلاقات إلى مرحلة متقدمة، وبات على الجانب الإيراني الذي يتحمل مسئولية واضحة عن تعويق التعاون وتطويره بمواقف وتوجهات سياسية ما يزال يتبناها بإصرار، وفي الصدارة منها حل مشكلة الجزر، والتي تشكل حقًا من حقوق الإمارات الوطنية الراسخة، لا يمكن التفريط فيها، والجزر وإن كانت لا تمثل أهمية اقتصادية، فإنها تظل قضية شائكة يتوجب على الجانب الإيراني أن يدرك أن بناء تعاون راسخ مع العرب، ودول مجلس التعاون الخليجي[2]، لا يمكن أن يتم دون تغير الموقف من هذه المسألة، وربما يسهل الإقرار الإماراتي أن إيران لها الحق في الاطمئنان على نحو قاطع وبضمانات محددة.بأن عودة الجزر للسيادة الإماراتية لن يؤدي إلى إيجاد أوضاع غير مواتية للأمن الإيراني أو تهديده.

واتسمت التفاعلات في هذه الفترة بتطورات أغلبها غير مسبوق، وذات دلالات هامة، يمكن رصد أهمها، فيما يلي:

1- تنقية أجواء التوتر الإيراني – البحريني، خاصة بعد أن كانت الحكومة البحرينية قد أعلنت، في 3 يونيو1996، وفي جلسة استثنائية لمجلس الوزراء عن كشف مخطط إرهابي تموله إيران وتسانده لقلب نظام الحكم في البلاد، وما قررته من سحب سفيرها من **طهران** وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية إلى درجة سفير –كما سبقت الإشارة–وأعربت القيادة الإيرانية الجديدة عن رغبتها في تطوير العلاقات بين البلدين الجارين، وهذا يعني ضمنيًا التزام السياسة الإيرانية قولاً وفعلاً، بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول المجاورة واحترام سيادتها واستقلالها وطبيعة نظامها السياسي، وإيجاد صيغة أفضل للتعايش السلمي بين الدول المطلة على الخليج[3].

[1]– المطيري نواف: أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج (1989–2008)، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد2، 2012، ص 101.

[2]– العيدروس حسن: جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية (1997–2000)، مرجع سابق، ص 47.

[3]– باديب سعيد: العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، مرجع سابق، ص 32.

وعمليًا شهدت العلاقات تطورات متسارعة، حيث أعلن أمير البحرين في مارس 1998 حرص بلاده على تفعيل العلاقات مع إيران، خلال استقباله رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران، الرئيس السابق **رفسنجاني** في أول زيارة لمسئول إيراني للبحرين منذ عام 1979، أسهمت في ترميم العلاقات وتصويب مسارها،

والتأكيد على أن مبدأ "تصدير الثورة" ليس من أهداف إيران في المرحلة الراهنة.

ولتأكيد ذلك اتسم الاتفاق لاحقًا خاصة في مايو1999، على إنشاء لجنة سياسية مشتركة والاتفاق على تسهيل تنقل مواطنيهم بينهما، ومعاودة افتتاح الخط البحري بين البلدين[1]، وتنمية التعاون المشترك، خصوصًا في المجالات التجارية والاقتصادية عبر تشكيل لجنة اقتصادية في فبراير 2000، والاتفاق على منح تسهيلات للاستثمار في البلدين، وذلك ضمن مردود زيارة وزير الخارجية الإيراني للبحرين في مارس التالي، وفي مارس من عام 2001، وقع البلدان اتفاقًا للتعاون الاقتصادي في المجالات المصرفية والطبية والتأمينات والصيد والاستثمارات الثنائية، وتبادل المعلومات والتكنولوجيا في مجال البتروكيماويات.

وكان التطور الأبرز في 17 أبريل من العام 2001.، بالتوصل إلى اتفاق أمني هو الأول من نوعه بين البلدين، حيث تم إقرار مبدأ التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، وعمليات تزوير الوثائق والمستندات الرسمية، ومواجهة عمليات تهريب الأسلحة والبضائع والآثار المتعلقة بالتراث الثقافي، وكل ما من شانه الإضرار بالاقتصاد، إضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات في مجال تدريب عناصر الشرطة وقضايا وشئون الحدود[2].

بيد أن التوتر عاد مجددًا خاصة في 10يوليو 2001 عندما استدعت الخارجية البحرينية القائم بالأعمال الإيراني وأبلغته احتجاجًا على "تصريحات" بثتها إذاعة **طهران** الرسمية، واتهامها بالتدخل مجددًا في الشئون الداخلية للبحرين، وهذه المرة حرصت إيران على تبديد الشكوك البحرينية، وانتهز خاتمي زيارته للسعودية وعبر الجسر إلى البحرين في زيارة سريعة ومفاجئة لإزالة التوتر في العلاقات[3].وبالفعل، عاد قطار العلاقات إلى مساره الصحيح، ومهد لزيارة ملك البحرين ل**طهران** في 17 أغسطس من2001، وهي

[1]– هنتر شيرين: إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 47.

[2]عبد الونيس عادل: مجلس التعاون الخليجي وإيران 25 عاما من الحذر والترقب، مجلة أراء حول الخليج، العدد 30 ص 48، 53.

[3]– عبد الونيس عادل: نفس المرجع.

زيارة "تاريخية" والأولى من نوعها منذ عام 1979، استهدفت مزيدًا من تنشيط التعاون، وإزالة الحواجز التجارية وزيادة معدلات الاستثمار.وضرورة الإسراع في توقيع الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتجاري والفني، وتجنب الازدواج الضريبي على الدخل، وتدعيم القطاع الخاص والاستثمارات المشتركة، ووضع الآلية اللازمة لتسيير الخط البحري بين البلدين.

2- تأسيسًا على حرص دول مجلس التعاون الخليجي على تنشيط التعاون مع إيران خاصة في المرحلة الأخيرة من حقبة **رفسنجاني**، حيث تدخلت الدول العربية[1] بثقلها، عبر كثافة الحضور، وعلى أعلى مستوى، في إنجاح عقد مؤتمر القمة الإسلامية في دورته الثامنة التي عقدت في العاصمة الإيرانية في ديسمبر 1997، مما كان له من ردود فعل إيجابية ساهمت في إنجاح هذه القمة.

وانعكست آثار انعقادها بصورة ملموسة على تحسين صورة إيران وتقليص سياسة الاحتواء الأمريكية ضدها.وكانت القمة فرصة مناسبة لتدارس مستقبل العلاقات العربية – الإيرانية عامة، والخليجية خاصة[2]، والآفاق الواسعة لتطويرها وترسيخ الثقة المتبادلة، وخلق منافذ جديد في العلاقات لا سيما مع وصول الرئيس الإيراني **محمد خاتمي** للسلطة في مايو1997، وعلى خلفية اتساع مساحة المصالح المشتركة الإيرانية – الإماراتية، إضافة لروابط الأخوة الإسلامية وعلاقات الجوار والروابط التاريخية الأزلية.ومن المفارقة أن حجم التبادل التجاري يتجاوز أكثر من مليار دولار سنويًا، وفي بعض التقديرات أكثر من مليار و800 مليون دولار، وهو الأعلى عن سواه في علاقات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بات من الضروري أن تبادر القيادة الإيرانية الجديدة إلى حل مسألة الجزر الإماراتية، وإعلانها أن إحدى الأولويات الرئيسة في سياستها الخارجية هو "بناء الثقة" مع الدول الخليجية، بيد أن إيران استمرت في إجراءات تكريس احتلالها للجزر، خاصة بعدما افتتح وزير الداخلية الإيراني دارًا للبلدية ومجمعًا تعليميًا في جزيرة أبو موسى[3]، وصعدت إيران في مارس 1999 لهجتها رافضة دعوة مجلس التعاون الخليجي وقف المناورات العسكرية الإيرانية في الجزر الثلاث، مجددة تمسكها "بالسيادة" عليها

[1] -عبد الله عبد المحسن السلطان: البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: التنافس بين إستراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1988، 93.

[2]- صباح محمود محمد الراوي، مملكة البحرين التسمية والأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (2)، 2001. ص 220.

[3]- صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، مطبعة جامعة بغداد، 1976، ص 100.

واعتبارها "جزءًا لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية" بما لا يتلاقى مع الدعوة الإماراتية لإيران إلى اتخاذ خطوات ملموسة من أجل بناء الثقة وتحسين العلاقات حتى تكون التصريحات مقترنة بالأفعال.

وفي محاولة لإبقاء مسألة الجزر حية في المحافل السياسية الخليجية[1]، كنقلة نوعية في موقف مجلس التعاون الخليجي، تم تشكيل اللجنة الوزارية الثلاثية، في يوليو 1997، بين (السعودية – العمانية – القطرية)، أملاً في تجاوب الجانب الإيراني مع مساعي هذه اللجنة وتحويل التصورات والآليات التي يتم التوصل إليها إلى ممارسات على أرض الواقع في سياق تهيئة الأجواء لإيجاد آلية للتفاوض المباشر بين الإمارات وإيران.يتوافق ذلك مع رغبة الدول الخليجية، خاصة السعودية، في تبديد مخاوف إماراتية بأن التطور الملموس في العلاقات الخليجية – الإيرانية لن يكون معناه تجاوز مشكلة الجزر، حيث ظل ثابتًا التأييد المطلق للإمارات في استعادة سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث.

إلا أن عدم جدية إيران في التعامل مع هذه اللجنة أجهض المغزى من تشكيلها، في سياق مسعى إيران للالتفاف على جوهر القضية، وتفضيل محاولات تحسين صورة إيران في المنطقة عبر إطلاق التصريحات بتمسك إيران بتعزيز العلاقات مع كافة دول الخليج، وقرار القيادة الإيرانية تشكيل لجان متخصصة مهمتها دراسة هذه العلاقات وتذليل أي عقبة تعترضها على الجانب المقابل، حرصت الإمارات على استمرار المساعي للتوصل إلى حل سلمي، وعدم الرغبة في التصعيد، وعليه، يبرز أهمية لقاء ولي عهد دبي، وزير الدفاع الإماراتي، مع مساعد وزير الخارجية الإيراني الذي زار الإمارات في 22 مايو 2001، وفي 26 من الشهر نفسه.

ونتيجة مبادرتين سورية وقطرية، وعلى هامش اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية[2]، تم ترتيب لقاء ضمن وزراء خارجية قطر والإمارات وإيران، بهدف الوصول إلى "حلول فرضية" لمسألة الجزر، وكسر حالة الجمود بهذا الخصوص، ومهد ذلك إلى وصف كمال خرازي، وزير الخارجية الإيراني، الوضع الراهن للعلاقات بين **طهران** وأبو ظبي بأنه "إيجابي جدًا" خاصة بعد مبادرة الرئيس خاتمي بإرسال رئيس مكتبه، كمبعوث خاص، إلى دولة الإمارات حاملاً رسالة خطية إلى الشيخ زايد للتهنئة بمناسبة الذكرى

[1]– ظافر محمد العجمي: أمن الخليج العربي، تطوره وإشكالاته من منظور العلاقات الدولية والإقليمية، مركز دراسات الوحدة، لبنان، 2006، ص 119.

[2]– ظافر محمد العجمي: أمن الخليج العربي، تطوره وإشكالاته من منظور العلاقات الدولية والإقليمية، مرجع سابق، ص 120.

السنوية لتوليه السلطة، معتبرًا أن طريق الحل هو الحل السياسي وتواصل الحوار، في سياق ما يسمى "بدبلوماسية التهنئة" وردًا على رسالة مماثلة من الشيخ زايد لتهنئة خاتمي بإعادة انتخابه[1].

وجاء التصرف والتطور الأبرز، بمبادرة الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، وزير الدولة للشئون الخارجية في دولة الإمارات بزيارة لإيران في 26-28 مايو 2002 لتعزيز سبل العلاقات الثنائية، بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين والبلدين، ويعزز العمل المشترك، وبناء علاقات يسودها التعاون والثقة والعمل المشترك لاستتباب الأمن والاستقرار، بل إن الزيارة جسدت "رسالة سلام" إماراتية وعربية لإيران في ظل التهديدات التي أطلقتها الإدارة الأمريكية ضد إيران وإدراجها ضمن مثلث" محور الشر" واستقبلت القيادة الإيرانية هذه المبادرة بإيجابية، واصفة الزيارة بأنها تعكس تصميم البلدين على تطوير علاقاتهما، من دون الشروع في خطوات وإجراءات عملية بهذا الشأن، والكف عن إجراءات انفرادية تؤدي إلى مزيد من تأزيم المشكلة.

3- إدراك القيادة الإيرانية أهمية تطوير العلاقات مع السعودية وإقامة تعاون أوسع على المستوى الإقليمي وفي إطار العالم الإسلامي، لما للبلدين من مكانة وثقل في الخليج والعالم الإسلامي وعلى صعيد النفط، وتأطير هذه العلاقات بجميع جوانبها في أطر نظامية متينة، وتجاوز سلبيات الماضي ورواسبه.

وتضع الإستراتيجية الإيرانية – السعودية على رأس الدول الخليجية التي تسعى إيران إلى توثيق العلاقات معها[2]، وتصل معها إلى مرحلة من التعاون الشامل، ومن ثم فإن تطوير هذه العلاقات يمثل قرارًا استراتيجيًا وليس ظرفيًا، لا سيما في ضوء مسعى تنمية الثقة المتبادلة بين قيادتي البلدين، إضافة للمصالح المشتركة كقاعدة تبنى عليها علاقات وثيقة بين كل دول المنطقة ولمصلحة شعوبها والعالمين العربي والإسلامي.

[1]- الزائد عطا الله زايد: العلاقات السياسية السعودية الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980-2003، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2003. ص، 120.

[2]- الزايد عطا الله زايد: العلاقات السياسية السعودية الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980-2003، ص 122.

وكان التطور الأبرز توقيع الاتفاق الأمني[1] بين البلدين، في مبادرة غير مسبوقة وموافقة مجلس الوزراء السعودي في نهاية يناير 2001 عليه، مما دفع وزير الداخلية الإيراني إلى إعلان رغبة بلاده في تطوير التعاون الأمني بين بلاده ودول مجلس التعاون الخليجي، وفي ضوء تداعيات المسألة العراقية واحتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية لبغداد، جسدت زيارة وزير الخارجية السعودي ل**طهران** في 3 أغسطس 2003، معارضة أي هجوم محتمل ضد العراق، والدعوة إلى حل سلمي للأزمة، وهو ذات الموقف الذي عبر عنه الرئيس خاتمي في زيارته للسعودية، في 13 سبتمبر[2].

4- دعت إيران على لسان وزير دفاعها في عهد خاتمي، الدول الخليجية إلى "وضع إستراتيجية أمنية مشتركة" تحقق أمنًا ثابتًا ودائمًا في المنطقة، وأكدت على أن إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج يقلل من التوتر، ويزيل التهديد وأن التشاور مع الحكومات الخليجية بهدف وضع ترتيبات أمنية جديدة يعتبر أولوية رئيسية في برنامج وزراء الدفاع الإيرانية، وأن إيران مستعدة لتوقيع معاهدة دفاعية أمنية مع الدول الخليجية تتضمن معاهدة عدم اعتداء[3].

5- سعت إيران لتفعيل علاقاتها مع الكويت، حيث هدفت زيارة وزير الداخلية الكويتي ل**طهران**، في يونيو1998 إلى تدعيم التعاون الأمني والتنسيق بين البلدين لمنع تهريب المخدرات، وتطورت العلاقات عقب زيارة ولي العهد، رئيس الوزراء الكويتي ل**طهران** في مارس 1999.وجسدت زيارة وزير الدفاع الكويتي ل**طهران** لبحث مشروع التعاون الدفاعي بين البلدين أهمية خاصة، ردًا على زيارة وزير الدفاع الإيراني للكويت في مايو2002 في أول تبادل للزيارات على مستوى وزراء الدفاع منذ 1979.

وتمخضت زيارة وزير الدفاع الكويتي في مطلع أكتوبر2002 عن توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الدفاعي، تنص على ضرورة تبادل وجهات النظر بين كبار المسئولين العسكريين في البلدين في القضايا الدفاعية والأمنية الإقليمية والدولية، وتبادل الخبراء العسكريين للاطلاع عن كثب على الإمكانات

[1]- الزايد عطا الله زايد: المرجع السابق، ص 124.

[2]- الزايد عطا الله زايد: المرجع السابق، ص 124.

[3]- ظافر محمد العجمي: أمن الخليج العربي، تطوره وإشكالاته من منظور العلاقات الدولية والإقليمية، مرجع سابق، ص 121.

العسكرية والتقنية "القابلة" للتبادل بين البلدين، ويشكل نموذجًا جيدًا لتطوير التعاون الدفاعي والأمني في المنطقة، خاصة بعد أن أبرمت إيران اتفاقيتين أمنيتين مع السعودية وسلطنة عمان[1].

6- تتوافر للعلاقات الإيرانية – العمانية خصوصية بارزة، وشهدت مزيدًا من التطور، خاصة في مايو 2001، عندما وقع البلدان اتفاقًا لتشجيع الاستثمار[2].

7- لم تكن قطر بمنأى عن سياق تطور العلاقات في حقبة حكم خاتمي، حيث شهدت تفاعلات مهمة، أبرزها زيارة أمير قطر لإيران في يوليو 2000، وزيارة وزير الداخلية الإيراني لقطر في أكتوبر من العام نفسه، لمزيد من التعاون الأمني، خاصة مكافحة تهريب المخدرات والبضائع وجرائم التزوير والجريمة المنظمة، ثم زيارة وزير الدفاع الإيراني لقطر في 25 يناير[3].

8- ثمة توافق في الرؤية الإيرانية – الخليجية بشأن رفض أي تدخل أجنبي في العراق خارج قرارات "الشرعية الدولية" وأن مستقبل العراق يقع على عاتق شعبه وحده،ومن ثم ضرورة الحفاظ على استقلال العراق وسيادته ووحدته الإقليمية،وضرورة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، بما فيها الأسلحة النووية.

خامسا: مرحلة حكم أحمدي نجاد (التيار المحافظ) (2005-2013)

أكد الرئيس الإيراني **محمود أحمدي نجاد** المحسوب على التيار المحافظ في الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن إيران ستواصل سياسة الانفراج مع الدول العربية، وخصوصا مع المملكة العربية السعودية والعراق بعد استئناف العلاقات الإيرانية العراقية الكاملة عام 2004[4]، معلنا استمرار سياسة التقارب مع الدول الخليجية.

وكان الملك السعودي السابق (فهد بن عبد العزيز)، قد أعرب في برقية تهنئة للرئيس الإيراني نجاد عن أمله في زيادة تعزيز الروابط بين بلاده وإيران إلا أن العلاقات بدأت تتدهور بعد وصول نجاد إلى الحكم وإعلان بدء برنامج الطاقة النووية،وهو الأمر الذي كان يقلق الدول المجاورة (الخليجية)،وكان

[1]- المطيري نواف: أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج (1989-2008)، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد2، 2012.ص 191-201.

[2]- المطيري نواف: أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج (1989-2008)، مرجع سابق، ص 191-201.

[3]- بيومي زكريا سليمان: العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني، دار العلم للإيمان والنشر والتوزيع، دمشق، 2009، ص 85.

[4]- عطوان خضر عباس: العراق وإيران: جيرة شقاق، مجلة أراء حول الخليج، العدد 33، ص 70.

من أهم نتائج زيارة الرئيس نجاد إلى الدول الخليجية، مبتدئا بالإمارات العربية المتحدة في (27 فيفري 2006)،وكانت الأولى من نوعها لرئيس إيراني منذ قيام الثورة سنة 1979، حيث تناول الرئيس الإيراني فيها العلاقات السياسية والأمنية الثنائية، بما فيها النزاع الإماراتي الإيراني على الجزر الثلاث التي تحتلها إيران ومررا بالعلاقات الاقتصادية الثنائية[1].

حيث تعد الإمارات أكبر شريك تجاري لإيران في المنطقة بتبادل تجاري سنوي،ووصولا إلى الأوضاع الإقليمية التي شملت الوضع في العراق وأمن منطقة الخليج،والهواجس الخليجية من الملف النووي الإيراني[2].

وأولى نجاد من خلال هذه المبادرة إلى تقديم بديل أمني إقليمي يقوم على أساس تفهم إيراني للهواجس الخليجية التي تعتبر استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث أمرا غير مساعد على استتباب الأمن والاستقرار الإقليمي، ولا يوفر أي مناخ للدخول في ترتيبات أمنية إقليمية مع إيران[3].

وكانت نتائج زيارته ولو استعادت العلاقات الإيرانية الخليجية للثقة المفقودة، فإن الأوضاع الإقليمية في المنطقة تجاوزت بالحالة التي وصلت إليها قدرات دول المنطقة للتعامل معها،وتحمل تبعاتها بصورة منفردة، كما أن الأحداث في المنطقة أثبتت أن الخطر الأكبر على أمن المنطقة هو من داخل المنطقة نفسها والحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات،واحتلال،واحتلال الكويت في التسعينات شواهد على أن العوامل الداخلية الإقليمية، هي التي شكلت شرارة الاضطراب في أمن واستقرار المنطقة[4].

كانت الدول الخليجية خلال العامين 2007/2006، جزءا من معسكر أقامته السعودية لمواجهة طموحات إيران في الهيمنة الإقليمية،وكرست السعودية جهودها لإبعاد إيران عن المنطقة، بينما كانت دول الخليج في نزاع سياسي مع إيران بشأن الجزر الثلاث، لكن هذا التفاهم الخليجي تأثر في 22 ديسمبر 2006 حين قامت قطر في خطوة غير مسبوقة، وبدون التشاور مع الدول الخليجية الأخرى بدعوة الرئيس

[1]– فؤاد عاطف العبادي: السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (1991–2012)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012. ص 33

[2]– فؤاد عاطف العبادي: السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (1991–2012)، المرجع السابق. ص 34.

[3]– فتحي ممدوح أنيس: الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد واليات المواجهة، أبو ظبي، 2006.، ص 170.

[4]– ظافر محمد العجمي: أمن الخليج العربي، تطوره وإشكالاته من منظور العلاقات الدولية والإقليمية، مرجع سابق، ص 121.

الإيراني محمود نجاد لحضور قمة مجلس التعاون الخليجي في الدوحة،ولكن في نهاية المطاف قبلت بهذا التصرف القطري.

ويمكننا القول أن جوهر الخلاف بين دول مجلس التعاون وإيران التي تتصاعد حدة وتيرة الخلافات بينهما مما ينعكس سلبا على العلاقات الخليجية الإيرانية والتي يفترض أن تكون في أحسن حالاتها نتيجة للتواصل التجاري والاقتصادي والثقافي[1]، إلا أنه ونتيجة لوجود عوامل عدم الثقة بين الطرفين ظلت ولازالت الخلافات والتوتر هما السمة التي طبعت العلاقة الإيرانية الخليجية.

سادسا: المرحلة الحالية (مرحلة حكم حسن روحاني " التيار الإصلاحي") (2013- إلى الآن)

تقلد الرئيس المحسوب على التيار الإصلاحي الذي لا يملك ثقلا مؤسسيا، بينما يتمتع بحضور شعبي واسع، المدعوم من طرف **محمد خاتمي** وعلي أكبر هاشمي **رفسنجاني**، في مقابل خمسة مرشحين ينتمون إلى الكتلة المحافظة، ذات الارتباط المؤسساتي والحضور السياسي في إيران.

وجاء فوز **روحاني** بالرئاسة ليطلق العديد من المؤشرات، حول بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجمهورية الإسلامية، من فتح المجال أمام دعوات التغيير،وتطوير النظام، والخروج من العزلة،وإدارة السياسة الخارجية على أرضية الانفتاح والتهدئة،وبأفكار ورؤى جديدة،وفق مبدأ المصلحة، ما جعل ذلك يفسر من قبل البعض على أنه قد يكون تغييرا جوهريا في الأسس والمبادئ التي قامت عليها إيران، استنادا إلى تفسير مفاده أن وصول **روحاني** للرئاسة يعد نجاحا كبيرا لسياسة الغرب تجاه البرنامج النووي الإيراني،ولكن في الحقيقة، فإن فوز **روحاني** وتياره، جاء نتيجة انتخابات عكست حالة الحراك السياسي الذي يجري في إيران، فكانت نتيجة هذه الانتخابات أحد مظاهر هذا الحراك، لا مسببة له، فالتيار الإصلاحي يتمتع بالثقل الشعبي، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي لم يستطع تيار نجاد حلها[2].

ولكن هذا لا يمنعنا من التأكيد على أن **روحاني** ليس من خارج النظام،وحظي بدعم المرشد الأعلى،وهو ممثله في الأمن القومي الإيراني، و**روحاني** في الوقت نفسه عضو مجلس تشخيص مصلحة النظام[3]، ورئيس مركز الدراسات الإستراتيجية التابع له، كل ذلك يؤكد أن وجود **روحاني** في حد ذاته

[1]– بيومي زكريا سليمان: العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني، دار العلم للإيمان والنشر والتوزيع، دمشق، 2009، ص 88.

[2]– بيومي زكريا سليمان، نفس المرجع، ص 89.

[3]– شروق صابر، فهم الدور الإيراني في الشرق الأوسط، (القاهرة، مختارات إيرانية، العدد173، مارس، 2015). ص 77–79.

كإصلاحي، وما انتهجه من سياسات خارجية في فترة حكمه الأولى، لا يعبر عن تغيير في الثوابت الإستراتيجية الإيرانية، بل هو توجه عام من النظام الإيراني، وجاء موقع الخليج من هذا التغيير، وفقا للأهمية تهدئة وتخفيف الاحتقان والضغوط الإقليمية، خاصة لجهة العلاقات مع دول الخليج، في دفع التفاهمات مع الولايات المتحدة بشأن الملف النووي الإيراني.

لذلك، فقد أدخلت إدارة **روحاني** هذه الرؤية وما تستلزمه من إعادة ترتيب الأولويات الدبلوماسية، قيد التنفيذ بعد توليه الحكم، فأعرب عن رغبته تحسين العلاقات مع الخليج وخاصة السعودية باعتبارها أقوى دولة خليجية، والانخراط والسعي للتعاون وتحقيق توافق المصالح بين الضفتين، وقد اتضحت مبادرة إيران في هذا الشأن خلال اللقاء الذي جمع السفير السعودي لدى إيران " عبد الرحمان الشهري"، ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام " **رفسنجاني**"، في أفريل 2014، والذي استدعى خلاله **رفسنجاني** أهمية وجود مجمع سني شيعي لمناقشة ومعالجة القضايا الطائفية الحساسة[1].

أما الدول الخليجية، فبرغم ترحيبها بفوز **روحاني**، ومبادرته للتهدئة والتعاون، فيظل هناك تيار مؤثر في دوائر صنع القرار في الخليج، يعتقد أن إيران لم تتغير بعد وصول **روحاني** للسلطة، وأنها لا تزال مصدر كل المشكلات في الخليج، وأنها غير راغبة في تغيير سياساتها فيه، طالما أن الولايات المتحدة تطالبها بذلك، لكن هناك عدة عوامل دفعت بالدول الخليجية إلى قبول مبادرات **روحاني** الإنفتاحية ولو على مضض، منها ميزان القوى الإقليمي الذي لا يمكنها من الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران، إضافة إلى الاعتبارات الداخليةالمتمثلة في العامل الشيعي المؤثر بشكل كبير في تعقيد العلاقة مع إيران.

اتخذ هذا الخلاف منحى تصاعديًا جديدًا من خلال الأحداث التي شهدتها البحرين، على غرار ما حدث في بعض دول "الربيع العربي"، حيث تسوّدت الجمعيات الدينية الشيعية المعارضة هذا الحراك، ومن هنا فإن إيران كانت المتهم الأبرز في هذه الأحداث، وهي التي لم تخفِ تعاطفها ومساندة قنواتها التلفزيونية الرسمية والقنوات الرديفة لوجهة نظر المعارضة[2].

بعد الانتهاء العملي للاحتجاج الذي استمر شهرًا (منتصف فبراير/شباط حتى منتصف مارس/آذار 2011)، شكّلت البحرين لجنة دولية مستقلة لتقصي حقائق ما حدث، عُرفت بـ"لجنة بسيوني" نسبة إلى رئيسها محمود شريف بسيوني، والتي أكدت أنه "لا توجد أدلة قاطعة" تثبت أن إيران لعبت دورًا

[1]– فتحي ممدوح أنيس: الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد واليات المواجهة، أبو ظبي، 2006. ص 170–171.

[2] – المطيري نواف: أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج (1989–2008)، مرجع سابق، ص 191–201.

في تأجيج الشارع البحريني، غير أن العاهل البحريني اعتبر أن الممارسات التي تصدر عن الإعلام الإيراني دليل على التدخل الذي تقوم به **طهران** في شؤون البحرين.وعبّر ملك البحرين عن أسفه العميق للهجمة الإعلامية الشرسة في القنوات الإعلامية الرسمية الإيرانية التي تحرّض أبناء البحرين على التخريب وارتكاب أعمال العنف، مما أسهم في إذكاء نار الطائفية، وقال: "إن ذلك يدل دلالة واضحة على تدخل سافر لا يُحتمل في شؤون البحرين الداخلية، وإن هذا التدخل أدى إلى معاناة كبيرة للشعب والوطن"، موضحًا في هذا الصدد أن "حكومة البحرين ليست في وضع يمكّنها من تقديم أدلة على الصلات بين إيران وأحداث معينة في المملكة.

تميل البحرين إلى الاستقواء بمحيطها الخليجي الذي يشكّل عمقها الاستراتيجي، وهو عمق متعدد الجوانب من نواحيه الجغرافية، والقبائلية، والقومية، والمذهبية، وهي جميعها على النقيض من الطرف الإيراني.وإذا كانت إيران ما قبل الثورة تطالب بالبحرين كنوع من "الكبرياء" الذي لم يكن ليقبل أن تنتقل هذه الجزيرة من تبعيتها المباشرة وغير المباشرة إلى الاستقلال، فقد أضيف إليها بعد الثورة عاملان على الأقل، وهما: "تصدير الثورة"، والدفاع عن "المستضعفين في الأرض"، أي: الشيعة.وقد استثمرت إيران الحجّة الثانية سياسيًا عندما كانت بهلوية كما سبقت الإشارة، وبقيت تستثمرها عندما تحولت إلى جمهورية إسلامية مضافًا إليها البعد الثوري.

بقيت المسافة بين إيران والدول العربية الخليجية متوترة لأسباب تتعلق بالتاريخ الممتد من الهيمنة والنفوذ والحروب، وكذلك بالانشقاق المذهبي بين الطرفين.وتوّجت هذه العلاقة سلبيًا بقيام الثورة لتتأسس دولة شيعية على الشاطئ الشرقي للخليج في قبالة القطب السني الذي تمثله المملكة العربية السعودية، مما أجّج الخلاف، وقسّم الخليجيين إلى قسمين وجدانيًا: سني مع السعودية وبقية الدول، وشيعي مع إيران.

إن قيام الثورة الإيرانية أدخل الجمهورية الوليدة في عزلة جديدة مضاعفة، إذ إنها باتت أكثر غربة من ذي قبل عن جاراتها، وبات من مصلحتها تصدير الثورة لتضمن بيئة متوافقة معها تقوّي مواقفها التي اتخذتها تجاه الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص، وهي "علاقات يتحكم فيها إلى حد كبير رجال الدين المتشددون ذوو السلطة، وهؤلاء يرون في التقرب من دول الخليج استسلامًا للأجندة الأميركية في المنطقة، وأن هذه الدول هي دول عميلة لها، تنفذ استراتيجيتها وبالتالي التآمر على إيران بهدف إضعاف دورها.وأيضًا هناك قطب إصلاحي معتدل يدعو إلى نهج سياسة خارجية أكثر انفتاحًا حتى تتمكن إيران

من إنعاش اقتصادها وسط هذه العقوبات الدولية".لذلك لم تتنازل إيران الثورة عن أية مكاسب حققتها إيران الشاه، فهي لم تسْعَ إلى حل مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث، بل اتخذت عدة مواقف على مدى السنوات الثلاثين الماضية من شأنها توتير العلاقات، كون هذه الجزر قادرة على التحكم في مضيق **هرمز**.كما أن مطالباتها بالبحرين أضافت إلى الشكل الكلاسيكي أشكالاً أخرى من التغذية الإعلامية، وهو ما يمكن الجزم به، إضافة إلى الكثير من التقارير البحرينية والخليجية التي تشير إلى التدخل اللوجستي استثمارًا لتبرّم طائفة من الشيعة من أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتزعزع الثقة بينها وبين الحكم خصوصًا بعد قيام الثورة[1].

من المرجح أن العلاقات البحرينية–الإيرانية ستبقى على حال متراوحة بين التوتر والانسجام بحسب طبيعة من يتولى السلطة في إيران، إذ تخفت هذه التوترات مع وصول رؤساء إصلاحيين أو معتدلين، وتزداد في حال تسلم السلطة من قبل متشددين، ولكنها علاقات لا تصل، وليس متوقعا لها الوصول، إلى درجة عالية من الثقة ما دامت على الضفتين ثغرات يمكن أن تتسلل منها رغبات إذكاء الصراع والاستفادة من التوترات.

المطلب الثاني: البعد الجيو إستراتيجي، والعلاقات الحدودية والإقليمية الخليجية الإيرانية

أخذت ظاهرة بروز كيانات سياسية مستقلة تأخذ صورة الدولة بالمفهوم المعاصر بالتشكل في الخليج العربي وتعاظمت أهميتها بعد تحرر غالبية الأقطار الخليجية من السيطرة الأجنبية واسترداد استقلالها، أي أن معظم الدول الخليجية تعود عضويتها في المجموعة الدولية كما تتمثل في إطار الأمم المتحدة إلى أقل من نصف قرن، وكان طبيعيا أن يصاحب نشأة كل كيان دولي جديد مواجهة ضرورة حل مشكلات، بعضها ناجم عن التوارث الدولي سواء بالنسبة للحدود أوفي ما يتعلق بالتعهدات الدولية السابقة، والبعض الآخر يتناول العلاقات مع الدول المجاورة وتصفية ما قد يكون قائما حينذاك أو استجد عقب الاستقلال من قضايا تثير خلافا في الرأي والمصالح وتتطلب استحداث حلول مناسبة[2].

[1] – باديب سعيد: العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، مجلة آراء حول الخليج، العدد14، نوفمبر 2014، ص 27. 32

[2]– محمد جواد رضا، "صراع الدولة والقبيلة في الخليج: أزمات التنمية وتنمية الأزمات"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 140.

والعلاقات الإيرانية الخليجية ليست بمنأى عن هذه الخلافات الحدودية سواء بين إيران والدول الخليجية أو الخلافات الحدودية الخليجية الخليجية، فجذور الخلاف الحدودي الإيراني الخليجي تعود إلى الخلاف على الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى)، التي تقع عند مدخل مضيق **هرمز** في الخليج العربي، والذي يعتبر من أهم المضايق والممرات المائية الحيويّة في العالم.لهذه الجزر أهميّة جيوبوليتيكيّة وجيو إقتصاديّة كبيرة[1]، لأنها ذات موقع جغرافي مهم يوفر الحماية الإستراتيجية العسكرية، والتي تأبى إيران التنازل عنها لصالح الإمارات العربية المتحدة وبالمقابل ترى هذه الأخيرة أنها هي المالك الوحيد لهذه الجزر[2].

في المقابل هناك خلافات حدودية خليجية خليجية تمثلت في الخلاف البحريني القطري على جزر حوار وجزيرة حدجنان، دون أن ننسى الخلاف القطري السعودي بالنسبة للمنطقة التي أعطيت للسعودية من قبل دولة الإمارات كجزء من اتفاق تم التوصل إليه عام 1974 والذي يحرم قطر من الانتقال البري إلى دولة الإمارات وهي منطقة خوفوس التي تعتبر غنية افتراضيا بطبقات من النفط.

بالإضافة إلى الخلافات بين الإمارات والسعودية فبعد الحصول على استقلال دولة الإمارات عام 1971 أيدت بريطانيا إطالة حدودها غربا حتى حدود قطر لكن العربية السعودية ادعت ملكيتها على تلك الأراضي وتحدثت عن أنها الدولة الوحيدة التي تحاذي قطر[3].

هذه الخلافات تقودنا إلى الحديث عن أن الخلافات في منطقة الخليج العربي ليست فقط على المستوى الإيراني الخليجي بل تتعداها إلى الخلافات الخليجية الخليجية مما ترك أثرا إلى غاية الفترة الراهنة التي تشهدها المنطقة من خلال الأزمات الدبلوماسية وحتى الحدودية التي تعتري العلاقات الخليجية الخليجية، مما كان له الأثر في صعوبة تحديد سياسة خارجية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي اتجاه إيران بشكل خاص واتجاه القضايا الإقليمية بوجه عام.

[1]– فؤاد حمه خور شيد، أثر المناخ في المعارك الحربية، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد العدد 59، السنة 2002، ص 160.

[2]– فؤاد حمه خور شيد، أثر المناخ في المعارك الحربية، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد العدد 59، السنة 2002، ص 160–161.

[3]– فؤاد حمه خور شيد، أثر المناخ في المعارك الحربية، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد العدد 59، السنة 2002، ص 161.

الفرع الأول: المتغير الجغرافي و تأثيره على العلاقات الإيرانية الخليجية

تلعب الاعتبارات الجيو سياسية والجيو إستراتيجية لأي إقليم دورا كبيرا في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وأشكالها وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها، فالعلاقات الدولية هي عادة انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي[1].

وتعرف الجغرافيا السياسية بأنها العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير المعلومات الجغرافية الأساسية للدولة لاستخدامها في إعداد الخطط الإستراتيجية في مختلف المجالات وخصوصا تلك المعنية بالأزمات،وبذلك تعد الجغرافيا الإستراتيجية أكثر شمولا وتوسعا من الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك[2].

يتكون الإقليم الخليجي من ثماني دول تقع على سواحل الخليج العربي وهي المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، العراق وإيران(ويكتسب هذا الإقليم أهمية بالغة حيث يحتوي على عدة جزر ذات أهمية عسكرية واقتصادية، بحيث من يسيطر عليه بإمكانه التحكم في الممرات البحرية كافة المتجهة إلى المحيط الهندي وإلى داخل الخليج، فضلاً عن أنه يضم مضيق **هرمز**، المنفذ الوحيد لصادرات نفط منطقة الخليج إلى العالم، حيث يربط مياه الخليج بخليج عمان وبحر العرب.

وتقدر كل المصادر الدولية المهتمة بهذا الإقليم أن هذا المضيق يشهد مرور ما يتراوح بين5،16 و17مليون برميل من النفط يوميًا، أي حوالي20 في المائة من الطلب العالمي على النفط وحوالي40 في المائة من النفط المنقول بحريًا على نطاق التجارة العالمية[3].

كما يمتد الخليج إلى أقصى عمق متصورفي منطقة جنوب غربي آسيا إلى أقرب بقعة من المحيط الهندي وتوابعه إلى وسط روسيا الأوروبية والآسيوية، وقد جعلت خصوصية هذا الموقع الخليج بمنزلة

[1]– عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في لسياسات الدولية والإقليمية، مراجعة د. علي المياح، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص 99.

[2]– عبد الرزاق عباس، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية، ص 66.

[3]– عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في لسياسات الدولية والإقليمية، مرجع سابق، ص 100.

قلب الشرق الأوسط جغرافيًا.فمن خلاله وعبر نهر الفرات يمكن الوصول إلى سوريا والبحر المتوسط أو إلى تركيا فالبحر الأسود من خلال نهر دجلة، أو إلى إيران وبحر الخرز، ومنه إلى روسيا من خلال المعابر الطبيعية أو إلى أفغانستان.

وبالنظر إلى الموقع الجغرافي لإيران ضمن الإقليم الخليجي نجد أن لديها ميزة إستراتيجية تتمثل في تحكمها في الممرات البحرية الحيوية، وهي نظرية قديمة أطلق عليها علماء السياسة "**قلب العالم**[1]"، وبالتالي إذا كان ذلك الموقع قد أضفى على الإقليم ككل أهمية بالغة، فإنه قد منح إيران خاصة–وضعًا استراتيجيًا مهمًّا، حيث تعتبر جسرًا يربط شبه الجزيرة العربية بالصين والهند وجنوب شرق آسيا إلى الحد الذي يمكن القول إنها تعد مفتاح الشرق.

وتعتبر إيران دائمًا في حالة من الشد والجذب على الصعيد العالمي، بسبب موقعها الجيو استراتيجي من ناحية وتفاعلاتها الإقليمية من ناحية ثانية، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي للنخبة الإيرانية الحاكمة هو الحفاظ على وضع التميز الذي تحظى به إيران في سياق تغير توازن القوة.

من ناحية أخرى فقد حددت الوثيقة العشرينية التي أعلنتها إيران عام 2005 ملامح السياسة الخارجية الإيرانية عامة وتجاه منطقة الخليج العربي على نحو خاص، حيث تنطلق من فكرة مؤداها أن جنوب غرب آسيا هي منطقة إستراتيجية بالنسبة للأمن القومي الإيراني، وهي منطقة ذات أربعة أضلاع تحدها الحدود الغربية للهند والصين، والحدود الجنوبية لروسيا، والحدود الشرقية لأوروبا وأفريقيا، وفي الشمال المحيط الهندي.

تلك المنطقة بها خمسة نظم هي" شبه القارة والشرق الأوسط والخليج العربي والقوقاز وآسيا الوسطى"، ووفقاً لهذه الوثيقة "فإن إيران باعتباره لعبًا إقليميًا يتعين عليها للوصول إلى مكانة إقليمية أفضل أن تحدد وضعية محيطها وأولياتها فيما يخص النظام الإقليمي حتى تتمكن من لعب دور أفضل، وتعد منطقة الخليج العربي في مقدمة تلك الدوائر انطلاقاً من أبعاد مختلفة جغرافية وإستراتيجية وسياسية وثقافية[2].

[1]– عبد الرزاق عباس، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية، ص 68.

[2]– فخري هاشم خلف الناهي، العلاقات المكانية المتبادلة بين الخليج العربي وساحل إيران المطل عليه، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الآداب جامعة البصرة، 1999، 44.

وللخليج العربي ثلاثة سواحل:

1. **الساحل الجنوبي:** وهو أطولها، وهو ساحل عربي، وهو أوسع سواحل الخليج وأعرضها وأكثرها انخفاضاً ويتضمن عدداً من المستنقعات الساحلية وتبرز منه رؤوس كثيرة، وتدخل فيه خلجان كثيرة أيضاً، ويوجد أمامه عدد كبير من الجزر الصغيرة.وفي وقت المد، وكذلك في أوقات هبوب الرياح من الاتجاهات المقابلة، يرتفع الماء ويغطي أجزائه فيزيد اتساع خلجانه ويكون مستنقعات أخرى.وبسبب تكوينه الرملي وضحالة مياه شواطئه تندر فيه الأماكن الصالحة لاستقبال السفن الكبيرة، أما خلجانه فتصلح لإيواء الزوارق الصغيرة والسفن الصغيرة.
2. **الساحل الشرقي:** وهو ضيق ويوجد أمامه عدد من الجزر أكبر من تلك الموجودة أمام الشاطئ العربي ومعظم سكان هذه الجزر من قبائل عربية.
3. **الساحل الشمالي:** وتتقاسمه بشكل أساسي إيران، العراق والكويت، ومن جهة أخرى- يبلغ ما تملكه كل من الدول المشاطئة للخليج العربي من الشواطئ المطلة على الخليج[1].

-إيران625 ميلاً بحرياً، الإمارات العربية المتحدة 425 ميلاً بحرياً، المملكة العربية السعودية 294،دولة قطر 204 ميلاً بحرياً، الكويت 115 ميلاً بحرياً، البحرين 68 ميلاً بحرياً، عمان 51 ميلاً بحرياً، العراق 10 أميال بحرية.

ويعتبر الخليج العربي المنفذ البحري الوحيد لكل من العراق، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، وهو الممر الإجباري الذي يجب أن تجتازه صادرات هذه البلدان من النفط وارداتها من المواد الغذائية والصناعية.

أولا: العلاقات الحدودية الخليجية – الخليجية

كانت الحدود في شبه الجزيرة العربية أكثر مرونة، إذ أنها تحددت وفقًا لمناطق رعي القبائل، لكن تصاعد التنافس على الموارد والبحث عن هوية وطنية وعلى الأخص في غياب إطار أمني فعال أدى إلى تدهور العلاقات بين الدول[2]، التعتيم الإقليمي والحاجة إلى مفهوم للوصول إلى مصادر الطاقة استمر في زرع بذور التوتر بين الدول والإضرار بقدرتها على تطبيق الاتفاقيات والتفاهمات، بالإضافة إلى الرؤية المختلفة للاحتياجات الأمنية والظروف الجيو-إستراتيجية المختلفة، فقد كان النشاط حول استخراج النفط

[1]- فخري هاشم خلف الناهي، العلاقات المكانية المتبادلة بين الخليج العربي وساحل إيران المطل عليه، مرجع سابق، ص 45.

[2]- محمد جواد علي، الصراع الأمريكي السوفيتي في المحيط الهندي، منشورات شركة مطبعة الأديب البغدادية المحدودة، ص 79.

والذي عزز من المخاوف المتبادلة أدى إلى تصعيد عدم الثقة بين دول المنطقة.موضوع الحدود البحرية أكثر تعقيدًا نظرا لأنه يتضمن المناطق الاقتصادية الأكثر ثراء وهو النفط في الساحل الخليجي[1].

*** السعودية والإمارات:**

بعد حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على استقلالها عام 1971، أيدت بريطانيا إطالة حدودها غربا حتى حدود قطر، في حين أن المملكة العربية السعودية ادعت ملكيتها لتلك الأراضي وتحدثت عن أنها الدولة الوحيدة التي تحاذي قطر.

تم اتفاق سري وقع في عام 1974 بين السعودية والإمارات دون علم قطر لم يُنشر إلا في عام 1995، منح هذا الاتفاق السعودية ساحلي شرقي خور العديد في مقابل تنازلها عن واحة البريمي[2] وهي الآن العين في المنطقة المتنازع عليها منذ القرن التاسع عشر الميلادي بين القبائل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

كانت ظروف الاتفاق أن الإمارات التي حصلت على استقلالها قبل ذلك بثلاث سنوات، كانت تبحث عن اعتراف دولي ومخرج بحري في جنوب الخليج.كان من تبعات هذا الاتفاق تخصيص عائدات حقل شيبه النفطي في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بينها والذي ينتج أكثر من مليون برميل في اليوم للملكة العربية السعودية.

في عام 1999 قاطعت الإمارات وبدعم من عمان وكعلامة على الاحتجاج مؤتمر وزراء الخارجية والنفط لدول مجلس التعاون الخليجي في السعودية والذي عقد بالتزامن مع تدشين حقل للنفط في منطقة الشيبة، بذريعة أن الدولة المضيفة لا تشرك الإمارات في تقاسم عائدات النفط من هذا الحقل على الرغم من اتفاق 1974.[3] في عام 2006 أعادت دولة الإمارات طرح قضية الحدود مع المملكة العربية السعودية للادعاء أنها لم تصادق مطلقا على اتفاق 1974.عندما تولى خليفة بن زايد حكم الإمارات لم يعتبر اتفاق عام 1974 بنفس الأهمية التي أولاها والده، وفي أول زيارة له للرياض كحاكم لدولة الإمارات عام 2006 طرح مشكلة الحدود من جديد على حكام السعودية.

[1]– عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1999، ص 54.

[2]– عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1999، ص 55.

[3]– محمد جواد رضا، "صراع الدولة والقبيلة في الخليج: أزمات التنمية وتنمية الأزمات"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 141.

التوتر بين السعودية والإمارات تفاقم بسبب التعاون بين قطر والإمارات في نقل الغاز الطبيعي القطري إلى دولة الإمارات عن طريق أراضي قالت السعودية أنها ملك لها، التوتر أدى إلى حادثة بحرية على الأقل بين العربية والسعودية والإمارات[1].

في مارس 2010 أُبلغ عن هجوم لقارب سعودي واعتقال اثنان من حرس الحدود البحري السعودي من قبل قارب حراسة تابعة لدولة الإمارات في داخل المناطق المتنازع عليها على الحدود البحرية المشتركة، تم التسليط العلني على الحادث رغم محاولات الطرفين لإسكاته ودلل على أن الخلافات بشأن الحدود المشتركة لم ينتهي، بالإضافة إلى معارضة السعودية مد خط أنابيب الغاز فقد عارضت أيضا بناء جسر بين الإمارات وقطر انطلاقًا من قولها بأنه يمر من فوق المياه الإقليمية السعودية[2].

في يونيو 2009 أوقفت السعودية آلاف الشاحنات عند المعبر الحدودي بينها وبين دولة الإمارات كنتيجة للتوترات، وأوضحت ذلك على أنه جزء من تعزيز الرقابة على دخول السيارات من الإمارات إلى أراضيها، وأصبحت النزاعات الحدودية مع السعودية حاسمة بالنسبة للإمارات، وفي أعقاب ذلك أقامت الإمارات في 2009 مجلسا لشؤون الحدود.تطوير عمل هذا المجلس الذي كان مسؤولًا حتى ذلك الوقت عن الموضوع بخرائط رسمية مطبوعة في أبو ظبي خلال السنوات الأخيرة لا تظهر فيها التغييرات التي طرأت على الحدود بمقتضى اتفاق عام 1974.

*** السعودية وقطر:**

تعود جذور العلاقات بين قطر والسعودية منذ بداية القرن العشرين الميلادي عندما طالبت السعودية بضم قطر لها باعتبارها جزءً من إقليم الإحساء، ثم تم توقيع اتفاق يقضي بترسيم الحدود بين السعودية وقطر في عام 1965، ولكن الأمور تفاقمت بين البلدين منذ حادثة الخفوس عام 1992، حين زعمت الحكومة القطرية بأن قبيلة آل مرة ساندت القوات السعودية في تلك الحادثة وقامت بمواجهة القوة القطرية، حاولت السلطات السعودية احتواء الأزمة في وقت لاحق، عن طريق استرضاء بعض رجال قبيلة آل مرة واستمالة بعضهم الموجودين في قطر.

[1]– بيومي زكريا سليمان، مرجع سابق، ص 89.

[2]– محمود، محمود، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، الطبعة الأولي، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1998. ص 66.

بحسب الرواية القطرية فإن السعودية عمدت إلى استغلال بعض أفراد القبيلة في عملية الانقلاب عام 1995 ضد الحكومة القطرية، بالتعاون مع الأمير الأسبق خليفة آل ثان، وتبقى مشكلة قبيلة آل مرة جزء من الخلاف القطري السعودي ضمن ملفات أخرى لم تحسم بعد[1].

في ديسمبر من عام 1996، اختارت القمة الخليجية التي عقدت في مسقط جميل بن إبراهيم الحجيلان أمينًا عاما لمجلس التعاون الخليجي، مقابل مرشح قطر في ذلك الحين عبد الرحمن بن حمد العطية، فاحتج أمير قطر حمد بن خليفة على ذلك، وقاطع الجلسة الختامية لقمة مسقط الخليجية في ذلك الوقت، ومما زاد في الأزمة المحاولة الانقلابية الفاشلة على الأمير حمد التي رتبها والده الأمير خليفة سعيًا للعودة إلى الحكم بعد انقلاب ابنه عليه العام 1995، فرغم أن الأمير السابق رتب المحاولة وهو موجود في أبو ظبي واستعان بقطريين من أتباعه كانوا موجودين في أبو ظبي وآخرين داخل قطر، إلا أن الدوحة اعتبرت أن لبعض الأطراف السعودية يد في هذه المحاولة[2].

ومن هنا بدأت الأزمة الحقيقية التي شهدت الكثير من الإشكاليات، واستخدمت قطر وسائل الإعلام المناوئة للسعودية وقامت بدعمها ماليًا.كان لقناة الجزيرة دور محوري في أزمة الخلاف السعودي القطري، ففي عام 2002 تطرق برنامج تليفزيوني بثته القناة لمؤسس المملكة الملك عبد العزيز آل سعود، وأدى هذا البرنامج لسحب السعودية سفيرها صالح الطعيمي من الدوحة دون إعلان.أرسل أمير قطر بعد تلك الأزمة بفترة رئيس الوزراء ووزير الخارجية حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني إلى السعودية عارضًا فتح صفحة جديدة في العلاقات مع المملكة، بشرط أن تكف وسائل الإعلام القطرية عن التطرق لشؤونها، ثم تابع أمير قطر عمله لإعادة العلاقات الطبيعية مع السعودية والتقرب إليها حين قام بزيارته للسعودية، وقيل حينها إن السبب وراء ذلك هو رغبة قطر في عدم مقاطعة العاهل السعودي الملك عبد الله للقمة الخليجية التي استضافتها الدوحة.

في السابع من أبريل 1996، أعلن البلدان رسميًا عن الاتفاق على إنهاء ترسيم الحدود بينهما واستئناف أعمال اللجنة الفنية الحدودية المشتركة، وذلك عقب لقاء جمع في الرياض الأمير عبد الله بن

[1]– محمد جواد رضا، "صراع الدولة والقبيلة في الخليج: أزمات التنمية وتنمية الأزمات"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 97.

[2] - Anoushiravan Ehteshami and Mahjoob Zweiri, Iran and the Rise of its Neoconservative : The politics of Tehran’s Silent Revolution (Hardcover-oct2,2007).

عبد العزيز بوزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، الذي حمل وقتها رسالة خطية من أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تتعلق بهذا الموضوع.

عقب قمة سعودية قطرية ثنائية برعاية مصرية، صدر بيان مشترك في المدينة المنورة في 20 ديسمبر 1992، أثمرت مساعيه عن توقيع اتفاق ينهي الخلاف الحدودي بين البلدين، وشكلت في حينه لجنة سعودية قطرية مشتركة وفقًا للمادة الخامسة من الاتفاقية يناط بها تنفيذ اتفاق 1965 بجميع بنوده وأحكامه وما جاء في البيان المشترك[1].

صدر بيان سعودي قطري مشترك عن وزارتي الخارجية في البلدين في عام 1996[2] أعلن اتفاق الجانبين على إنهاء ترسيم الحدود بينهما واستئناف أعمال اللجنة الفنية المشتركة لإنهاء اختيار إحدى شركات المسح العالمية ووضع المواصفات الفنية للقيام بمسح وتحديد لنقاط الحدود بين البلدين على الطبيعة.

في 20 مارس 2001 وقعت السعودية وقطر اتفاقية لإنهاء نزاع حدودي ظل عالقًا بين البلدين طوال خمسة وثلاثين عامًا، وجرت مراسم التوقيع في الدوحة بحضور سعود الفيصل وحمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، تتألف الاتفاقية من خمس عشرة وثيقة وخريطة تعتبر أساسا لتسوية الخلاف على حدود بحرية وبرية بين البلدين طولها 60 كيلومترًا.

*** السعودية والكويت:**

تحددت حدود الكويت حسب اتفاقية 1913 الإنجليزية العثمانية، ثم تحددت مرةً أخرى في اتفاقية العقير 1922، التي غيرت في الحدود الجنوبية للكويت، بعد هذه الاتفاقية بعشرين عامًا تم عقد اتفاقية صداقة وحسن جوار بمدينة جدة، وحضر نائبًا عن الكويت وزير انكلترا المفوض لدى السعودية، ثم تبعها اتفاقية أخرى في عام 1402 هـ- وبذلك تنتهي مشكلة الحدود السعودية الكويتية.

[1]-Anoushiravan Ehteshami and Mahjoob Zweiri, Iran and the Rise of its Neoconservative : The politics of Tehran's Silent Revolution (Hardcover-oct2,2007).

[2]- يوسف خليفة اليوسف: مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011 ص 96.

أما فيما يتعلق بالمنطقة المحايدة فقد تم تقسيمها في عام 1964 عند منطقة النويصيب، فصار الجنوب تحت المسؤولية الإدارية للسعودية، والشمال تحت إدارة الكويت، فيما استمر باطن الأرض الذي يحتوي كميات هائلة من النفط مشاعًا، من الخفجي في البحر والوفرة على اليابسة[1].

وقع خلاف في بداية عام 2007 بشأن حقل المنطقة المشتركة ولكنه لم يظهر للعلن، وكانت أساس المشكلة هو أن الكويت لم تكن راضية عن تمديد السعودية لامتياز شيفرون في عام 2009 حتى عام 2039، وأن السعودية وقعت عقد التمديد دون استشارة الكويت، وهذا أغضب الجانب الكويتي، فالشركة ترفض أن تلبي طلبات العمل الكويتية.

حاولت السعودية والكويت حل خلافهما أكثر من مرة بهدف إعادة الإنتاج في المنطقة المحايدة، غير أن الخلاف ظهر للسطح في مايو2015، ومازالت المباحثات جارية لحل الأزمة والتوصل إلى اتفاق يعيد الإنتاج للخفجي والوفرة، وجرى إغلاق حقل الوفرة في 11 مايو للمرة الأولى لمدة أسبوعين لإجراء أعمال صيانة، ولكن في 27 مايو قالت متحدثة باسم شركة النفط الأميركية شيفرون إن حقل الوفرة سيظل متوقفا لحين حل المشكلات التي تعوق التشغيل، وكشفت الشركة عن أنها عجزت عن حل نزاعات مع الكويت تتعلق أساساً بحقوق التشغيل[2].

*** الكويت والعراق:**

جاء أول ترسيم للحدود بين الكويت والدولة العثمانية في عام 1913 بموجب المعاهدة الأنجلو-عثمانية، والتي تضمنت اعتراف العثمانيين باستقلال الكويت وترسيم الحدود.وقد نصت المادة السابعة من المعاهدة على أن يبدأ خط إشارات الحدود من مدخل خور الزبير في الشمال ويمر مباشرة إلى جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام حتى وادي الباطن وأن تكون تبعية جزر بوبيان وورية وفيلكا وقاروه ومسكان للكويت.

[1] - Gwenn Okruhlik and Patrick Conge, "The Politics of Border Disputes on the Arabian Peninsula",International Journal, Vol. 54, No. 2, (Sprig2009).

[2]- ظافر محمد العجمي: تأثير المتغيرات الاقتصادية على تسليح دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017، ص 34-37.

وبينت المادة السادسة أن تبعية القبائل الداخلة ضمن هذه الحدود ترجع للكويت.بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وهزيمة العثمانيين احتلت بريطانيا الأراضي العثمانية في العراق، وقد طالب أمير الكويت أحمد الجابر الصباح في أبريل 1923 بأن تكون الحدود هي ذاتها التي كانت زمن العثمانيين، وقد رد المندوب السامي بالعراق السير بيرسي كوكس على طلب الكويت باعتراف الحكومة البريطانية بهذه الحدود.سعت بريطانيا بتعمد تصغير ميناء العراق على الخليج لكي لا تهدد أي حكومة عراقية مستقبلية النفوذ والسيطرة البريطانية على الخليج[1].

-**حرب الخليج الثانية:** في 21 يوليو1932 أعترف رئيس وزراء العراق نوري سعيد بالحدود بين الكويت والعراق.في 4 أكتوبر 1963 أعترف العراق رسميًا باستقلال الكويت وبالحدود العراقية الكويتية كما هي مبينة بتبادل بالرسائل المتبادلة في 21 يوليوو10 أغسطس 1932 بين رئيس وزراء العراق نوري سعيد وحاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح، من خلال توقيع محضر مشترك بين الكويت والعراق من خلال اجتماع حضره كل من الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد الكويتي آنذاك وأحمد حسن البكر رئيس الوزراء العراقي في تلك الفترة.في عام 1991 شكل مجلس الأمن لجنة لترسيم الحدود بين البلدين، ووافق العراق على الالتزام بقرارات اللجنة.وفي عام 1993 صدر قرار مجلس الأمن رقم 833 لترسيم الحدود بين الكويت والعراق واعترفت الكويت به فيما أعترف العراق بالقرار في عام 1994[2].

في يونيو1961 استقلت الكويت عن بريطانيا، وبعد أسبوع واحد من إعلان استقلال الكويت عقد عبد الكريم قاسم مؤتمرًا صحفيًا في بغداد يطالب في الكويت مهددا باستخدام القوة لتندلع بذلك أزمة سياسية بين الكويت والعراق عرفت أزمة عبد الكريم قاسم[3].

قامت القيادة العراقية بطرح فكرة أن الكويت كانت جزءً من العراق، وأنه تم اقتطاع هذا الجزء من قبل الإمبريالية الغربية حسب تعبيرها، وتم أيضا استغلال تزامن هذا الصراع مع أحداث انتفاضة فلسطين الأولى.كانت ادعاءات عبد الكريم قاسم تتركز بأن الكويت كانت جزء من العراق وقام بفصلها الاستعمار البريطاني على الرغم من استقلالية الكويت من الحكم العثماني.

[1]- عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1999، ص 60.

[2]- عبد العزيز عبد العزيز المهري: التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990-2010)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010. ص 97.

[3]- عبد العزيز عبد العزيز المهري، المرجع السابق، ص 102.

قامت الجامعة العربية بالتدخل لمواجهة تهديدات عبد الكريم قاسم وأرسلت قوات عربية من السعودية والجمهورية العربية المتحدة والسودان إلى الكويت[1].في 4 أكتوبر 1963 اعترف العراق رسميًا باستقلال الكويت واعترافها بالحدود العراقية الكويتية، وفي 20 مارس سنة 1973 هاجم الجيش العراقي مركز حدودي تابع للكويت فيما يُعرف بحادثة الاعتداء على الصامتة ونتج عن ذلك قتل جنديين من كلا الجانبين.

استمر الوضع على هذا التوتر حتى 2 أغسطس 1990، عندما شنت القوات العراقية بقيادة الرئيس صدام حسين عملياتها العسكرية على الكويت، انتهت هذه العلمية باستيلاء القوات العراقية على كامل الأراضي الكويتية في 4 أغسطس من نفس الشهر، ثم شُكلت حكومة صورية برئاسة العقيد علاء حسين تحت مسمى جمهورية الكويت، ثم أعلنت الحكومة العراقية يوم 9 أغسطس 1990 ضم الكويت للعراق وإلغاء جميع السفارات الدولية في الكويت، إلى جانب إعلان الكويت المحافظة 19 للعراق وتغيير أسماء الشوارع والمنشآت ومنها تغيير اسم العاصمة الكويتية.

في الطائف بالمملكة العربية السعودية تُشكلت الحكومة الكويتية في المنفى حيث تواجد أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح وولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح والعديد من الوزراء وأفراد القوات المسلحة الكويتية.أستمر الاحتلال العراقي للكويت فترة 7 شهور، وانتهى الاحتلال بتحرير الكويت في 26 فبراير 1991 بعد حرب الخليج الثانية[2].

من خلال هذه القراءة في تاريخ العلاقات الحدودية الخليجية، نستطيع أن نخلص إلى أن الإستعمار البريطاني تعمد عدم رسم الحدود وتوثيقها عند الخروج من المنطقة، لذلك لازالت علاقات الدول الخليجية الحدودية إلى غاية الفترة الحالية تشهد توترا بين الحين والأخر، هذا إضافة إلى العنصر الفعال الثني في معادلة الحدود وهو إيران التي تعتبر أهم الخلافات بينها وبين الدول الخليجية إما مسيرة أو نتيجة للخلافات أو التقارب الحدودي.

[1]– محمد أحمد المقداد: تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية (العلاقات الإيرانية العربية دراية حالة)، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد40، العدد2، جامعة أل البيت، الأردن، 2013. ص 41-47.

[2]– زادة بيروز مجتهد: الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، دار الشرق، عجمان، 1996.ص 201.

ثانيا: الخلافات الحدودية الإيرانية الخليجية

يرتبط تمسك إيران بسيطرتها على الجزر الإماراتية الثلاث(**طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى**)، وتحكمها في مضيق **هرمز**، بإستراتيجيتها لضمان السيطرة على ممرات الملاحة في الخليج، والسيادة على مياهه، كأحد أهم مقومات قوتها اللازمة لتفعيل مشروعها الإقليمي الممتد[1]، باختلاف ركائزه وإيديولوجيته، فيما ظلت تلك السيطرة أحد أهم القضايا الخلافية والنزاعية بينها وبين الدول الخليجية، التي تعقدت أكثر بعد الثورة الإيرانية، حيث بقيت من ثوابت الإستراتيجية الإيرانية، التي لم تتغير رغم تغير التيارات الحاكمة فيها، لذا دائما كانت السيادة على الإقليم والتحكم في ممرات الملاحة التي تشرف الجزر الثلاث عليها جغرافيا من أهم محددات العلاقة الإيرانية الخليجية.

1-**الجزر الإماراتية:** الجزر السالفة الذكر كانت تابعة للقواسم العرب في الشارقة ورأس الخيمة منذ العام 1750، وينتمي سكانها إلى فروع القبائل العربية ذاتها التي تسكن في الجهة المقابلة، وحتى عند مجيء بريطانيا إلى المنطقة، وإبرامها عدة اتفاقيات مع حكام الإمارات، ومنها الاتفاقية الأولى في عام 1820، فإن ذلك لم يؤثر على سيادة القواسم على تلك الجزر.

ومع إعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي، وانتهاء الحماية البريطانية رسميا على الإمارات في 1971/11/30، قام شاه إيران بالاستيلاء على الجزر الثلاث[2]، ومع قيام الثورة، تجدد الحديث عن مسألة الجزر، وأعلنت إيران عدم إرجاع الجزر الثلاث التي احتلتها، وعللت إيران حينئذ هذا القرار بتوجسها من التدخل الأمريكي، وأن بقاء القوات الإيرانية في الجزر هو لحماية المنطقة.

لكن المنطق يثبت أن السيطرة على الجزر مرتبطة بالأهمية الجيو-إستراتيجية التي مكنت إيران من السيطرة على الخليج ومياهه وممراته، فالجزر الثلاث الواقعة في الخليج العربي تحتل موقعا استراتيجيا

[1]- حسين وحيد عزيز الكعبي، المضامين الجغرافية لفكرة النظام الشرق أوسطي مالها وما عليها، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (2)، 2001، ص 120.

[2]- مجيد حميد شهاب، جيوبوليتيك بحر قزوين، مجلة كلية الآداب . جامعة بغداد، العدد 59، 2002.، ص 33

مهما خصوصا من ناحية [1]إشرافها على مضيق **هرمز**، هذا المضيق الذي يمر عبره البترول العربي، فالجزر تشكل مركزا للمراقبة، وأهميتها لا تقل عن أهمية جزيرة **هرمز**[2].

وظل التصور الأمني الإيراني يرتكز على الرفض التام لأي تغيير على الحدود السياسية، بما يعني عدم استعدادها الحديث عن الجزر الثلاث المتنازع عليها، لذا فإن أي مبادرات إيرانية من أجل إعادة ترتيب المنطقة تستبعد دائما هذه الجزر من المقترحات.

في الوقت نفسه، بقيت قضية الجزر من ثوابت مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأس جداول أعمال القمم لاسيما في مراحل التوتر بين الخليج وإيران، كون إيران لا تقدم من وجهة النظر الخليجية ما يسمح بتأسيس علاقات إيجابية بين الطرفين.

2-**مضيق هرمز وأمن الملاحة في الخليج:** يمتد الخليج شمالا من الكويت والعراق وينتهي جنوبا عند مضيق **هرمز**، الذي يمثل عنق الزجاجة للخليج، قبل أن تنفتح الملاحة بعده على بحر العرب والمحيط الهندي، وخطوط الملاحة الدولية، لذا، فإن هذا المضيق يعتبر الجسم المائي الأهم في العالم (600 ميل)، يخلق بلبلة إستراتيجية، كونه يفصل إيران عن الدول الخليجية الواقعة على الضفة الجنوبية للخليج.

وإذا كانت هذه الضفة واقعة في حيازة الدول العربية، فإن الضفة الشمالية للخليج واقعة بالكامل في حيازة إيران التي تشرف على الخليج من أول نقطة في شماله، وحتى آخر نقطة في جنوبه، وتسيطر إيران بحريا وجغرافيا على مضيق **هرمز** تحديدا عبر جزيرة" قشم"، وميناء " بندر لنجة " و" بندر عباس "، بالإضافة إلى سيطرتها على الجزر الثلاث[3] " طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى"، التي تتنازع على ملكيتها مع الإمارات كما ذكرنا سابقا، وفي هذا ما يفسر تمسك إيران بالجزر الثلاث التي لا توجد بها موارد نفطية أو غازية.

---

[1] - Gwenn Okruhlik and Patrick Conge, "The Politics of Border Disputes on the Arabian Peninsula",International Journal, Vol. 54, No. 2, (Spring2009).

[2]- عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1999، ص 62.

[3]- مجيد حميد شهاب، جيوبوليتيك بحر قزوين، مجلة كلية الآداب . جامعة بغداد، العدد 59، 2002، ص 32.

مضيق **هرمز** هو عبارة عن ممر مائي يصل بين مسطحين، حيث الخليج العربي من جهة، وخليج عمان والبحر العربي والمحيط الهندي من جهة أخرى، ويربط مضيق **هرمز** مياه البحار العالية لخليج عمان بمياه البحار العالية للخليج العربي، ويقع المضيق بين إيران في الشمال والشمال الشرقي، وعمان في الجنوب، وتأتي أهمية المضيق من خلال الحجم الهائل من النفط الذي يمر عبره.

وتتمثل الأهمية الإستراتيجية لمضيق **هرمز** من حيث أنه ورقة رابحة في يد إيران، في مواجهة السياسات الدولية تجاهها بسبب برنامجها النووي، فكلما تأزم الوضع مع الغرب أو مع الإقليم، تلوح إيران بإغلاق المضيق وقطع الطريق البحري الحيوي الذي تنقل من خلاله معظم صادرات النفط الخام من السعودية والإمارات والكويت والعراق[1].

3-**مضيق باب المندب والورقة الرابحة الثانية:** مع تقدم الحوثيين، واتساع نطاق سيطرتهم على مؤسسات الدولة، وتصاعد وتيرة الصراع الإقليمي، وظهور العديد من المؤشرات التي تدل على تغير نمط إدارة العلاقات بين إيران والغرب، زادت سيطرة إيران وقدرتها على خنق دول الخليج عبر الممرات المائية[2]، حيث أصبحت تحاصر تلك الدول من الشمال والجنوب والشرق، فقد أضيف مضيق باب المندب إلى مضيق **هرمز**، حيث لم يكن هذا مجرد تخوف من تقدم الحوثيين المدعومين إيرانيا، بل كان تهديدا مباشرا تعمد النظام الإيراني استخدامه في حرب النفوذ الإقليمية في مواجهة دول الخليج.

فبعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، أصبح باب المندب تحت النفوذ الإيراني، ويمكن أن يضيق الخناق على البحر الأحمر وقناة السويس، وبالتالي على إسرائيل وحركة الملاحة التي تخدمها.

- **حرب المضائق و التهديدات المتعددة الأطراف:**

للمضائق أهمية استراتيجية كبيرة تدفع بعض الدول إلى تبني سياسات غير اعتيادية أو متوقعة، حتى ولو كان حرباً عسكرية، لضمان الحفاظ على حرية الملاحة فيها.بينما قد تقوم دول أخرى بالتهديد بغلق مضائق بسبب شعورها بتهديدات حقيقية لوجودها، ويتوقع العديد من المحللين السياسيين و خاصة في مجال العلاقات الدولية، بعد التطورات الجديدة في الشرق الأوسط، أنه يمكن أن تكون المضائق أحد الأسباب الرئيسية لحروب عسكرية في المنطقة.

[1]- عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1999، ص 99.

[2]- مجيد حميد شهاب، جيوبوليتيك بحر قزوين، مجلة كلية الآداب . جامعة بغداد، العدد 59، 2002، ص 32.

حيث هددت إيران أكثر من مرة بغلق مضيقي باب المندب و**هرمز**، لكن دولاً كبرى ردّت بأنها لن تسمح بحدوث ذلك،.وأحدث تحذير وُجّه لإيران كان في الثاني من أغسطس 2018 حين حذّر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو **طهران** من إغلاق مضيق باب المندب، على البحر الأحمر ،وقال نتانياهو إنه إذا حاولت إيران إغلاق المضيق، ستجد نفسها في مواجهة تحالف دولي سيكون مصمماً على الحيلولة دون حدوث ذلك، وسيشمل كل الأفرع العسكرية لإسرائيل.

تهديدات نتانياهو تأتي في وقت أكدت فيه القيادة المركزية الأمريكية أنها رصدت زيادة في الأنشطة الإيرانية في مضيق **هرمز**، المعبر الاستراتيجي لشحنات النفط، والذي هدد الحرس الثوري الإيراني بإغلاقه، ونقلت وكالة رويترز في الثاني من أغسطس 2018عن الكابتن "**بيل إيربان**" المتحدث باسم القيادة المركزية التي تشرف على القوات الأمريكية في الشرق الأوسط قوله: "نحن على علم بالزيادة في العمليات البحرية في الخليج العربي ومضيق **هرمز** وخليج عمان."و قال "نتابع الوضع عن كثب وسنواصل العمل مع شركائنا لضمان حرية الملاحة وتدفق التجارة في الممرات المائية الدولية".لكنه لم يذكر معلومات إضافية أو يعلق على أسئلة عن المناورات الإيرانية المتوقعة.

وفي نفس اليوم ذكر وزير النفط والكهرباء والماء الكويتي، "**بخيت الرشيدي**"، أن دول الخليج مستعدة لاحتمال إغلاق مضيق **هرمز** من قبل إيران، مضيفاً أن لديها خططاً جاهزة للتنفيذ في حالات الطوارئ، لكنه لم يعطِ تفاصيل بخصوص هذه الخطط.

و هددت جماعة الحوثي المقرّبة من إيران في اليمن أكثر من مرة بغلق باب المندب.واعتبر مراقبون كثر أن تهديدات الحوثي لا يمكن النظر إليها سوى على أنها تهديدات إيرانية غير مباشرة، بسبب دعم إيران الكبير للجماعة.

تدرك إيران الأهمية الاستراتيجية الكبيرة لمضيق باب المندب، فهو أحد أهم الممرات المائية في العالم، إذ يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن الذي تمر منه كل عام آلاف السفن، وأحد أسباب أهميته هو ارتباطه بقناة السويس وممر مضيق **هرمز**، وزادت أهمية باب المندب مع ازدياد أهمية نفط الخليج للدول الكبرى، وهددت جماعة الحوثي أكثر من مرة بغلق المضيق، على سبيل المثال قالت الجماعة في العاشر من يناير 2018، من العام الجاري إنها ستعطل الملاحة في البحر الأحمر عبر إغلاق باب المندب، إذا لم يتوقف قصف التحالف العربي بقيادة السعودية لميناء الحديدة الخاضع للجماعة.

ويوم 26 يوليو 2018، أعلن وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي "**خالد الفالح**"، أن المملكة ستعلّق جميع شحنات النفط الخام التي تمر عبر المضيق إلى أن تصبح الملاحة عبره آمنة.

جاء تصريح الفالح مباشرة بعد تعرض ناقلتي نفط سعوديتين تحمل كل منهما مليوني برميل من النفط الخام، لهجوم من القوات التابعة لجماعة "أنصار الله" الحوثية في البحر الأحمر أثناء عبورهما مضيق باب المندب أمام ميناء الحديدة، غرب اليمن.

وفي الثاني من أغسطس، أعلن التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن، أنه اتخذ "الإجراءات اللازمة" لحماية الملاحة في مضيق باب المندب، جنوب غرب اليمن، وقال المتحدث باسم التحالف " **تركي المالكي**" إنه "جرى اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع المجتمع الدولي لاستمرار حرية الملاحة البحرية والتجارة العالمية عبر مضيق باب المندب وجنوب البحر الأحمر."

وهددت إيران بشكل رسمي على لسان مسؤولين بإغلاق مضيق **هرمز**، وهو طريق رئيسي لشحن النفط، رداً على أي عمل عدائي أمريكي تجاهها في إشارة إلى رغبة واشنطن في خفض إيرادات **طهران** من النفط إلى الصفر.

وفي الثالث من يوليو 2018، قال الرئيس الإيراني **حسن روحاني** إن الولايات المتحدة لن تستطيع خفض إيرادات بلاده من النفط إلى "الصفر"، ولمح إلى أن بلاده ستعطل مرور شحنات النفط من الدول المجاورة إذا مضت واشنطن قدماً في سعيها لدفع جميع الدول إلى وقف مشترياتها من النفط الإيراني.

تلميح **روحاني** تحول إلى تهديد صريح في الرابع من يوليو على لسان قائد "فيلق القدس" في الحرس الثوري الإيراني "**قاسم سليماني**" والذي قال إن "الحرس الثوري الإيراني مستعد لتطبيق سياسة تمنع صادرات النفط الإقليمية إذا تم حظر مبيعات الخام الإيرانية."

و لمضيق **هرمز** الذي يقع عند مدخل الخليج، بين عُمان وإيران، أهمية استراتيجية كبيرة، ولذلك فإن إغلاقه يتسبب بكارثة على دول الخليج بشكل خاص وعلى مصالح دول العالم بشكل عام.

وتظهر إحصاءات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن هناك ما بين عشرين وثلاثين ناقلة نفط، تعبر مضيق **هرمز** يومياً، بحمولات تصل إلى 17 مليون برميل، ما يشكل 40% من تجارة النفط العالمي، وللمضيق أهمية خاصة لدول الخليج التي تصدّر نحو 90% من نفطها عن طريق ناقلات نفط تمرّ عبره.كما تأتي واردات دول الخليج من خلال سفن شحن تمرّ عبره، خاصة تلك القادمة من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان.

عسكرياً يمكن ل**طهران** غلق المضيقين بشكل جزئي، عبر ما تمتلكه من سفن عسكرية، وألغام بحرية وصواريخ، وزوارق للهجوم السريع، لكن لن يمكنها تنفيذ ذلك لفترة طويلة، خاصة وأن الولايات المتحدة ومعظم دول العالم ستكون ضد التصرف الإيراني وستعمل لحماية مصالحها البترولية في المنطقة، ولو بالقوة.

وزاد التوتر مع إيران منذ أن أعلن ترمب في مايو/أيار 2018، انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الموقَّع في 2015 للحد من الطموحات النووية ل**طهران**، وتصاعدت حدة التصريحات والخطابات بين أميركا وإيران، حيث قال قائد «فيلق القدس» بالحرس الثوري الإيراني، **قاسم سليماني**، يوم الخميس 26 يوليو/تموز 2018، إن البحر الأحمر لم يعد آمناً مع وجود القوات الأميركية في المنطقة.

وكان الجنرال جوزيف فوتيل، رئيس القيادة المركزية الأميركية التي تشرف على العمليات العسكرية الأميركية بالشرق الأوسط، قد سافر في رحلاتٍ إلى المنطقة، ليلتقي عدداً من نظرائه، وعقد مؤتمراً لقادة المنطقة لمناقشة القضايا الأمنية.

وأوضح "**جيمس ماتيس**"، وزير الدفاع الأميركي، أنَّ الولايات المتحدة ملتزمة بإبقاء الممرات الدولية لشحن النفط مفتوحة.وفي تعليق له الجمعة 28 يوليو/تموز، أشار إلى أنَّ «إيران هددت بغلق مضيق **هرمز**»، وقال إنَّ **طهران** حاولت إيقاف الشحنات في الماضي، وهو ما سيتطلب رداً عسكرياً دولياً يشمل مناوراتٍ عسكرية لإثبات التزامها بإبقاء الممرات المائية مفتوحة.

وإذا تحرك الإيرانيون لوقف شحن النفط بشكلٍ مباشر، فإنَّه «سيكون هناك بوضوحٍ ردٌّ دولي لإعادة فتح الممرات الملاحية أياً كان ما يتطلبه ذلك، لأنَّ الاقتصاد العالمي يعتمد على هذه الطاقة وهذه الإمدادات التي تتدفق من هناك»، حسبما ذكر ماتيس.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية والمحدد الأمني في العلاقة الإيرانية الخليجية

المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية والخليجية

الفرع الأول: السياسة الخارجية الإيرانية

تمثل سياسة إيران الخارجية دائما إشكالية، سواء على المستوى التحليلي النظري أو على المستوى العملي، وهو ما سبب إرباكا حقيقيا للمتعاملين معها، ومرد ذلك أن **طهران** لا تتحدث بصوت واحد، وأن ثمة معسكرين في إيران يتداولان تلك المسألة، فضلا عن طبيعة سياستها الحذرة والمعقدة.

ويلاحظ في الآونة الأخيرة، وبخاصة بعد سقوط النظام العراقي، تصاعدا في النفوذ الإقليمي لإيران، فهي تقبع على موقع جيوبوليتيكي متميز قدم لها فرصة كبيرة في استثماره لجهة الدفع بمشروعها التوسعي الدفاعي والهجومي في نفس الوقت، بيد أنه، أي الجيوبولتيكي الإيراني، جعلها أيضا عرضة للمخاطر في منطقة تتسم بالتوتر واللاستقرار.

أولا: ميكانيزمات صناعة السياسة الخارجية الإيرانية

تتميز السياسة الخارجية في جميع الأنظمة السياسية لاسيما المحنكة منها والقوية بأن لها قنوات محددة ومحدودة لاتخاذ القرار بشأنها، وبعبارة أخرى أن نفراُ قليلا من المسئولين والمصادر المختصة هم فقط الذين يملكون الإمكانية لرسم السياسة الخارجية واتخاذ القرار بشأنها.

نشأت مؤسسات النظام الإيراني وتشكلت على شرعية وعدت بتحقيق نظام إسلامي يجمع بين الديمقراطية والإسلام، وجعل هذه المؤسسات والهيئات أدوات وآليات مناسبة لتنفيذ أحكام المذهب الشيعي، وتشكلت مؤسسات وهيئات النظام والمرافق العامة ضمن صياغتين: الجمهورية والإسلام بدأتا متناسقتين، ومع اكتمال صيرورة النظام بدأ هذا التناسق يواجه صعوبات[1].

فالمصادر الرسمية التي لها الحق في إبداء آراءها وفي اتحاد القرار بشأن صنع القرار الخارجي للدولة طبقا للوثائق والمستندات لاسيما الدستور في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي عبارة عن[2]:

[1]– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصر: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، ص 33.

[2]– مسعد نيفين عبد المنعم: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2002.ص 140.

- السلطة التشريعية (الدستور، مجلس الشورى الإسلامي، مجلس صيانة الدستور)
- القائد أو المرشد(قائدة الثورة، مجلس الخبراء)
- السلطة التنفيذية (رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء، وزارة الخارجية).
- مجمع تشخيص مصلحة النظام (هيئة استشارية يساهم في السياسات العامة).
- المجلس الأعلى للأمن القومي.

أ- السلطة التشريعية (الدستور، مجلس الشورى الإسلامي، مجلس صيانة الدستور)

1- الدستور الإيراني وآلية اتخاذ القرار

يعتبر الدستور في كافة النظم السياسية والحكومية في العالم أعلى سند ومصدر رسمي وسياسي لها كما تتحدد فيه أُطر وعموميات وحدود وقنوات السياسة الخارجية لكل دولة منها، كذلك الأمر بالنسبة لدستور جمهورية إيران الإسلامية، فهو أقوى وأغنى مصدر لسياستها الخارجية حيث يرسم لها ويوجهه إليها في مبادئه العامة وفصوله القانونية.

ولا شك أن المبادئ الأربعة الواردة في الفصل العاشر من دستور جمهورية إيران الإسلامية تعد من أهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية وتعد بمثابة المؤطر لها حيث توضح المبادئ المذكورة وهي 152، 153، 154، 155 المفاهيم الأساسية لسياسة جمهورية إيران[1].

* **مبدأ 152:** تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على أساس رفض أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع والحفاظ على الاستقلال التام، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز للقوة المتسلطة، وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدول المسالمة،

* **مبدأ 153:** إن إبرام أي معاهدة تفضي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الصناعية والاقتصادية أو الثقافية والجيش والشؤون الأخرى في البلاد أمر ممنوع بتاتا،

***مبدأ 154:** تعتبر جمهورية إيران أن هدفها المقدس هو سعادة الإنسان في كل مجتمعات البشرية وترى أن الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل هو حق لجميع شعوب العالم كافة ، لذا فإن

[1]- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، 1979، ص 57.

جمهورية إيران الإسلامية ستقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي بقعة من العالم،وذلك دون أن تتدخل في الوقت نفسه في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى[1].

* **مبدأ 155:** تستطيع حكومة جمهورية إيران الإسلامية منح اللجوء السياسي إلى الذين يطلبونه باستثناء الذين يعتبرون وفقا للقوانين الإيرانية مجرمين وخونة[2].

2- مجلس الشورى الإسلامي

مجلس الشورى الإسلامي أو" مجلس النواب" يشرف عليه القائد بحكم منصبه، وللوقوف على دور مجلس الشورى الإسلامي في السياسة الخارجية يتعين علينا أن نتناوله في موضوعين:

1. تأثير المجلس على السياسة الخارجية من خلال التقنين والقرارات البرلمانية، فلقد منح مجلس الشورى الإسلامي صلاحية دراسة ومناقشة كافة شؤون البلاد وذلك بموجب المبدأ السادس والسبعين من الدستور، ولعل مناقشة وتحريه بشأن السياسة الخارجية يعد المصداق الأوضح على هذا وقد نص المبدأ على: "لمجلس الشورى الحق في أن يتولى التدقيق والبحث في كافة أمور البلاد ".

وهناك المبدأ الثمانون الذي يقول: لا يجوز أن تتم العمليات التي تقوم بها الحكومة من إقراض أو اقتراض سواء الداخلية أو الخارجية إلا بعد تصديق مجلس الشورى الإسلامي عليها.

2. الإجراءات التنفيذية والمباشرة بشأن السياسة الخارجية الإيرانية في صورة قرار حسم وقرار موقف[3].

كما أن لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس تقوم بدراسة السياسة العالمية وعلاقات جمهورية إيران الإسلامية مع الدول والشعوب الأخرى ، وتباشر الإشراف عليها بصورة مستمرة كما أنها تقوم في الأوقات اللازمة بطرح الأسئلة وطلبات الإحاطة حول أي تحرك حكومي، وخصوصا وزارة الخارجية منها وتتلقى توضيحات عليها، وجدير بالذكر هنا أن مجلس صيانة الدستور هو أحد المؤسسات التشريعية في إيران يمكن أن يكون له دور مؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية، ويتكون هذا المجلس من فقهاء القانون

[1]- دستور الجمهورية الإيرانية الإسلامية، 1979، ص 97.

[2]- دستور الجمهورية الإيرانية الإسلامية، 1979، ص 98.

[3]- مسعد نيفين عبد المنعم: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2002. ص، 142.

وعلماء الدين، ويقوم بدوره في مطابقة قرارات مجلس الشورى الإسلامي مع الدستور والشريعة الإسلامية، واستنادا على هذه القناة أصبح قادرا على الإشراف على السياسة الخارجية والتأثير عليها[1].

فقد كان لمجلس الشورى نشاط سياسي خارجي واضح أثناء اندلاع الثورات العربية فقد دعم مجلس الشورى الإيراني الحراك العربي خصوصا في مصر وتونس وقد كان ذلك واضحا من خلال تصريحات رئيس مجلس الشورى الإيراني – علي لاريجاني– حيث أشار في مصادمات ميدان التحرير في مصر وصرح في حينه " هذه الأعمال الإجرامية تأتي في إطار الديمقراطية الأمريكية، لأنها لا تريد الحرية والديمقراطية الحقيقية للشعب المصري".

وكذلك بالنسبة لتأييد الثورة التونسية وقد أعرب 228 نائبا في البرلمان الإيراني ، المؤلف من 290 نائبا عن دعمهم لما وصفوه بالحركة الثورية للشعب التونسي ، وقالوا في بيان أن " برلمان الأمة يدعم بثبات الحركة الثورية للشعب التونسي الشجاع "[2].

فمجلس الشورى الإيراني مشارك أساسي في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه الثورات العربية، ويمارس دورا مهما في صناعة الدبلوماسية العامة.

3- قائد الثورة

يعد منصب القائد في ظل الواقع الماثل أعلى منصب في اتخاذ القرارات الهامة جدا بشأن السياسة الخارجية الإيرانية ، وقد أثبتت التجربة العملية ذلك مرارا ، وللوقوف على دور القائد بشكل دقيق علينا أن نتناوله على ثلاث خطوات تفصيلية على النحو التالي[3]:

ولا شك إن حدود سلطة الولي الفقيه ونطاقها بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية ينطوي على أهمية كبيرة وقد ذكر الخميني في كتابه "ولاية الفقيه" رؤيته الموضحة لحدود ولاية الفقيه وسلطاتها بقوله:"

[1]– لنبالي عبد الله حسن: قراءات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية التحديات العالمية، عمان، 2005. ص 83.

[2]– مسعد نيفين عبد المنعم، المرجع السابق، ص 143.

[3]– لنبالي عبد الله حسن: قراءات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية التحديات العالمية، عمان، 2005. ص 87.

إذا نجح شخص جدير ومتصف بصفتي العلم والقانون وبالعدالة في إقامة الحكومة، وأصبح له ما كان لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – من الولاية بشأن إدارة المجتمع، وجب طاعته على جميع الناس.

- **حدود القيادة ومسؤولياتها في السياسة الخارجية طبقا للدستور:**

حدّد المبدأ العاشر بعد المائة من الدستور الصلاحيات والمهام الخاصة بالقائد بوصفه أعلى منصب سيادي في البلاد (الدستور الإيراني)، ومع أن هذه الصلاحيات جاءت متعددة، إلا إن ثلاثا منها اختصت بالسياسة الخارجية لإيران وهي:

- تحديد السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- الإشراف على حسن سير السياسات العامة للنظام.
- إصدار القرار بإجراء استفتاء عام.

ويستطيع القائد أن يؤثر على مجريات السياسة الخارجية بما له من سلطات ومع مراعاته لإمكانيات وصلاحيات مجمع تشخيص مصلحة النظام وآرائه ، ويعد رأي هذا المجمع بالنسبة للقائد " استشاريا " وخاصة أن جميع أعضائه سواء الدائم منهم أو المؤقت معنيون من القائد شخصيا[1].

4- مجلس الخبراء:

يعد مجلس الخبراء من المؤسسات الأخرى التي تستطيع أن تؤثر بصورة غير مباشرة على قرار القائد بشأن السياسة الخارجية ومع أن لمجلس الخبراء وظيفة خطيرة تتمثل في تعيين القائد إلا أنه لا يباشر عملاً تشريعياً أو تخطيطيا أو ابتكاريا آخر سوى أنه يؤثر على التخطيط الخارجي بطريقة غير مباشرة سواء على توجهاتها أو قرارها من خلال تعيينه للقائد.

وكثيراً ما اتخذت القيادة قراراتٍ بشأن السياسة الخارجية الإيرانية في حدود سلطاتها وإمكانياتها، وفي إطار الصلاحيات والحدود القانونية ، مثلما اتخذ "الخميني" في حياته قرارات، كقبوله القرار 598 بوقف الحرب مع العراق، وإصداره حكماً بردة "سلمان رشدي " وقتله، وقطع العلاقات مع الولايات

[1]- فهمي هويدي: إيران من الداخل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط4، 1991. ص 79.

المتحدة، واحتلال السفارة الأمريكية في **طهران**، وما نجم عنه من عواقب، وكذلك قطعه لعلاقات بلاده مع مصر، ونظراً لأن قطع العلاقات مع هذه الدول كان بأمر الخميني، ومن ثم فإن تعديل رأي الولي الفقيه يحتاج إلى رأي جديد من جانب القائد الجديد[1].

وموقف الخامني من الأحداث في سورية ودعم الأسد وطلبه من نصر الله قائد حزب الله بدعم الأسد، يشير إلى دور الخبراء الذين يقفون خلف قرارات المرجعية الدينية في إيران، فحسب مسئول لجنة الدفاع في مجلس الشورى الإيراني – إسماعيل كوثري– في تصريح لوكالة فارس لأنباء: أن نصر الله قال لوفد لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى خلال لقاء معه في لبنان: "بعد مضي 9 أشهر من بدأ أحداث سوريا، رأينا أن الوضع سيئ، وبدأ الموضوع محسوماً، فتوجّه مع عدد من المسئولين للقاء القائد، حيث قال له: أن يبحث عن حلٍّ لسوريا وبشار الأسد، وأكد نصر الله أن خامنئي استمع لحديثه وصرح قائلاً: إنكم تخطئون، عودوا وقوموا بمهامكم مع التركيز على التدبير والتخطيط ستبقى سوريا ويبقى بشار الأسد[2].

ب- السلطة التنفيذية:

1- **رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء:** وقد أعطاهما الدستور بعض الصلاحيات المباشرة في السياسة الخارجية الإيرانية ونص عليها البند الخامس والسادس عشر من المبدأ الثالث وينص على: حكومة جمهورية إيران الإسلامية مكلفة بطرد الاستعمار ومكافحة النفوذ الأجنبي وتنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقاً للمعايير الإسلامية[3].

لقد كان دور الحكومة بارزاً في التأثير على مجريات الأحداث في العالم العربي، سواء في تأييد اندلاع الثورات العربية خصوصاً في مصر وتونس وليبيا واليمن والبحرين أو الوقوف ضد الثورة السورية ودعم بشار الأسد، فزيارة الرئيس الإيراني (نجاد) جمهورية مصر العربي كانت خطوة شديدة الوضوح لدور الحكومة الإيرانية في محاولة التأثير على الواقع المتغير في مصر، وقد تعدى هذا الدور استعداد الحكومة الإيرانية لدعم مصر في ظل حكومة الرئيس مرسي.

---

[1]- لنبالي عبد الله حسن، المرجع السابق، ص 90.

[2]- صمادي فاطمة: التيارات السياسية في إيران: إشكاليات الاستقطاب الاجتماعي وتحولات الخطاب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2012. ص 23-25.

[3]- البطنيجي عياد: السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الإستراتيجية للشرق الأوسط، طهران، إيران، 2011.ص 107.

وقد بادر الرئيس الإيراني " **أحمدي نجاد**" إلى دعم الثورة التونسية حيث صرح بأن الثورة التونسية هي ثورة شعب انتفض ضد الديكتاتور المدعوم من الغرب، واستخدموا شعارات إسلامية وإنسانية وتوحيدية ومنادية بالعدل[1].

2- وزارة الخارجية:

فبعد تخطيط وترسيم الأطر العامة بواسطة المصادر الأربعة السابق ذكرها: القائد، مجلس الشورى، الحكومة أو السلطة التنفيذية يحول الموضوع إلى وزارة الخارجية لتنفيذ ولكن ليس بالمقدور أيضاً اعتبار وزارة الخارجية فقط مجرد منفذ، لأن هناك بعض الوجوه التخطيطية ضمن فعاليتها والتي بموجبها تتخذ قراراتها بشأن الخارجية إلى جانب قيامها بالتنفيذ[2].

وقد نشطت وزارة الخارجية في فترة الثورات العربية، وبمجرد تنحي الرئيس مبارك عن الحكم وتشكيل أول حكومة مصرية بعد الثورة تسلم الدكتور نبيل العربي وزير الخارجية المصرية في حينه من السفير "مجتبي أماني" رئيس قسم رعاية مصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالقاهرة رسالة من نظير الإيراني الدكتور – علي أكبر صالحي – أعرب فيها عن تقديره لتصريحات العربي الأخيرة بشأن العلاقات مع إيران، ودعا إلي دراسة سُبل تطوير العلاقات، وذلك باستقبال وزير الخارجية المصري في **طهران** أو قيام وزير الخارجية الإيراني بزيارة القاهرة[3].

كذلك كان دور وزارة الخارجية نشطاً في التعبير عن دعم إيران للثورة التونسية، فكان أول موقف رسمي تجاه الأحداث في تونس تصريح الناطق الرسمي باسم الخارجية الإيرانية بقوله: " ما يهمّنا جميعا هو تحقق إرادة الشعب التونسي في أحسن الظروف على اعتبار أن تونس يمكنها أن تؤدّي دوراً هاماً في العالم الإسلامي مستقبلاً"، وكذلك تلاه الرئيس الإيراني **محمود أحمدي نجاد** بتعليقه: "أسقط الشعب التونسي الديكتاتورية بشعارات إسلامية مطالبة بالعدالة[4]".

[1]- المرجع السابق، ص 109.

[2]- سليمان، رائد، تأثير العلاقات السورية الإيرانية على القضايا العربية 1997- 2011، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2012. ص 205.

[3]- محمد عباس ناجى، إيران في شرق أوسط جديد، القاهرة، كراسات إستراتيجية، العدد226، 2011. ص 111-114.

[4]- مادي فاطمة: التيارات السياسية في إيران: إشكاليات الاستقطاب الاجتماعي وتحولات الخطاب، مرجع سابق، ص 25.

وقد عبرت وزارة الخارجية الإيرانية عن توجهات السياسة الخارجية في كل المراحل التي مرت بها الثورات العربية منذ اندلاعها فقد كان موقفها ثابتاً في دعم الحراك العربي، أو رفض التدخل الغربي، ولكن تناقض الموقف بشكل كبير فيما يتعلق بالثورة السورية وعبَّر بشكل صريح عن المصالح الإيرانية.

يلاحظ تعقيدات آلية صناعة القرار في إيران ومدى نفوذ رجال الدين والمتحالفين مع القائد الأعلى للثورة مما يشير إلى دور إيديولوجي ثابت في توجه الدولة لصنع سياستها الخارجية، حيث إن وجود مؤسسات دستورية عليا مثل مجلس مراقبة القوانين ومجلس تشخيص مصلحة النظام يشكل طوقاً على الرئيس الإيراني بالتحديد ، لأن هذه المؤسسات وجدت لمراقبة أداء السلطة التنفيذية بالتحديد التي يرأسها الرئيس الإيراني المنتخب جماهيرياً، ويؤكد على أن إيران ستكون دائماً مع المناهضين للأنظمة السياسية العلمانية أو الأصولية السنية، ومع ذلك فراجماتية الدولة ستجعل من العسير على إيران أن تعبر بوضوح عن عقيدتها السياسية[1].

ورغم ذلك إلا أن هناك من لهم رأي آخر، فالمحللون الغربيون يحاولون منذ سنوات فهم أعمال الدائرة الداخلية في القيادة الإيرانية، فبالنسبة للكثيرين هناك حكومة في إيران يسيطر عليها رجال الدين الشيعة، لكن من الواضح أن نفوذ رجال الدين آخذ بالتراجع، فالسلطة موزعة الآن بين النخب المتصارعة داخل نظام دقيق وحساس من التوازنات تحكمه الاعتبارات الدينية، القانون المدني العلاقات الشخصية وإيقاع البيروقراطية[2].

وسيحدد اتجاه الدولة الإيرانية من الثورات العربية وإلى حد بعيد مكونات هذه الثورات وتوجهاتها الإيديولوجية والسياسية، ومن الواضح أنه يحكم القرار الإيراني الشعور الدائم بالتهديد نتيجة العبء الاستراتيجي الذي يثقل كاهل إيران لأسباب عديدة، كما يمكن القول بأن السلطة الإيرانية لا تردد في استخدام القوة بصورة تصادمية لحل مشاكلها الداخلية والخارجية، وفي ذلك لا تعير المجتمع الدولي أي اعتبار، وخير مثال على ذلك الحرب العراقية الإيرانية التي وافق العراق على وقفها منذ العام الأول لنشوبها، بينما رفضت إيران، بالإضافة إلى دعم النظام السوري.

[1]– عبد الرؤوف مصطفي: التحركات الإيرانية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي وانعكاساته على الأمن الإقليمي، (أبعاد التحركات الإيرانية وأهدافها والانعكاسات والتحديات التي تفرضها على دول المنطقة)، مرجع سابق، ص 74.

[2]– عبد الرؤوف مصطفي: نفس المرجع.

مجمع تشخيص مصلحة النظام (هيئة استشارية تساهم في السياسيات العامة)

تأسس مجمع تشخيص مصلحة النظام في الجمهورية الإسلامية في إيران في السادس من شهر شباط سنة 1988 من قبل الخميني، حسب المادة 112 من الدستور الإيراني – يتشكل مجمع تشخيص مصلحة النظام بأمر من القائد، ويناط بمجمع تشخيص مصلحة النظام ثلاث مهمات:

- أن يكون حكما بين مجلس الشورى (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور في حال نشوب أزمة بينهما، وتصبح قراراته بشأن خصومة الهيئتين نافذة بعد مصادقة المرشد عليها.
- أن يقدم إلى المرشد الأعلى للثورة (الولي الفقيه) النصح عندما تستعصي على الحل مشكلة ما تتعلق بسياسات الدولة العامة.
- أن يختار في حالة موت المرشد، أو عجزه عن القيام بمهامه بقرار من مجلس الخبراء، عضوا من مجلس القيادة يتولى مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد[1].

د- المجلس الأعلى للأمن القومي:

ووفق المادة 176 من الدستور الإيراني: يقود رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للأمن القومي لغرض تأمين المصالح الوطنية، وحراسة الثورة والسيادة الوطنية ووحدة أراضي البلاد[2].

ويختص المجلس الوطني الأعلى بتعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها مرشد الجمهورية، وينسق النشاطات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بخطط الأمن والدفاع، ويتكون أعضاء المجلس من رؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ورئيس هيئة أركان القيادة العمة للقوات المسلحة، ومسئول شؤون التخطيط والميزانية، إلى جانب مندوبيْن يعيّنهما مرشد الجمهورية ووزراء الخارجية والداخلية والأمن والمسؤول الأعلى بكل من حرس الثورة والجيش[3].

وعليه، تحاول إيران أن تستغل ما لديها من أوراق تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بغية لعب دور قيادي، يعكس قدراتها وإمكانياتها الحقيقية، وثقلها الحضاري والتاريخي.وهذا ما يعتبر

[1]– دستور الجمهورية الإيرانية الإسلامية، 1979، ص 25.

[2] –Rey,Takeyh: Hidden Iran: Parodox and Power in Islamic republic,New York,Henry Holt and Company,2006. P 167.

[3] - Rey, Takeyh: Hidden Iran: Parodox and Power in Islamic republic, New York, Henry Holt and Company, 2006. P 169.

إحدى الإشكاليات التي واجهت إيران في سياستها الخارجية، حيث راوحت سياستها بين المثالية (العقائدية) والواقعية، بين القول والفعل.بالإضافة إلى أنها بلد نامي تفتقر إلى الإمكانيات الكافية لتنفيذ دورها الطموح، لاسيما أنها النفوذ الإقليمي جاء في كثر من الأوقات على حساب التنمية الإيرانية الداخلية واحتياجات المجتمع الإيراني، بخاصة في ظل الحصار المضروب عليها، فضلا عن الاحتجاجات الداخلية المعارضة لسياسة إيران الخارجية الطموحة ذات الكلفة العالية، وبخاصة تدخلها في لبنان والعراق وفلسطين وغيرها من المناطق والأقاليم الأخرى، حيث استنفذ ذلك من مواردها.

وبالتالي لابد للدولة أن يكون لها إستراتيجية لسياستها الخارجية متوائمة مع واقعها وقوتها ووزنها الحقيقي، وإلا أصبحت سياستها الخارجية وحركتها الدولية مجردة إلى حد كبير من عوامل الفاعلية[1]. إن أي خلل في هذا التوازن بين قوة الدولة الشاملة وسياستها الخارجية يؤدي إلى نتيجتين: الأولى، أن تكون السياسة الخارجية مجردة من الفاعلية إلى حد كبير.

والثانية، أن تكون قوة الدولة غير مستغلة تماما في سياستها الخارجية.تأسيسا على ذلك، ثمة مجموعة من القضايا تنال الأولوية لسير الدول في سياستها الخارجية، وهي تمثل الأهداف الحيوية: الأمن، حفظ الذات، والاكتفاء الاقتصادي، والنفوذ والهيبة القوميين، ومحور السياسة الخارجية هو تقرير أفضل السبل التي يمكن اتخاذها لدفع هذه الأهداف إلى الأمام، وهي الأهداف التي تنصب عليها السياسة الخارجية الإيرانية.إذ تصاغ خيارات السياسة الخارجية على ضوء الموارد المتاحة، للوصول إلى الأهداف والخيارات المختارة.وفي بعض الأوقات تؤكد سياسة الدولة الخارجية على واحد أو أكثر من الأهداف هذه على حساب الأهداف الأخرى[2].

[1]– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصر: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، ص 34.

[2] - Nikkie , Keddie ; modern Iran: Roots and Results of revolution, update Edition , paper back-aug1,2006 p 69

ثانيا: محددات السياسة الخارجية الإيرانية

على ضوء ما أسلفنا سابقا بخصوص آليات وميكانيزمات صنع السياسة الخارجية الإيرانية، يمكن أن نقيم السياسة الخارجية الإيرانية، بالرغم أن الأهداف الحيوية هذه تعتبر مفاهيم عامة بحاجة لتحويلها إلى خطوات إجرائية كمية.ومن هنا ندرك مدى الصعوبات التي تواجه أية محاولة لتقييم السياسة الخارجية الإيرانية.فمثلا إذا لجأنا إلى معيار الأمن، الذي يشكل بدوره أبرز قضايا السياسة الخارجية الإيرانية الحرجة، ويعتبر بحق الأكثر إلحاحا لدى الطبقة الحاكمة الإيرانية ذات المصالح السياسية والاقتصادية الواسعة، وقيمنا سياستها بناءً على هذا المعيار.

أ- المحدد الأمني

تبنت إيران سياسة خارجية ثورية منذ 1979،دفعت بها إلى عزلة دولية ونظرة سلبية تجاه إيران، إلا أنه مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي وبداية عقد التسعينات، بدت إيران أكثر واقعية في سياستها الخارجية، لاسيما مع صعود التيار الواقعي.إثر ذلك سعت إيران إلى إعادة هيكلة علاقاتها الإقليمية والدولية مع الاحتفاظ بثوابتها الإستراتيجية، وانتقلت من الدور الثوري في عهد الخميني، إلى الدور المتوازن إذ ركزت على الدبلوماسية الهادئة والتوازن في علاقاتها الخارجية، وحاولت أنتجمع بين القوة الصلبة والناعمة[1].

أما بخصوص علاقتها مع الولايات المتحدة، فقد تمكنت الأخيرة من خلقِ نفوذٍ سياسي وعسكري في الشرق والجنوب والشمال وبعض مناطق الجبهة الغربية لإيران، في كل من أفغانستان والمحيط الهندي وجمهوريات آسيا الوسطى والخليج وتركيا، وأخيرا العراق، وبالتالي إحكام الحصار الأمريكي على إيران، ولفت طوقا أمنيا وسياسيا وعسكريا حولها، بغية عزلها وإبعادها عن أية ترتيبات في محيطها الإقليمي، إذ " تشير متابعة السياسة الإيرانية هذه البيئة المضطربة جعلت إيران تستحوذ عليها فكرة استهدافها عسكريا في إطار ما تسميه واشنطن ب-" محور الشر".

وغم هذه الاختلافات الإيديولوجية، والتناقضات في الرؤى والمصالح، في ضوء التنافس على منطقة الخليج وتطويقها، لم يصل إلى حد الآن هذا التجاذب حد الصراع أو المواجهة المباشرة (بالمعنى

[1] - Nikkie, Keddie; modern Iran: Roots and Results of revolution, update Edition, paper back-aug1, 2006 p 70.

العسكري)، وذلك نظرا لعدة اعتبارات أهمها الموقع الاستراتيجي لإيران، بالإضافة إلى سياسة إعادة صياغة الأحلاف[1].

ومع ذلك فرغم هذا النجاح النسبي في سياستها الأمنية، إلا أن إيران ما تزال في علاقتها الإقليمية والدولية ينتابها عدم ثقة عميقة[2]، حيث تواجه 15 دولة جوار يغلب علي تفاعلاتها سمة التوتر، تجعل إيران والأطراف الإقليمية والدولية في حالة شك دائمة، وهذا بالتأكيد سوف ينعكس على فاعلية سياسة إيران الخارجية، مما يجعل نجاحها الكامل أمرا مشكوكا فيه، وبخاصة أن إيران دائما ما كانت ولا تزال تشعر أنها المستهدف رقم واحد في المنطقة، وهذا ينعكس على رؤيتها للعالم بما يحول دون تفاعلها الايجابي والبناء، وهو ما له تداعيات سلبية على نظام سياستها الخارجية.

ولعل العزلة والتهديد الموجه ضد إيران، جعلا التفكير السياسي الإيراني القائم على المؤامرة ربما يمثل القوة المحركة وراء محاولة الحصول على السلاح النووي[3].وجدير بالملاحظة أن التهديدات والحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على إيران، فرضا على الأخيرة التركيز على سلامتها ووحدتها الإقليمية وأيقظت وعي الإيرانيين بأهمية الوضع الإقليمي لإيران.

لا يمكن إنكار أن سياسة إيران الأمنية جعلتها طرفا لا يمكن تجاوزه في ترتيبات المنطقة الأمنية.وبالتالي فإن أي سياسة تحول دون دمج إيران في شبكة طبيعية من العلاقات الدولية والإقليمية، هي سياسة فاشلة وقصيرة الأجل.حيث ترى المجموعة الأوروبية فرصة اقتصادية كبرى في المساعدة على تسوية الخلافات الأمريكية- الإيرانية.وعلى المستوى الداخلي في واشنطن أخذت شركات النفط والمؤسسات الاقتصادية الأخرى.

بالإضافة إلى عدد متنام من الشخصيات السياسة الأمريكية، تنتقد واشنطن لفشلها في حل مشكلاتها مع إيران.وسعت دول عربية خليجية إلى تحسين علاقاتها مع إيران ورفض مشاركتها بأي عمل عسكري ضدها.ولكن يجب على دول الخليج بخاصة امتلاك عناصر القوة الشاملة لجعل علاقتها مع

[1]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصر: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، ص، 35.

[2]- التكريتي أنس: الأمن العربي والإسلامي: إيران نقطة البحث، مركز قرطبة، لندن، 2011.راشد سامح: السياسة الخارجية في عهد نجاد: حدود التغيير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2010. ص 178.

[3]- البطنيجي عياد: السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الإستراتيجية للشرق الأوسط، طهران، إيران، 2011.ص 69.

إيران تقوم على التوازن حتى يمكن تطوير علاقات متوازنة ومنظومة أمنية متناسقة، لأنه بدون التوازن الاستراتيجي بين إيران ودول الخليج لن تتبني علاقات متوازنة بل ستكون علاقات مختلة لصالح الطرف الأقوى وهذا يؤدي إلى صراعات مدمرة وعدم استقرار وتوتر دائم.

واستطرادا، لا تزال أنشطة إيران الخارجية تُقابل بنظرة من القلق والشك، لاسيما في العراق ولبنان وفلسطين واليمن ومعظم الدول العربية، وهو ما يحول دون تجذر العلاقات الإيرانية- العربية.فتجذر هذه العلاقة يتطلب بناء مؤسسات مشتركة تؤطر تفاعلاتهما، وترعاها جهات نافذة ذات سلطان ونفوذ، حتى يتم التعامل مع هذه العلاقة باعتبارها جزءا من نسق علائقي كامل اقتصادي وثقافي وسياسي، عند ذلك يمكن أن تزال أزمة الثقة بين إيران وجوارها.

ورغم النجاح الذي حققته إيران في هذا الجانب الأمني، إلا أنه لا يمكن الركون إلى المعيار الأمني كمحدد رئيس للحكم على نجاح السياسة الخارجية، لأنه لو اعتبرنا أن حفظ المقومات المادية للذات الإيرانية واستمرارية الطبقة الحاكمة كمعيار وحيد، دليلا على نجاح السياسة الخارجية لاعتبرنا كل الدول بمن فيها الدول "الفاشلة" ناجحة في سياستها الخارجية.فمثلا سورية استطاعت بالفعل أن تحفظ النظام، والطبقة الحاكمة، فهل نعتبر هذا مؤشرا على نجاح سياستها الخارجية رغم أنها إلى الآن لم تنجح في تحقيق قضاياها الكبرى؟ ولا يعني هذا أن نقلل من أهمية المعيار الأمني كمؤشر على نجاح السياسية الخارجية، ولكن الاعتماد علية كمؤشر وحيد يعتبر خطأ.وهذا ما يدفعنا إلى البحث في المعايير الأخرى، والنظر إلى كافة المعايير من منظور متكامل.

ب- المحدد الاقتصادي

يشكل الاكتفاء الاقتصادي القضية الحرجة الثانية في السياسة الخارجية.ويعني الاكتفاء الاقتصادي أن تتوصل الدولة إلى مرحلة لا تضطر فيها إلى مد يد الحاجة للدول الغنية للحصول على مساعدات مالية أولا عينية كالسلاح والطائرات وغيرها.وبالتالي قدرة النظام السياسي على أن يصمد من خلال الإنتاج المحلي من خلال الاكتفاء الذاتي، لأن الخلل في ذلك يقود الدولة إلى قفص التبعية للخارج، ويدفعها ذلك إلى تقديم تنازلات سياسية وأمنية لها عواقب وخيمة، مما يهدد وجود الكيان القومي ككيان سياسي مستقل قابل للنمو.

ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها إيران من أجل الدفع بسياستها الخارجية لأن تكون أكثر استقرار هي مدركاتها الطاقوية، التي تعي جيدا أنها بمثابة الورقة الرابحة التي تتح لإيران الهيبة والوزن الإقليمي الذي تطمح له من خلال سياستها الخارجية[1].

ويعتبر تطوير إيران لبرنامج نووي أحد تجليات هذا الإدراك وبالفعل استطاعت إيران أن تحقق بعض الانجازات العلمية بهذا الخصوص، فقد نجحت في تخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي، وبإعلان **أحمدي نجاد** في 11 إبريل 2006 أن إيران امتلكت دورة وقود نووي كاملة[2]، تكون إيران قد امتلكت العلم والتقنية النووية.وهكذا حققت إيران انجازا علميا وتقنيا، وهذا يعني أن البرنامج النووي الإيراني سوف يستخدم في تحديث الدولة علميا وتقنيا، فضلا عن تنوع مصادر الطاقة فيها، وعلية، تكون الطاقة النووية ركيزة من مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك من خلال استبدال مصدر الطاقة البترولية بطاقة أخرى نووية، وتقليص احتياجات السوق المحلي من البترول.

وهكذا يتبين لنا مدى أهمية الطاقة النووية في تحديث إيران وتطويرها في كافة المجالات.وبالتالي ليس صحيحا ما يُقال إن إيران دولة غنية بالنفط، وبالتالي فهي ليس بحاجة إلى إنفاق ميزانيات طائلة لامتلاك بنية أساسية متكاملة في المجال النووي[3].إن ما قلناه أعلاه ينفي ذلك لجهة أن امتلاك إيران قدرات نووية سيعجل من عجلة التنمية والتصنيع، ويعالج مشكلات اقتصادية كثيرة، فضلا عن امتلاكها لبنية علمية متطورة، وبالتالي ستحقق إيران من جراء ذلك عوائد ضخمة لا تقدر بثمن.

وحتى ندرك الانتظام والاستمرارية في سياسة إيران الخارجية، لابد من مقارنتها بدول أخرى في المنطقة، حتى نستطيع أن نقيم سياستها الخارجية.ومن هنا، إن المراقب للبرنامج النووي الإيراني ونظيره من الدول الخليجية يرى المفارقة بينهما.

ففي الوقت الذي يشهد البرنامج النووي الإيراني قدرا كبيرا من الاستمرارية سواء في العهد الإمبراطوري الشاه نشاهي، أوفي العهد الثوري، وهو ما يعكس وضوحا في الرؤية والإستراتيجية الإيرانية، ونهجا ثابتا ومطردا رغم اختلاف طبيعة النظامين، في المقابل نرى الجهود الخليجية التي لم تستطع إلى حد الآن من مجاراة إيران في هذا المجال، لا من الطاقوية، والتكنولوجية، ولا من ناحية الجرأة على تحدي

[1]– البطنيجي عياد: السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة، مرجع سابق، 78.

[2]– صدقيان محمد: الخريطة الإيرانية السياسية: تحولات ما بعد الأزمة، مؤسسة الأهرام للدراسات، القاهرة، 2010، ص 341.

[3]– صدقيان محمد: الخريطة الإيرانية السياسية: تحولات ما بعد الأزمة، ص 343.

الأطراف الدولية والإقليمية، مما يعكس تخبطا في الرؤية وانقطاعا في الهدف وغياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة والمتماسكة، ويؤكد أن إيران تعمل على الاستفادة من الفرص القائمة في البيئة الإستراتيجية.ففي الوقت الذي تتراجع فيه القوة الأمريكية، وما رتبت له سياسات الإدارات الأمريكية المختلفة إلى حد كبير من تحول إيران إلى لاعب أساسي في العديد من الساحات، كل ذلك هيأ لإيران بأن تصبح قوةً فاعلةً في الإقليم، وتقوم بالفعل بلعب أدوار إقليمية مؤثرة.

لقد استغلت إيران هذا التراجع والضعف في السياسة الأمريكية، في تفعيل سياستها الخارجية وبخاصة المسألة النووية، حيث تدرك **طهران** هذه البيئة الإستراتيجية المناسبة والمواءمة لإستراتيجيتها وتدرك هذا التحول في العالم، حيث تتنبأ مختلف المراكز السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، بأن العالم يتجه إلي التعددية وقرب انتهاء عصر انفراد قوة وحيدة بقيادة العالم، التي تحتكر إدارة الأزمات الدولية، تلك اللحظة التاريخية، التي يتحول فيها العالم، وتتغير المعايير التي تحكم الأفكار والسياسات، هذه اللحظة تستغلها إيران جيدا في طرح وتفعيل سياستها لتحقق مصالحها القومية، وهي لحظة ستكون فيها الدول الخليجية خصوصا والدول العربية بشكل أوسع أمام وضع صعب دوليا وإقليميا، إذا ما ضيعت هذه الفرصة.

ج- محدد القوة

تعتبر القوة من أهم ركائز السياسة الخارجية، ولعل أخطرها.والقوة هدف أسمى تسعى الدول إلى تحقيقه لضمان مصالحها القومية ومكانتها في النظام الدولي[1]، ومن هنا يصعب فصل القوة عن المصلحة باعتبارها العامل الحاسم في مكانة الدولة بالنسبة للدول الأخرى، والقوة تشمل عناصر مادية وأخرى معنوية، الأولى تتجلى في القدرة الاقتصادية، والقدرة الحيوية (الأرض والإقليم)، والقدرة العسكرية، والقدرة السياسية، التي تشمل العناصر المعنوية: الإرادة القومية، والأهداف الإستراتيجية، والقدرة الدبلوماسية.

[1]- القوة: تعني الهيمنة في العلاقات الدولية محاولة من جانب دولة ما، بما تملكه من وسائل وعناصر قوة لفرض إدارتها على الدول الأخرى وإملاء سياسات ومواقف عليها تتناسب مع مصالحها القومية والعالمية أو منعها من اتخاذ سياسات ومواقف تتعارض مع سلوك غير أخلاقي وإنساني وقانوني. ويشير مصطلح الهيمنة في القاموس السياسي إلى القطبية، أي سيطرة دولة كبرى واحدة على باقي وحدات المجتمع الدولي بشكل هرمي وانفرادها في التحكم بالسياسة الدولية دون قدرة الدول الكبرى الأخرى منافستها على مركزها نتيجة لاحتكارها لهيكل القوة الثلاثي الاقتصادي، والتكنولوجي، والعسكري بشكل تتميز به عن غيرها من الدول، للمزيد حول الموضوع أنظر: طشطوش هيل عبد المولى: الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، بدون سنة نشر، ص 30.

والقوة قيمة نسبية، وتخص الكيف وليس الكم فحسب، ومعرفة حقيقة قوة دولة منوط بمقارنتها بدول أخرى، فقوة أو ضعف أي لاعب دولي مرتبط بقوة أو ضعف لاعب دولي آخر[1].وقد ذكرنا فيما سبق، أنه يتعين على الدول أن يكون لها إستراتيجية لسياستها الخارجية متوائمة مع واقعها وقوتها ووزنها الحقيقي، وما تمتلك من موارد، وإلا أصبحت سياستها الخارجية وحركتها الدولية مجردة إلى حد كبير من العوامل الفاعلية، أو أن تكون قوتها غير مستغلة.

والقوة هي القدرة الفعلية للدولة على تحقيق مصالحها وأهدافها، أو القدرة على تحقيق انجاز الأشياء المتصلة بالمصلحة العامة أو الجماعية، ومنع التدخل غير المرغوب ونيل الاحترام والهيبة والسيطرة على الممتلكات والموارد.

وهكذا، فإن القوة تعمل من اجل المجتمع ومن اجل تحقيق المصالح العامة "فالسياسة صراع من أجل القوة".وبالنسبة لإيران فهي تقبع على موقعٍ استراتيجي في غاية الأهمية، ويغص بالثروات الطبيعية، وتمتاز بموقع استراتيجي حساس، فهي متاخمة لشبه القارة الهندية، وتتمتع بموقع حساس آخر على بوابات الخليج العربي، ولديها من الموارد الاقتصادية الكبيرة والمتنوعة: الفحم، الغاز الطبيعي، خام الحديد، الرصاص، النحاس، المنجنيز، الزنك، الكبريت، وقابعة على احتياطات نفطية ضخمة، وتبلغ مساحتها 1.648 مليون كم2، منها 1.636 مليون كم^2 يابسة، و12000 كم^{2}مياه، ويبلغ تعداد سكانها 70 مليون نسمة تقريباً[2].

لذا، فإيران تمتلك من المقومات ما يؤهلها بأن تصبح قطبًا إقليمًا فاعلاً رغم أنها بلد نامي.وهكذا فإيران تحوز على عناصر القوة، وتستثمر فعلا هذه العناصر في الوصول إلى دور إقليمي، وتسعى لأن تختط لنفسها خطا سياسيا وإستراتيجياً يرمي إلى أن تصبح قوةً إقليمية مهابة الجانب.

وقبل أن نوضح ذلك لا بد من الإشارة إلى أن الدولة القوية تمتلك سيطرة أكبر على مصائرها من الدول الأقل قوة، لجهة امتلاكها للوسائل اللازمة لتنفيذ سياسات ناجعة.لذا خاضت إيران معارك ضارية في سبيل استقلالها السياسي، وقرارها الذاتي، لإدراكها أن التقدم في ظل التبعية مستحيل، وبالتالي لابد من قطع الروابط العضوية التي تجعل البلد تابعاً للخارج حتى يحدث التقدم والاستقلال.

[1]– مصطفي، مصطفي، قياس قوة الدولة الإيرانية وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي 2003– 2010، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2012. ص 83.

[2]– مصطفي، مصطفي، قياس قوة الدولة الإيرانية وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي 2003– 2010، مرجع سابق، ص 85.

وجدير بالملاحظة أن إيران تتفوق في جميع عناصر القوة على الدول الخليجية فرادة، وهو ما يؤدي إلى اختلال التوازن الاستراتيجيين الخليج وإيران، فتركيا هي الدولة الوحيدة التي توازن إيران في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وتتفوق عليها في أكثر من مجال، وهو ما يعني أن الدولتين القويتين في المنطقة هما إيران وتركيا بجانب إسرائيل.

وهو ما ينبئ بمستقبل استراتيجي لإيران في المنطقة وفي إطارها الإقليمي، يعكس موازين القوة وحقيقة ما تملكه من عناصر القوة، ولكن نجاح دورها منوط في المقام الأول بعدم تعريض مصالح الكبار في المنطقة للخطر، وألا يتعارض هذا الدور مع مصالح القوى العظمى.

وهذه شروط في غاية التعقيد والصعوبة بالنسبة لإيران، فما الحصار والعزلة المضروبة عليها منذ عقود طويلة مرده هو عدم قبول إيران بذلك.ويبقى السؤال هو: هل تستطيع إيران باجتراح تركيب مناسب يحافظ على دورها ودور القوى الكبرى؟ أم أن ذلك من الصعب في ظل إيديولوجيا الجمهورية الإسلامية؟ هذا التوازن الدقيق والمعقد يمثل المحك على نفاذ واستمرارية سياستها الخارجية.

أشرنا فيما سبق بأن إيران تقبع فوق مصادر هائلة من الطاقة، تساهم في استمرار عجلة النمو الاقتصادي العالمي وخاصة الصيني والياباني والأوروبي.وتزود إيران الصين بالنفط والغاز بما قيمته أكثر من 70 مليار دولار تساهم في تشغيل أكثر من 2300 منشأة صينية[1].وغيرها من الدول التي تزودها إيران بالغاز مثل الهند واليابان أوكرانيا وأوروبا أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وتايوان –كوريا الجنوبية، ناهيك عن شبكات وخطوط نقل الغاز والنفط التي تربط إيران بغيرها من الدول مما يخلق مصالح متبادلة يصعب التنازل عنها مستقبلا.

من المؤكد أن كل ذلك يعطي إيران قوة ودوراً ونفوذاً في المنطقة، زد على ذلك إصرار إيران على الاستمرار في عملية اكتساب التقنية النووية وتطوير عملية تخصيب اليورانيوم على أراضيها، فنجاحها في ذلك يضيف إلى عناصر قوتها الشاملة، ما يؤثر في تطوير وتفعيل دورها الإقليمي، وهو ما يزيد الشعور لدى الجوار بتفاقم الخطر الإيراني، ويجعل إيران دولة محورية في أي مشروع لأمن الخليج وقوة مرهوبة الجانب مقابل ضعف الاختيارات الأمنية والسياسية الخليجية، ويزيد من الفجوة والتباعد بين النظم الخليجية وقاعدتها الشعبية.

[1]– عبد الحميد محمد كمال: الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، مكتبة الأنجلو مصرية، ط4، 2003. ص 42.

إن المحلل لقوة إيران، والتصورات الذهنية عن الدور الإيراني الإقليمي والعالمي، يلاحظ أن هناك موارد تساهم في إذكاء بعض هذه التصورات، وإيران تستثمر فعلا هذه الموارد في إنفاذ مشروعها، ولكن بالضرورة ثمة معيقات تواجهها.أهمها الفجوة بين تصورات الدور وإمكانات تنفيذه، فلدى إيران إرادة سياسية قوية، وهي ترغب في لعب دور إقليمي وعالمي طموح، وهي ترغب أيضا في إنشاء نظام إقليمي متعدد الأقطاب، تكون فيه إيران قطبا محوريا يتحدى الهيمنة الأمريكية أو هيمنة القطب الواحد.

نلاحظ أن موضوع التنمية في إيران، وسعيها الحثيث للحصول على الهيبة، تركز على التقنيات العسكرية والتقنية أكثر من تركيزها على تطوير مؤسساتها الدستورية والسياسية، واحترامها للديمقراطية، والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان، واحترام الاتفاقيات الدولية[1].كل ذلك يضمن لها احترام المجتمع الدولي، فجميعها تشكل عناصر للهيبة والمكانة، التي تمثل قضية محورية في نظم السياسة الخارجية، وهذا ما يجعل للدولة هيبة.

وبالتالي يمكن القول على رغم ثراء التجربة الإيرانية، إلا أن ما يمكن استخلاصه منها لا يصلح بالضرورة للتعميم خارج نطاقها، وبخاصة أن نظامها جاء طبقا لنظرية الإمامة في الفقه الشيعي، والتي تتلاءم مع الشخصية الشيعية وتراثها الفكري والحضاري وثقافتها السياسية، وهكذا فهي تعكس خصوصية الحالة الإيرانية فحسب.لذا فإن هذا النموذج لا يصلح للتطبيق خارج نطاق الخصوصية الإيرانية.وهذا يضعف من إمكانية أن تكون إيران كمركز للعالم.

[1]– الكعكي يحي أحمد: الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002. ص 33.

ثالثا: السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي

بصعود **حسن روحاني** إلى سدة الحكم في إيران، أصبحت الأنظار متجهة إلى التغير الذي سوف يطرأ على السياسة الخارجية الإيرانية بحكم أن **روحاني** يحسب على التيار الإصلاحي في إيران وليس مثل سابقه **أحمدي نجاد**، بل اعتبر الكثير من المحللين السياسيين أن فترة حكم **روحاني** سوف تكون امتدادا للسياسة الخارجية في عهد كل من **رفسنجاني** وخاتمي التي تميزت بالليونة والنفس الطويل، وبالتالي تحسين العلاقات مع الصديق العدو الخليجي، فسياسة النظام الحالي بشكل عام، واتجاه دول الخليج خاصة ترتبط بمدى تغلب التيار الحاكم في ميزان القوى الداخلي في إيران[1].

كما ارتبطت سياسة إيران بالدول الخليجية بعدة محددات منها ما يستند إلى الرؤية العقائدية لصناع السياسة الخارجية الإيرانية والقائمين على تنفيذها، ومكانة العقيدة في أسس المشروع الإيراني الذي يقع الخليج في إطاره، كما حدد تلك السياسة مفهوم النظام الإيراني لدور إيران الإقليمي والدولي، ومقومات هذا الدور وإستراتيجية تفعيله، بالإضافة إلى موقع الخليج في هذه الإستراتيجية الإيرانية التي ترسم توجهات ومعالم السياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام، واتجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج بشكل أدق وأخص.

❖ محددات السياسة الخارجية لإيران اتجاه الخليج العربي

أ- المحدد الجغرافي

يعتبر المحدد الجغرافي من أهم المحددات اللازمة لفهم طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي لان العلاقات بين المتجاورة هي أكثر تفاعلا من الدول التي تقع خارج النظام الإقليمي وتقع إيران في الشمال لشرقي للخليج العربي بين خطى 35 شمالا و49 شرقا وتبلغ مساحتها 1.648.000كم وترتفع الهضبة الإيرانية عن سطح البحر ما بين 1000و1500 متر تحيط بها سلسله زاجروس التي كانت عائقا طبيعيا لحدود الدولة الإيرانية والتي تحدد مكونه الوديان والسهول الخصبة تقع في شمال غربي إيران وتمتد داخل حدود تركيا وفى القوقاز.

[1]- حسين وحيد عزيز الكعبي، المضامين الجغرافية لفكرة النظام الشرق أوسطي مالها وما عليها، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (2)، 2001. ص 212.

ولإيران خاصية مميزه من حيث الموقع الجغرافي الممتد مع حدود مشتركه بينها وبين الاتحاد السوفيتي سابقا وإطلالا على الخليج وبحر عمان فضلا عن سيطرتها على الممرات المائي الحيوية الإستراتيجية في الخليج التي تشرف على جميع السواحل المقابلة لدول الخليج العربية إضافة إلى مضيق **هرمز** الذي يفصل بينها وبين سلطنه عمان حيث تتوحد إيران ضمن كيان جغرافي كبير تحكمه سلطه مركزيه واحده وهى خاصية قديمة إلى حد بعيد منذ اسره الصفويين من عام 1501.[1]

ب- المحدد العسكري

تعتبر القوة العسكرية من مقومات الدول التي تسعى لتعزيزها وتدعيمها، رغم أن هذه القوة قد تقلص استخدامها بسبب التطور الذي لحقها وجعلها تنصب على الجانب الردعي، فإنها تثبت بين الحين والأخر أنها ما زالت فاعله في المجتمع الدولي وتتحكم في السياسة الخارجية للدول، حيث أن للبعد العسكري دورا مهما وحيويا في حماية الأمن القومي، وتأكيد السيادة على إقليم الدولة.

إن امتلاك إيران سلاحاً نووياً يؤدي إلى صعوبة حقيقية في التوصُل إلى صيغة مشتركة للترتيبات الأمنية في المنطقة، التي هي في الأصل من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية – الخليجية، خاصة ما يتعلق فيها بمسألة الوجود الأجنبي في تلك الترتيبات.ومن ثم فإن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصُل إلى صيغة أُمنية مستقبلية لمنطقة الخليج وينسف كافة الجهود التي بذلها الجانبان لسنوات مضت لبناء الثقة ونبذ اللجوء للقوة في حل الخلافات وارتضاء التفاوض ومبادئ حُسن الجوار والمنافع المُتبادلة كأُسس للتعامُل البيني.وهم ما يدفع دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أُمنية مُشتركة في الخليج لأن تحصُل على ضمانات دولية مُلزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع كافة الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المُتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.

ج- المحدد القومي

من أهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول الخليجية هي امتدادات اثنيه داخل إيران متمثلة في العرب والأكراد والشيعة، فلإيران كذلك امتدادات قوميه ومذهبيه مع دول الخليج العربي ممثله

[1]- حسين وحيد عزيز الكعبي، المضامين الجغرافية لفكرة النظام الشرق أوسطي مالها وما عليها، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (2)، 2001. ص 213.

بالأقليات الشيعية التي تشكل نسبه لا باس بها من تعدد سكان دول الخليج، وهكذا فان النظام الإيراني يحمل على التركيز على تحقيق الأهداف الإيرانية في جعل الخليج العربي بحيرة فارسيه مغلقه، والأدبيات الإيرانية كانت دائما وأبدا تركز على تسميه الخليج العربي بالخليج الفارسي، وذلك كله قد يؤدى إلى البطء في عمليه بناء علاقات ايجابيه مع دول الخليج العربي[1].

كانت هذه قراءة في السياسة الخارجية الإيرانية مع تقييم هذه السياسة ومقارنتها بالدول الخليجية المركزية في المنطقة، وذلك من خلال منظور متكامل، بغية فحص كافة المحددات التي تلعب دورا في تسيير دفة السياسة الخارجية.

ومن هنا يتبين أن إيران قد حققت نجاحات لا يمكن إنكارها في ظل بيئة دولية وإقليمية شديدة التعقيد التي تقبع فوقها إيران، حيث ركزت سياستها الخارجية على مواجهة التحديات الخارجية عبر منظومة متكاملة من الإجراءات، ركزت على تطوير قدرات إيران، في مجال التسليح، فضلا عن تنشيط العمل في برنامجها النووي، وتنمية اقتصادها، من خلال سياسة خارجية قائمة على بناء شبكة من الروابط والتحالفات الإقليمية والدولية، مما حقق لها امتلاك قدرة أكبر في مواجهة التهديدات المختلفة، وهو ما عزز مكانتها الإقليمية، فضلا عن حماية مصالحها الإستراتيجية، واستقلالها على المستويين الإقليمي والدولي.وتتبع في ذلك سياسة تتسم بالهدوء والحذر وسياسة النفس الطويل، والعمل دون كلل بحيث تحافظ على الاستمرارية وعدم الانقطاع ومن ثم البدء من الصفر كما هو الحال في النظم الخليجية.

فضلا عن استغلال البيئة الدولية، والتراجع الأمريكي لطرح مشروعها ودفعه بخطوة إلى الإمام، وهكذا، أصحبت إيران على صعيد منطقة الشرق الأوسط، وخصوصا المنطقة الخليجية، قوة عسكرية واقتصادية وتقنية.ولكن كما قلنا سابقا فإن القوة في الكيف وليس في الكم فحسب، أي انه على الرغم أن إيران قوة إقليمية عسكرية واقتصادية وتقنية، إلا انه عند مقارنة ذلك بدول أخرى خارج منطقة الشرق الأوسط تفقد إيران قوتها، ويتجلى ضعفها.فمثلا، على صعيد القوة الاقتصادية، لا تقارن باليابان، أو الصين، أو نمور آسيا (من كوريا إلى تايوان) أو أوروبا بما فيها ألمانيا، أو حتى تركيا.

[1]– نجلاء مكاوي، وآخرون: الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت، 2015، ص 136-137.

أما على صعيد القوة العسكرية، فإنها لا تقارن القوى بروسيا، أو بريطانيا، أو فرنسا، هذه الدول النووية، ذات المكانة الدولية، والتي تتمتع بحق الفيتو في المنظمة الدولية، وقس ذلك في موضوع التحول نحو الديمقراطية، ومفاهيم المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وغيرها من مفاهيم العصر.

فلا تزال تهيمن على العقل السياسي الإيراني فكرة المركزية والشمولية، ففي الوقت الذي فيه تتفكك هذه المفاهيم، وتنتفي فيه فكرة المركز والحقيقة المكتملة، لا تزال إيران تؤمن بهما في عصر ما بعد الحداثة.ناهيك عن عجزها حتى الآن عن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع الإيراني، وهو المحك الرئيسي في تقييمنا لنجاح أو فشل أية سياسة خارجية، هو نجاحها أو فشلها في تحقيق تنمية مستدامة لمجتمعها.

وعلية فإن إيران بحاجة لإعادة صياغة سياستها الخارجية في تركيب يواكب مفاهيم العصر واحتياجات البناء في الداخل، وهي احتياجات كشفت عنها المعارضة الإيرانية مؤخرا، والمظاهرات الإيرانية الأخيرة التي وضعت **روحاني** في موقف متأزم مع المعارضة، وعليه، إن البنية الدستورية والمؤسساتية لإيران تواجه تحديات كثيرة داخلية، أي من القوى المجتمعية والحراك الاجتماعي.ومن الخارج، أي من النظام العالمي سواء من جانب الدول أو المؤسسات الدولية، أومن قوى عالمية ومنظمات غير حكومة.وهو ما يشكل تحديات كبرى أمام إيران.

هذه التحديدات تدفع –بالضرورة– البناء المؤسساتي والدستوري في إيران إلى محاولة خلق الوسائل الملائمة للتعامل معها، حتى يستطيع النظام الاستمرارية والتكيف مع هذه التحديات.

الفرع الثاني: السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجية

تعتبر السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي الأكثر غموضاً واستقراراً عبر السنوات الماضية، كما أن هذه السياسات تصب ضمن توجهات الضفة الغربية (الولايات المتحدة وحلفائها)،وتتماشى بشكل كبير معها.

وتتفاوت السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي من حيث تأثيرها في التفاعلات الدولية والإقليمية[1]، ولا يخفى أن المملكة العربية السعودية تعتبر قائدة السياسة الخارجية الخليجية على العموم، وتتمحور في تركيزها على البعد الاقتصادي المتمثل في النفط وأهميته كمحدد للعلاقات والتفاعلات الدولية، والعنصر الآخر المهم في السياسات الخارجية في دول الخليج هو أهمية بعضها في التوازن الإقليمي من منظور دولي وإقليمي (إيران، تركيا وإسرائيل وبعض الدول العربية)[2]، فدائماً كانت تنظر الولايات المتحدة إلى المملكة العربية السعودية كدولة مهمة في معادلة التوازن الإقليمي، وعليه يمكن اعتبار هذين العاملين من أهم ميزات السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي "النفط والتوازن الإقليمي في ظل التطورات الإقليمية والأمنية والتطورات الدولية الاقتصادية".

والملاحظ أن هناك تفاوت في السياسات الخارجية لدول المجلس مع أنها تتوافق بشكل عام في التوجه والأداء مع وجود اختلافات تطبع هذه السياسة الخارجية نتيجة لعدة عوامل نعزو أهمها إلى الخلافات الخليجية – الخليجية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى اختلاف المحددات الفردية الحاكمة في السياسة الخارجية لكل دولة خليجية على حدى.

[1]– خليل عرنوس سليمان: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الثاني، 2011، ص 32–33.

[2]– خليل عرنوس سليمان: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، مرجع سابق، ص 33.

أولا: محددات السياسة الخارجية الخليجية

1- المحددات المحلية للسياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليج

المحددات الداخلية المؤثرة في سياسات دول الخليج العربية تتضمن عدداً كبيراً من المحددات لكننا سوف نركز على ثلاث محددات وهي: المحددات السياسية، والمحددات الاقتصادية، والمحددات الديموغرافية.

وفيما يتعلق بالمحددات السياسية فهي تشمل طبيعة الأنظمة السياسية وفي دول الخليج العربي فإن معظم هذه الدول لم تصل إلى الآن إلى مرحلة يمكن أن يطلق عليها بأنها أنظمة ديمقراطية بما يحتوي ذلك من وجود للسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهذا يعني غياب المواطن عن صناعة القرار لغياب الأحزاب السياسية والجمعيات السياسية وجماعات الضغط السياسية التي يمكن أن يلعب المواطن فيها دوراً في التأثير في السياسات الخارجية لهذه الدول.

كما أن معظم هذه الدول حكومات تقوم على الوراثة في مبدأ علاقة تبعية من المواطن، فهذه الأنظمة تقوم على تبادل الشرعية مقابل الفاعلية من خلال أنظمة اقتصادية ريعية يتم فيها تنظيم شرعية النظام السياسي في هذه البلدان، وإن كانت بعض البلدان قد شهدت نوعاً من الإصلاحات السياسية مثل الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية ومحاولات الإصلاح في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن تأثير المحددات السياسية يبقى فقط في ظل إدراك النخب الحاكمة وخصائصها الشخصية التي تلعب دوراً مهماً في تحديد السياسات الخارجية لهذه الدول[1].

لكن الأنظمة السياسية تغيب عنها الديمقراطية والمشاركة الشعبية، فمعظم القرارات في السياسات الخارجية تلعب فيها الدور الكبير مؤسسات الحكم.وعليه يمكن القول إن تأثير المحدد السياسي، كما تم تبيانه آنفاً، متشابه بين دول مجلس التعاون الخليجي وعليه يكون له الأثر نفسه من حيث تأثيره المحدود

[1]- محمد جواد رضا، "صراع الدولة والقبيلة في الخليج: أزمات التنمية وتنمية الأزمات"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 155.

في السياسات الخارجية لأن بقاء هذه الأنظمة السياسية فترة طويلة يشير إلى عدم تأثير المحددات السياسية أو إلى استقرار السياسة الخارجية لهذه الدول[1].

أما المحددات الاقتصادية فتلعب دوراً كبيراً في التأثير في السياسات الخارجية من حيث إن عامل النفط يلعب دوراً كبيراً وذا علاقة بكافة المتغيرات السياسية والديموغرافية وغيرها مثل المحددات الإقليمية والدولية، وبما أن النفط يشكل العمود الفقري لإقتصادات هذه الدول، فإن ذلك يحدد على هذه العوامل استقراراً في السياسات الخارجية لأن استقرارها سيضمن استقراراً لمبيعات النفط وعوائده، كما أن هذا المحدد على أهميته الكبيرة لهذه الدول إلا أنه يشكل عائقاً في حرية تصرف الدول إقليمياً ودولياً.

حيث يفرض على صناع القرار الإبقاء على علاقات دولية معينة وإتباع سياسات خارجية معينة رغماً عن عدم قناعة صناع القرار، لأن النفط أولاً بالنسبة لهذه الدول[2]، لذا نجد مؤخراً محاولة خليجية للحد من هذه المعضلة في السياسات الخارجية وذلك بتوزيع صادرات النفط وتوزيع الدول المستوردة لإعطائها نوعاً من المرونة وحتى لا يكون النفط محدداً سلبياً في حرية السلوك في السياسة الخارجية.مع العلم أن الخروج من هذه المعضلة سيدخلها في معضلات تتعلق بالأمن.

وفي مجال المحددات الديموغرافية، فستتم مناقشة محددات أساسية في هذا المجال تشمل السكان، العمالة الأجنبية، والموقع الجغرافي.ويشكل عامل السكان أثراً كبيراً في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون، ففي معظم هذه الدول ماعدا السعودية وعُمان، يعتبر السكان الأصليون هم الأقلية بالمقارنة مع العمالة الوافدة في تلك الدول التي تؤثر في طبيعة السياسات الخارجية لهذه الدول مع دول العمالة الوافدة[3].

كما أن عامل الأمن الداخلي يقلق كثيراً من هذه الدول، خاصة جيوشها التي تلعب دوراً كبيراً في تنفيذ السياسات الخارجية لا سيما بالنسبة للدول الكبرى والتي لم تجرب إلى الآن في هذه الدول.

---

[1]– يوسف خليفة اليوسف: مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011 ص 89–90.

[2]– يوسف خليفة اليوسف: مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011 ص 90.

[3]– محمد جواد رضا، "صراع الدولة والقبيلة في الخليج: أزمات التنمية وتنمية الأزمات"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 156.

ويلعب الموقع الجغرافي دوراً مؤثراً لهذه الدول التي تقع في منطقة ذات أهمية إستراتيجية ومن حيث سيطرتها على أكبر مخزون نفطي، كما أنه يقع في قلب الصراع الدائر في العراق والتنافس الإقليمي في المنطقة، فإن كل ذلك يشكل عامل ضغط على سلوك هذه الدول في السياسة الخارجية[1].

2- المحددات الإقليمية

وتتلخص هذه المحددات في عدة عوامل مشتركة ومتداخلة تشمل: الجوار الأمني لدول الخليج العربية والدور الإيراني والنزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون مع دول الجوار[2].

ويلعب الجوار الأمني لدول مجلس التعاون دوراً مؤثراً في سياسات دول الخليج العربية، فقد وقفت كل هذه الدول مع الولايات المتحدة في حرب تحرير الكويت تحت مظلة الشرعية الدولية، كما وقفت كلها أيضاً مع الحرب الأمريكية على العراق للتخلص من نظام صدام حسين والسيطرة على المنطقة سيطرة مباشرة من دون الحاجة إلى القواعد العسكرية في هذه الدول[3] مع أن قطر تحوي أكبر قاعدة عسكرية أمريكية موجودة في المنطقة بعد الوجود العسكري الأمريكي في العراق، لكن ذلك سيتغير بعد استقرار الوضع في العراق إن حدث ذلك على المدى البعيد[4].

لذلك فإن هذه الدول ترى أن الجوار الأمني يشكل عامل ضغط قوياً عليها للاستمرار في سياسات خارجية وداخلية أصبحت حرجة للأنظمة السياسية في هذه البلدان، وأدى إلى قلق هذه الدول من الذي سيحدث بعد انتهاء الاحتلال الأمريكي للعراق وخاصة ما يتعلق بالعلاقات الأمريكية- الإيرانية، لأن أي شكل لهذه العلاقات سيؤثر في سياسات هذه الدول.فكما أثر سحب القوات العسكرية من السعودية في إعادة النظر بالنواحي الأمنية لهذه الدول، فإن حصول تحسن في العلاقات الإيرانية-الأمريكية سيؤثر في منظور دول الخليج العربية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن سوء هذه العلاقات سيؤثر في تحسن

[1]- يوسف خليفة اليوسف: مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011 ص 90-91.

[2]- آل حامد محمد أحمد، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص 78-79.

[3]- آل حامد محمد أحمد، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص 79.

[4]- نجلاء مكاوي، وآخرون: الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت، 2015، ص 137-136

العلاقات مع الولايات المتحدة، لذا فإن المحددات الإقليمية دائمة ومستمرة التأثير، وشكلت في السنوات الثلاث الماضية حالة من القلق لدى دول مجلس التعاون الخليجي[1].

كما أن الطموح الإيراني إلى السيطرة على منطقة الخليج العربي وذلك من خلال سعيها لامتلاك سلاح نووي سيؤثر بشكل كبير في سلوك دول الخليج العربية، فمن ناحية وجود عامل سني وشيعي، والاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، وهناك عدم ثقة متبادلة بالدور الإيراني في المنطقة، وهذا قد يؤدي بدول الخليج العربية خاصة في ظل تراجع اعتمادها الأمني على أمريكا إلى أن تسعى إلى تطوير أسلحتها وجيوشها مما سيقود المنطقة إلى سباق تسلح قد يؤثر سلباً في أهداف التنمية الداخلية في هذه الدول[2].

إن النزاعات الداخلية في دول مجلس التعاون تؤثر في إدراك الدول الخارجية لها، وبالرغم من حل معظم هذه النزاعات إلا أنه تبقى بعض النزاعات مع الدول المجاورة لها والتي قد تتحول إلى نزاعات مسلحة بين هذه الدول مما يقود المنطقة إلى مزيد من عدم الاستقرار[3].

أما بالنسبة للصراع العربي–الإسرائيلي فهو يؤثر بشكل أساسي في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون من حيث إن هذه القضية تعتبر ذات ارتباط ديني وقوي، وكانت السياسات الخارجية إلى مدى قصير تعتمد على تقديم المساعدات المالية إلى الفلسطينيين مع العلم أن بعض الدول الخليجية تحاول أن تلعب دوراً فاعلاً يتعدى سياسة المساعدات الاقتصادية فقط، خاصة أن مفتاح العلاقات الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للدول العربية هو إسرائيل[4].

[1]– نجلاء مكاوي، وآخرون: الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت، 2015، ص 138.

[2]– نجلاء مكاوي، وآخرون: الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت، 2015، ص 138.

[3]– جريجوري كوساتش وإلينا مالكوميان: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المنظمة الإقليمية والأمن الإقليمي، مركز الإعلام والدراسات العربية الروسية، 2015، ص 81.

[4]– جريجوري كوساتش وإلينا مالكوميان: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المنظمة الإقليمية والأمن الإقليمي، مرجع سابق، ص 87.

3- المحددات الدولية

لعبت العلاقات الخليجية-الأمريكية دوراً كبيراً في التأثير في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد ارتبطت دول مجلس التعاون مع أمريكا بعلاقات قامت على مبدأ أن تقوم أمريكا بتقديم الحماية الأمنية والعسكرية لدول مجلس التعاون، وتمثل ذلك بالقوات العسكرية الأمريكية وتحرير الكويت ومبيعات الأسلحة إلى دول مجلس التعاون وذلك مقابل تأمين تدفق النفط الخليجي إلى أمريكا والدول الغربية[1].

لذلك بقيت السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون مستقرة لفترة طويلة حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، خاصة عندما بدأت المملكة العربية السعودية بالتفكير في إعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة والنظر ببدائل إستراتيجية جديدة مثل التوجه إلى الصين والهند وغيرها، مما أعطى دول مجلس التعاون حرية[2] التصرف في سياساتها الخارجية.

وعليه، فإن العالم يجمع على أهمية دول مجلس التعاون الخليجي بسبب عامل النفط، وأن هذه الدول تسعى بشكل كبير إلى الإبقاء على علاقات جيدة معها مما يعطي دول مجلس التعاون حرية في التصرف، خاصة أن الحلفاء الجدد لا يطالبون بإصلاحات داخلية وتغييرات، كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لذلك[3].

وباختصار، فإن السياسات الخارجية ماعدا الدور المهم للمملكة العربية السعودية يبقى أثرها محدوداً جداً في مخرجات العلاقات الدولية بغض النظر عما تقوم به قطر أحياناً عبر محاولة لفت النظر إليها من خلال تحالفات غير محدودة مع أمريكا وعلاقات مع دول الجوار التي تعدها الدول الخليجية الأخرى في مصاف العدو.

---

[1]- خليل عرنوس سليمان: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، مرجع سابق، ص 33-34.

[2]- أشرف محمد كشك: تطور الأمن الإقليمي الخليجي: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص ص119و120

[3]- جريجوري كوساتش وإلينا مالكوميان: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المنظمة الإقليمية والأمن الإقليمي، مركز الإعلام والدراسات العربية الروسية، 2015، ص 88.

لكن تبقى المملكة العربية السعودية أكبر دولة خليجية ذات تأثير كبير في سياسات دول مجلس التعاون الخليجي، وتبقى هي الأكثر أهمية في التأثير في التطورات الإقليمية سواء المرتبطة بالتنافس الإقليمي السعودي–الإيراني، أو الدور الإسلامي الدولي أو الصراع العربي–الإسرائيلي، فقد لعبت محددات السعودية الداخلية، كونها تحتوي على الحرمين الشريفين للعالم الإسلامي وأكبر مخزون نفطي وأكبر مساحة وعدد سكان، دوراً كبيراً لتبقى الدولة المواصلة لإضفاء صبغتها في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتبقى سياسات هذه الدول تابعة للسياسة الخارجية السعودية أو تنبثق منها.وبالرغم مما ذكر يبقى تأثير السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي مرتبطاً بمعضلة النفط–الأمن وبالتالي بالمحدد الداخلي–الخارجي.

ثانيا: إيران في السياسة الخارجية الخليجية

نظرا لعدة عوامل داخلية وإقليمية ودولية، فإن إيران تستحوذ على الاهتمام الأكبر من صناعة السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون، فهي ترى في إيران التهديد الأكبر والمباشر لأمنها القومي، والأمن الإقليمي ككل، وبناء عليه، فقد تبنت أغلب الدول الخليجية سياسة خارجية معادية أو مناهضة لسياسة الخارجية الإيرانية.

لكن الملاحظ على السياسة الخارجية للدول الخليجية هو غياب التصور المشترك للتعاطي مع إيران، وربما يرجع ذلك إلى وجود نوع من التعارض الجزئي بين الموقف الجماعي الذي تعبر عنه دول المجلس في القمم والاجتماعات الرسمية، وبين الموقف الذي تتخذه بعض الدول الخليجية منفردة إزاء العلاقة مع إيران، ففي الوقت الذي يأتي فيه الموقف الجماعي للمجلس أكثر تشددا كما تظهره البيانات الختامية للقمم الخليجية، والذي يؤكد أن تطور العلاقات مع إيران لن يكون على حساب قضية الجزر، أو دعم الإمارات فيها، بل يؤكد على أن هذه القضية قضية خليجية، ويؤكد دعم المجلس كمؤسسة لحق الإمارات في الجزر، فإن السياسات المنفردة التي تتبعها بعض دول المجلس إزاء التقارب مع إيران تتعارض في بعض الأحيان مع الموقف الجماعي وتتسبب في إحداث توترات في العلاقات البينية.

الإضافة إلى العنصر الأهم وهو إفتقار دول مجلس التعاون إلى إستراتيجية دفاعية موحدة، فكل التداعيات الإقليمية وحتى الدولية، تحتم على دول المجلس وتدفع بها إلى ضرورة تبني إستراتيجية دفاعية

موحدة، وإعادة تكوين قواتها المسلحة، فهناك فجوة بين ما يتم الاتفاق عليه سواء في القمم الخليجية، أو مؤسسات العمل الخليجي المشترك[1].

وبين ما يتم تطبيقه على أرض الواقع، ويعود تعثر دول مجلس التعاون في بلورة إستراتيجية دفاعية موحدة بالأساس إلى عدم تمكنها من الاستغناء عن الوجود الأجنبي لضمان أمنها واستقرارها، ويمكن أن نعزو الأسباب الداعية إلى ذلك في افتقار التعاون العسكري الخليجي المبني على الأسس المستقرة التي يقوم عليها أي تخطيط عسكري جماعي لمواجهة مصادر التهديد القائمة أو المخاطر المحتملة.

بالإضافة إلى بطء الإجراءات العسكرية المشتركة سواء قبل إقرارها أو بعد الاتفاق عليها، ويرجع ذلك إلى وجود نزعة فردية تميل إلى عدم بناء أي قوة عسكرية مشتركة، كما أدى اعتماد دول مجلس التعاون على الاتفاقيات الأمنية والدفاعية مع الدول الأجنبية سواء بصورة علنية أو سرية، وذلك بوصفها الضمانة المثالية لأمنها إلى تقاعس هذه الدول وتراخيها عن تطوير إستراتيجيتها الدفاعية[2].

وكما أسلفنا، فعلى الرغم من التخوفات المشتركة لدول الخليج من التهديد الإيراني والتي دفعتها لتأسيس مجلس التعاون، فإنها اختلفت في طبيعة إدراكها لحجم ومدى التهديد نفسه، مما أدى إلى صعوبة تأسيس إستراتيجية أمنية مشتركة، وأَضْعَفَ من قدرة الدول على التصرف ككتلة واحدة حيال إيران، وحتى برغم اتفاقهم على إدراكهم للتهديد الإيراني من حيث القدرات العسكرية والطموحات النووية والإرهاب، فإن كل دولة اختارت أن تحتاط في علاقتها مع إيران طبقًا لطبيعة إدراكها الخاص لمستوى وحجم التهديد نفسه، وذلك كالتالي:

1- **الكويت:** تعتمد الكويت في توجهها نحو إيران على 'الاقتراب الحذر' نظرًا لقربها الجغرافي من إيران من ناحية، والأنشطة التي تقوم بها إيران من ناحية أخرى، مع اعتبارات وجود أقلية شيعية في الكويت.

[1]- سويد ياسين، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.، ص 76.

[2]- كشك أشرف محمد: تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، 2003. ص 112، 115

بالإضافة إلى أن هناك بعض الأحداث قد ساهمت في إحداث توتر في العلاقات بين البلدين، مثل الحرب العراقية الإيرانية التي جعلت إيران تدخل المجال الجوي الكويتي أكثر من مرة[1]، إلا أن الكويت عملت دومًا على احتوائها تجنبًا لحدوث أضرار كبيرة في علاقتها مع إيران، وهو ما ساعدها فيما بعد للتقارب مع إيران كقوة مضادة لعراق صدام حسين أثناء الغزو العراقي للكويت.

وبرغم التباعد الواضح في الرؤى الإستراتيجية بين إيران والكويت، فقد استمرت هذه الأخيرة في إبقاء العلاقات معها على نحو جيد، إذ استقبلت الرئيس الإيراني في 2006، ودعَّمت الطموح الإيراني المتعلق بتطوير القدرات النووية السلمية، كما أعلنت أيضًا أنها لن تسمح باستخدام أراضيها كقاعدة للهجوم على المنشآت النووية الإيرانية[2].

علاوةً على ذلك، زار الأمير الكويتي 'صباح الأحمد' في يونيو 2014 **طهران** في أول زيارة رسمية منذ الثورة الإسلامية، وهي الزيارة التي اعتبرتها الكويت فرصة للوساطة بين السعودية وإيران من ناحية، ولتقليل التوترات بينها وبين إيران، وتعزيز صادرات الغاز الإيرانية لها من ناحية أخرى.

وبرغم كل محاولات التقارب تلك فإن بعض التوتر قد شاب هذه العلاقة، خاصةً مع اشتراك الكويت في العقوبات المفروضة على إيران، بل إنها طردت الدبلوماسيين الإيرانيين من أراضيها بعد اتهام 'قوة القدس'، وهي وحدة خاصة تتبع جيش الحرس الثوري الإيراني، بالقيام ببعض الأنشطة التخريبية في الكويت[3].

2- **قطر**: احتفظت بعلاقات متقاربة مع إيران لفترات طويلة، خاصة بعد انقلاب القصر في 1995 والذي أحدث صدعًا وتوترًا في العلاقة بين الدوحة والرياض، بما شجَّع الشيخ 'حمد بن خليفة الثاني' على التقارب مع إيران لضمان التطوير السلمي لحقول الغاز القطرية المجاورة للمياه الإقليمية الإيرانية.ويمكن القول إن سياسة التحوط القطرية نحو إيران هي أيضًا محاولة لموازنة القوة والنفوذ ضد السعودية[4].

[1]- محمد، خالد، أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية الخليجية 1979- 2000، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2006. ص 210.

[2]- جريجوري كوساتش وإلينا مالكوميان: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المنظمة الإقليمية والأمن الإقليمي، مركز الإعلام والدراسات العربية الروسية، 2015، ص 14.

[3]- جريجوري كوساتش وإلينا مالكوميان، نفس المرجع.

[4]- توفيق سعد حقي: علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 160.

أما من ناحية إيران فتعتبر علاقتها مع قطر بمثابة جسر للوصول لدول الخليج الأخرى، وإحداث الشرخ بينها وبين السعودية، وكذلك إضعاف النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج والتوتر السعودي القطري خاصة فيما يتعلق بدعم قطر للإسلام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين، قد أدى إلى ضعف مشاركة قطر في العديد من الترتيبات الأمنية المختلفة داخل مجلس التعاون الخليجي، كما دفع قطر في الوقت نفسه إلى إتباع سياسة مختلفة عن دول الخليج في العديد من الموضوعات، وخاصةً في طبيعة تعاطيها مع إيران، حيث تعتمد قطر في سياستها على زيادة نفوذها الإقليمي، وحماية مواردها الطبيعية[1]، وكذلك ألا تكون هدفًا لإيران، لذا دعت الرئيس الإيراني في 2007 لحضور قمة مجلس التعاون الخليجي في الدوحة للمرة الأولى منذ تأسيسه، بالإضافة إلى أن قطر تجنبت انتقاد إيران علانية وعملت على تطوير علاقتها معها، بما يشمل اتفاقيات التعاون الأمني بين البلدين والزيارات الدبلوماسية المتبادلة.

ومما عزز وزاد من التقارب القطري الإيراني، هو إقصاء قطر من طرف بعض الدول الخليجية مثل السعودية والإمارات، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، نتيجة (على حسب السعودية والإمارات)، للمواقف القطرية من الجماعات التي تعتبرها الدول الخليجية إرهابية، وموقف قطر الداعم لها، بالإضافة إلى الاختلافات في الرؤى والتوجهات بخصوص الأوضاع الأخيرة في المنطقة العربية، وعلى وجه التحديد منطقة الشرق الأوسط، وكل هذا يدخل ضمن إطار الصراع على السيطرة على مستويين، مستوى مجلس التعاون الخليجي، ومستوى المنطقة الخليجية ككل.

3- الإمارات: ساهمت بعض العوامل في تحديد علاقة الإمارات بإيران، منها القرب الجغرافي، والعلاقات التجارية الكبيرة بين البلدين، وفوق كل ذلك انتهاك إيران للسيادة الإماراتية فوق الجزر الثلاث، وتعتمد الإمارات في إستراتيجيتها تجاه إيران على الاتجاه الدبلوماسي بهدف تحقيق المصالح المشتركة واحتواء الصراعات[2]، إذ تعد الإمارات أكبر شريك تجاري لإيران، وتسعى لتعزيز ذلك الأمر كنوع من سياسة الطمأنة.وبرغم العلاقات الاقتصادية القوية بين البلدين، فإن الإمارات شاركت في العقوبات المفروضة على إيران، ودعمت القوات الأمريكية سياسيا وعسكريًّا ضد برنامج إيران النووي، ومن ناحية أخرى زادت من إنتاجها للنفط في أراضيها من أجل منافسة وإزاحة النفط الإيراني من السوق، وهو ما يؤكد التوازن في سياستها تجاه إيران.

[1]- توفيق سعد حقي، نفس المرجع، ص 167.

[2]- هنتر شيرين: إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، ص 55.

4- البحرين: تَعتبر البحرين إيران تهديدًا أوليًّا لأمنها القومي، وأنها المحرك الأساسي للمعارضة الشيعية داخل أراضيها، خاصة في ظل وجود أقلية سنية حاكمة على أغلبية شيعية، وهو ما دفعها لتقوية وتعزيز التعاون مع القوى الخارجية كالولايات المتحدة، أو مع حلفائها من دول مجلس التعاون، وهو ما بدا جليًّا في إرسال قوات 'درع الجزيرة' للبحرين في 2011 لدعم القوات البحرينية ضد التمرد الشيعي في أراضيها، وإرسال رسالة لإيران بأن البحرين تقع في نطاق النفوذ السعودي[1].وبرغم كافة هذه الاتهامات لإيران، فإنها حاولت الحفاظ على علاقاتها معها، ودعَّمت علانية حق إيران في تطوير برنامجها النووي السلمي، بل ورفضت استخدام أراضيها كقاعدة للهجوم على المنشآت النووية الإيرانية، كذلك وقّعت عقودًا استثمارية مع الإيرانيين وصلت قيمتها ما يقرب من 04 مليارات دولار خلال الـ 25 سنة القادمة[2].

5- سلطنة عمان: حاولت الاحتفاظ بعلاقات ودية ومثمرة مع جميع الدول داخل الإقليم، ومن ثم احتفظت بعلاقات تجارية واسعة وروابط أمنية قوية مع إيران.وثمة محددات تجعل السياسة الخارجية للسلطان قابوس متفردة عن جميع دول الخليج خاصة تجاه إيران، أهمها موقعها الاستراتيجي الذي يجعلها تشترك مع إيران في مضيق **هرمز**، وكذلك القدرات الاقتصادية والعسكرية المتواضعة لعمان، بالإضافة إلى الثقافة المحافظة والمتسامحة التي لا تفرق بين سنة وشيعة.وتستغل عمان علاقاتها الاقتصادية والأمنية والسياسية القوية مع إيران كوسيلة لمواجهة النفوذ السعودي السياسي والديني في أراضيها والذي تريد عمان أن تُحجمه، من جهة أخرى تسمح تلك العلاقات لعمان بلعب دور وسيط بين إيران وبين القوى الإقليمية والدولية، وهو ما يساهم، في وجهة نظرها، في تحقيق أمنها القومي، وتعزيز دورها ونفوذها الإقليمي، برغم أنه أغضب السعودية في بعض الأحيان، خاصةً فيما يتعلق بوساطة عمان في المفاوضات الأخيرة بين إيران والدول الكبرى حول البرنامج النووي[3].

[1]- صباح محمود محمد الراوي، مملكة البحرين التسمية والأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (2)، 2001. ص 55-59

[2]- صباح محمود محمد الراوي، مملكة البحرين التسمية والأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (2)، 2001. ص 55-59.

[3]- عيسى علي: العلاقات العمانية الإيرانية، دار المستقبل، سلطنة عمان، 2011. ص 114.

المطلب الثاني: الجغرافيا الأمنية وإستراتيجية التوازن الإقليمي

تقدم إيران مثالا فريدا بالنسبة لدول العالم الثالث في إستراتيجيتها الخاصة بأمنها القومي بشكل عام والأمن الخليجي بشكل خاص، لما له من تغيرات حادة تحدث في قمة الهرم السياسي الإيراني مما يؤدي إلى تباين الرؤية الأمنية ومحيطها الإقليمي، لاسيما إذا ما تزامن مع هذه التغيرات تحول جوهري في الفكر الإيديولوجي لنظام الدولة، لكن إيران تفصح في سلوكها الخارجي وسياستها المعلنة أن امن الخليج العربي هو جزء من (الأمن القومي الإيراني) مما يحتم عليها إتباع مجموعة من الاستراتيجيات أو الإجراءات لغرض تحقيق هذا الأمن المنشود، ومنها إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المتشاطئة على هذا الخليج واتخاذ الحيطة والحذر الشديد فضلا عن الإجراءات العسكرية تجاه الدول التي أصبحت عبئا ثقيلا على امن الخليج العربي واستقراره وتحديدا (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا).

وتظهر حالة الحراك السياسي الإقليمي والدولي في منطقة الخليج العربي أن إيران بدأت تفرض سيطرتها على هذه المنطقة من خلال تفعيل محاور جيوبولوتيكية عدة، منها التدخل الأمني غير المعلن في امن واستقرار الدول الخليجية وخاصة التي تتواجد فيها القوات الأمريكية لغرض تحقيق أهداف إستراتيجية أهمها عرقلة المشروع (الانجلو–أمريكي) في الشرق الأوسط الهادف إلى تغيير الأنظمة الحاكمة في بعض الدول ومن بينها إيران.

علما أن إيران تعد هذا التدخل الأمني والدعم اللوجستي للمنظمات المسلحة المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية جزءا من إستراتيجيتها الخاصة بالدفاع عن أمنها القومي، والمحور الجيوبولوتيكي الآخر يتمثل بتوسيع برنامجها النووي والعمل على تطوير قوتها العسكرية لكي تفرض حالة من (توازن القوى) في منطقة الخليج العربي خصوصا والشرق الأوسط عموما، لاسيما في ظل الوجود العسكري الأمريكي والبريطاني بشكل مكثف في منطقة الخليج العربي، أما المحور الآخر فيتمثل بالانفتاح السياسي والاقتصادي لإيران على الدول الخليجية والعربية لغرض دعم الوزن السياسي الإقليمي من خلال بناء علاقات إقليمية واسعة مما يعطيها مرونة في تحركاتها السياسية ويبعدها عن العزلة الدولية والإقليمية التي تسعى الولايات المتحدة إلى فرضها بمختلف الوسائل.

نفترض أن الدور الاستراتيجي لإيران يظهر من خلال السياسة الخارجية الإيرانية التي تتبعتها في منطقة الخليج العربي لاسيما (الإستراتيجية العسكرية) والتحرك الاقتصادي النشط بأشكاله المختلفة إذ أصبحت هذه السياسة تأخذ شكل النفوذ المتنامي على حساب امن الخليج العربي سواء كان نفوذا عسكريا

ام اقتصاديا ام سياسيا حتى جعلت منطقة الخليج العربي الغنية بالموارد النفطية ساحة للصراع العسكري الذي قد يأخذ بعدا خطيرا في المستقبل المنظور خاصة إذا ما استخدمت القوة النووية من كلا طرفي النزاع (الولايات المتحدة الأمريكية وإيران) مما يعني فقدان المنطقة لأهميتها الاقتصادية وتعرض تجارة النفط الدولية إلى خطر الانهيار الناجم عن توقف تصدير النفط من هذه المنطقة الحيوية في العالم.

وتتحدد الأهمية الجيوبولوتيكية لإيران والدول الخليجية باعتبارها دولا ذات موقع إستراتيجي ومساحة مميزة وساحل طويل على الخليج العربي وبالتالي فهي ذات ثقل على مستوى الشرق الأوسط، والعالم ككل، بالإضافة إلى حالة التفاعل السياسي في هذه المنطقة النفطية الحيوية الإستراتيجية، لاسيما مع وجود القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، مما ولد حالة من التنافس أو الصراع غير المسلح بين الولايات المتحدة وإيران، من جهة، وإيران والدول الخليجية من جهة أخرى، فضلا عن المحاور الجيوبولوتيكية التي تنتهجها إيران والدول الخليجية لموازنة كفة الميزان من الناحية العسكرية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا.

الفرع الأول: جيوبوليتيكية إيران الإقليمية ودورها في التوازن الإقليمي

أولا: الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران

1- الموقع الجغرافي:

يعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في قوة الدولة ورسم سياستها الخارجية والداخلية وطبيعة سلوكها وتكمن الأهمية الجيوبولوتيكية لموقع الدولة فيما يمنحه هذا الموقع في ظروف معينة تستطيع الدولة أن تستثمرها لصالح قوتها وفق القدرات البشرية المتاحة لها على أن لكل دولة موقعها الفريد على سطح الأرض يميزها عن مواقع الدول الأخرى.

تشغل إيران مكانة بارزة في المعادلة الإقليمية والدولية نظرا لأهمية موقعها الاستراتيجي بوصفها نقطة صراع بين القوى العظمى وقد شغلت حيزا كبيرا في الأفكار والنظريات الجيوبولوتيكية الإستراتيجية الدولية، إذ تقع إيران في منطقة الهلال الخارجي (Internal Crescent theory) في نظرية قلب الأرض (heart land) التي وضعها (هالفورد ماكندر)[1].

[1]- عبد الرزاق عباس، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية، ص 80.

أما (سبايكمان) صاحب نظرية الأطراف فقد أعطى أهمية لمنطقة الساحل التي تتماشى مع الهلال الخارجي الذي حدده ماكندر وقال (أن من يسيطر على مناطق الساحل يسيطر على مناطق الظهير وبالتالي السيطرة على قلب العالم)[1].

وهذا يبين أهمية سواحل الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب وبالتالي أهمية منطقة الظهير الإيرانية مما جعلها منطقة صراع بين الدول العظمى عبر التاريخ مما انعكس على السياسة الخارجية لها اتجاه الدول المجاورة.

تقع إيران في الجزء الجنوب الغربي لقارة آسيا وتمتد بين دائرتي عرض (ْ25،50 – 41،50°) شمالا وخطي طول (44–63) شرقا[2].

وتبدو إيران بهذا الامتداد على شكل مثلث تقريبا يمتد من الشمال إلى الجنوب وتمثل قمة جبال (ارارات) رأسا لهذا المثلث وتقع هذه القمة في أقصى شمال إيران قرب الحدود الإيرانية– التركية[3].

يعد الموقع البحري للدولة عنصرا حيويا من عناصر قوتها الجيو إستراتيجية، فضلا عن انه يساعد على تعزيز مركزها الدولي وانفتاحها على دول العالم لإقامة علاقات إستراتيجية(سياسية واقتصادية وعسكرية) وتتمتع إيران بموقع بحري استراتيجي تطل من خلاله على ثلاث مسطحات مائية هي (بحر قزوين في الشمال والخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب)،وقد منح هذا الموقع لإيران إمكانية الاتصال مع دول العالم سواء كان في أوربا ام في جنوب القارة الآسيوية ام في قارة أفريقيا.

ويبلغ مجموع أطوال سواحل إيران البحرية نحو(2640) كم وهي تشكل ما نسبته (34،2%) من مجموع أطوال حدودها الكلية البالغة (7705) كم لاسيما وأن طول الحدود البرية يبلغ نحو(5065) كم،

جدول رقم (1).أطوال الحدود البرية والبحرية لإيران مع الدول والجبهات المجاورة لها

منطقة الحدود	طول الحدود /كم		النسبة من مجموع طول الحدود
	البرية	البحرية	

[1]– عبد الرزاق عباس، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية، ص 81.

[2]– فؤاد حمه خور شيد، الدول القارية الحبيسة رؤيا جغرافية سياسية، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد (32)، ص 21–22

[3]– فؤاد حمه خور شيد، الدول القارية الحبيسة رؤيا جغرافية سياسية، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد (32)، ص 22.

إيران– العراق	1280	–	16،6
إيران – تركيا	470	–	6،09
إيران – ارمينيا	35	–	0،4
إيران– اذربيجان	610	–	7،9
إيران– تركمنستان	990	–	12،8
إيران – افغانستان	850	–	11،03
إيران – باكستان	830	–	10،7
إيران – الخليج العربي وخليج عمان	–	1900	24،6
إيران – بحر قزوين	–	740	9،6
المجموع:	5065	2640	%100

المصدر: الباحث بالاعتماد على: عبد الكريم حميد بريهي، تقييم الوزن السياسي لإيران في ضوء مقومات الموقع والمساحة، مجلة دراسات إيرانية العدد (3)، جامعة البصرة 2001، ص7.

ومن خلال جدول رقم (1)نلاحظ أن أطوال الحدود الإيرانية متباينة سواء كانت البرية أم البحرية وتأتي نسبة الجبهة البحرية المطلة على الخليج العربي* بـ (24،6%) من مجموع طول الحدود الإيرانية الكلية وبنسبة (71،9%) من مجموع طول الحدود البحرية الإيرانية وبالتالي فهي أعلى نسبة من بين أطوال الحدود الإيرانية مع الدول والجبهات المجاورة[1].

ويبلغ طول الساحل الذي تشرف عليه إيران على الخليج العربي بما في ذلك سواحل الاحواز الإيرانية نحو(1200) ** كم وهي تمثل (35،6%) من مجموع سواحل الخليج العربي في حين يبلغ طول الساحل الذي تشرف عليه الدول العربية الخليجية من مصب شط العرب حتى رأس مسندم نحو(2165) كم وهي تمثل ما نسبته (64،4%) من مجموع طول سواحل الخليج العربي والبالغة (3365) كم، انظر جدول رقم (2).

[1]– بهاء بدري حسين، تحديد الأقاليم المناخية لإيران، مجلة الجمعية الجغرافية، العددان 1990.، ص 79–80.

ويمثل الخليج العربي ذراعاً بحرياً للمحيط الهندي ويمتد بين شبه الجزيرة العربية وإيران ويبدو على شكل بحر شبه مغلق لولا وجود (مضيق **هرمز**) البالغ عرضه نحو(47) كم[1]، الذي يعد ممرا بحريا استراتيجيا يربط الخليج العربي والمحيط الهندي، وتبرز الأهمية الجيوبولوتيكية لهذا المضيق بالنسبة لدول الخليج العربية وإيران، كونه معبر الصادرات منطقة تملك اكبر احتياط وإنتاج نفطي في العالم باتجاه أسواق أوربا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا، فضلا عن انه المدخل الرئيسي لواردات الدول الخليجية.

الجدول رقم (2): طول الساحل الإيراني على الخليج العربي مقارنة مع سواحل الدول العربية

الدولة	طول الساحل (كم)	نسبة طول الساحل إلى المجموع %
إيران	1200	35،6
العراق	15	0،4
الكويت	200	6
السعودية	550	16،3
البحرين	130	3،8
قطر	380	11،2
الإمارات العربية	800	23،7
عمان	90	2،6
الإجمالي	**3365**	**%100**

المصدر: الباحث بالاعتماد على: عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (114) 2013.، ص33.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن إيران تمتلك أطول ساحل على الخليج العربي، مقارنة مع طول سواحل أي من الدول العربية المطلة على الخليج، ويتصف بكثرة تعرجاته وبعمقه الكبير الذي يتراوح بين (70–90) م[2]، وكان هذا عاملا مهما ساعد على إنشاء الموانئ الطبيعية لإيران ومن أهمها ميناء المحمرة وعبادان وشاهبور(خميني) وبندر عباس، أما ساحل إيران على خليج عمان وبحر العرب والبالغ (700)

[1]– بهاء بدري حسين، تحديد الأقاليم المناخية لإيران، مجلة الجمعية الجغرافية، العددان 1990.، ص 80.

[2]– فؤاد حمه خور شيد، الدول القارية الحبيسة رؤيا جغرافية سياسية، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد (32)، ص 24.

كم فانه يتصف بوجود الخلجان والجروف الصخرية[1]، وأقيمت عليه موانئ إيرانية عديدة أهمها (شابا هار، كواتر، جاسك) ويعد ميناء(شاباهار) أهمها إذ أنشأت فيه الحكومة الإيرانية قاعدة عسكرية.

يتركز الاهتمام في هذا النوع من المواقع الجغرافية على الأثر الذي يتركه الموقع الجغرافي على العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية السائدة بين الدول المجاورة، ويكون موقع الدولة سلبيا عندما تحاط الدولة بمجموعة دول تختلف عنها إيديولوجيا وسياسيا وحتى عسكريا، وهذا ينطبق على منطقة الدراسة.

وتجاور إيران سبعة دول اتسمت العلاقات معها بعدم الاستقرار والتوتر المستمر وحتى الصراع العسكري مع بعض جيرانها، إذ نجد أن علاقات الجوار بين إيران والعراق قد اتصفت بالتوتر والصراع المزمن على الرغم من الروابط الدينية والاجتماعية بين الدولتين[2]، فقد شهدت علاقاتهما حالات متواصلة من مشاكل الحدود البالغ طولها (1280) كم، إذ كان للحكومات الإيرانية والعراقية المتعاقبة دور كبير في أثارتها، وعلى الرغم من عقد اتفاقيات كثيرة بين الطرفين منها اتفاقية الجزائر عام (1975) التي تم بموجبها تثبيت الحدود النهرية حسب خط(التالوك)[3]، وقد حصلت فيها إيران على الضفة الشرقية من شط العرب ثم ما لبث الطرفان أن دخلا في اتون حرب طاحنة استمرت ثمان سنوات (1980-1988)وانتهت باتفاق دولي بوقف إطلاق النار واعتماد اتفاقية الجزائر وبذلك حصلت إيران على الجزء الشرقي من شط العرب.

[1]- بهاء بدري حسين، تحديد الأقاليم المناخية لإيران، مرجع سابق، ص 98.

[2]- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في لسياسات الدولية والإقليمية، مراجعة د. علي المياح، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص 120.

[3]- شاكر محمود: مواطن الشعوب الإسلامية في آسيا، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، 2012. ص 78.

1- السكان:

تعد المقومات السكانية بشكل خاص من أهم الركائز التي تقوم عليها قوة الدولة وأهميتها الجيوبولوتيكية الإقليمية والدولية فضلا عن كونها الموجه الرئيس لسياسة الدولة الداخلية والخارجية.

وتظهر التعدادات والتقديرات السكانية التي أجريت في إيران أن عدد سكانها بلغ في عام (1900) نحو(9،860) مليون نسمة وارتفع في عام (1934) ليصل إلى (13،220) مليون نسمة وفي عام (1940) وصل عدد السكان إلى (14،550) مليون نسمة أما في تعداد عام (1956) فقد بلغ عدد السكان نحو(18،916) مليون نسمة، ثم استمر عدد السكان بالزيادة المطردة في التعدادات السكانية التي أجريت عام (1966، 1976، 1986) فقد وصل عدد السكان في عام (1986) إلى نحو(43،799) م-ليون ن-سمة (24)،وفي عام (1997) ارتفع عدد سكان إيران ليصل إلى (64،600) مليون نسمة وبهذا نجد أن حجم سكان إيران يعادل ما نسبته (25%) من سكان الوطن العربي الذي بلغ في عام(1997) أيضا نحو(262،9) مليون نسمة.

أما في عام (2000) بلغ سكان إيران نحو(65،364) مليون نسمة وفي عام (2005) وصل إلى (68) مليون نسمة وفي ضوء معدلات النمو السكاني واتجاهاته يقدر عدد سكان هذه الدولة في عام (2025) نحو(97) مليون نسمة[1].

دول الجوار الجغرافي لإيران مثل العراق ودول الخليج العربي نجد أنها تستأثر بحوالي (62،7%) من مجموع سكان هذه المنطقة في عام 1994 إذ بلغ مجموع سكان دول الخليج العربي نحو(95،799) مليون نسمة بضمنها (العراق وإيران)، وفي عام (2000) وصلت نسبة إيران نحو(65،5 %) من مجموع سكان الخليج العربي البال-غ عدده-م (115،674) مليون نسمة.

إن تضافر مجموعة عوامل منها سعة المساحة ووفرة الموارد الطبيعية يقابله تنامي في الحجم السكاني لإيران يجعل منها دولة عظمى بالنسبة لدول الشرق الأوسط التي تفتقر بعض منها لمقومات القوة وخاصة حجم السكان، إذ نجد أن حجم سكان العراق (21،800) مليون نسمة في عام (2000) والسعودية (20،200) مليون نسمة والكويت (1،800) مليون نسمة والبحرين (600) ألف نسمة وقطر

[1]- بهاء بدري حسين، تحديد الأقاليم المناخية لإيران، مرجع سابق، ص 90.

(700) ألف نسمة ودولة الإمارات (2،400) مليون نسمة وعمان (2،500) مليون نسمة (27)، في حين أن عدد سكان إيران لنفس العام (65،364) مليون نسمة[1].

وبالتالي نجد أن حجم الفرق في السكان كبير مما أعطى لإيران تصور ورؤية إستراتيجية مفادها (أنها القوة العظمى في الخليج العربي، وصاحبة النفوذ الأوسع) على حساب الدول العربية وراحت تفرض إستراتيجيتها الخاصة بالخليج العربي باعتباره جزء من الأمن القومي الإيراني[2]، حتى أنها تجاوزت المياه الإقليمية لها واحتلت مناطق وجزر خليجية تمتلك صفة إستراتيجية، فضلا عن استغلالها لمياه الخليج العربي لاسيما وأنها أصبحت ساحة لحركة الغواصات النووية الإيرانية التي تفتقدها الدول الخليجية، مما يعطي لإيران صفة السيطرة والتحكم بمياه الخليج العربي وما يوجد فيها من حركة تجارية نفطية إقليمية ودولية[3].

[1]– بهاء بدري حسين، تحديد الأقاليم المناخية لإيران، مرجع سابق ص 90.

[2]– العدواني عبد الناصر: إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي: مقتربات جديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 2004.ص 98.

[3]– أشرف محمد كشك: تطور الأمن الإقليمي الخليجي: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص ص119و120.

ثانيا: الإستراتيجية الإيرانية وإعادة التموضع الإقليمي

بعد سقوط النظام العراقي السابق، بدأت إيران بإستراتيجية جديدة مضمونها دعم أي توجه عسكري شعبي أو رسمي ضد القوات العسكرية الأمريكية المحتلة للعراق، لاسيما وان التهديدات الأمريكية لإيران تعاظمت وعلى لسان كبار رموز الإدارة الأمريكية وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي جورج دبليوبوش.

وتتهم الولايات المتحدة الأمريكية إيران بتقديم الدعم اللوجستي والعسكري إلى الجماعات المسلحة في مختلف أشكالها ومذاهبها (السنية والشيعية) من اجل عرقلة المشروع الأمريكي (الشرق الأوسط الكبير)، الذي يتلخص مضمونه في (أن الطابع السلطوي للنظم الحاكمة في المنطقة العربية وبعض الدول الإسلامية المحيطة بها إلى جانب مناهج التعليم والسياسات الثقافية والإعلامية وغيرها تعد كلها مسؤولة عن التطرف والإرهاب[1].

وبالتالي ينبغي نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وهذا ما أعلنه الرئيس الأمريكي جورج دبليوبوش في 9/شباط/2004)[2]، وبالتالي شمول إيران بهذا المشروع بعد تغير الوضع في العراق مما يجعل عدم الاستقرار في العراق وضرب القوات الأمريكية جزء من إستراتيجية إيران في الدفاع عن نفسها، كما أن إيران تفهم عمل هذه الجماعات على أنها حرب بالنيابة عنها مع القوات الأمريكية والخاسر الوحيد فيها هو الشعب العراقي[3].

وهذه الاتهامات الأمريكية جاءت متزامنة مع احتقان (الملف النووي الإيراني) الذي ظل مصدرا للتوتر في العلاقات الأمريكية – الإيرانية لاسيما وان الأخيرة أعلنت في مطلع عام (2007) عن تشغيل ثلاثة ألاف (جهاز طرد مركزي) لاستخلاص البلوتونيوم، مما يجعل إيران قريبة من امتلاك القنبلة النووية.

أما علاقات إيران مع مجلس التعاون الخليجي فقد اتسمت بالطابع السلبي قديما وحديثا بسبب السياسات الإيرانية التي تصفها الدول الخليجية على أنها سياسات توسعية فالشاه(محمد **رضا بهلوي)**

[1]– أشرف محمد كشك: تطور الأمن الإقليمي الخليجي: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص ص120–121.

[2]– الزيات محمد صفوت: الولايات المتحدة وأمن الخليج، طموح المصالح وحدود القوة، مجلة آراء حول الخليج، العدد 16، ص 12، 17. 2006. ص 133–134.

[3]– الزيات محمد صفوت: الولايات المتحدة وأمن الخليج، طموح المصالح وحدود القوة، مرجع سابق، ص 135.

استمر في محاولة التوسع في الخليج العربي وخاصة في جزره بل انه ادعى بتبعية منطقة شرقي الجزيرة العربية و(البحرين) التي يعدها الدستور الإيراني مقاطعة إيرانية حسب المادة (14) من هذا الدستور[1].

وما تزال قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية العربية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى،وأبو موسى)أحد أهم أسباب توتر العلاقات الخليجية – الإيرانية إلى يومنا هذا وترفض إيران إرجاع هذه الجزر إلى الأمارات معللة ذلك بأنها جزر إيرانية صرفه.

يتضح لنا أن إيران تعاني من أزمات متراكمة مع دول الجوار الجغرافي سببت في بعض منها حروب طاحنة وهذه الأزمات تعطينا حكم مسبق على أن إيران دولة لديها طموحات ومشاريع سببت لها الكثير من الأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهذا لا يعني تماما إخلاء مسؤولية الدول المجاورة لإيران من هذه الأزمات لكن إيران بوضعها العسكري والاقتصادي الحالي القوي لا يسمح لأي دولة بان تتجاوز على أراضيها بل أن هناك عامل خوف لدى العديد من دول الجوار الإيراني نتيجة تنامي القوة العسكرية مع وجود إستراتيجيات إيرانية للتوسع الإقليمي للنفوذ العسكري والاقتصادي على حد سواء[2].

لذلك فإن الإستراتيجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي تعتبر عنصرا حاسما في رسم السياسة الخارجية الإيرانية، على اعتبار مراعاتها لمبدأ مجاراة سياسة التوازن الإقليمي[3]، وذلك باعتبار أن منطقة الخليج جزء حيوي من (الأمن القومي الإيراني) لاسيما وان الخليج العربي يشغل أهمية إستراتيجية وجيوبولوتيكية قصوى في الحسابات الإقليمية والدولية، كونه اكبر حوض نفطي في العالم بإنتاجه واحتياطيه وهو الآن يعيش حالة من الصراع على النفوذ بين جبهتين الأولى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها والثانية إيران، وهذا الصراع اخذ عدة أشكال منها الصراع السياسي والاقتصادي وقد يتطور إلى العسكري[4].

إن مسالة التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي احد ابرز القضايا الخلافية بين إيران والولايات المتحدة وذلك للتباين الواضح في رؤى الدولتين حول امن الخليج ومقومات استقراره، إذ تجزم

[1]– فتحي ممدوح أنيس: الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد واليات المواجهة، أبو ظبي، 2006. ص 70.

[2]– الطاير عبد الله بن موسى: منطقة الخليج بين سلاح إيران وفاتورة الحماية الأمريكية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 21، ص 65، 72.

[3]– الطاير عبد الله بن موسى: منطقة الخليج بين سلاح إيران وفاتورة الحماية الأمريكية، المرجع السابق، ص 72.

[4]– الطاير عبد الله بن موسى: منطقة الخليج بين سلاح إيران وفاتورة الحماية الأمريكية، المرجع السابق، ص 73.

الولايات المتحدة (إن إيران تمثل تهديدا مباشرا لمنطقة الخليج العربي) لذلك فيتحتم عليها التدخل لحماية امن هذا الخليج بينما كان الموقف الإيراني يتمحور حول (إن أمن الخليج مسؤولية تقع على عاتق الدول المتشاطئة عليه لاسيما وإن إيران تملك ساحل طويل على الخليج العربي)[1].

ومن جانب آخر ترفض إيران أي وجود أجنبي في مياه هذا الخليج، ويقصد بالوجود الأجنبي في هذا المقام(التواجد الاستراتيجي العسكري أو اللوجستي لأي قوى غير خليجية سواء كانت غربية أجنبية أو حتى عربية لا تنتمي إلى الخليج بشكل مباشر).

وقد أكد هذا التوجه (يحيى رحيم صفوي) القائد العام للحرس الثوري الإيراني في كلمة له أمام رجال القوة البحرية الإيرانية إذ جدد رفض إيران لأي وجود أجنبي في هذه المنطقة التي تشكل الشريان الاقتصادي الحيوي في العالم واتهم واشنطن بالسعي إلى تطبيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى مضمونها الهيمنة على الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز من خلال إحكام السيطرة على الخليج العربي[2].

وفي ظل هذه التفاعلات السياسية والجيوبولوتيكية الدائرة في منطقة الخليج العربي بدأت إيران في انتهاج إستراتيجيتها الخاصة بالخليج العربي من خلال مجموعة ادوار عكست سياستها الخارجية وهذه الأدوار هي:

- **الدور السياسي:**

لقد مرت العلاقات السياسية الإيرانية –الخليجية بمراحل متعددة وكل مرحلة لها صفاتها وعواملها الخاصة إذ يكشف لنا التاريخ أن علاقات إيران مع شركائها في الخليج اتصفت بالتوتر في عصر الشاه (محمد **رضا بهلوي** عام 1970 إذ أعلن الشاه في (16/ شباط /1971) (أن بلاده ستلجأ إلى احتلال الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى بالقوة وقبل انسحاب بريطانيا من الخليج[3] وبعد العديد من المفاوضات والمواقف قامت إيران باحتلال الجزر الثلاث في صباح يوم الثلاثاء (1971/11/30) وبمشاركة كاملة من القوات العسكرية الإيرانية ثم قامت بترحيل سكانها العرب إلى رأس الخيمة (35).

[1]– الطاير عبد الله بن موسى: منطقة الخليج بين سلاح إيران وفاتورة الحماية الأمريكية، المرجع السابق، ص 73.

[2]– العاتي مصطفى: إيران بين التسلح الروسي والتهديد الأمريكي، مجلة أراء حول الخليج، العدد 16، 2006. ص 57

[3]– ميشيل تي كلارك: النفط، الجغرافيا السياسية، والحرب القادمة مع إيران، ترجمة علي حسين باكير، دار السلام والأمن العالمي في جامعة هامشير كولدج، 2005/06/28، ص 222.

واستمر الحال بعد سقوط نظام الشاه عام (1979) ومجيء النظام الإسلامي بقيادة الإمام الخميني الذي لم يعلن صراحة انه سيعيد الجزر إلى دولة الأمارات، ثم ازداد الوضع سوءا بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام (1980) لتقطع أي بادرة علاقات سياسية واقتصادية بين الدول العربية وإيران[1].

جدير بالذكر أن أحد أسباب اندلاع هذه الحرب هو تنصل النظام العراقي السابق (حكومة صدام حسين) عن اتفاقية الجزائر عام 1975 التي عكست حالة من الضعف السياسي من قبل النظام العراقي في زمن احمد حسن البكر الذي فرط في ارض ومياه عراقية صرفة سمحت لإيران باحتلال الضفة الشرقية لشط العرب وجزء من إقليم الاحواز الغني بالنفط[2].

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في (1988/8/8) جاءت صفحة جديدة من العلاقات العربية الإيرانية تمثلت بحقبة الانفتاح الإيراني بعد تولي هاشمي **رفسنجاني** منصب الرئيس في إيران عام (1989) إذ اتسمت مدة حكمه بالانفتاح في علاقة إيران السياسية مع دول الجوار الجغرافي[3].

وفي أعقاب اجتياح صدام حسين للكويت في (2/آب/1990) اتخذت إيران موقفا حازما برفضها هذا الاحتلال مما كان له دور كبير في تنشيط حركة العلاقات الإيرانية الخليجية وتفعيلها لاسيما بعد حرب الخليج الثانية عام (1991)، إذ شهدت العلاقات الإيرانية تقارب بين الكويت والبحرين والأمارات و(السعودية) والتي زارها وزير الخارجية الإيراني عام (1991) لغرض تحسين العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي[4].

لكن يبقى التواجد العسكري (الأمريكي البريطاني) في منطقة الخليج العربي حاجز أمام تقدم العلاقات الإيرانية –الخليجية، بل كان له تداعيات كبيرة على مجمل العلاقات الدولية والإقليمية التي تربط بين دول الخليج والدول المجاورة لاسيما في القضايا السياسية والعسكرية والأمنية ومستقبل علاقاتها الإستراتيجية.

---

[1]– ميشيل تي كلارك: النفط، الجغرافيا السياسية، والحرب القادمة مع إيران، ترجمة علي حسين باكير، المرجع السابق، ص223.

[2]– عطوان خضر عباس: العراق وإيران: جيرة شقاق، مجلة أراء حول الخليج، العدد 33، 2007.، ص 57، 61.

[3]– عطوان خضر عباس: العراق وإيران: جيرة شقاق، مجلة أراء حول الخليج، العدد 33، 2007.، ص 57، 61.

[4]– باديب سعيد: العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، مجلة آراء حول الخليج، العدد14، نوفمبر 2014، ص 35.

حيث أحست إيران بأنها مستهدفة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها وبالتالي فان تواجد هذه القوات بموافقة عربية (خليجية) وبدعم لوجستي غير محدود جعل إيران تستنتج (أن هناك جبهة واحدة تهدد أمنها واستقرارها تتزعمها الولايات المتحدة وتضم دول الغرب والخليج العربي، لا سيما وان الولايات المتحدة لعبت دور التضخيم الإعلامي تجاه إيران والدول الخليجية لغرض توسيع الهوة وخلق حالة من العداء المتجذر تكون هي المستفيد الأول والأخير منه).

إذ أنها أقنعت الدول العربية بفكرة مفادها أن رحيل قوات التحالف (الانجلو أمريكي) من الخليج يعني بدء مرحلة احتلال إيراني واسع النطاق للأرض العربية، مستفيدة من العداء التاريخي بين العرب وإيران، لاسيما وان الأخيرة أصبحت قوة نووية لا تضاهيها قوة في المنطقة، مما يعني أن الدول العربية سوف تطلب من قوات التحالف البقاء في الخليج وفق اتفاقيات عسكرية مشتركة الأمر الذي يبرر بقاء هذه القوات المحتلة في المياه العربية وهذا الأمر يزيد من التأزم في علاقات إيران مع دول الخليج[1].

- **الدور الاقتصادي:**

إن الأهمية الجيو–اقتصادية لإيران تكمن في موقعها الاستراتيجي المشرف على أحد أهم المضايق العالمية ألا وهو مضيق **هرمز**، والذي يسمى بـ: (المضيق الاستراتيجي) و(صمام الأمان) و(الممر الدولي للنفط) و(شريان الطاقة)[2].

وكان هذا المضيق الاستراتيجي أحد أهم الأسباب التي دعت إيران إلى احتلال الجزر الإماراتية الثلاث التي تقع في مدخل مضيق **هرمز**، وطبقا لإستراتيجية إيران فان احتلال الجزر يساعد على حفظ امن الخليج من خلال عدم السماح لأي قوى أن تفرض سيطرتها على ممر الملاحة الدولية في مضيق **هرمز** وبالتالي ضمان تدفق النفط إلى دول العالم.

وقد اتخذت إيران من حادثة الباخرة (كورال سي) التي تعرضت للقصف في مضيق باب المندب عندما كانت تنقل نفطا إيرانيا وهي في طريقها إلى ميناء (ايلات) في فلسطين المحتلة وطالبت إيران الدول الكبرى بعدم ترك الممرات المائية الإستراتيجية بيد أنظمة غير مسؤولة لأنها تهدد التجارة الدولية[1].

[1]– مجيد حميد شهاب، جيوبوليتيك بحر قزوين، مرجع سابق، ص 78.

[2]– إيان ريتلدج: العطش إلى النفط: ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2006، ص 77.

وفيما يخص التبادل التجاري، فان صادرات دول الخليج إلى إيران بلغت في عام (1990) نحو(1146،7) مليون دولار وتشكل (86،2%) من قيمة الصادرات العربية إلى إيران، ولكنها انخفضت في عام (1997) إلى (667،4) مليون دولار بسبب انخفاض صادرات دولة الإمارات والناجمة عن التوتر السياسي الناتج عن استمرار الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية وصدور بعض التصريحات المتشددة من طرف المسؤولين الإيرانيين علما أن دولة الإمارات تأتي في مقدمة الدول الخليجية من حيث التبادل التجاري مع إيران، أما في عام 1999 فقد ارتفعت قيمة الصادرات الخليجية إلى إيران لتبلغ نحو(647) مليون دولار[2].

وبالنسبة للتركيب السلعي للصادرات العربية الخليجية باتجاه إيران فهي تتضمن منتجات الصناعة البتر وكيميائية والمنتجات النفطية المكررة ومنتجات الصناعة الكيماوية وبعض السلع الصناعية التقليدية.

أما صادرات إيران للدول الخليجية فهي أيضا مرهونة بحجم العلاقات السياسية فقد بلغت قيمة صادرات إيران اتجاه الدول الخليجية نحو(196.2) مليون دولار لكنها ارتفعت في السنوات الأخيرة حتى بلغت في عام (1999) نحو(746.4) مليون دولار[3].

نستنتج من ذلك أن السنوات التي تلت حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت عام (1991) قد شهدت تطورات ملحوظة على صعيد العلاقات الخليجية – الإيرانية، وخاصة في زمن الرئيس الإيراني هاشمي **رفسنجاني**[4] و**محمد خاتمي** من خلال إتباعهم سياسة تقوم على الانفتاح والحوار مع دول الجوار الإقليمي، لكن النظام السياسي في إيران بشكل عام يجد من تغلغل النفوذ الأجنبي في الخليج على انه قيود تفرض على العلاقات الإيرانية – الخليجية، إذ أن هنالك تخوف من الانفتاح السياسي والاقتصادي بين هذه الدول المتجاورة بسبب التدخل الأجنبي من جهة وإيمان العرب بعدم سلامة نوايا إيران اتجاهها بسبب الإرث التاريخي المثقل بالصراعات الدموية من جهة أخرى[5].

---

[1]– علا تسليمى، أهداف طهران من المناورات في مضيق هرمز وحتى خليج عدن، القاهرة، مختارات إيرانية، العدد 171، يناير، 2015، ص 15.

[2]– رضا عبد الجبار الشمري: الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014، ص 52.

[3]– رضا عبد الجبار الشمري: الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، المرجع السابق، 55.

[4]– أشرف محمد كشك: دول الخليج وإيران: قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الأول، ديسمبر 2016. ص 112–115.

[5]– العاني مصطفى: مبادرة إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل: الواقع والمبررات، مركز الخليج للأبحاث، دبي .2006. ص 213.

يتضح لنا أن أهمية الدور الاقتصادي الإيراني في منطقة الخليج العربي لا تأتي من حجم التبادل التجاري بينهما وبين الدول الخليجية، بل أنها تأتي من سيطرة إيران على بوابة الخليج العربي الجنوبية المتمثلة بمضيق **هرمز**[1]، فضلا عن سيطرتها على الجزر العربية من المضيق (طنب الكبرى وطنب الصغرى و أبو موسى) وبالتالي تمتلك إيران أهمية جيو اقتصادية تمكنها من التحكم بصادرات وواردات الدول العربية الخليجية وخاصة النفطية، ومن هنا يأتي (الخطر الإيراني) كونها تسيطر على شريان الطاقة أو المضيق الاستراتيجي الذي تمر من خلاله تجارة العرب النفطية، يوازي ذلك ما تمثله إسرائيل من تهديد للأمن العربي السياسي والعسكري والاقتصادي من خلال تعاظم نفوذها في مياه البحر الأحمر الذي تمر فيه معظم تجارة النفط العربية مما يتطلب حلول ترقى إلى مستوى وحجم التهديدات.

- **الدور العسكري:**

تسعى إيران إلى تحقيق حضور واسع النطاق على المستوى السياسي والجيوبولوتيكي، من خلال بناء قوتها العسكرية لتكون قادرة على مواجهة المخططات الأمريكية التي تستهدفها[2]، وهي تسعى إلى تحقيق قدر من الموازنة الجيو–عسكرية في أهم منطقة حيوية في العالم وهي الخليج العربي[3]، تضمن لها دورا بحريا موازيا للقيمة الإستراتيجية العليا التي تملكها وبما يخدم توجهاتها في المنطقة لذلك عملت على تطوير قوتها البحرية وتسليحها بمختلف الأسلحة التي حصلت عليها خلال المدة (1990–2006) من روسيا الاتحادية وكازاخستان وكوريا الجنوبية..

ومن جانب آخر تمتلك إيران قوة جيوبولوتيكية كبيرة هي (القوة النووية)، حيث أن امتلاك إيران لهذه المعطيات أو إمكانات القوة سوف يعطيها قيمة جيوبولوتيكية كبرى في المستقبل المنظور، إذ يصف العديد من المحللين (المستقبل الجيوبولتيكي) لإيران وبالاعتماد على معطيات القوة سابقة الذكر، بأنه نوعي واستراتيجي إذا ما تحققت مجموعة من التحولات المستقبلية في أقطاب القوى للدول العظمى، ويأتي هذا طبقا لنظرية جيوبولتيكية هي نظرية (التوسع القطبي لدول الأطراف في آسيا).

[1]– أشرف كشك: العلاقات الإيرانية الخليجية: الواقع وآفاق المستقبل، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية، مارس 2014، ص 98.

[2]– روجر هاورد: نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007ص 93.

[3]– جمال سند السويدي: المصالح الدولية في منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2006، ص 68..

ومضمون هذه النظرية أن هناك تحول نوعي في موازين القوى لصالح الدول الآسيوية التي تقع على أطراف المسطحات المائية والتي تتماشى مع الدول التي حددها العالم سبايكمان في نظريته الأطراف أو الهلال الخارجي إذا ما امتلكت هذه الدول للسلاح النووي، لاسيما وان هذه الدول تمتلك موارد طبيعية هائلة وأهمها الطاقة النفطية، ومن بين هذه الدول (الصين وإيران والباكستان والهند والسعودية والعراق) على أن تتزامن هذه المعطيات مع تحولات أخرى تحصل في الدول الصناعية الكبرى مثل(الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا) تتمثل بنضوب الطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية فيها، مما يعني تحول الأهمية الإستراتيجية والقوة الجيوبولتيكية من منطقة (القلب) التي حددها العالم هالفورد ماكندر في النظرية المركزية وهي تتمثل ب–(روسيا الأوربية وتركمنستان الروسية وجنوب سيبيريا) إلى دول الأطراف في آسيا والتي تمتلك مساحة كبيرة وموارد طبيعية هائلة وإطلالة بحرية على المياه الدولية والإقليمية المنفتحة فضلا عن عدد كبير من السكان[1].

وتفترض هذه النظرية أن المدة الزمنية المطلوبة لتطبيقها هي بعد (27) سنة أي في عام 2030،وتشير النظرية إلى وصول سعر برميل النفط في تلك المدة إلى أكثر من (500) دولار، إذا ما قدرنا الزيادة السنوية لسعر النفط هي (22،7) دولار[2]، يتزامن هذا مع نضوب آبار النفط في مناطق كثيرة من العالم مع عدم تمكن الدول الصناعية من إيجاد البدائل الحقيقية للطاقة، يرافق ذلك حصول نهضة صناعية كبيرة في دول الأطراف الأسيوية تحررها من التبعية الصناعية والاقتصادية للدول الصناعية في الوقت الحاضر.

مما تقدم نجد أن إيران تتمتع بقوة عسكرية تعطيها دورا عسكريا واسعا في امن واستقرار الخليج العربي، لا سيما في ظل التهديدات الأمريكية واحتمالات توجيه ضربة استباقية لتدمير القدرات العسكرية لإيران، يقابله تنامي البرنامج النووي الإيراني بتهديدات إيرانية باستهداف تجارة النفط الدولية في الخليج العربي، عبر مضيق **هرمز** الاستراتيجي عن طريق الغواصات النووية المتمركزة في ميناء بندر عباس، وبالتالي يكون الخليج العربي ساحة للصراع الأمريكي – الإيراني مما يعرض الأمن الاقتصادي النفطي العربي والخليجي على وجه الخصوص للخطر.

[1]– إيان ريتلدج: العطش إلى النفط: ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي، مرجع سابق، ص 80.

[2]– نفس المرجع، ص 81.

الفرع الثاني: الأهمية الإستراتيجية للخليج والمكانة الإقليمية

أولا: البعد الجيو-استراتيجي

ليس هناك مثال أفضل من الذي يقدمه الخليج العربي من حيث تأثير العامل الجغرافي على المجتمع والاقتصاد والسياسة، حيث يتمتع النظام الإقليمي الخليجي بأهمية دولية متزايدة سواء من الناحية السياسية أو الجغرافية أو التاريخية أو الاقتصادية أو العسكرية، وهو ما يؤثر في طبيعة العلاقات بين دول هذه المنطقة من جهة، وفي ميزان السياسة الدولية، والإقليمية من جهة أخرى.

فالخليج العربي يقع في حوض يمسك بزمام ثلثي الاحتياطي النفطي المؤكد للعالم، ودون هذه الحقيقة فإن الخليج لا يقدم مصالح محددة لأي شعب آخر عدا شعبه الذي يستقر على شواطئه، فبسبب ثروته النفطية في عالم يعاني من نقص حاد في الطاقة، أصبح منطقة ذات أهمية دولية متعاظمة، ولهذا أصبح فهم شعب الخليج بصورة واقعية يقتضي البدء بتصور الواقع الجغرافي لوطنهم أولا.

والخليج بحر شبه مغلق، ويبلغ طول الساحل الغربي منه حوالي (1357) كيلومتر ابتداءً من جزيرة رأس مسندم العُمانية وحتى شط العرب في العراق، كما يتراوح عرضه ما بين (180-280) كيلومتر، وتقدر مساحة سطحه بنحو(250) كيلومتر مربع، وتبلغ أعمق نقطة فيه (100) متر بالقرب من جزيرة **هرمز**[1]، ولذلك تتميز مياه الخليج بالضحالة، ولا سيما عند السواحل الشمالية والشرقية منه، وإلى جانب هذه الجزر ذات الأهمية الاقتصادية والعسكرية، والتي يكون بمقدور من يسيطر عليها أن يتحكم في جميع الممرات البحرية المتجهة من المحيط الهندي إلى داخل الخليج، يوجد مضيق **هرمز** الذي يعتبر بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم، ولذلك يعتبر من أهم الممرات المائية الدولية بسبب مرور أكثر من مائة سفينة محملة بالنفط تمر من خلاله يومياً[2].

وقد ساعدت الطبيعة على جعل الخليج بحيرة صالحة لإيواء الأساطيل المحاربة، فأعمق أجزاء الخليج لا تتجاوز مائة متر، بل لأن فيه مناطق واسعة لا يتجاوز عمقها أربعين متراً، وتمتد هذه المناطق المحدودة العمق في كثير من أجزائه إلى ما يتجاوز المائة كيلومتر من الساحل العربي، في حين أن

[1]- صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، مطبعة جامعة بغداد، 1976، ص 89.

[2]- محمد غانم الرميحي: الاقتصاد والمجتمع في الخليج بعد العصر النفطي: صعوبات الانتقال من الوفرة إلى الترشيد، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017، ص 19-23.

الأعماق الكبيرة في الخليج، بصفة عامة تحيط بساحل هضبة إيران من جانب، ومضيق **هرمز** من جانب آخر[1].

هذه الخصائص تمثل سلاحاً ذو حدين: فهي من جانب تجعل من المستحيل على السفن ذات الحمولة الضخمة الاقتراب من الساحل العربي، ولكنها من جانب آخر تجعل من الخليج في مجموعه بحيرة يستطيع من يتحكم في مداخلها أن يخلق منها منطقة صالحة لإيواء وحماية الأساطيل من منأى هجوم أو صدام بحري.

علاوة على ذلك، فإن خصوصية هذا الموقع جعلت الخليج بمثابة قلب الشرق جغرافياً، فعن طريقه وعبر نهر الفرات، يمكن الوصول إلى سوريا والبحر المتوسط، أو إلى تركيا فالبحر الأسود عن طريق نهر دجلة، أو إلى إيران وبحر الخزر، ومنه إلى روسيا عن طريق المعابر الطبيعية بين الجبال والهضاب الجنوبية والوسطى، أو إلى أفغانستان[2].

*** الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي:**

إن الأهمية الاقتصادية للخليج العربي، وخاصة اكتشاف النفط، هي من أعطت كل هذه الأهمية الدولية والعالمية لمنطقة الخليج، فهي إلى جانب كونها تتمتع بموقع استراتيجي وجيو سياسي حيوي وحساس بالنسبة للمنافذ المائية، كما ذُكر آنفاً، تتمتع كذلك بمقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة، حيث تعتبر المنطقة الأولى في العالم التي تشكل محور الاقتصاد العالمي باعتبارها نواة الإنتاج النفطي العالمي ومصدر قوة الحياة الصناعية طيلة عقود القرن المنصرم وحتى اليوم.

وتحتوي هذه المنطقة على أهمية اقتصادية شديدة التأثير والفعالية في السياسة الدولية والإقليمية الراهنة، فالقوة الاقتصادية لا تكتسب أهميتها ووزنها الدولي من حجمها أو نوعها فحسب، بل بزمانها أيضاً، أي مدى أهميتها في اللحظة التاريخية المحددة.

فالاعتماد المتزايد على النفط يكشف قيمته الإستراتيجية في الصراع الدولي على الموارد، وليس هناك شك في أن عصرنا الراهن هو عصر النفط، ولا يمكن فهم أهمية النفط دون النظر إليه باعتباره قوة

[1]– صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، ص 89..

[22]– رضا عبد الجبار سلمان الشمري، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد، 2003، ص 130.

مركبة، فهو أولاً المصدر الأساسي والهم للطاقة في العالم، لكنه علاوة على ذلك هو مصدر لعائدات نقدية ضخمة ولصناعات واسعة، ومجال نشاط شركات عالمية عملاقة فالعائدات النفطية هي أضخم العائدات الاقتصادية، وتشكل القسط الأكبر من العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية اليومية، وتؤثر في ميزان المدفوعات لكل دول العالم، بل أن الصناعات النفطية هي من الضخامة الاتساع بحيث أنها الصناعة الوحيدة التى تعمل بحرية تحت كل الظروف السياسية والأنظمة الاجتماعية كافة[1].

*** الأهمية النفطية بالنسبة لدول الخليج:**

يعتبر النفط أكبر مكون لناتج الدخل المحلي وأضخم مصدر لعائدات كل الدول الخليجية، فلا عجب أن يكون له دور مهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل المنطقة منذ سنوات عديدة، سواء من جانب صنع الاستقرار السياسي في هذه الدول وترسيخه أومن خلال صنع الخلافات البينية مع دول الجوار والصراع على النفوذ والهيمنة السياسية والاقتصادية.

فمن الناحية الداخلية لكل دولة نجد أن حقول النفط تمتلكها هذه الدول، وعائدات النفط تذهب بصورة مباشرة من شركات النفط العالمية إلى خزائن هذه الدول، وبالنتيجة فإن الصناعة النفطية قد ركزت مبالغ هائلة من الثورة الاقتصادية والقوة السياسية في أيدي الحكومات.

وقد لعب تركز مصادر الدخل المالي الفائض في أيدي الأسر الحاكمة دوراً مهماً في فرض شروط العقد الاجتماعي بينها وبين رعاياها من مواطني هذه الدول منذ أوائل السبعينات[2]، حيث يحصل المواطنون على منافع مادية جيدة مقابل ولائهم السياسي لهذه الأسر، أو على الأقل قبلوهم " المهادنة السياسية" معها، فخلال عقدي السبعينات والثمانينات امتلكت دول الخليج المقدرة والإرادة معاً على منح مواطنيها التعليم المجاني أو شبه المجاني والرعايا الصحية، والخدمات الإسكانية، ودعم البضائع الاستهلاكية، إضافة إلى الكثير من الخدمات الاجتماعية الأخرى.

[1]– رضا عبد الجبار سلمان الشمري، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد، 2003، ص 132.

[2]– ميلود عامر حاج: دول مجلس التعاون ومرحلة ما بعد النفط: تحديات متوقعة وحلول مأمولة، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017، ص 28–32

أما من ناحية العلاقات البينية بين دول الخليج، فلا يمكن إنكار أن الأزمة التي قادت إلى احتلال العراق للكويت هي أزمة نفطية بالدرجة الأساسية، وهي تفتح ملف النفط الخليجي في علاقات دوله مع بعضها البعض، وأن الصراع على النفط هو صراع على النفوذ في الخليج[1].

ومنذ أن بدأت الشركات النفطية التنقيب على النفط في اليابسة والبحر، نشب الصراع بين الدول الخليجية على الحدود البرية والبحرية وتمكنت بعض الدول من الوصول إلى ترسيم الحدود فيما بينها أو تحويل بعض المناطق إلى مناطق محاذية يتم استثمارها من قبل البلدين المتجاورين[2]، أويتم التنازل من طرف لآخر كما حصل بين أبو ظبي والسعودية عام 1974.

وكان من المفروض أن تحل مشاكل الصراع على النفط بين الدول الخليجية بروح التعاون والأخوة القومية بين البلدان العربية، وبروح حسن الجوار بين العرب والإيرانيين، ومن هنا فإن الصراع على النفط لم يكن غائباً عن أي من حروب الخليج ابتداء بالحرب العراقية – الإيرانية عام 1980 وانتهاء بالحرب الأمريكية على العراق عام 2003[3].

ففي الحرب الأولى كانت آبار النفط في عربستان (الأحواز) مغرية بالنسبة للعراق وبهدف إجبار إيران على التسليم بشروط العراق، واستمرت الحرب ثمان سنوات تم خلالها تدمير الكثير من الإمكانيات النفطية في البر والبحر لدى الطرفين.

وفي حرب الخليج الثانية، كان الإعلان عن الأزمة من قبل العراق يتركز على زيادة الإنتاج من قبل الإمارات والكويت لإغراق السوق النفطية وبالتالي تخفيض الإنتاج، وكون الكويت كانت تقوم "بشفط" النفط العراقي من حقل الرميلة المشترك، فقد لجأ العراق إلى القوة العسكرية لحسم الصراع، وضم الكويت، مما وضع المنطقة في اخطر موقف تاريخي تمثل في طلب الدول الخليجية الحماية من الولايات المتحدة وحلفائها[4].

[1]– محمد غانم الرميحي: الاقتصاد والمجتمع في الخليج بعد العصر النفطي: صعوبات الانتقال من الوفرة إلى الترشيد، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017، ص 19–23.

[2]– عزام محجوب، محمد النحال: حرب الخليج: البعد الاقتصادي والرهان الدولي، بدون دار نشر، 1991. ص، 236.

[3]– حسين وحيد عزيز الكعبي، المضامين الجغرافية لفكرة النظام الشرق أوسطي مالها وما عليها، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (2)، 2001، ص 42.

[4]– عزام محجوب، محمد النحال: حرب الخليج: البعد الاقتصادي والرهان الدولي، بدون دار نشر، 1991. ص 119.

وفي الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق، ظهر جلياً أن النفط كان المحرك الرئيسي والأبرز لهذه الحرب التي انتهت بتحقيق أهداف الولايات المتحدة في احتلال العراق الذي "يرقد" على احتياطي فلكي من هذا المورد الثمين وقوامه 112 مليار برميل من النفط الخام، وهو ما يوازي 12 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي ويأتي في المرتبة الثانية مباشرة (إن لم يكن المرتبة الأولى في تقديرات محدثة) من الاحتياطات العالمية المؤكدة، حيث لا يسبقه سوى السعودية التي تقدر احتياطاتها بنحو262 مليار برميل أو ما يوازي 25 في المائة من الاحتياطي العالمي[1].

ومن مفارقات الأحداث أن العراق تحت طائلة الجزاءات – العقوبات التي كانت قد فرضتها قرارات مجلس الأمن على مدار عقد التسعينات، كان بمنأى عن أيادي الشركات الأجنبية – الاحتكارات الأميركية المتطلعة في شراهة إلى استغلال مقدراته.

وفي جميع هذه الحروب كانت السعودية حريصة على تلبية احتياجات الغرب من النفط وزيادة الإنتاج للتعويض عن كميات النفط العراقي وتمكنت السعودية من التعويض عن "75%" من النقص في الإمدادات النفطية في حرب الخليج الثانية عام 1991وخفضت من الضغوط الرامية إلى رفع الأسعار وبرهنت أنها مركز الثقل في المنطقة وتعززت مكانتها تلك في أعقاب الأزمة[2].

وخلال هذه الأزمة كان المسؤولون الأمريكيون يرددون بأنهم لن يسمحوا "لصدام حسين" أن يستولي على 10 % أخرى من احتياطي النفط العالمي، وأن سيطرته على 20 % ستجعله في موضع تساومي كبير مع الدول العربية، وكان التخوف في بداية الأمر أن يعمد العراق إلى الاستيلاء على المنطقة الشرقية من السعودية مما سيضع 45% من احتياطي النفط العالمي تحت تصرفه[3].

ثانيا: الرؤية الخليجية للجغرافيا الأمنية

تتأتى النظرة الأمنية الجغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي من إدراك الدول المكونة للمجلس أنها تعاني من نقص شديد في مكونات القوة[4]، وخصوصاً في مجال الطاقة البشرية، وبالتالي لا تستطيع

[1]– صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، ص 93.

[2]– عزام محجوب، محمد النحال: حرب الخليج: البعد الاقتصادي والرهان الدولي، بدون دار نشر، 1991. ص 120.

[3]– عزام محجوب، محمد النحال، نفس المرجع. ص 120.

[4]– يحي بن مفرج الزهراني: تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 2، 2016، ص 23.

فرادى مواجهة التهديدات الأمنية الخارجية، وقد تأكدت هذه المخاوف عام 1971 عندما احتلت إيران جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

وعندما رفضت الدول الخليجية اقتراح حكومة شاه إيران عام 1976 إنشاء حلف عسكري دفاعي بين دول المنطقة، اضطرت بعض الدول، خصوصاً العربية السعودية ودولة الإمارات لتعزيز الروابط مع بعض الدول العربية خصوصاً مصر[1]، وبسبب سقوط الشاه في شباط 1979ودخول القوات السوفياتية أفغانستان في كانون الأول 1979واندلاع الحرب العراقية الإيرانية في أيلول 1980، بدأت دول الخليج تبحث عن إطار ووسيلة تمكنها من تنسيق جهودها الأمنية وهكذا ولد مجلس التعاون الخليجي في أيار 1981.[2]

واعتبر المجلس الأمن في الخليج من أولى مهامه، وأنه كل لا يتجزأ، وأن أمن واستقرار المنطقة هو مسؤولية دول المنطقة، وقد تضمن هذا الإعلان رداً غير مباشر على محاولات الولايات المتحدة إدخال دول الخليج ضمن منظومات دفاعية.لكن مواقف دول الخليج لم تكن متطابقة فيما يتعلق بوجود الأساطيل الأجنبية.فقد طلبت بعض الدول الخليجية حماية عسكرية لناقلاتها النفطية.

وفي آب 1990 بدأت أزمة الخليج الثانية، التي أحدثت هزة كبيرة في بعض المفاهيم الأمنية لدى دول الخليج، وقد كتب الكثير في هذا المجال، لكن خير دليل على التباين في مواقف الدول الخليجية في نظرتها تجاه الأمن الجغرافي هو ما قاله أمين عام مجلس التعاون الخليجي والذي تحدث فيه عن أربع مستويات من الأمن وهي على النحو التالي[3]:

أ. المستوى الخليجي ويستند إلى بناء قوة خليجية رادعة.والمقصود هنا بالطبع درع الخليج.

ب.المستوى العربي وذلك من خلال إعلان دمشق الذي يضمن تواجد قوات مصرية وسورية في منطقة الخليج.

ج.المستوى الدولي الذي يرجع أهمية المنطقة إلى أنها تشكل أكبر مخزون استراتيجي للنفط ومن هذا

[1]– خليل إبراهيم المنقور: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات المعاصرة، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، 2015، ص 40.

[2]– حسن علي الإبراهيمي الدول الصغيرة والنظام الدولي الجديد، الكويت والخليج العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ص 200.

[3]– زياد النعيمي: الشراكة الخليجية الإستراتيجية للتكامل الإقليمي، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، 2008. ص 39.

المنطق، من الضروري تواجد قوات أميركية وأوروبية غربية في المنطقة.

د. المستوى الإقليمي الذي يؤكد ضرورة المشاركة الإقليمية وخصوصاً إيران في الترتيبات الأمنية.

وكشفت التقارير وجود تباين في وجهات النظر لدى دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالأمن، ففيما رفضت الكويت وعمان الاقتصار على المستوى العربي لحل الأزمة وطالبتا بضرورة تأمين حماية أميركية وأوروبية غربية، سارعت بعض دول المجلس لإيجاد ترتيبات دفاعية منفردة مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية الغربية.وبالمقابل تدعو بعض الدول الخليجية، وخصوصاً دولة الإمارات العربية إلى ضرورة تسريع المصالحات العربية –العربية وعودة العراق إلى الصف العربي[1].

والعامل الأمني مرتبط بالعوامل القيمة الإستراتيجية للمنطقة وعلاقتها الجغرافية المباشرة أو القريبة من مناطق الصراع في الإقليم العالم، خصوصا الصراع العربي الإسرائيلي أو الصراعات المجاورة في شبه القارة الهندي أو الصراعات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي عام،1989[2]، إلا أن الصراعات والحروب البينية الإقليمية التي أعقبت الثورة في إيران عام 1979 كان لها الأثر الكبير في إعادة تشكيل العلاقات وبناء التحالفات واستنزفت الموارد وأعاقت الاقتصاد مما خلق بيئة منتجة للعداء، وربط بعض دول المنطقة باتفاقيات ومعاهدات باهظة الثمن، وكان من أثارها المباشرة الغزو الأجنبي للمنطقة، وإقامة القواعد العسكرية البرية والبحرية والجوية مما جعل القوى العظمى وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية شريكا أساسيا في أمن المنطقة حفاظا على مصالحها.

ومن حيث النظرة للأمن الجغرافي، فإن السياسة الأمنية الخليجية تعتمد على إستراتيجية التحوط الاستراتيجي[3] أن ومغزى هذه الإستراتيجية هو الاعتماد بشكل رئيسي على وجود قوة خارجية كالولايات المتحدة، وبعد ثورات الربيع العربي وزيادة التنافس بين السعودية وإيران اتجهت العديد من دول الخليج الصغيرة إلى العمل بكافة السبل للتحوط وتجنب المواجهة المباشرة مع إيران، والحفاظ على مصالحها الإستراتيجية من ناحية أخرى، وتُفيد هذه السياسة الدول الصغرى لكونها تسمح لهم بخلق الانطباع العام بإمكانية تغيير سياستهم تجاه الحلفاء، لأنهم لم ينخرطوا بشكل تعاوني كامل مع أيٍّ منهم، وهو ما يعد

[1]– عبد الله فهد النفيسي وآخرون: المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط2، 2014، ص 82.

[2]– حسن علي الإبراهيمي الدول الصغيرة والنظام الدولي الجديد، الكويت والخليج العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ص 220.

[3]– سويد ياسين، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات، مرجع سابق، ص 79–80.

كافيًا لمثل هذه الدول لتحسين موقفها وقت الحاجة.

ومع ذلك فإن عيوب هذه الإستراتيجية كبيرة، أولا لأنها تعوق فعالية التوازن ومن ثم إدارة التحالف، وهو ما حدث بالفعل في مجلس التعاون الخليجي، حيث عظَّمت الدول من أمنها الشخصي، بما أعاق تأسيس إستراتيجية أمنية مشتركة لمواجهة التهديدات الإقليمية[1]، وخاصة تهديدات الملاحة والحدود الجغرافية، وثانيًا أنه في وقت الأزمات قد تُصبح الدول الصغرى مجبرةً على إعلان نواياها صراحة وتحديد مع أي جانبٍ تقف، وهو ما قد يحرج الدولة ويؤثر على مصالحها[2].

وثالثًا أن الاستمرار في هذه الإستراتيجية يُعد مكلفًا للغاية، ويتطلب موارد يمكن أن تُستخدم في الاتجاهين المتعارضين، كالتعاون مع إيران وفي الوقت نفسه موازنة قوتها.

وبرغم أن هذه الإستراتيجية تحقق على المدى القصير الأهداف المرجوة منها، غير أن حالة اللا يقين المصاحبة لسلوكيات الحلفاء قد تؤثر على طبيعة الأمن القومي لهذه الدول الصغيرة على المدى الطويل، خاصةً في ظل عدم تطوير إستراتيجية واحدة متماسكة لتلك الدول لمواجهة التهديدات، فضلا عن عدم اتفاقها بالأساس على تحديد طبيعة وحجم التهديد الإيراني نفسه[3].

[1]– حسين وحيد عزيز الكعبي، المضامين الجغرافية لفكرة النظام الشرق أوسطي مالها وما عليها، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (2)، 2001، ص 45–46

[2]– حسين وحيد عزيز الكعبي، المضامين الجغرافية لفكرة النظام الشرق أوسطي مالها وما عليها، مرجع سابق، ص 46.

[3]– سويد ياسين، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات، مرجع سابق، ص 79.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما سبق نستطيع أن نخلص إلى أن هناك مجموعة من المحددات والمعطيات، الجيو سياسية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية الحاكمة والمحددة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وفي مقدمتها:

- ✓ الموقع الجغرافي
- ✓ الامتدادات السكانية والاجتماعية
- ✓ الروابط التجارية والاقتصادية

ومع اختلاف نمط العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون حسب كل دولة، فإن ثلاث نقاط جوهرية تشكل معالم بارزة في فهم طبيعة هذه العلاقات:

1. الثورة الإسلامية عام 1979وإعلانها مبدأ تصدير الثورة، وما تلا ذلك من قيام حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران بسنواتها الثمانية وكانت دول الخليج إلى جانب العراق.
2. حرب الخليج الثانية عام 1991، ومعها بدأ تحسن العلاقات والابتعاد عن الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون.
3. السياسات الجديدة التي بدأت منذ أواخر عهد الرئيس السابق هاشمي **رفسنجاني**، ثم سياسات الرئيس **محمد خاتمي** منذ توليه السلطة عام 1997والحريصة على التصالح مع دول مجلس التعاون وبالأخص السعودية.

ومع وجود هذه النقاط الثلاث الأساسية فإن للعلاقات الخليجية الإيرانية جانبين، فهنالك من جهة مسببات تدعو إلى الاختلاف والتباعد في حين توجد مسببات تدعو إلى التقارب والائتلاف.

- **مسببات التباعد**

برزت منذ أكثر من عقدين عدة عناصر دفعت بالعلاقات الخليجية الإيرانية نحو مزيد من التنافر والتوجس، ومع تراكم تلك الحوادث وتفاعلها ازدادت الهوة بين الطرفين اتساعا، ومن بين تلك العناصر ما هوديني ثقافي ومنها ما يعود إلى عوامل سياسية أو أمنية، وفيها أيضا ما يعود إلى عوامل سببتها أطراف خارجية، ومن أبرز مسببات التباعد بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي:

- الخلافات الطائفية بين المذهب السني الذي تعتنقه غالبية شعوب دول الخليج العربية والمذهب الشيعي الذي تتبناه إيران.
- وجود قوات أميركية في منطقة الخليج منذ حرب تحرير الكويت عام 1991وقد ظل ذلك الوجود يزداد وظلت إيران تنظر إليه بخيفة وتوجس.
- الموقف الإيراني حيال قضية الجزر الإماراتية إلى درجة رفض التعاون مع اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون الخليجي للوساطة بين **طهران** وأبو ظبي.
- المواقف المتباينة من ثورات الربيع العربي،وخصوصا المناطق الواقعة ضمن التنازع على النفوذ والأمن الجغرافي.

- **مسببات التقارب**

عرفت منطقة الخليج مع نهاية القرن الماضي ومنذ خمس سنوات تحديدا تطورا ملحوظا في علاقات دول مجلس التعاون بإيران.فلم تكرس عوامل التباعد القطيعة بين الطرفين وإنما رأت دول المجلس –وخاصة أكبرها حجما وأكثرها ثقلا أي المملكة العربية السعودية– أن تبدأ صفحة من التقارب مع إيران. وقد عززت هذا التقاربَ مسبباتٌ منها:

- زيارات متبادلة منذ عام 1997 إلى الآن بين مسؤولين في قمة الهرم السياسي من إيران ومن بعض دول مجلس التعاون الخليجي.
- التوقيع على اتفاقيات تعاون بين إيران ومجلس التعاون تغطي الفترة ما بين 1997 و2002 وبلغت 42 اتفاقية في مختلف المجالات التعاونية.
- التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي، حيث بلغ حجم التبادل بين الطرفين 4.2 مليارات دولار عام 2001.

الفصل الثاني:

الرقابة والتوازن كمحرك للعلاقة الإيرانية الخليجية

(التنافس النووي الإيراني الخليجي والتوازنات الإستراتيجية)

تمهيد:

المقصود بالرقابة والتوازن هو الدوافع الإستراتيجية التي تدفع بطرفي أو بالأحرى أطراف العلاقات الإيرانية الخليجية إلى تبني مواقف متباينة من التسلح النووي والتسابق إليه في المنطقة من منظور محرك ودافع أساسي لصياغة نظرية أمنية إيرانية خليجية دولية وإقليمية، فإيران تعتبر أن الملف النووي وبرنامج التسلح هي الورقة الرابحة في عملية توازن القوى في المنطقة.

ولعل أكبر دليل على ذلك هو طول نفس المفاوضات الإيرانية الدولية حول البرنامج النووي، فلا الأطراف الدولية استطاعت أن توحد صفها وكلمتها وقرارها فيما يخص هذا الموضوع (طبعا كل على حسب مصلحته)، ولا الأطراف الإقليمية وخاصة دول الخليج العربي استطاعت مجاراة هذا التطور الإيراني في المجال النووي الذي يعتبر عنصرا محركا لمبدأ الرقابة والتوازن في المنطقة.

بالإضافة إلى أن انتشار الأسلحة النووية وما ارتبط بها من انتشار قدرات نووية غير قابلة للسيطرة أدى إلى اعتلاء الأسلحة النووية أجندة الدراسات الأمنية والإستراتيجية وسعي العديد من الدول لاكتسابها، حيث شكل موضوع انتشار الأسلحة النووية وما قد يفرزه من أثار على أمن واستقرار العالم ككل موضوعا مركزيا في برامج البحث في الأطر النظرية التقليدية والمعاصرة، لأنها إحدى المسائل المعقدة التي اهتمت بها نظريات العلاقات الدولية.

ومن هنا عند دراستنا للبرنامج النووي الإيراني، إذا ما كان الهدف الحقيقي للبرنامج النووي الإيراني هو سعي إيران باتجاه الخصوص على السلاح النووي، علينا أن نتعرف كذلك إلى الدوافع التي تحفز إيران للبحث عن هذا النوع من القوة ومسوغاتها، وما يمكن أن يقودنا إلى وضع تصور لإستراتيجية نووية إيرانية، قد لا تكون محددة بصورة كاملة بل تكون أكثر احتمالية.

لذلك سوف نخصص هذا الفصل لدراسة الرقابة والتوازن (التسابق النووي والتوازنات الإستراتيجية) كمحرك للعلاقة الإيرانية الخليجية في ظل البيئتين الإقليمية والدولية، من خلال دراسة تطور الملف النووي الإيراني عبر مختلف المراحل التي مرت بها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ابتداء من الثورة وصولا إلى فترة حكم الرئيس الحالي **حسن روحاني**، وذلك بتحليل علاقة التأثير والتأثر بين البرنامج النووي الإيراني وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية، بالإضافة إلى إستراتيجية الأمن القومي الإيراني وتداعيات الملف

النووي على المستويات الثلاث: المستوى الإيراني، المستوى الإقليمي، المستوى الدولي، وأخيرا سنتطرق إلى أثر وانعكاس البرنامج النووي الإيراني على أمن واستقرار المنطقة.

قبل التطرق والولوج مباشرة إلى دراسة الملف النووي الإيراني، لابد لنا من الإشارة ولو بشيء مقتضب إلى تاريخ منطقة الشرق الأوسط النووي لما له من تأثير على التوجهات الإقليمية والدولية في مجال التنافس النووي الذي يلقي بظلاله ويعتبر المحرك الأساسي إن لم يكن الوحيد للعلاقات والتوازنات على المستوى الخليجي، الإقليمي والدولي.

1- **إسرائيل:** بدأت بإنشاء الرئيس الإسرائيلي " **بن غوريون** " لجنة الطاقة الذرية عام 1952، بمشاركة علماء يهود من مختلف الجنسيات وشارك في اللجنة " **شيمون بيريز**" الذي لعب دورا مهما في تنمية العلاقات مع فرنسا في هذا المجال، واستفادت إسرائيل من مبادرة "**أيزنهاور**" عام 1953 " الذرة في خدمة السلام"، وحصلت على مفاعل أمريكي للأبحاث في "**ناحال سوريك**"[1] كهدية، وهو أول مفاعل إسرائيلي ذو قدرة محدودة افتتح عام 1960، وكان تحت التفتيش الأمريكي أضيفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ 1975 إلى غاية الآن.

قبل حرب السويس عام 1956، وقعت إسرائيل مع فرنسا اتفاقا ثنائيا سريا تشارك فيه إسرائيل مع فرنسا وبريطانيا الحرب ضد مصر في مقابل بناء فرنسا مفاعل نووي لإسرائيل قادر على إنتاج بلوتونيوم للأسلحة النووية، وبالفعل تم بناء هذا المفاعل في منطقة " ديمونة " التي تبعد 22 كيلومتر عن الحدود الأردنية[2]، و70 كيلومتر عن الحدود المصرية، وبدأ تشغيله عام 1964، ورفعت إسرائيل قدرة هذا المفاعل حتى أصبحت قادرة على إنتاج عدة قنابل ذرية سنويا.

ومن المعروف أنه في بداية حرب 1973، وبعد معاناة إسرائيل من أول هزيمة لها، وضعت طائرة حربية محملة بأسلحة نووية في حالة استعداد، لولا تخل الولايات المتحدة و إمدادها بأسلحة تقليدية حديثة من قواعدها القريبة من إسرائيل، و أول تفجير نووي إسرائيلي كان عام 1979 في جنوب المحيط الأطلنطي[3].

---

[1]- طلال محمد كداوي: الإنفاق العسكري الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001. ص 131.

[2]- زينب عبد العظيم محمد : الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي و العشرين، مكتبة الشرق الدولية، القاهرة، 2007.ص 301.

[3]- طلال محمد كداوي: الإنفاق العسكري الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001. ص 133.

رفضت إسرائيل جميع قرارات الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوقيع معاهدة منع الانتشار وقبول تفتيش الوكالة على كافة منشاتها النووية ومنها القرار العربي في 2009، والذي لم يفعله مدير الوكالة السابق، وكذا الرفض الأمريكي لاقتراح مصر عن إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل المقدم في مؤتمر مراجعة معاهدة الإنتشار في 2015 في نيويورك، بحجة عدم استقرار السلام في المنطقة، وكذا عدم احترام بعض الدول (إيران مثلا) لهذه المعاهدة[1].

2- **العراق:** وقعت العراق اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية عام 1968، وأصبحت أول دولة عربية تصدق عليها عام 1969[2]، حيث بدأت العراق مبكرا في النشاط النووي بإنشاء الطاقة الذرية العراقية في 1965.وفي عام 1962، تم تشغيل أول مفاعل نووي سوفييتي للأبحاث في "التويثة" جنوب بغداد بقدرة 2 ميجاوات، ثم طور المفاعل لاحقا واستخدم وقود عالي التخصيب، وقد دمر هذا المفاعل بواسطة قوات التحالف الأمريكي في الحرب الأولى ضد العراق في 1991[3].

تعاونت العراق مع العديد من الشبكات النووية الغربية خاصة في ألمانيا وبريطانيا وأمريكا، وهو ما شكك في أن الحرب الأولى على العراق كان سببها الحقيقي هو تدمير البرنامج النووي العراقي والبنية التحتية التي ساهمت في هذا البرنامج[4].

وأقرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها النهائي المقدم لمجلس الأمن عام 1998، أنه تم التدمير الكامل لكل البرامج النووية في العراق وأنه وصل إلى درجة الصفر.ولكن رغم هذا فإن الولايات المتحدة قد اتهمت العراق بإعادة إحياء البرنامج النووي العسكري في2002 و2003، رغم تفنيد مفتشي الوكالة لكل هذه الادعاءات، وكان هذا بمثابة الورقة الرئيسية التي لوحت بها الولايات المتحدة من اجل احتلال العراق.

---

[1]- زينب عبد العظيم محمد : الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي و العشرين، مرجع سابق، ص 100.

[2]- خالد حمزة المعيني، المتغير التكنولوجي و أثره على القوة في العلاقات الدولية،مرجع سابق، ص 58.

[3]- عبد الله الأشعل، " إيران والخليج: رؤية للمستقبل المنظور وأبعاد الإستراتيجية"، مختارات إيرانية، العدد86، سبتمبر 2007، ص104.

[4]- خالد حمزة المعيني، المتغير التكنولوجي و أثره على القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، 2001. ص 54..

المبحث الأول: تطور البرنامج النووي الإيراني، دوافعه و أبعاده

لقد أدى ظهور البترول إلى زيادة كبيرة في السمات الإستراتيجية للمنطقة، وأصبح محور تنافس دولي حاد، فالاحتياطات النفطية الإيرانية والتي تثير الكثير من الجدل والكثير من التباين في تقديراتها، فهي تتراوح بين 95-130,80 مليار برميل (وهو ما يعادل حوالي11.6%من الاحتياطي البترولي العالمي)، ويرى بعض الباحثين أن إيران تبالغ في حجم احتياطاتها وفي الكشف المستمر عن احتياطات جديدة بهدف إغراء الاستثمارات الأجنبية للقدوم إلى إيران[1].

يلاحظ أن الجغرافيا جعلت لإيران أهمية إستراتيجية، وفي نفس الوقت منحتها الفرصة لتصبح دولة ذات وزن جيوبوليتيكي بما امتلكت من مقدرات، ومكنتها من التحكم في منافذ المنطقة خصوصاً الخليج العربي،وبمعنى آخر ليس لدى إيران أية معضلة في الجيوبوليبكا، وهي مؤشر قوة الدولة.

لكي نتعرف على الدوافع والأهداف والأبعاد ومبررات لجوء إيران إلى التصنيع والبرامج النووية، كان لزاما عليا دراسة تاريخ وتطور الملف النووي الإيراني على مدى المراحل التاريخية التي مرت بها إيران.

[1]- أحمد نوفل : إيران :25 عاما على الثورة، التحديات الخارجية و الداخلية، مركز القدس للدراسات السياسية، مارس 2004.ص 84.

المطلب الأول: تاريخ البرنامج النووي و القدرات العسكرية الإيرانية :

إن الارتباط الوثيق بين البرنامج النووي الإيراني والمشاريع والطموحات سواء الإيرانية أو الخليجية أو الإقليمية أو حتى الدولية يعتبر ارتباطا أساسا بالمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية لجميع الفواعل التي تلقي بظلالها من قريب أو من بعيد أو عن طريق الوكالة على مفهوم وتوجهات التوازنات والسياسات الإستراتيجية لكل من إيران و دول الخليج، لذلك سوف نركز في هذا المبحث على تاريخ البرنامج النووي الإيراني، بالإضافة إلى القدرات النووية العسكرية لإيران.

الفرع الأول: تاريخ البرنامج النووي الإيراني

لقد مر البرنامج النووي الإيراني بعدة محطات ومراحل نلخصها في أهم ثلاث مراحل وهي:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة التأسيس والنشأة (1967-1979)
- **المرحلة الثانية:** مرحلة التوقف والعودة (1979- **1990)**
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة الإندفاع المكثف (1991- 2004)

قام الشاه "**رضا بهلوي**" في عام 1974 بإنشاء محطة للطاقة النووية في **(بوشهر)** بمساعدة ألمانية وتشجيع من الولايات المتحدة والدول الغربية لإيران على ارتياد المجال النووي.غير أنه تم إلغاء المشروع مع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 إتساقاً مع الآراء القائلة بحرمة إمتلاك مثل هذا النوع من الأسلحة، بعد أن كان الشاه قد استثمر نحو 6 مليارات دولار في بناء المنشئات النووية.

كانت الشركات الألمانية قد انتهت من إنشاء البنية التحتية ووعاء الإحتواء الفولاذي لأحد المفاعلات في **(بوشهر)**.وسادت القيادة الإيرانية في أعقاب الثورة حالة من عدم الإكتراث أو اللامبالاة بالطاقة النووية، حيث اتخذ القادة الثوريون الإيرانيون، وفي مقدمتهم "آية الله الخميني"، موقفاً سلبياً تجاه الطاقة النووية، في الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرضت حظراً شاملاً ضد إيران في كافة مجالات التسليح [1].

وفي ظل الظروف الدولية والإقليمية التي أحاطت بإيران تمت مُراجعة شاملة لهذا القرار عام، 1982 عندما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء الحرب في

[1]- خالد حمزة المعيني، المتغير التكنولوجي و أثره على القوة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، 60.

الوقت الذي بدأت تُعاني فيه من الحظر على مشتريات الأسلحة، فيما كان العراق يحصُل على كل ما يحتاجه من الإتحاد السوفيتي وفرنسا، الأمر الذي جعل المسؤولين الإيرانيين يُعيدون التفكير في ضرورة التزود ببرنامج للتسلُح النووي [1].

غير أن هذا لم يكُن السبب الوحيد، فهناك سبب آخر كان يؤرق الإيرانيين وهو أن جميع الدول المُجاورة إما أنها تمتلك أو على وشك امتلاك قوى نووية، فهُناك الإتحاد السوفيتي بكل ما يملكه من ترسانة نووية معروفة، ثم الهند وباكستان اللتان بدأتا تأخُذان مكانهما بين الدول النووية، وهناك الولايات المتحدة الموجودة بكل صنوف الأسلحة في المنطقة، وكان هُناك العراق وما تردد حول امتلاكه أسلحة تدمير شامل، وأخيراً وقبل كل شيء كانت هُناك إسرائيل التي لا يُخفى على أحد إمكاناتها في هذا المجال رغم إنكارها الدائم والمُستمر.

ومن هنا فإن المسؤلين الإيرانيين رأوا أنهم من المستحيل الإكتفاء بالمشاهدة في ظل هذه الأجواء دون اتخاذ خطوات فعالة لمُواجهة التهديدات المحيطة [2].ومن ثم بدأ البرنامج النووي الإيراني يشهد مزيداً من قوة الدفع بعد ما حدث من تحوُلات جذرية في التفكير الإستراتيجي الإيراني عموماً، وفي المجال النووي خصوصاً.فقد وجدت القيادة النووية أنهُ من الحيوي بالنسبة لها أن تهتم بإعادة إحياء البرنامج النووي، مع السعي الحثيث لتنويع مصادر الحصول على التقانة النووية ليشمل روسيا والصين وباكستان والهند وكوريا الشمالية والأرجنتين وجنوب إفريقيا، بعد أن فشلت جهودها الرامية للتعاون مع دول غرب أوروبا خاصة ألمانيا وفرنسا وإسبانيا نتيجة الضغوط الأمريكية الرافضة لإستكمال العمل في محطة **بوشهر** النووية[3].

حيث أن إيران نفذت وقتذاك كثيراً من الأنشطة المُتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقود اللازمة لصنع السلاح النووي، كما قامت الحكومة الإيرانية بتأسيس مركز أبحاث نووية جديد في جامعة **أصفهان** عام 1984 بمساعدة صينية، وشرعت في إنشاء مركز للبحوث والإنتاج النووي في منطقة معالم كآلية عام 1987، وأعلنت مصادر إيرانية مسئولة في عام 1988 أن إيران أنشأت معملاً لإستخلاص البلوتونيوم.

[1]– القاسمي بن محمد خالد : طموحات إيران النووية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2009، ص 160.

[2]– أحمد نوفل : إيران :25 عاما على الثورة، التحديات الخارجية و الداخلية، المرجع السابق، ص 90.

[3]– القاسمي بن محمد خالد : طموحات إيران النووية، مرجع سابق، ص 162.

وكان الإتفاق الذي وقعته مع باكستان عام 1986 يقضي بأن تقوم باكستان بتدريب العلماء الإيرانيين والمُساعدة في البرنامج النووي الإيراني، ثم وقعت إيران اتفاقاً مع الأرجنتين عام 1987 للحصول على وقود نووي أرجنتيني من اليورانيوم المُخصب المُخصص للأغراض السلمية، أعقب ذلك اتفاق آخر مع جنوب أفريقيا خلال الفترة من 1988- 1989، للحصول على كميات من اليورانيوم المُخصب لإجراء التجارب النووية [1].

ومن ثم دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة الإهتمام الكثيف منذ بداية التسعينيات، حيثُ شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطاً مُكثفاً في كافة المجالات، وأصبحت إيران تمتلك بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المُتقدمة، ووردت تقارير تُشير إلى أن إيران لديها على الأقل 200 عالم، ونحو 2000 شخص يعملون في مجال البحوث النووية[2].

وقد اهتمت إيران بإنشاء أجهزة الطرد المركزي التي تعمل بالغاز لتوفير الوقود اللازم لمحطتي **(بوشهر)**،وهو ما أرتبط بسعيها في إمتلاك القُدرة على تخصيب اليورانيوم، وخلال الفترة ما بين 1993- 1995 حصلت إيران على ما يكفي لإقامة 500 جهاز، تمكنت من إنشاء 160 جهاز منها حتى مارس 2003.كما استطاعت خلال الفترة من 1997-2002 أن تصنع ذاتياً كل مكونات اليورانيوم وأن تختبر كافة أجهزة الطرد المركزي بنجاح[3]، ومن ثم أنشئت مصنع لتخصيب اليورانيوم في **ناتانز** والذي أصبح مقراً لبرنامج الطرد المركزي حتى يتسنى لها إتمام دائرة الوقود النووي.

وبرغم أن إيران وقعت في عام 1970 على اتفاقية منع انتشار السلاح النووي وسمحت لهيئة الطاقة النووية بإجراء مراقبة على التجهيزات النووية المدنية التي تملكها وأظهرت حرصاً على المُطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل[4]، ومن ثم فإن كل المرافق النووية الإيرانية التي يتضمنها البرنامج النووي الإيراني تخضع لنظام ضمانات (رقابة) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتفتح أبوابها لفرق التفتيش التابعة لها.وعلى الرغم من قِدَم البرنامج النووي الإيراني، فإنه لم تثر حوله أية شكوك

[1]- كوردزمان أنتوني:القدرات العسكرية الإيرانية،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،2001.ص 65.

[2]- مصطفي شفيق مصطفي، قياس قوة الدولة الإيرانية وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي (2003- 2010)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012، صفحة 131.

[3]- مصطفي شفيق مصطفي، نفس المرجع،132.

[4]- أشرف محمد كشك : دول الخليج و إيران:قضايا الصراع و استراتيجيات المواجهة، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الأول، ديسمبر 2016. ص 59-58.

قبل الإحتلال الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003، ومنذ تم ذلك مارست الولايات المتحدة وإسرائيل ضغوطاً هائلة على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودولاً أوروبية بحجة أن إيران تملُك برنامجاً نووياً عسكرياً تسعى من خلاله لاستخدام التقنية النووية في المجال العسكري.

وحيثُ يُشكل الإصرار الإيراني على تخصيب اليورانيوم أحد أقوى بواعث الشكوك الدولية في المقاصد الإيرانية، على الرغم أنهُ ليس في مُعاهدة منع الإنتشار النووي ما يحول دون مُمارسة الإثراء التنظيري بإستخدام أي تقنية تراها الدولة الراغبة في ذلك، ولأن الأمر يختلف في حالة إيران نظراً لتعلّقه بمواد نووية قابلة للإنشطار النووي فقد استدعى ذلك بسط رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونظراً لخطورة عملية تخصيب اليورانيوم، يتم فرض رقابة على إنتاجها وعلى استعمالها ضمن ما يُعرف بنظام الضمانات الشاملة، حيثُ تتشارك الدولة العضو في الإتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التعهُدات والإلتزامات، وفي حالة التأكُد من عدم امتثال الدولة لتعهُداتها، يجوز لمجلس محافظي الوكالة العمل بما جاء في الفقرة (ج) من المادة (12) من النظام الأساسي للوكالة، والتي تتضمن عدة أمور، منها: إنهاء المُخالفة إلى جميع أعضاء الوكالة، وإلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة للأمم[1].

وفي المسألة الإيرانية، جاء تقرير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية صريحاً بشأن الإتهامات الأمريكية حول تطوير إيران سلاحاً نووياً، فقد أكدت هذه التقارير على عدم وجود دليل على أن برنامج إيران النووي مُخصص لأغراض تصنيع أسلحة نووية، ففي تصريحاته لقناة العربية الإخبارية التليفزيونية في 2004/12/20 قال مدير عام الوكالة: إن الوكالة لم تر أبعاداً عسكرية لهذا البرنامج، وأن تخصيب اليورانيوم شيء مسموح به، ولكن لا بد من مراقبة.

ومع بداية عام 2006، شهد الملف النووي الإيراني تطوراً جديداً،ففي الثامن من يناير طلبت إيران من الوكالة الدولية فض الأختام التي وضعها مُفتشوها في وقت سابق عن منشآتها النووية في مفاعل **(ناتانز)** وموقعين آخرين مُرتبطين به، ورفضت المُقترح الروسي بنقل عمليات التخصيب إلى الأراضي الروسية ضماناً لعدم لجوء الإيرانيين لإستخدامه في أغراض تصنيع سلاح نووي[2].

[1]– كوردزمان أنتوني:القدرات العسكرية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،2001.ص 67.

[2]– القاسمي بن محمد خالد: طموحات إيران النووية، مرجع سابق، ص 168.

وفي الحادي عشر من إبريل 2006 أعلن الرئيس الإيراني "**محمود أحمدي نجاد**"، أن إيران انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك الترسانة النووية وأنها مُصمَمة على الوصول إلى المستوى الصناعي لتخصيب اليورانيوم، ومن ثم اعتبر "نجاد" أن إيران قد ولجت بالفعل النادي النووي، وهو نفس المعنى الذي أكده "**هاشمى رافسنجاني**" رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في اليوم ذاته، وأكده في اليوم التالي "**ستيفن ريدميكر**" مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية المُكلف بملف حظر الإنتشار النووي، والذي أعلن أن **طهران** قادرة على صنع القنبلة النووية في غضون 15 شهرًا[1].بينما رجح مدير الإستخبارات القومية الأمريكية "**جون نيغرويونتي**" في حديث لهيئة الإذاعة البريطانية في 2 يونيو 2006، أن تمتلك إيران القنبلة النووية بحلول عام 2010.

هذا وقد وقعت إيران اتفاقاً مع كل من تركيا والبرازيل في 17 مايو 2010 نص على نقل إيران لليورانيوم مُنخفض التخصيب بنسبة (3.5%) إلى تركيا لمُبادلتها بيورانيوم عالي التخصيب بنسبة (20%)[2].

فيما قررت إيران والقوى الكبرى في مجموعة (5+1) وهي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي إلى جانب ألمانيا في سبتمبر 2010 إستئناف المفاوضات المُتوقفة منذ أكتوبر 2009 حول البرنامج النووي الإيراني بعدما رفضت إيران اقتراحاً ينُص على إرسال 1200 كيلوجرام من اليورانيوم الإيراني الضعيف التخصيب إلى روسيا للحصول في المقابل على وقود من روسيا وفرنسا لمُفاعل الأبحاث الطبية في **طهران**[3]، وهو ما يُؤكد إصرار إيران على إمتلاك القُدرات النووية وخصوصاً عمليات التخصيب، وأنها مُتمسكة أيضاً بسياسة فرض الأمر الواقع واستباق التطوُرات لوضع الطرف الآخر في وضع المُتلقي.

وهو ما يتسق مع نهج الرئيس الإيراني "**أحمدي نجاد**" الذي تميز بالصلابة سواء في سياسته التفاوضية بشأن البرنامج النووي أو التشدُد في استكمال البرنامج النووي ارتباطاً بقناعته بأن سياسة تخفيض التوتر التي تبنتها الحكومات السابقة حققت القليل وأضعفت كثيراً الموقف الإيراني وأجبرته على المزيد من التنازلات.

---

[1]– هاشم وحيد حمزة، التداعيات السياسية والأمنية للتقنية النووية لإيرانية على أمن الخليج، مجلة أراء حول الخليج، العدد 30، ص 32–38 .

[2]– كوردزمان أنتوني، القدرات العسكرية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001. ص 70.

[3]– هاشم وحيد حمزة، التداعيات السياسية والأمنية للتقنية النووية لإيرانية على أمن الخليج، مرجع سابق، ص 32–38 .

الفرع الثاني: القدرات النووية العسكرية الإيرانية

كما أسلفنا في الفرع السابق، فإن البرنامج النووي الإيراني تعود جذوره إلى فترة حكم الشاه **رضا بهلوي** في الخمسينيات بدعم قوي من الولايات المتحدة، وفي عام 1967، تم إنشاء مفاعل للأبحاث النووية في **طهران** باستخدام وقود أمريكي مخصب لدرجة 93 في المائة[1]، حيث وقعت إيران معاهدة منع الانتشار والتي بدأ تنفيذها في 43 دولة منذ العام 1973، وفي عام 1974، وقعت إيران اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتفتيش على جميع منشاتها، وفي العام 1973 تمكنت إيران من إنشاء الطاقة الذرية.

حيث تمتلك إيران منشات نووية في معظم مراحل دورة الوقود النووي مثل :

- مناجم اليورانيوم و معالجة اليورانيوم الخام أهمها في " **ساجاند** "
- مصانع تحويل اليورانيوم الى غاز في " **أصفهان** ".
- مصانع التخصيب في "**ناتاز**" و "**قم** ".
- مصنع تصنيع الوقود في "**أصفهان** ".
- المفاعلات النووية في " **بوشهر** ".
- مفاعلات الأبحاث في " **طهران** " و " **اراك** ".
- معامل معالجة الوقود المستهلك على نطاق محدود في "**طهران**" [2].

وقبل الاتفاق الأخير، كانت إيران تقترب من إمكانية تملكها لقدرات نووية عامة، وعسكرية خاصة، سواء في مجال تخصيب اليورانيوم، وكذا تطويرها للمدى الذي تستطيع هذه الصواريخ الوصول إليه وطبعا هذا أمر يثير الكثير من القلق على الصعيدين الإقليمي والدولي[3].

وبدون الاتفاق، فإن إيران تستطيع فنيا تملك مواد نووية لتصنيع أول قنبلة ذرية خلال سنة من يورانيوم عالي التخصيب (أكثر من 90 في المائة)، بتعديل طفيف لتوصيلات وحدات الطرد المركزي **(الكاسكاد)** في مصانعها للتخصيب، وفي حالة ما إذا استكملت إيران تطوير وحدة التخصيب الجديدة

[1]– كوردزمان أنتوني: القدرات العسكرية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001. ص 96.

[2]– كوردزمان أنتوني:القدرات العسكرية الإيرانية،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،2001. ص 98.

[3]– محمد بدري عيد : مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية بعد الإتفاق النووي، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر، 2015.

IR-8، فإنها سوف تتمكن من مضاعفة إنتاجها من اليورانيوم المخصب لعشرات المرات، وربما يمكنها في المستقبل القريب صناعة قنبلة ذرية كل أسبوع.

الجدول رقم (3): تسليح القوة البحرية الإيرانية

رقم	نوع القطعة	العدد	اسم القطعة
1	غواصة كيلو	3	طارق (نوح)
2	غواصة جيب صغيرة	9	جيب
3	مدمرة	3	دماوند
4	فرقاطة	3	الوند
5	سفينة حراسة	3	بابند
6	زورق صواريخ	10	هودونغ
7	زورق صواريخ	10	كامان
8	زورق صواريخ	10	هيجو
9	زورق صواريخ	30	برغامار
10	زوارق مدفعية	3	جاهو (ظ فر)
11	زوارق دورية	7	كيوان
12	زوارق دورية	3	تم تجميعها في ايران
13	زوارق دورية	31	بوستن والر
14	زوارق دورية	10	بابلوت
15	سفن انزال وتموين	4	ايران **هرمز**
16	سفن انزال بحري	4	لاوان
17	حوامة	14	وبنكتن
18	كاسحة ألغام ساحلية	3	شاهروح
19	كاسحة ألغام موانئ	2	هارزجي
20	سفينة مساعدة	1	مزج
21	البحرية التجارية	431	

المصدر: اللواء الركن عدنان عبد الجبار والعميد المهندس البحري الركن عمار صادق علوان، لقدرات العسكرية الإيرانية وتأثيرها في التوازن السوقي بين العراق وإيران، بحث منشور، الندوة العلمية السنوية الثانية ، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، 18 حزيران 2014، ص18.

أما في مجال القوة الصاروخية التي تعول عليها إيران كثيرا في فرض سيطرتها على الخليج العربي باعتبارها اليد الضاربة للقواعد العسكرية الأمريكية في هذا الخليج، فان التقارير تشير إلى حصول إيران على (18) صاروخا من طراز (BM-25) من كوريا الشمالية في عام (2005) ويصل مداها إلى (2500) كم(42)، والشيء الأهم على هذا الصعيد هو صاروخ (شهاب -3) الذي يعد نسخة محسنة من صاروخ (nodong) الكوري الشمالي الذي عرضته إيران في عام (2001) ثم طورته في عام (2004) ليزيد مداه من (1300) كم إلى (2000) كم ثم طور أخيرا ليصبح صاروخ بالستي عابر للقارات يصل مداه إلى (10000)كم ويعرف باسم (شهاب -6) (43).[1]

علما أن القوة الصاروخية قد تعوض الضعف النسبي للسلاح الجوي الإيراني انظر جدول رقم (4) الذي يبين حجم القوة الصاروخية لإيران من حيث العدد والمدى الذي تصل إليه، مما يشكل خطرا استراتيجيا يهدد القواعد الأمريكية في الخليج العربي[2].

الجدول رقم (4): القوة الصاروخية الإيرانية

الماركة	عدد المراحل	قوة الدفع	المدى	القدرة المبدئية	المخزون	الاسم البديل
موشاك-120	1	جامدة	130كم	1992	-	ايران130، نازيت (Nazeat)
موشالك-160	1	سائلة	160كم	1993	-	فاتح NP/110
موشاك-200	1	سائلة	200كم	1994	-	زلزال2
شهاب -1	1	سائلة	300كم	1995	300-50	سكود - ب
شهاب -2	1	سائلة	500كم		150-50	سكود-سي (SCUD)
شهاب-3	1	سائلة	1300كم	2002	100-25	زلزال-3
شهاب-4	2	سائلة	2000كم		صفر	
ايريس (IRIS)	1	جامدة	3000كم	2005	-	شهاب -3د
(X-55) صاروخ ارضي هجومي جوال (LACM)	1	محرك نفاث	3000كم	2001	12	
شهاب-5	3	سائلة	5500كم	2005	صفر	
شهاب-6	3	سائلة	10000كم	2006	صفر	

المصدر :http:/ www.globalescurity.org /wmd/world/iran/missile.htm،2016

[1]) السبكي أمال : تأثير البرنامج النووي الإيراني في أمن الخليج، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط1، 2005. ص 76.

[2]) السبكي أمال : تأثير البرنامج النووي الإيراني في أمن الخليج، مرجع سابق، ص .77-78

*** تكنولوجيا الأقمار الصناعية والعسكرية**

تعتبر إيران الدولة الثانية بعد إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك القدرة على إطلاق أقمار اصطناعية[1]، بعد أن وضعت إيران في 4 فبراير 2009 قمرا اصطناعيا صنعته، حيث أطلقته بواسطة صاروخ "**سفير2**" الذي أفادت وكالة الأنباء الإيرانية أنه بدوره صنع في إيران.

من المؤكد أن إطلاق قمر إيراني الصنع بواسطة صاروخ إيراني الصنع أيضاً يعد انجازا علميا وتقنيا تفتقر إليه دول المنطقة، حيث إن امتلاك إيران تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية والصواريخ الحاملة لها والتي بدا واضحا أن إيران حققت فيهما سبقاً على العرب، ويعد مصدر قوة تضاف إلى مصادر القوة الأخرى التي تمتلكها إيران وهو ما يعني التقدم نحو تحقيق المشروع الإيراني، بالإضافة إلى امتلاك إيران لصواريخ شهاب 1، 2، 3، 4، 5 وهناك توجه للتطوير شهاب6، وصواريخ أخرى مثل"**زلزال**" و"**الفاتح**[2] ".

تبذل إيران جهدا جبارا في تطوير قدراتها الصاروخيّة البالستية والتكنولوجيا العسكرية، وهي تنفق جزءا كبيرا من ميزانيتها التسلحية على ترسانة الصواريخ التي تمتلكها وتطورها.فضلا عن امتلاكها للأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وتصنيع الغواصات.

لذا تعتبر التكنولوجيا محركا رئيسيا لسياسة إيران الخارجية، وتوجيه العلاقات الإيرانية الخارجية، ونجاحها أحيانا وإخفاقها أحيانا أخرى، حيث إن إيران في حاجة متزايدة إلى تطوير قدراتها التكنولوجية واللحاق بطفرتها العالمية، والرغبة في تحديث جيشها وإصلاح ما تم تدميره منذ الثورة وأثناء حربها مع العراق، والرغبة في تحقيق نمو اقتصادي والاعتماد على الذات كأحد المبادئ الأساسية للثورة الإيرانية، في ظل الحصار الأمريكي المضروب عليها، لذا لجأت إيران لتعميق علاقاتها مع الصين وروسيا كبديل عن التكنولوجيا الأمريكية والغربية.فقد بقيت معادلة البترول الإيراني مقابل التكنولوجيا والتجهيزات العسكرية هي المعادلة المسيطرة على التوجه السياسة الخارجية الإيرانية، وهو ما جعل إيران تنجح في اختراق الحصار الأمريكي المضروب عليها، وهو ما سبب قلقا أمريكا وإسرائيليا.وهذا كله علامة نجاح تحسب لإيران وسياستها الخارجية.

[1]– القاسمي بن محمد خالد : طموحات إيران النووية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2009، ص 79.

[2]– القاسمي بن محمد خالد، نفس المرجع، ص 81.

*** التنمية والسياسة**

من المؤكد أن التنمية لا تقتصر فقط على القدرة على تخصيب اليورانيوم أو تطوير تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية والكيماوية والبيولوجية وتكنولوجيا السلاح، على أهمية كل ذلك لا أنه غير كافية. فالتنمية هي منظور شامل متكامل ومستديم، وهي تمثل نظاما متكاملا يعضد بعضه البعض.

وبالتالي، فللتنمية أبعادها الصناعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.فمن خلال تنمية اقتصادية عن طريق تحقيق زيادة في الناتج الوطني الاقتصادي أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان، مما يؤدي إلى زيادة في حجم الدخل الوطني، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.وتنمية سياسية من خلال تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، وترسيخ المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار، وإشراك القاعدة الشعبية في صنع القرار أي في المشاركة السياسية وتنمية ثقافة سياسية ديمقراطية.وتنمية اجتماعية من خلال تطوير البنية الاجتماعية المتكلسة، واعتبار الإنسان عنصرا أساسيا ومحوريا في أية خطة تنموية، وتغيير نظرة الإنسان والمجتمع إلى الأمور في المقاوم الأول، عند ذلك يمكن القول نجاح الدولة في تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة.

عند تطبيق ذلك على إيران، يتضح أنها استطاعت أن تحقق بعض الانجازات التنموية، ولكنها عجزت عن تحقيق المنظور الشمولي للتنمية المستدامة، ويكشف عن ذلك حالة الاحتجاجات الواسعة ليس في الأوساط الشعبية والطبقة الوسطى فحسب، بل من داخل النخبة السياسية التي اعترتها الفرقة وأصابها الانقسام إثر فوز نجاد بولاية رئاسية ثانية.

حيث لا يزال يعاني النظام الإيراني من تلك التحولات العاصفة في بنيته الاجتماعية تم التعبير عنها بمظاهرات وحرائق وصدامات وقتلى واعتقالات بالآلاف، وهو مؤشر على أن النظام الحاكم فقد جزءا من قاعدة الاجتماعية نتيجة عجزه عن التعبير عن حركية المجتمع الإيراني، وهو دليل على فشل الطبقة الحاكمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في ظل ازدياد الفجوة بين النظام الحاكم وقاعدة الشعبية.

هذه الفجوة سوف تستغل من قبل الخارج وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث المزيد من العقوبات الجديدة التي يطلق عليها بـ "**العقوبات الذكية**" ضد إيران إثر تعثر نجاح المفاوضات على

خلفية برنامجها النووي، وفشل نظام العقوبات الاقتصادية، وبالتالي هيكلة العقوبات بما يستعيد من فاعليتها في منع إيران من تطوير مشروعها النووي.

وهذه العقوبات وصفتها وزيرة الخارجية الأمريكية **هيلارى كلينتون** بـ "عقوبات تصيب بالشلل".سوف تستهدف هذه العقوبات بشكل أساسي القاعدة الاجتماعية–الاقتصادية المساندة للنظام الإيراني، من خلال استهدافها نقطة الضعف الاقتصادية الإيرانية الأساسية المتمثلة باعتماد النظام على واردات البنزين الأجنبية التي تصل إلى 40% من احتياجاته المحلية، وهو القطاع الذي يعمل فيه داعمو النظام وبخاصة الحرس الثوري الإيراني حيث هناك كيانات تابعة لـ (الحرس الثوري) مرتبطة بهذه التجارة بشكل مباشر أو غير مباشر.

هكذا يتبين لنا أن إيران أخفقت في تحقيق التنمية الشاملة، وهو ما يؤثر سلبا على سياستها الخارجية، وتمثل نقطة ضعف في النظام، تعمل القوى الدولية على استغلالها لجهة تحقيق أهدافها.

إن الأمل في مستقبل واعد لإيران يتوقف على قدرتها في تحقيق منظور متكامل للتنمية ومستديم بما يحقق الاكتفاء الذاتي.ورغم أن إيران بلد نام، ويعاني من معضلات اقتصادية وبيئة دولية وإقليمية شديدة التعقيد، بيد أنه لا يمكن إنكار ما حققته على الصعيد التنموي– وإن كانت تنمية ناقصة– فهي تحتل على صعيد المنطقة مكانةً متميزة في الحقل الاقتصادي والعلمي والتقني، كما بينا سابقا.

وهنا تبدو مفارقة غريبة تحتاج إلى بحث معمق مفادها أن إيران منذ ثورتها عام 1979 وهي ترفض الاعتراف بالنظام الدولي، واتبعت سياسة الحياد "لا شرقية ولا غربية"، مقابل ذلك فُرض عليها عزلة دولية وإقليمية وحصار ضارب من قبل النظام الدولي وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرار النزاع بينها وبين واشنطن، وعدم اعترافها بالهيمنة الأمريكية، حتى أمست، كما يقال "رأس حربة في مواجهة المشروع الأمريكي"، و رائدة بما يسمى جبهة "الممانعة"، ومع ذلك استطاعت إيران أن تحقق بعض الانجازات التقنية والعلمية والتنموية برغم الحصار والعزلة المضروبة عليها.

في المقابل نجد دول عربية تتساوق سياستها مع واشنطن وفي حالة سلام مع إسرائيل إلا أنها بقيت في إسار التبعية ولم تنجز مشروعها التنموي كما أنجزت إيران التي شقت طريقها نحو التنمية الاقتصادية والصناعية.

في المقابل نجد تركيا تتمتع بعلاقات جيدة مع واشنطن وإسرائيل وتعترف بالنظام الدولي القائم ومع ذلك شقت طريقها بنجاح باهر في المجلات التنموية الاقتصادية والسياسية والصناعية، رغم اختلاف منهجها عن نهج إيران.

المطلب الثاني : دوافع و أبعاد إيران لامتلاك النووي

على الرغم من أن كلا من إيران والقوى العظمى يشتركون في عدد من الاهتمامات الأمنية الأساسية في البيئة الداخلية والخارجية، إلا أن تنوع الطيف الإيديولوجي الخاص بكل منهما يمنحهما في المقابل تباينا في الدوافع، يصعب من خلالها التعرف على الكيفية التي ظهرت بها أو تأسست عليها مقومات السعي للوصول إلى الهدف النهائي، وهو الحصول على ما يمكن تسميته بالقوة القصوى مهما كان نوعها.

وإن كنا نبحث عن موقع القوة القصوى لدى إيران على افتراض أن هذه القوة تقوم في نهاية المطاف على بلوغ اقتناء السلاح النووي ومبرراتها في إطار التوصل إلى إستراتيجية نووية محددة لهذا البلد على الرغم من أن المسئولين الإيرانيين في المجال النووي قد أشاروا مراراً إلى أنالهدف الوحيد للجمهورية الإسلامية الإيرانية في القطاع الذري هو استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، فقد أصبح من المسلم به أن إيران تسعى للحصول على أسلحة نووية".

إن الحصول على الأسلحة النووية له دوافع ومسوغات من وجهة نظر **طهران** تصُب مُجملها في كون ذلك حقاً أصيلاً لها خاصة بعد إستخدام العراق في حربهِ ضدها أسلحة كيمائية، وتواتر الدلائل على إمتلاك العراق لأسلحة دمار شامل استدعت ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي خارج بغداد والإحتلال الأنجلوسكسوني للعراق عام 2003. إلى جانب وجود إسرائيل وباكستان كقوتين إقليميتين تمتلكان مُعدات نووية، وأن بعض جيران إيران من جهة الشمال كجمهوريات آسيا الوسطى ربما يكون لديها بقايا أسلحة من عتاد الإتحاد السوفيتي السابق في أراضيها، في حين تخضع الدول العربية المُجاورة لإيران من جهة الجنوب للحماية العسكرية الأمريكية الموجودة بفاعلية مُقابل سواحل إيران على الخليج.

ومن ثم ليس من الصعب تفهُم الدوافع الإيرانية في سعيها للحصول على السلاح النووي والذي له دلالته الإستراتيجية من وجهة النظر الإيرانية ذاتها، حيثُ أضحت تلك البرامج جُزءاً أساسياً من مكونات التفكير الإستراتيجي الإيراني.

وبغض النظر عن ارتباط تطوير إيران للبرامج النووي بتطورات الوضع الإقليمي في الخليج من عدمه فإنه يرتبط بشكل وثيق بالرؤية الإستراتيجية لدور إيران الإقليمي عموماً والتي ترى أن امتلاك عناصر تفّوق مثل البرنامج النووي سيكون آلية مُهمة بإتجاه تحقيق هذا الهدف.

الفرع الأول: دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي

يكاد يجمع جل المحللين و المهتمين بالشأن الإيراني على جملة من الدوافع التي تحذو بإيران إلى الإصرار على إمتلاك القدرات النووية نستطيع إجمالها فيما يلي:

1- **الدوافع الاقتصادية:** فالبرنامج النووي الإيراني يرمي إلى تأمين نحو 20% من الطاقة الكهربائية بواسطة المواد النووية، وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، فوفقاً لتصريحات أدلى بها "حسين موسوي" نائب رئيس الوفد الإيراني إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن معدل النمو السكاني في إيران سيُحتم عليها مستقبلا استخدام إنتاجها الكامل من النفط، مما سيحرم إيران فعليًا من دخلها الحيوي من الصادرات النفطية[1].

2- **الدوافع العسكرية:** حيثُ أن هناك ما يُشبه الإجماع على أن دوافع عسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني، استناداً إلى أن الفكر الإستراتيجي الإيراني قد ركز بشدة على الدروس المُستفادة من الحرب العراقية- الإيرانية والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لإيران، وأن إيران لابد وأن تستعد لأية احتمالات في المستقبل، كما أن إيران استنتجت أنها لا يجب أن تعتمد كثيراً على القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم على أنفسهم أو على تمسكهم بالإلتزامات الدولية.

وفي واقع الأمر أن إيران تمتلك برنامجان نوويان، أحدهما مدني يعتمد على مفاعلات الطاقة كما في مفاعل **(بوشهر)** الذي يعمل بالماء الخفيف واليورانيوم منخفض التخصيب وهو لا يُثير مشكلة عسكرية من الناحية الفنية.

أما البرنامج الأخر فهو الذي أقيم في مدينتي **ناتانز** و**اراك**، والذي يعتمد على تخصيب اليورانيوم، والذي يُمكن أن يقود إلى امتلاك القنبلة النووية[2]، خاصة إذا ما تم ربط ذلك بالتصريحات السياسية الحادة

[1]- جيرولد جرين: سياسات إيران الإقليمية: وجهات نظر غربية، في الخليج و تحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005.ص 65.

[2]- بوب.ك. جيمس : الإنفاق الدولي على التسلح: انهيار اقتصاديات الدول الكبرى، ترجمة فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2013. ص 91.

للرئيس "**محمود أحمدي نجاد**" والتي لا تُشير بأي صورة إلى أن ما يتم إنجازه في إيران هو برنامج نووي مدني يرتبط بمجرد إنتاج الكهرباء، وهو ما يُثير مسألة التوجهات العسكرية وليست المدنية كما هو الحال في برامج الدول المجاورة.

3-الدوافع السياسية والإستراتيجية: وهي تلك المتعلقة بمفهوم الدور، حيثُتندرج عملية تطوير القُدرات النووية الإيرانية في إطار تصور مُتكامل للسياسة الخارجية الإيرانية على الأصعدة الإقليمية والدولية، حيثُ ترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على الاستحواذ على مكانة مُتميزة على الساحة الإقليمية.

وتذهب بعض التقديرات إلى أن القيادة الإيرانية تعمل في إطار هذا التصور على القيام بأدوار مُتعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج، وتحقيق الإستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، وتصل الرؤى الرسمية الإيرانية إلى تصوُر إمكانية الإفادة من التحوُلات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع إستراتيجية استقطابية هدفها الأول ملء الفراغ الأيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الإتحاد السوفييتي، والثاني استمرار المُواجهة مع الولايات المتحدة على أساس نظام قيمي مستمد من الإسلام، ويستوعب الطاقات والخبرات والتجارب التي أفرزتها حُقبة الثمانينيات والتسعينيات.ولذلك فإن السلاح النووي يُمكن أن يُقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية[1].

تُواجه المُحاولات المُستمرة و الدؤوبة من جانب إيران لتطوير قُدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية بحذر كبير من جانب الدول الخليجية.وتنطوي التطورات المُتلاحقة في البرنامج الإيراني لتطوير قُدراتها النووية على انعكاسات إستراتيجية بالغة الأهمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي بصفة عامة ومنطقة الخليج العربي والدول المجاورة بصفة خاصة، حيثُ أن امتلاك إيران لإمكانيات صُنع القنبلة النووية يُساعد على تعزيز مكانتها الإقليمية على مستوى الخليج والشرق الأوسط[2]، لذا قررت إيران أن يكون لها ترسانة خاصة بها من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية وأنظمة إطلاق الصواريخ الباليستية و الجوالة لحماية أمنها القومي.

ويُمكننا أن نفهم أن مُحاولات إيران لإستعادة قُدراتها العسكرية وتطويرها واستعادة موقعها الإستراتيجي، قد دفعت البنتاجون لإعتبارها "الدولة التي تُشكل التهديد الرئيسي على منطقة الخليج

[1]- العاتي مصطفى:إيران بين التسلح الروسي و التهديد الأمريكي،مجلة أراء حول الخليج، العدد 16، ص 57 .

[2]- المنصور عبد العزيز شحادة: أمن الخليج العربي بعد الإحتلال الأمريكي للعراق: دراسة صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد الأول، ص 589-618. 2009.

بأكملها"، وما تخشاه الولايات المتحدة – بعد إخفاقها في تطبيق سياسة الإحتواء المُزدوج– هو سعي إيران للسيطرة على مضيق "**هرمز**" والتحكُم في التجارة الدولية وتوريدات النفط الخليجي المارة عبره في حالة نشوب نزاعات مُسلحة بين إيران وجيرانها العرب في تلك المنطقة أو بينها وبين القوات الأمريكية المُعسكرة في قواعد أرضية ثابتة أو المتواجدة[1] على حاملات الطائرات القريبة من المنطقة.إذ يُمكن لإيران أن تلجأ إلى استخدام الألغام البحرية أو الصواريخ البعيدة المدى أو الهجمات الغواصة.

الفرع الثاني : أبعاد التسليح النووي الإيراني

البرنامج النووي الإيراني جعل من إيران دولة قوية وذات نفوذ في المنطقة بشكل خاص وعلى المستوى الدولي بشكل عام، وهذا أمر لا يمكن لأي طرف إنكاره، وهناك العديد من الدراسات حول أثر المشروع النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي.

وقبل الولوج في أبعاد البرنامج النووي الإيراني ينبغي الإشارة إلى الأهداف الإستراتيجية لإيران من امتلاك السلاح النووي و التي يمكن تحديدها فيما يلي :

1- ردع مصادر التهديد الرئيسية المتمثلة في الوجود الأمريكي المباشر على الحدود الإيرانية، وإسرائيل من الهجوم عليها، وهو الدرس الذي استوعبته إيران من خلال الغزو الأمريكي للعراق، وذلك في ظل فرضية أنه لو امتلك العراق سلاحا نوويا مثل حالة كوريا الشمالية لما أقدمت الولايات المتحدة على مهاجمته[2].
2- تحقيق التوازن الإستراتيجي النووي مع دول الجوار الجغرافي التي تمتلك مثل هذا السلاح (إسرائيل، باكستان، الهند..).
3- تكريس الهيبة والمكانة الإقليمية الإيرانية على منطقة الخليج بصفة خاصة ومنطقة الشرق الأوسط بشكل أساسي، في ظل إدراك إيران لعناصر قوتها مقارنة بنظيرتها الخليجية وبعض دول الجوار الاستراتيجي الأخرى، الأمر الذي يفرض ضرورة أن تكون لها اليد الطولى و الكلمة العليا في تنظيم و هيكلة الأمن في المنطقة[3].

---

[1]- عبد الله فالح المطيري: أمن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011.ص 120.

[2]- العاتي مصطفى:إيران بين التسلح الروسي و التهديد الأمريكي،مجلة أراء حول الخليج، العدد 16، ص 57، 2006.

[3]- يحي بن مفرج الزهراني: تطبيق نظرية العمق الإستراتيجي و القوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 2، 2016. ص 15-18.

4- المقتنيات العسكرية لدول الخليج و محاولتها المستمرة لبناء قوتها المسلحة بأحدث التكنولوجيا مما يخل بالتوازن الاستراتيجي العسكري في المنطقة و ذلك طبعا لا يعتبر إطلاقا في مصلحة إيران.

5- تسعى إيران لبناء قوة عسكرية كبيرة لتحقق قدر من الموازنة العسكرية مع القوة العسكرية الإسرائيلية من جهة، ومن جهة أخرى مع التواجد العسكري الأنجلو- أمريكي المكثف في منطقة الخليج العربي، مما يعطيها دورا عسكريا استراتيجيا واسع في هذه المنطقة الحيوية من العالم يتناسب مع القيمة الفعلية لموقعها الجيو إستراتيجية[1].

ومن خلال هذه الأهداف، فإن دول الخليج العربي بصفة خاصة والأطراف الإقليمية والدولية الأخرى تنظر إلى البرنامج النووي الإيراني باعتباره تطورا لا يجب التغافل عنه في السياسة الإقليمية، رغم تصريحات إيران المتكررة بخصوص الأهداف السلمية للبرنامج النووي، ولكن التساؤل هنا هو عن مساعي إيران لامتلاك الأسلحة النووية التي سوف تمهد الطريق أمام تسارع وتسابق محموم في المنطقة لامتلاك الأسلحة النووية، كما سبق وحدث بين الجارتين الهند وباكستان، مما من شأنه تعريض المنطقة إلى أخطار وعواقب قد لا تكون محمودة.

ونستطيع القول أن توازن القوى قد تغير بشكل كبير جدا خاصة بعد حرب العراق سنة 2003، بعد سيطرة الولايات المتحدة على العراق، وخروج هذا الأخير من معادلة ميزان القوى الإستراتيجية الذي مال بدرجة كبيرة وملحوظة لصالح إيران، لذلك فقد اعتبرت أن امتلاكها للسلاح النووي يعتبر أهم رادع لكل خطر محتمل.

لكن المشكل المطروح هو حول الضمانات حول عدم إتباع إيران لسياسة توسعية أو عدوانية والتأثير في المنطقة المحيطة بها، ما يحقق لها مصالحا الحيوية، لاسيما بسط السيطرة على مياه الخليج ومنافذه البحرية، والاحتمال الأرجح هو قد يكون البرنامج النووي الإيراني موجها ضد دول المنطقة الخليجية قبل أن يكون موجها ضد إسرائيل أو الولايات المتحدة، لأنه حتى لو امتلكت إيران السلاح النووي فلن تتمكن من ضرب إسرائيل ولا الولايات المتحدة، وأن مهمة ووظيفة هذا السلاح لن تتجاوز أن تكون

[1]- سعد مجبل فلاح الهبيدة: البرنامج النووي الإيراني و أثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة (2003-2012)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013. ص 210.

عملية ردع الدولتين عن مهاجمتها عسكريا، أو محاولة التفكير في تغيير نظامها بالقوة كما حدث مع العراق، وبالتالي يمكن القول أن امتلاك إيران للقدرات النووية يخدم الرؤية الإستراتيجية الأمنية الإيرانية[1].

ولا شك أن الاتجاه للأسلوب العسكري قد يؤدي إلى نتائج كارثية على المستوى الخليجي، حيث يرى المحللون أن إيران في إطار إستراتيجية الرد أو الانتقام سوف تسعى إلى استهداف الوجود والمصالح الأمريكية والإسرائيلية في العالم وفي منطقة الخليج بصفة خاصة، وفي هذا الخصوص تعتمد إيران على عاملين أساسيين هما الشيعة الذين يشكلون نسبة حوالي 12 في المائة من سكان دول الخليج الست الأصليين(32 مليون نسمة مجتمع)[2]، بالإضافة إلى موقع إيران الاستراتيجي في شمال الخليج العربي الذي يجعلها قادرة على تهديد الحقوق النفطية في السعودية والكويت والعراق والإمارات إنتاجا ونقلا، والتأثير سلبا في استقرار سوق النفط العالمية التي يسعى المنتجون والمستهلكون على حد سواء لاستقرارها وإبعادها عن أي متغيرات وتطورات.

وفي اتجاه آخر، يركز العديد من المهتمين بالشأن الإيراني والخليجي على التداعيات والتبعات الغير عسكرية للبرنامج النووي الإيراني، فيعتبرون أن المحور الأهم في مخاطر التسلح الإيراني هو ذلك المتعلق بالخسائر الاقتصادية التي ستتكبدها المنطقة جراء حدوث تسريبات إشعاعية، وهو أمر ليس ببعيد سواء أكان البرنامج النووي الإيراني سلميا أو عدوانيا، وسواء فرضت عقوبات دولية على **طهران** أو لم تفرض، وسواء وقعت مواجهة بين إيران والأطراف الأخرى المعنية بالنزاع، ففي جميع الأحوال هذا الخطر محتملا لا سيما أن مفاعل **بوشهر** مثلا يقع فعلا على خط زلزال نشط[3].

حيث أن حدوث مثل هذه التسربات الإشعاعية سوف تكون له آثار ونتائج بيئية وصحية خطيرة، لكنها في المقام الأول ذات تداعيات اقتصادية، ولابد من الإشارة إلى مسألتين جوهريتين بهذا الخصوص وهما:

[1]- عبد الله فهد النفيسي و آخرون: المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية،مركز أمية للبحوث و الدراسات،ط2، 2014، ص 59-60

[2]- توماس ماتير : إيران و أمن دول الخليج في القرن الحادي و العشرين، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 2005 ص 152.

[3]- عبد الله فالح المطيري: أمن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011.ص 122.

الأولى: أن مساحة الدول الخليجية مجتمعة صغيرة جدا، وبالتالي فإن تهجير السكان إلى مناطق أكثر أمنا في حالة التسربات النووية يبدو أمرا مستحيلا، وبالتالي فليس أمام شعوب الخليج من خيارات سوى البقاء محلها، أو الهجرة إلى الخارج، وفي كلتا الحالتين سوف تكون التبعات والتداعيات الاقتصادية مكلفة كثيرا.

الثانية: أن دول الخليج العربية على الأقل تعتمد اعتمادا شبه كلي في مياه الشرب على تحلية مياه البحر وبالتالي فإن تسرب الإشعاعات النووية في هذه المياه يضعنا أمام خيارين كلاهما ذو تكلفة إقتصادية باهظة جدا، إما الموت عطشا أو استيراد مياه صالحة للشرب[1].

الآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج العربي: يمكننا تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

1) تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج: مما لا شك فيه أن امتلاك إيران للأسلحة النووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين:

الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت التوجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الأسيوية الكبرى (الهند وباكستان والصين)، وفي الشمال هناك روسيا.

وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب، وهذا راجع إلى مدى الخلل في القدرات التسليحية للدول الخليجية مقارنة بالتسلح الإيراني، ويضاف إلى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدم في القوات المسلحة أو الإلتزام بالحياة العسكرية، كما أنهم يفتقرون بصفة عامة للخبرة القتالية[2].

الثانية: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل غير مستبعد من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي

[1]- عطية ممدوح حامد: البرنامج النووي الإيراني و المتغيرات في أمن الخليج، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،2003، ص 76-77.

[2]- عطية ممدوح حامد: البرنامج النووي الإيراني و المتغيرات في أمن الخليج، المرجع السابق، ص 77.

الإيراني، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالا عديدة منها قيام إيران عن طريق حزب الله بقصف إسرائيل، مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف بين إسرائيل و الدول المجاورة (سوريا، لبنان).

ومن ناحية أخرى قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والبحرية الأمريكية في دول الخليج من خلال استخدام الصواريخ، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال تحول المواجهة المباشرة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عديدة العواقب، منها قيام إيران بإغلاق مضيق **هرمز** مما يعيق تدفق النفط الخليجي إلى الغرب، بالإضافة إلى استهداف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلبا على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي، ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد[1].

1- صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج

من بين الأبعاد المهمة بالنسبة لامتلاك إيران للأسلحة النووية صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد هذه القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية الخليجية، فإيران تطالب بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول مجلس التعاون لهذه المسألة التي ترى في الوجود الأجنبي عاملا مهما لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، إلا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه إعاقة إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات :

1) إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب، وإنما في المنطقة العربية ككل، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي، وهو الأمر الذي أكدت عليه العديد من الأطراف من بينهم وزير الخارجية الألماني الأسبق يوشكا فيشر حيث قال " أن تسلح إيران سيكون بمنزلة كابوس لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار[2].

[1]- أبو زيد أحمد محمد : معضلة الأمن اليمني الخليجي: دراسة في المسببات و الانعكاسات و المآلات، المعهد الدولي للدبلوماسية الثقافية، الإمارات العربية، دبي، 2014. ص 45.

[2]- توماس ماتير : إيران و أمن دول الخليج في القرن الحادي و العشرين، مرجع سابق، ص 155.

وهو الأمر نفسه الذي أكد عليه أمير دولة قطر، بالقول أن المنطقة مشمولة بالخطر إذا أخذنا بعين الاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث.

2) إن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج، لابد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية وغيرها[1].

3) إمتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض جميع الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولا إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض[2].

وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل ردة فعل في العلاقات التي يشوبها التوتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار المسألة إيرانية داخلية على الرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية.

[1]– عبد الونيس عادل : مجلس التعاون الخليجي و إيران 25 عاما من الحذر و الترقب، مجلة أراء حول الخليج، العدد 30 ص 48،53، 2007.

[2]– عبد الله فهد النفيسي و آخرون: المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية،مركز أمية للبحوث و الدراسات،ط2، 2014، ص 60

2- الوضع الخليجي إزاء وقوع حرب إقليمية :

ويعد هذا الأثر أحد أهم تداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي، حيث تؤكد كافة المؤشرات أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن استخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة، وفي هذا الصدد أشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى " أنه إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية، فإن الخطر سيكون كبيرا ومحوريا، وشدد التقرير على أن الولايات المتحدة لابد أن تكون أشد قلقا فيما يتعلق بإيران وامتلاكها أسلحة نووية[1].

ولعل هذا ما يفسر التحول في خطاب الإدارة الأمريكية الذي أصبح يؤكد على أن الولايات المتحدة لا تستبعد الخيار العسكري ضد إيران، وفي حالة نشوب حرب ضد إيران، فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه مأزقا حقيقيا[2]، فإذا كان للدول الخليجية مصلحة حقيقية في التخلص من النظام العراقي السابق سواء أعلنت ذلك أم لم تعلنه، إلا أن الأمر يبدو مختلفا مع الحالة الإيرانية التي يصعب معها التكهن بنتائج هذا العمل سواء كان ضربة استباقية أو عمليات عسكرية، حيث لن تكون الدول الخليجية بمنأى عن تداعيات مثل هذه الأعمال، كما أنه على الرغم من أن تلك الدول تعد حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة بموجب اتفاقيات أمنية ثنائية[3]، فإنه من المستبعد أن تقدم هذه الدول تسهيلات لوجستية للعمليات العسكرية ضد إيران..

رغم بعض المؤشرات الإيجابية التي طرأت على العلاقات الإيرانية الخليجية في أعقاب أزمة الخليج الثانية وما تلاها من إضعاف لقوة العراق والإطاحة بنظامهِ السياسي، إلا أن هناك تناقُضاً بين ما تُطالب به إيران وما تُمارسه على أرض الواقع، ففي الوقت الذي تُطالب فيه برحيل القوات الأجنبية عن منطقة الخليج وإحداث مزيد من التقارُب مع الدول الخليجية الست، الأمر الذي يترتب عليه خفض مُعدلات الإنفاق على التسلُح، تسعى إيران لتطوير قُدراتها التسليحية بما يفوق احتياجاتها الفعلية، بل تنوع هذا التسلُح[4].

---

[1]- العدواني عبد الناصر : إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي :مقتربات جديدة، مرجع سابق، ص 213.

[2]- أبو زيد أحمد محمد : معضلة الأمن اليمني الخليجي: دراسة في المسببات و الانعكاسات و المآلات، مرجع سابق، ص 50.

[3]- بيومي زكريا سليمان : العرب بين النفوذ الإيراني و المخطط الأمريكي الصهيوني، دار العلم للإيمان و النشر، دمشق، 2009.ص 54-55

[4]- عبد الونيس عادل : مجلس التعاون الخليجي و إيران 25 عاما من الحذر و الترقب، مجلة أراء حول الخليج، العدد 30 ص 48،53 .

وتتمثل مُعضلة دول الخليج العربية نتيجة للبرنامج النووي الإيراني في موقفها الصعب الذي وجدت نفسها فيه، فهي من جهة لا تُريد أن تكون هُناك حرب جديدة في المنطقة ضد دولة لها عُمق شعبي وديني في دول الخليج العربية ومن جهة أُخرى فهي لا تود أن تُصبح إيران قوة نووية تمتلك هذه القُدرات في المجال العسكري[1].

هنا هو مكمن المُعضلة الأساسية لدول الخليج العربية، لذلك نجد مواقفها العلنية تُحبذ الخيار الدبلوماسي على غيره من الخيارات بإعتبار أنهُ أفضل السُبل التي ستؤدي إلى نزع فتيل التخوُف الخليجي وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة من جهة، والدفع بإيران بعيداً عن أن تُصبح دولة بقُدرات نووية عسكرية.

فالسعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي يصُب في اتجاه تعميق الخلل القائم في توازنات القوى في منطقة الخليج ويُهدد الاستقرار في المنطقة، ويزيد من مُعضلة التوصُل إلى صيغة مُتفق عليها للأمن الإقليمي في ظل غموض النوايا الإيرانية واستمرار الخلاف حول بعض القضايا المُتعلقة بالترتيبات الأمنية[2]، وتزايُد التصريحات المُتشددة من داخل منظومة صُنع القرار الإيراني والاستمرار باستخدام لفظ (الخليج الفارسي) والتشبُث به كمُسمى للاستحقاق التاريخي للخليج من جانب إيران استكمالا لمفهوم الدور الإقليمي لإيران بما يُعمق من الخلافات ويوسع الهوة بينها وبين جيرانها من دول مجلس التعاون.

أضف إلى ذلك التأثيرات المُحتملة للسيناريوهات المفتوحة لمُستقبل الملف النووي الإيراني على أمن الخليج جنباً إلى جنب مع المخاطر البيئية المُتوقعة.وهو ما يجد تفصيله فيما يلي :

1- هذا الوضع يُمثل تكريس لحالة الخلل القائم في موازين القوى والتي تعكس تفوقاً عسكرياً وبشرياً إيرانياً، خاصة بعد الخروج الحالي للعراق من مُعادلة التوازن العسكري، فمُخصصات الإنفاق العسكري الإيراني تحظى بأهمية قصوى في ميزانية الدولة، لما يُحققه ذلك من تحقيق الهدف القومي لإيران في بناء قاعدة عسكرية صناعية مُتميزة، ولتحديث القوات المسلحة ولامتلاك أسلحة ردع.

[1]- عطية ممدوح حامد: البرنامج النووي الإيراني و المتغيرات في أمن الخليج، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،2003، ص 79-81.

[2]- بيومي زكريا سليمان : العرب بين النفوذ الإيراني و المخطط الأمريكي الصهيوني، دار العلم للإيمان و النشر، دمشق، 2009.ص 60.

ورغم أن الإنفاق العسكري الإيراني بدا مُتواضعاً في بداية التسعينيات مُقارنة بعقد الثمانينيات نتيجة المشاكل الاقتصادية والهزيمة التي واجهتها إيران عام 1988، ونتيجة للتوتر الذي ساد المنطقة بسبب حرب الخليج الثانية، حيثُ تقلص الإنفاق العسكري على الدفاع من 12.2 مليار دولار عام 1987 إلى 8.9 مليار دولار عام 1989، ثم إلى 8.9 مليار دولار عام 1990، حتى وصل إلى 4.2 مليار دولار عام 1995[1].

إلا أن الإنفاق بدأ يأخُذ في الزيادة تدريجياً مرة أُخرى إلى 4.7 مليار دولار عام 1997 بنسبة 6.9% من الناتج القومي، ثم ارتفعت مُعدلات الإنفاق العسكري خلال عام 1998 إلى 5.8 مليار دولار، و5.7 مليار دولار عام 1999 بنسبة 8.17% من الناتج القومي، ثم يصل أقصى مُعدل له عام 2000 نتيجة ارتفاع عائدات البترول حيثُ وصل إلى 7.5 مليار دولار في ذلك العام[2].

2- من الركائز الأساسية للإستراتيجية القومية الإيرانية ضرورة هيمنة إيران الفارسية على (الخليج الفارسي) وأن يتم الاعتراف إقليمياً ودولياً بها، لذلك فإن عليها التصدي بكُل الطُرق والوسائل لمُواجهة أي جهود أو إجراءات تعوق ذلك كجزء أساسي من الأمن القومي الإيراني، وهو ما يفرض عليها إمتلاك قُدرات ذاتية عسكرية وإقتصادية وتقنية تفوق حاجتها الدفاعية والذي ينعكس بدوره على التوازُن الإستراتيجي الإقليمي لتُصبح قوة إقليمية مُهيمنة[3].

3- إن إمتلاك إيران سلاحاً نووياً يؤدي إلى صعوبة حقيقية في التوصُل إلى صيغة مشتركة للترتيبات الأمنية في المنطقة[4].التي هي في الأصل من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية – الخليجية، خاصة ما يتعلق فيها بمسألة الوجود الأجنبي في تلك الترتيبات.

[1]- محمدي صليحة: حوار الردع العقلاني – التنظيمي في تحليل انتشار الأسلحة النووية – البرنامج النووي الإيراني نموذجا-، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2017.ص 125.

[2]- محمدي صليحة: حوار الردع العقلاني – التنظيمي في تحليل انتشار الأسلحة النووية – البرنامج النووي الإيراني نموذجا-، ص 127.

[3]- يحي بن مفرج الزهراني: تطبيق نظرية العمق الإستراتيجي و القوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 2، 2016 ص، 19.

[4]- ميلود عامر حاج، دول مجلس التعاون و مرحلة ما بعد النفط:تحديات متوقعة و حلول مأمولة، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017، ص 28-32.

ومن ثم فإن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي، من شأنه أن يعوق إمكانية التوصُل إلى صيغة أُمنية مستقبلية لمنطقة الخليج وينسف كافة الجهود التي بذلها الجانبان لسنوات مضت لبناء الثقة ونبذ اللجوء للقوة في حل الخلافات وإرتضاء التفاوُض ومبادئ حُسن الجوار والمنافع المُتبادلة كأُسس للتعامُل البيني.وهو ما يدفع دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أُمنية مُشتركة في الخليج[1]، لأن تحصُل على ضمانات دولية مُلزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع كافة الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المُتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بإمتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.

4- التحرُك الخليجي في مُواجهة البرنامج النووي الإيراني يتردد بين خيارات ثلاثة أولها: بدء برنامج نووي سلمييتم تحويله مُستقبلاً إلى برنامج عسكري على غرار ما قامت به الدول النووية في العالم، وثانيها: الدخول في تحالُفات إستراتيجية علنية مع قوى نووية للحصول على مظلة نووية لتأمين ردع استراتيجي تجاه إيران، وثالثها: شراء سلاح نووي جاهز.

ويبدو أن دول الخليج قد إنحازت للخيار الأول لأن تكلفته السياسية أقل، وهو ما عبر عنه البيان الختامي لقمة الرياض عام 2006، والذي أكد على الرغبة الخليجية في تطوير برنامج مُشترك في مجال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية[2]، طبقًا للمعايير والأنظمة الدولية، مُشيراً إلى أنهُ يُمثل حقاً لدول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية طالما خضع للشروط الواردة في الإتفاقيات الدولية ذات الصلة"، وبالتالي فقد تشهد المنطقة سباقاً نحو التسلُح النووي إذ أن دول الخليج ستكون ضمن دائرة سباق نووي حاد.

5- هذا إلى جانب الآثار البيئية للبرامج النووية الإيرانية، حيثُ توجد دلائل علمية عديدة على أن المنشآت النووية الإيرانية لم تنشأ وفقَ القواعد العلمية المرعية في ذلك، فمُفاعل **(بوشهر)** الذي يقع على بعد نحو 150 ميل من مدينة الكويت يعتمد بصفة أساسية على تقنيات روسية لا تملُك عناصر الأمان النووي[3]، وهو ما يعني أن دول الخليج تظل مُعرضة لخطر تسرُب الإشعاعات من تلك

[1]- زياد النعيمي، الشراكة الخليجية الإستراتيجية للتكامل الإقليمي، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، 2008. ص 68-70.

[2]- ظافر محمد العجمي : تأثير المتغيرات الاقتصادية على تسليح دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017، ص 34-37.

[3]- أنطاكي مصطفى: البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، 2006.ص 90.

المنشآت، وهو الخطر الذي يزداد حال الإحتكام لسيناريو توجيه ضربة جوية إلى المنشآت النووية الإيرانية والذي من شأنهِ أن يؤدي إلى كابوس نووي أكبر حجماً وأبعد تأثيراً من كارثة (تشرنوبل 1986)، بسبب تسرُب الإشعاعات النووية من المُفاعلات والمصانع، وهو ما قد يؤدي إلى خسائر بشرية بالغة الخطورة والمدى.

وهو ما قد يحدُث أيضاً في حالة عدم اللجوء للخيار العسكري وذلك لوقوع إيران في محيط منطقة جيولوجية نشيطة زلزالياً – كما هو في اليابان– بما يعني أن زلزالاً قد يُسبب حادثاً نووياً تكون أثاره الكارثية أكثر وضوحاً على دول مجلس التعاون الخليجي منها على إيران، والتي قد تودي بحياة نحو مائتي ألف نسمة[1].

كما أن تلوث مياه الخليج نتيجة إلقاء إيران لمُخلفاتها النووية فيها من شأنهِ أن يؤدي إلى تلوث إشعاعي تستمر آثاره لسنوات وتقود إلى إغلاق محطات تحلية المياه على السواحل العربية.

[1]– ظافر محمد العجمي : تأثير المتغيرات الاقتصادية على تسليح دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017، ص 34–37.

المبحث الثاني: استراتيجيات الأمن القومي الإيراني و تداعيات الملف النووي الإيراني إقليميا و دوليا

بنيت إستراتيجية إيران للوصول إلى الدولة الإقليمية الكبرى والأقوى على ثلاث مرتكزات أساسية وهي الاتفاق، التساوي، الاعتراف الدولي والإقليمي بالمكانة، وذلك من خلال خلق وضع متميز ل**طهران** على حساب الدول الإقليمية وحتى المجاورة الأخرى.

المطلب الأول: المؤثرات الإقليمية و الدولية في الأمن القومي الإيراني

إن سعي إيران إلى الحصول على الترسانة النووية، تفرضه مجموعة التطورات الإقليمية والدولية التي تؤثر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في النظرة الإيرانية لأمنها القومي، ففي الوقت الذي تعد فيه إيران لدى أغلب المهتمين بشأنها أحد أكثر الدول والفواعل أهمية في استقرار المنطقة لما لها من تأثيرات سواء إيجابية أم سلبية، فإنها تحسب ألف حساب ولا تتوانى عن الإهتمام بالمتغيرات الإقليمية والدولية في نظرتها الأمنية.

الفرع الأول: النظرة الإيرانية لأمنها القومي والإقليمي

تُواجه المُحاولات المُستمرة والدؤوبة من جانب إيران لتطوير قُدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية بحذر كبير من جانب الدول الخليجية، وتنطوي التطورات المُتلاحقة في البرنامج الإيراني لتطوير قُدراتها النووية على انعكاسات إستراتيجية بالغة الأهمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي بصفة عامة ومنطقة الخليج العربي والدول المجاورة بصفة خاصة.

حيث أن امتلاك إيران لإمكانيات صُنع القنبلة النووية يُساعد على تعزيز مكانتها الإقليمية على مستوى الخليج والشرق الأوسط،لذا قررت إيران أن يكون لها ترسانة خاصة بها من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية وأنظمة إطلاق الصواريخ الباليستية والجوالة لحماية أمنها القومي[1].

ويُمكننا أن نفهم أن مُحاولات إيران لاستعادة قُدراتها العسكرية وتطويرها واستعادة موقعها الإستراتيجي، قد دفعت البنتاجون لاعتبارها " الدولة التي تُشكل التهديد الرئيسي على منطقة الخليج بأكملها".وما تخشاه الولايات المتحدة – بعد إخفاقها في تطبيق سياسة الاحتواء المُزدوج– هو سعي إيران

[1]– أشرف محمد كشك، دول الخليج و إيران:قضايا الصراع و استراتيجيات المواجهة، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الأول، ديسمبر 2016، ص 19–20.

للسيطرة على مضيق "**هرمز**" والتحكُم في التجارة الدولية و توريدات النفط الخليجي المارة عبره في حالة نشوب نزاعات مُسلحة بين إيران وجيرانها العرب في تلك المنطقة أو بينها وبين القوات الأمريكية المُعسكرة في قواعد أرضية ثابتة أو المُتواجدة على حاملات الطائرات القريبة من المنطقة[1]، إذ يمكن لإيران أن تلجأ إلى استخدام الألغام البحرية أو الصواريخ البعيدة المدى أو الهجمات الغواصة.

لذا فإن الفكر الإستراتيجي الإيراني يرتكز على توظيف إجمالي القُدرات العسكرية من أجل ردع أي هجمات أمريكية أو إسرائيلية أو أمريكية – إسرائيلية ضد المنشآت النووية الإيرانية، علاوة على حرص القيادة الإيرانية على توظيف التطوُر في القُدرات النووية الإيرانية من أجل تعزيز الموقف الإيراني في القضايا المتعلقة بأمن الخليج.

ومن هنا فإن الترسانة النووية الإيرانية تُمثل تهديداً مُباشراً لأمن الخليج العربي على المديين القريب والمتوسط، في ظل التوجُهات الإيرانية لفرض الهيمنة على المنطقة، وربما كان اتجاه القيادة الإيرانية إلى الخيار النووي ناجماً عن العُزلة الإقليمية والدولية التي تُعاني منها إيران، إضافة إلى التفكير الإيراني القائم على المؤامرة لضمان الأمن القومي الإيراني من التهديد الأمريكي الغربي والإسرائيلي أو حتى الإقليمي[2].

ورغم المخاوف الظاهرة والكامنة من تطوير إيران لبرنامجها النووي، إلا أن هُناك حقيقة لابد وأن نعيها تماماً، وهي أن هذا البرنامج وإن كان يصُب في اتجاه تدعيم الدور القيادي الإيراني في المنطقة، إلا أن ذلك قد لا يعني أنه يستهدف بالضرورة أمن الخليج، فهل تحتاج إيران قنبلة نووية لتفرض هيمنتها وأمنها على منطقة الخليج، فواقع إيران الجغرافي و الاقتصادي والسكاني وثرواتها النفطية وغير النفطية وموقعها الإستراتيجي ومصادر قوتها المعنوية مُقارنة بدول الخليج، يجعل منها قوة إقليمية لا يُمكن تجاهُلها أو الاستهانة بها[3].

[1]– ظافر محمد العجمي، تأثير المتغيرات الاقتصادية على تسليح دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017، ص 34–37.

[2]– أنطاكي مصطفى: البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط، مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر، دمشق،2006.ص 97.

[3]– زياد النعيمي، الشراكة الخليجية الإستراتيجية للتكامل الإقليمي، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، 2008، ص 20–21.

لذا هناك من يرى أن السعي الإيراني الحثيث وما تتعرض له من ضغوط دولية وعقوبات للوصول لهدفها من برنامجها النووي لا يُمكن أن يكون بهدف تحقيق تفوق عسكري وأمني على دول الخليج، بقدر ما يهدف إلى أن تشكل إيران قوة ردع نووية موازية للقوة الإسرائيلية، وهو الفرض الذي يُعززه الهياج الإسرائيلي والغربي ضد البرنامج النووي الإيراني لحشد قوى المجتمع الدولي ضد هذا البرنامج وتدمير أركانه، كما حدث مع القُدرات العسكرية العراقية من قبل ليظل التفوق العسكري في منطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، لذا يظل التحريض الإسرائيلي مُستمراً على "الخطر الإيراني الداهم" الذي سيهُدد ليس فقط الدولة العبرية بل سيجعل الشرق الأوسط أكثر سواداً وخطورة.

هذا إلى جانب كون ذلك البرنامج يُمثل أداة ضغط وتهديد لكل دولة تقف ضد مشروع ملء الفراغ والقيادة الإيرانية للخليج، خصوصاً من دول الإقليم الخليجي.

لذا فإن إيران تطرح نفسها كبديل إقليمي يُحقق التوازن الإستراتيجي بدلاً من القوات الأجنبية المُرابطة في منطقة الخليج، وهو استكمال للطرح الذي سبق وقدمته سابقا، والذي يقضي بإقامة تحالُف استراتيجي يضُم دول الخليج الست بالإضافة إلى إيران والعراق، كما يُعد استكمالاً للطرح الإيراني الخاص بأمن الخليج[1]، والذييرى أن هذا الأمن ينبغي أن يتحقق ذاتياً بقُدرات الدول المعنية وليس بمساعدة أي طرف خارجي.

ومن ثم ترى إيران بأن مصالحها المُباشرة في الخليج تتطلب منها أن تظل أعيُنها مفتوحة على نفوذ الولايات المتحدة المُتزايد والذي يتم بالطبع على حسابها ومصالحها في المنطقة[2]، ووفق المفهوم الإيراني لأمن الخليج فإن التدخُل الخارجي أو الوجود الغربي في المنطقة يُمثل التهديد الرئيسي لأمن الخليج، ونتيجة لهذا المفهوم، فإن إيران ترفُض الإتفاقيات والترتيبات الأمنية كافة التي تُعقد مع دول خارج المنطقة بما فيها العربية، حيثُ جاهدت إيران منذ مطلع القرن العشرين على إبعاد معيار العروبة من استراتيجيات الأمن الخليجي، كما أن المفهوم الإيراني لأمن المنطقة يربُط أمن الخليج مع أمن دول وسط آسيا حيثُ تُعتبر إيران نفسها الموازن والرابط بين طرفي الأمن بين الخليج العربي ودول وسط آسيا[3].

[1]- القحطاني شيخة غانم،توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2010. ص 30-32.

[2]- عطوان خضر عباس: العراق و إيران: جيرة شقاق،مجلة أراء حول الخليج، العدد 33، ص 57،61، 2007.

[3]- الأسطل كمال : نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،2009.ص 94.

والتصور الأمني الإيراني الذي يرتكز على الرفض التام لأي تغيير يطرأ على الحدود السياسية، يعني عدم استعدادها لرد الجزر الثلاث المُتنازع عليها بين إيران والإمارات، بل إنها تقوم بدعمها عسكرياً، مما يُشير إلى أن مُحاولات التقارُب في العلاقات الإيرانية الخليجية[1] تتناقض مع الأفعال والتي لم ترق لمستوى القبول بحل سلمي ينهي احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث.

فقد دعا قادة التعاون في قمم المجلس إلى ضرورة دعم إيران لمصداقية علاقاتها مع دول الخليج من خلال اتخاذها للإجراءات الفاعلة على طريق إنهاء مشكلة الجزر الثلاث والقبول بمساعي الأمين العام للأمم المتحدة ومبدأ التحكيم الدولي وهو ما لم تقبل بهما القيادة السياسية الإيرانية حتى الآن.

لذا فإن الفكر الإستراتيجي الإيراني يرتكز على توظيف إجمالي القُدرات العسكرية من أجل ردع أي هجمات أمريكية أو إسرائيلية أو أمريكية – إسرائيلية ضد المنشآت النووية الإيرانية، علاوة على حرص القيادة الإيرانية على توظيف التطوُر في القُدرات النووية الإيرانية[2] من أجل تعزيز الموقف الإيراني في القضايا المتعلقة بأمن الخليج.

ومن هنا فإن الترسانة النووية الإيرانية تُمثل تهديداً مُباشراً لأمن الخليج العربي على المديين القريب والمتوسط، في ظل التوجُهات الإيرانية لفرض الهيمنة على المنطقة، وربما كان اتجاه القيادة الإيرانية إلى الخيار النووي ناجماً عن العُزلة الإقليمية والدولية التي تُعاني منها إيران، إضافة إلى التفكير الإيراني القائم على المؤامرة لضمان الأمن القومي الإيراني من التهديد الأمريكي الغربي والإسرائيلي أو حتى الإقليمي.

وقد نكون أكثر وضوحا إذا ما أردنا أن نعي درجة ارتباط إيران بهذا البرنامج أو المشروع، أن نقترب منها بحالة من المقارنة مع السياسة الإسرائيلية بهذا المجال، إذ عمدت هذه السياسة إلى استخدام أسلوب التضليل المتعمد في عقوق خصومها، فهي تفترض احتفاظها بالأسلحة النووية بما يمكن أن نطلق عليه بالورقة الأخيرة أو وثيقة التأمين النهائية، مثل هذه المخاوف حول البقاء، قد تنجم بشكل مفهوم وواضح لدى إسرائيل نتيجة لعدد من الأحداث والسوابق التاريخية التي تعتبر أنها تهدف إلى إزالتها من

[1]– الأسطل كمال : نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 100.

[2]– سعد مجبل فلاح الهبيدة: البرنامج النووي الإيراني و أثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة(2003–2012)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013. ص 200.

الوجود، ومقارنة مع هذا الوصف نجد أن مخاوف البقاء لا تبدو ملائمة للحالة الإيرانية،فإيران اليوم لا تواجه أي خصم أو عدو له تصميم مسبق على إزالتها أمة و دولة على الأقل في المستقبل المنظور[1].

وعلى الرغم من هذا الإعتقاد، فإنه لا يمكن أن يولد لدى إيران تصور بأنها تواجه تهديدات لوجودها كدولة وأمة، رغم أنها تدرك في المقابل البيئة العدائية الحالية التي تواجه مصالحها، خاصة وأنها قد راقبت عن كثب سقوط النظام العراقي الذي كان معروفا بصلابته[2].

وإذا كانت إيران لا تعتبر أن هناك خصما يهدد وجود كيانها، فلا شك أنها تتحسس في مسألة البقاء جانبا فيما يتعلق بالناحية القيمية، وتحديدا الدينية، لذا نجدها في أكثر من مناسبة تربط بين هذا الجانب وبين السلاح النووي وسعيها للخصوص على ما يسمى ب" القنبلة الإسلامية"، حيث تدعوا التيارات المحافظة إلى ضرورة متابعة البرنامج النووي الإيراني من دون أن تخفي اهتمامها في أن تتطور تلك المتابعة باتجاه امتلاك القنبلة النووية[3]، لأن امتلاكها من قبل الشرق والغرب يمثل تهديا لمستقبل الإسلام حسب النظرة الإيرانية، وعلى سبيل المثال لا الحصر الخطاب الذي ألقاه نائب الرئيس الإيراني آية الله مهاجراني في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في **طهران** عام 1992، حين قال : " طالما تقوم إسرائيل بمواصلة امتلاكها للسلاح النووي، فإن الواجب يحتم علينا نحن المسلمون التعاون فيما بيننا لانتهاج قنبلة نووية بغض النظر عن جهود الأمم المتحدة لمنع الانتشار ".

الفرع الثاني: التسلح الإيراني و التوازن الإستراتيجي في المنطقة

هناك عدة عوامل تلعب دورا كبيرا وأساسيا على التوازن الإستراتيجي في المنطقة، وتعتبر إيران من أبرز الطامحين إلى إمتلاك القنبلة النووية، ويتنافس في إيران ملالي القرون الوسطى، وجيل الشباب من الحرس الثوري، الذي يقوده المتشددون، وكانت الحرب الوقائية التي شنتها إدارة بوش على الرغم من أنها ساهمت في تفتيت المنطقة، إلا أنها سرعت البرنامج النووي الإيراني، لمنع استهدافها بضربة أمريكية أو غيرها كما حدث مع العراق.

[1]– حسين خالد: البرنامج النووي الإيراني و الهواجس الأمنية الخليجية، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة اللبنانية، لبنان، 2009.ص 114.

[2]– حسين خالد: البرنامج النووي الإيراني و الهواجس الأمنية الخليجية، مرجع سابق، ص 115.

[3]– محمد أحمد المقداد : تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية (العلاقات الإيرانية العربية دراية حالة)، مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الإجتماعية، المجلد40، العدد2، جامعة أل البيت، الأردن،2013.ص 120-124.

فاستخدام المناورات ذات الصلة بالقدرات النووية أصبحت سمة لما يمكن تسميته العصر النووي الثاني[1]، لذا فإن الخيارات التي يمكن أن تتخذ ضد إيران ستواجه بعوائق كبرى، ويمكن أن يفسر هذا السلوك الأمريكي المنقسم بين التصريحات التي يدلي بها الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب** وبين إدارته، وكانت النتيجة أن الولايات المتحدة لم و ربما لن تستطيع الإنسحاب من الاتفاق النووي الإيراني.

أما بالنسبة للقدرات النووية الموازية التي يمكنها أن ترجح كفة إيران بالمنطقة، فإن التقرير الاستراتيجي الصادر عن مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية يشير إلى أن إيران تسعى أن تصبح قوة بحرية نووية[2]، حيث أكد التقرير أنه بعد قرار الكونغرس الأمريكي في نوفمبر 2016، القاضي بتمديد العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران لمدة 10 سنوات إضافية، أمر الرئيس الإيراني **حسن روحاني** بإعداد خطط لإنتاج سفن تعمل بمحركات الدفع النووية، وفي شهر سبتمبر 2017، أعلن قائد القوات البحرية بالجيش الإيراني الجنرال حبيب الله سياري أن بلاده بصدد تنفيذ إستراتيجية تجهيز السفن الحربية بالوقود النووي وأنها لا تزال تدرس إمكانية بناء سفن نووية لتتمكن من الإبحار لمسافات بعيدة والبقاء لفترات أطول في أعالي البحار[3]، و حول عدد الأساطيل الحربية التي أرسلتها إيران إلى خارج حدودها قال سياري أن بلاده أرسلت حتى الآن 49 أسطولا إلى خليج عدن.

والتساؤل الذي نطرحه هنا هو كيف يمكن لإيران أن تستفيد من كل هذه الترسانة النووية، فنقول بما لا يدع مجالا للريبة أن هذا التسلح والتحضر النووي من شأنه أن يدعم ثقل إيران في كفة التوازن في المنطقة، يضاف له تعاونها الاستراتيجي مع كوريا الشمالية، حيث قامت الأخيرة بدعم إيران ومساعدتها في بناء منظومة صاروخية متقدمة من خلال إرسال خبراء عسكريين ومعدات لإنتاج الصواريخ، ونقل الخبرة العسكرية لإيران على النحو التالي[4]:

- بناء مواقع تخزين تحت الأرض لمنظومة الصواريخ الحربية الموجهة أرض–جو.
- تطوير قدرات المخازن الكبرى للصواريخ الباليستية والمضادة للصواريخ الباليستية.

[1]– أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة.. بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر 2016، ص ص.25–28.

[2]– جيرولد جرين: سياسات إيران الإقليمية: وجهات نظر غربية، في الخليج و تحديات المستقبل، مرجع سابق، ص 70.

[3]– أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مختارات إيرانية, العدد 6, ص 26.

[4]– سعد مجبل فلاح الهبيدة: البرنامج النووي الإيراني و أثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة (2003–2012)، مرجع سابق، ص 201.

- إنتاج منظومة صواريخ و تطويرها.

ومن الناحية التجارية، هناك تقارب بين إيران وأوروبا من أجل زيادة إنتاج النفط وتصديره إلى أوروبا علاوة على دخول الأوروبيين في مشاريع إستثمارية بإيران، وتدرك إيران ميزة الردع النووي، حيث يكسبها مزايا عديدة واستقلالية في صنع القرار الخارجي، وكأنه بطاقة الضمان للجلوس على طاولة الكبار، وبالتالي تصبح إيران لاعبا لا يمكن تجاوزه على المستوى الإقليمي، ولا يمكن إنكاره على المستوى الدولي[1].

وبالتالي فالقوة النووية، ستجعل الدول الأخرى تفكر مرارا وماليا قبل إتخاذ أي قرار بمهاجمة دولة تمتلك أسلحة نووية، وغالبا تطلق الدولة برنامجا نوويا للأسباب التالية:

- غياب ضمانات أمنية فعالة.
- الحاجة إلى تأكيد الهوية الوطنية.
- توفير خبرات ورؤوس أموال كبيرة.
- وجود تهديد أو إدراك وجود تهديد خطير.
- دور أكبر و مساحة أوسع للعب الأدوار الرئيسية على المستويين الإقليمي و الدولي.

وبالرجوع إلى تأثير المواقف الدولية والتطورات الإقليمية على النظرة الإيرانية لأمنها القومي والإقليمي فلا شك أن الموقف الأمريكي من البرنامج النووي أثر بشكل كبير على مسار وتطور الملف داخليا وخارجيا، ففي فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق **باراك أوباما**، قام هذا الأخير برفض فكرة أن تخفيف العقوبات المفروضة على إيران سيمول ويساعد إيران في المنطقة، خاصة بعد التوصل إلى الإتفاق معها.

أما في عهد الرئيس الأمريكي الحالي **دونالد ترامب**، فإن الوضع اختلف لاسيما بعد التوافق بين الرياض و**ترامب** تحديدا، لذا يجب التفرقة في النظر للولايات المتحدة حاليا بين مؤسساتها وتصريحات الرئيس الأمريكي، وبين كل ما يسمى السياسة الخارجية و السلوك السياسي[2]، فقد اعتبرت الإدارة

[1]– بن صقر عبد العزيز :إيران و مجلس الأمن الدولي، مجلة آراء حول الخليج، العدد24، ص 58، 60

[2]– بن صقر عبد العزيز :إيران و مجلس الأمن الدولي، مجلة آراء حول الخليج، العدد24، ص 58، 60

الأمريكية الحالية أن الإيرانيين ينتهكون روح الاتفاق الموقع سنة 2015، لان الاتفاق كان هدفه تشجيع الاستقرار والأمن في المنطقة.

فالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران كانت موجهة بالأساس إلى قوات الحرس الثوري الإيراني والمؤسسات المالية التابعة لها، مما فرض ضغطا على أنشطة الحرس الثوري المتعلقة بالقذائف الباليستية[1]، وبما أن إيران تسعى لتوسيع قوتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، فمن المشكوك فيه أن يكون لهذه العقوبات في حد ذاتها تأثير كبير على سلوك إيران أو علاقتها مع دول الجوار في المنطقة، حيث تشعر الدول الخليجية بالقلق إزاء التحركات والتوجهات الإيرانية، وفي نفس الوقت القلق المصاحب إزاء التزام الولايات المتحدة على المدى الطويل بالمنطقة.

يمكن اعتبار أن ما يحدث في إيران والخليج و المنطقة ككل والدعم الذي تلقاه إيران من روسيا خصوصا، ما هي إلا انعكاس لإعادة تشكيل التحالفات في المنطقة، ودخول روسيا تحديدا وبريطانيا كلاعبين أساسيين، وخصوصا التواجد الروسي الذي يزداد يوما بعد يوم في المنطقة، وما البرنامج النووي إلا أداة تهدف لإعادة غربلة وخلخلة التحالفات، وإضعاف الوجود والنفوذ الأمريكي عبر تمكين إيران من بعض التقنيات المحددة من قبل العلماء الروس في المجال النووي والتعاون العسكري والعلمي الذي تم تحجيمه في الوقت المناسب، وفي المقابل فإن إيران لا مانع ذلك طالما أنها تتبوأ مكانة حساسة وفعالة على المستوى الإقليمي.

أما فيما يخص الجانب الخليجي، فإن المواقف والسلوكات والاستراتجيات الخليجية تدفع بنا إلى طرح العديد من التساؤلات أهمها عن إمكانية اعتبار أن الدول الخليجية لازالت تتحرك وفق منظومة خليجية مشتركة، لاسيما مع الخلاف بين كل من المملكة السعودية والإمارات مع قطر، وبالتالي هل يمكننا الحديث عن انهيار أو ضعف منظومة موحدة للخليج من ناحية توازن القوى في مقابل الصعود المستمر واللامتناهي للجانب الآخر من النزاع وهو إيران، حيث يتجه التوتر في كل من البحرين والكويت في كفة التوازنات، حيث تشارك الكويت الحدود مع إيران، بالإضافة إلى التواجد الشيعي الغير هين في البحرين من الناحية الديموغرافية، ومن ناحية أخرى هناك ثنائية دولة الإمارات التي من جهة تعاني من احتلال جزرها الثلاث، ومن جهة أخرى هناك تبادل تجاري متميز وعلاقات اقتصادية قوية مع إيران.

[1]– محمد أحمد المقداد : تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية (العلاقات الإيرانية العربية دراية حالة)، مرجع سابق ص 120.

ويجمع أغلب المهتمين بالشأن الإيراني على أن هناك مجموعة من المسلمات والغايات المشتركة الواضحة التي تشكل جوهر العلاقة بين الأسباب التي تدفع بإيران نحو امتلاك السلاح النووي[1]، وبين أهدافها الإستراتيجية المرتبطة بالأمن القومي، وهي الرغبة الإيرانية بالمشاركة في التطلعات السياسية الإقليمية التي ترى أن تحقيقها يتم من خلال وصولها إلى الدرجة التي تصبح فيها إيران القوة المهيمنة في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

حيث أن البحث عن دور مؤثر في جميع القضايا التي تخص المنطقة من القضية الفلسطينية مرورا بسوريا ولبنان وصولا إلى اليمن، كلها قضايا أسالت لعاب الإستراتيجية الإيرانية وبالفعل قد تدخلت فيها إيران سواء بشكل مباشر أو عن طريق الوكالة، وفي نظر إيران لا يمكن أن تتحقق هته الرؤية إلا من خلال ديمومة السيطرة على التكنولوجيا النووية من خلال تقليلوتقزيم النفوذ الأمريكي السياسي والعسكري في المنطقة.

وبالتالي إذا ما تطلعنا إلى كل هذه العوامل نرى أن سعي إيران لامتلاك السلاح النووي يتحدد بالرغبة كحد أدنى في خلق حالة من التوازن بينها وبين القوى النووية الموجودة في محيطها الإقليمي، وفي مقدمة تلك الدول إسرائيل التي تمتلك ترسانة نووية لا يستهان بها، مما منحها تفوقا استراتيجيا ومعنويا في منطقة الشرق الأوسط، وبالنسبة لإيران فإن القوى التي من الممكن أن تهتم بتحقيق التوازن معها في مجال القدرات النووية في منطقة الشرق الأوسط هي تلك الدول التي تمتلك السلاح النووي من جهة، ويتعزز هذا الاهتمام إذا ما كانت العلاقة بين إيران وبين أي من هذه القوى هي علاقة عدائية كما هو الحال بالنسبة إلى إسرائيل.

[1]– الراوي رياض : البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط، دار الأوائل للنشر و التوزيع، دمشق، ط2، 2008.ص 79.

المطلب الثاني : محاور التباين الإقليمي و الدولي حول البرنامج النووي الإيراني (موقف إيران، المواقف الخليجية، المواقف الإقليمية و الدولية)

لقد أدت التطورات الدولية والإقليمية، والمتمثلة في انهيار الإتحاد السوفيتي وظهور القوة الأمريكية كقطب مهيمن، بالإضافة إلى الحرب الخليجية الثانية، إلى نشوء اختلال كبير في التوازن الإستراتيجي بمنطقة الخليج والإطار الجيوبوليتيكي لصالح إيران، وحاولت إيران لعب الدور الريادي في الخليج عن طريق استغلال الخلل في توازن القوى على الصعيد الإقليمي عن طريق تكثيف نشاطها السياسي والاقتصادي والعسكري والإيديولوجي في اتجاهين:

الأول: يختص بمنطقة الخليج من خلال العمل على خطين استراتيجيين أهمهما:

- احتواء العراق : بالإبقاء على مسألة اللاحرب و اللاسلم بين الطرفين
- بدء مرحلة من المصالحة مع دول مجلس التعاون.

الثاني: الاتجاه الخاص بمنطقة شمال غرب آسيا، مما يمنح إيران فرصة للاضطلاع بدور إقليمي نشط

وإذا كانت إيران قد عملت على زعزعة منطقة الخليج باحتلالها للجزر الإماراتية الثلاث عام 1971، وتصعيد أزمة الجزر مرة أخرى عام 1992، فإن هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية قد رجحت ميزان القوى في المنطقة لصالح إيران التي قامت بجهود حثيثة لإعادة فرض نفسها كقوة إقليمية مهمة في المنطقة، وكان هذا أحد أسباب التوجه الإيراني لتطوير القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية لديها منذ تسعينيات القرن الماضي، إضافة إلى تخوفها من التدخل الغربي و خصوصا الأمريكي في الخليج[1]، وبعد احتلال العراق من طرف الولايات المتحدة عام 2003، كانت النظرة الإيرانية إلى هذا التصرف وكأنه تصرف بالوكالة أو النيابة حيث كانت إيران تطمح إلى إقصاء العراق من معادلة التوازنات الإستراتيجية في المنطقة وتعزيز دورها الإقليمي، وكانت إيران تتعامل مع الموقف على حسب النتيجة لا الحدث[2].

[1]– الراوي رياض : البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 100.

[2]– عطوان خضر عباس: العراق و إيران: جيرة شقاق،مجلة أراء حول الخليج، العدد 33، ص 57،61، 2007.

ودخلت الجمهورية الإسلامية في إيران مرحلة جديدة في علاقاتها الخارجية عقب الاتفاق النووي الذي وقَّعته مع (مجموعة 5+1)، والذي وُقِّع في يوليو/تموز 2015 ودخل حيز التنفيذ في 15 يناير/كانون الثاني 2016،[1] واتسمت هذه المرحلة بتحسن في علاقات إيران مع عدد من الدول، وتراجعها مع دول أخرى، فيما بقي التردد والتلكؤ في تطبيق الاتفاق قائمًا لدى الطرف الأميركي طوال الأشهر الأخيرة من حكم الرئيس **باراك أوباما** الذي فتح صفحة مختلفة من العلاقة مع **طهران**.

ومع مجيء **دونالد ترامب** إلى سدة الرئاسة الأميركية، عادت العلاقات الإيرانية–الأميركية إلى مثلث غياب الثقة والتوتر والتهديد، فيما تقول تصريحات **ترامب** وما يقابلها في **طهران** بأن التصعيد سيتواصل.

وإقليميًّا، شهدت علاقات إيران مع العربية السعودية توترًا كبيرًا، على خلفية قضايا عدَّة، منها: الحج، واليمن، وسوريا، وما زال الخلاف والتوتر قائمين إلى اليوم.

وشكَّلت العلاقات الإيرانية–الروسية منعطفًا جديدًا كان للأزمة في سوريا الدور الأكبر في رسم ملامحه، وهو دور تتفاوت التحليلات بشأنه، لكنه سجَّل تعاونًا غير مسبوق بين البلدين، رغم تاريخ طويل بأبعاد تاريخية وجيوسياسية من غياب الثقة في علاقتهما[2].

والمقصود بالمواقف الإقليمية والدولية هي ردات الفعل وكيفية التعامل مع الملف النووي الإيراني الذي أصبح كما ذكرنا أنفا من أهم القضايا الإقليمية و الدولية التي تلقي بظلالها على أمن واستقرار ليس فقط منطقة الخليج بل الشرق الأوسط ككل وتتعداها إلى العالمية والدولية.

[1]– بن علي آل خليفة عبد الله : النووي الإيراني بين الخيار السلمي و الدبلوماسي لدول الخليج و العسكرة الإيرانية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017. ص 56–59.

[2]– محمود أحمد إبراهيم: الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 145، ص 97، 102، 2007.

الفرع الأول: موقف دول الخليج العربي

إن القراءة الإقليمية لدول المنطقة ربما تختلف قليلا أو كثيرا في مضمونها عن القراءة الغربية لبرامج التسلح الإيرانية، فدول الخليج العربي لا تمتلك أدلة مادية تدعم الاتهامات الغربية لإيران بسعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

فالبرنامج النووي الإيراني والذي من المفترض أن يعمل وفق الحدود القانونية التي حددتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحت إشراف ورقابة اللجنة الدولية للطاقة الذرية، قد تم استخدامه لتطوير القدرات النووية للدولة، فأغلب دول الخليج تدعم الجهود الدولية الرامية لمنع أي دولة موقعة على المعاهدات الدولية لحظر أسلحة الدمار الشامل من تجاوز أو خرق التزاماتها القانونية المنصوص عليها في هذه المعاهدات.

وكان من المفترض أن تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دورا رئيسيا في مفاوضاتها مع إيران، ويبدو من الوهلة الأولى أن التحرك السلبي من قبل قادة الدول الخليجية حيث أحدثت تجارب إيران النووية انقساما على مستوى الرأي العام العربي والخليجي بشكل خاص[1]، حيث كان هذا التفاوت واضح التأييد والرفض لإعلان إيران تخصيب اليورانيوم.

إن المؤيدين بنوا مواقفهم استنادا إلى معطيات عديدة منها: أن إيران لم تمتلك أسلحة نووية بعد، فكل ما فعلته هو تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5 إلى 4 في المائة[2]، وهذا النسبة لا تمكنها بأي حال من الأحوال إنتاج القنبلة الذرية، كما أن مفاعل إيران النووي " **بوشهر** " لا يمكن استخدامه وسيلة لتهديد الدول المشاطئة له على الجانب الآخر من الخليج لكنه قد يسبب أخطارا في حالة حدوث تسرب إشعاعي منه، أو تعرضه للعدوان الخارجي، وأكثر من ذلك سعي إيران إلى طمأنه دول الخليج العربية، بأن البرنامج الإيراني لا يشكل تهديدا لها.

حاول المسؤولون الإيرانيون تكرار التأكيد على سلمية نواياهم، وهو ما أكدته الزيارات الدورية لدول الخليج العربي للتأكيد على صحة هذا الطرح، ويبدو أن الدول المجاورة لإيران والأكثر قربا منها لن ترضى

[1]– البسيوني سمير زكي: كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية،مختارات إيرانية، العدد 71، 2015،ص 60،58.

[2]– باديب سعيد: العلاقات بين دول المجلس وإيران والإعتبارات الأمنية والدفاعية، مجلة آراء حول الخليج،العدد14، نوفمبر 2014،ص 27. 32.

أن تقف موقف المشاهد[1]، وفي الوقت نفسه فإن تراخي وتقاعس الدول الخليجية يعكس كلا من عدم ثقتهم في إيران بالإضافة إلى اعتمادهم الكلي على الخارج وخاصة الولايات المتحدة باعتبارها الضامن الأساسي لأمنهم.

لاشك في أن التسلح الإيراني الكثيف والمستمر يثير القلق في إقليم منطقة الخليج، حيث أن حجم التسلح ونوعيته تعتبران بمثابة العملية الدفاعية، وأصبح التهافت الإيراني على شراء السلاح يثير علامات استفهام كبرى، كما أن برنامج التسلح الإيراني من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على البيئة المحيطة به.

ومن هنا، يمكننا القول أن موقف دول مجلس التعاون الخليجي من قضية البرنامج النووي الإيراني يتسم بشيء من الغموض والتردد وذلك بالرغم من الاهتمام العالمي الذي يحظى به المشروع النووي الإيراني، ففي معظم القمم الخليجية يحاول القادة الخليجيون تجنب مواجهة إيران بصورة مباشرة في موضوع برنامجها النووي، وذلك بالرغم من الادعاءات الغربية المتواصلة بخصوص اقتراب إيران من صنع أول سلاح نووي.

ويلاحظ على مستوى مجلس التعاون وجود مطالبة خليجية لإيران بإنهاء البرنامج النووي، لكن هذه المطالبة لم تكن بشكل مباشر، ومن هنا نستطيع استخلاص الموقف الخليجي الذي يتسم بالحذر الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي، وبالتالي كان الموقف الرسمي الخليجي في شكل مبادئ وعموميات دون الإشارة إلى طرف لذاته، ويتضح ذلك من خلال البيانات الختامية للقمم الخليجية[2].

وبشكل عام، يلاحظ أن الدول الخليجية ركزت من خلال تحركها فيما يخص موضوع التسلح الإيراني على جانبين أساسيين لا يمكن تجاوزهما، أولهما رفض تصعيد الملف النووي إلى مرحلة الحرب بين إيران وأي من القوى الإقليمية والدولية، لأن مثل هذه الحرب قد تضع منطقة الخليج بشكل كامل في مأزق كبير وتجعلها عرضة للدمار الشامل، وثانيهما رفض امتلاك إيران للسلاح النووي لأنه سيعطيها مساحات نفوذ أوسع وربما هيمنة إقليمية شاملة على المنطقة.

[1]– أسيري عبد الرضا علي : دور مجلس التعاون لدول الخليج العربي في تعزيز سياسات التعايش الإقليمي : التحديات الداخلية و الخارجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008. ص 77.

[2]– القحطاني شيخة غانم،توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2010، ص 40..

أما على الصعيد الفردي لدول الخليج العربية، فيلاحظ أنه ومع تطورات الأزمة، أخذ التمايز أو التباين في المواقف الخليجية يظهر، وليس فقط على مستوى النخب الحاكمة، بل أيضا على مستوى النخب المثقفة بين من يعلن مخاوفه من البرنامج سواء على المستوى العسكري أو السلمي، وبين من يحرص على تبديد هذه المخاوف.

وقد كان الموقف الإماراتي أكثر وضوحا في تعبيره عن القلق من القدرات النووية الإيرانية، وكان الموقف السعودي متأرجحا بين التهدئة والتصعيد، وطالبت المملكة في الكثير من المناسبات الرسمية وغير الرسمية خاصة فيما يخص قمم مجلس التعاون مطالبتها بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج.

أما الكويت فقد أكدت مرارا على حق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبالنسبة لسلطنة عمان فقد حددت موقفها من المشروع النووي الإيراني من خلال رفضها لأي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة أو أي أسلحة دمار شامل في الخليج، لأن الدول الخليجية على حسب النظرة العمانية يجب أن تبقى دائما بمنأى عن أي صراع في المنطقة.

لا تبدو منطقة الخليج والنفوذ الخليجي في حالة قوة الآن، ما لم يتم ترتيب البيت الخليجي من ناحية، أو الاتفاق على صيغ موحدة لاسيما وأن المنطقة تتجه إلى بروز كيانات جديدة وفاعلين من غير الدولة، على الساحة الإقليمية[1]، تشهد اختلالا في العناصر الفاعلة في البيئة الإستراتيجية، أي إحلال الحروب اللاتماثلية محل سباقات التسلح، وهذا ما كانت إيران سباقة له، حيث استغلت ضعف الدولة في العراق وسوريا، وأسست لنظرية الاختراق، واستنساخ ولاءات جديدة لزعزعة أمن دول المنطقة وربطهم عبر منظومة إدارية هيكلية مالية وفكرية من أجل توسيع النفوذ الإيراني في المنطقة.

وتعيش المنطقة العربية وخصوصا منطقة الخليج، حالة من التفكك والانقسام، وزيادة ضعف البنى الإقليمية مثل الخلاف الخليجي– الخليجي الذي يعطي لإيران فرصة للتوغل أكثر في المنطقة.

[1]– البسيوني سمير زكي: كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية، مرجع سابق، ص 58،60.

وقد قامت إيران فعلا باستغلال هذا الفراغ و الخلاف لصالحا، و قامت بفتح الأجواء وزيادة النقل البحري بينها وبين قطر، وهذا ينبئ بسيناريوهات مستقبلية عديدة[1]، ضمنها التدخلات العسكرية والمواجهات غير المباشرة مع إيران كما هو الحال في اليمن لتوسيع الجبهات على دول الخليج.

- **التباين في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من برنامج إيران النووي**

أحد أهم العوامل المؤثرة في الموقف الخليجي من برنامج إيران النووي، وعدم توحده يتعلق باختلاف رؤية الدول الخليجية الست لإيران، وحجم تهديدها لأمن الخليج، والمخاطر الناتجة عن تطوير قدراتها النووية.

فكل دولة تنظر إلى إيران، من منطلق مصالحها، ومدركاتها لمصادر التهديد الرئيسية لتلك المصالح، فثمة دول ترى أن إيران هي العدو الرئيسي، ومصدر التهديد الأول، ودولة أخرى تراها صديق وشريك إقليمي مهم لا يمكن تجامهله أو استبعاده، وثالثا تضعها في الترتيب الثاني لمصادر التهديد، وهذا ما انعكس على طبيعة العلاقات بين تلك الدول وإيران على حدى.

وبدوره انعكس على موقف كل منها من برنامج إيران النووي، مما أدى إلى عدم وجود موقف موحد يستند إستراتيجية واضحة وموحدة تتبناها الدول الخليجية الست تجاه البرنامج النووي الإيراني، ويعبر عنها رسميا مجلس التعاون كمنظومة خليجية تجمع تلك الدول[2]، بل انقسم الموقف بين من أعلن عن مخاوفه من البرنامج، وضرورة ردع إيران، ومن حرص على تبديد هذه المخاوف والقلق بشأنه، والدفع باتجاه التسوية، والحوار، والحل الدبلوماسي.

هذا الإنقسام عبر عنه موقف سلطنة عمان التي طالما حرصت على لعب دور الوسيط في هذا الملف، لجهة التهدئة والتسوية، وعكست تصريحات المسؤولين الموقف الرسمي العماني، مثل تصريح يوسف بن علوي المسؤول عن الخارجية العمانية الذي قال " نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة

[1]– الطاير عبد الله بن موسى: منطقة الخليج بين سلاح إيران و فاتورة الحماية الأمريكية،مجلة آراء حول الخليج، العدد 21، ص 65،72.

[2]– كشك أشرف محمد : رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد 62، ص 63،67،2005.

نووية في المنطقة، أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج، نحن دول ليست كبيرة[1]، وبالتالي ينبغي أن ننأى بأنفسنا عن أي صراع بين الكبار".

وفي المفاوضات النووية الأخيرة، بدت سلطنة عمان كلاعب رئيسي، فقد نما دور العمانيين من قناة لإيصال الرسائل إلى وسيط موثوق به بين الأمريكيين والإيرانيين، ومع الأخذ بعين الإعتبار أنها دولة خليجية، فهي تتمتع أيضا بعلاقات وثيقة مع **طهران**، وكذلك مع الدول المجاورة المنافسة لإيران، مثل المملكة العربية السعودية، وباقي أعضاء مجلس التعاون الخليجي، فيما يعود دور عمان كلاعب في المفاوضات الإيرانية إلى الوقت الذي شكلت فيه هذه الدولة المكان بالنسبة للولايات المتحدة و إيران.

أما بالنسبة إلى قطر، التي تغرد خارج السرب الخليجي، ولم تعلن موقفا رسميا صريحا رافضا لامتلاك إيران سلاحا نوويا، بل أنها حذرت مما وصف بالانسياق في استراتيجيات دولية، حول الملف النووي الإيراني، وذلك في قمة مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2007، التي دعت فيها قطر **أحمدي نجاد** الرئيس الإيراني إلى حضور القمة دون مشاورة الأعضاء الآخرين، فقد علق المسؤول القطري عن الملف النووي الإيراني قائلا " إن الأمر يتعلق ببرنامج علمي، ومن حق إيران أن يكون لها برنامج، ونحن لا نستطيع أن ننساق في استراتيجيات دولية في هذا المجال"[2].

أما الكويت، فقد استند فيها الموقف من برنامج إيران النووي، إلى خصوصية موقعها وقربها من المفاعل النووي الإيراني، وما قد يترتب عنه من مخاطر بيئية قد تصيبها، مما جعل تصريحات مسؤوليها تتسم بالحدة أحيانا وترتكز على الهواجس البيئية، لكن الكويت طالما أعلنت تفضيلها الحل السلمي والتسوية، وجاء رفضها للنووي الإيراني ضمنيا، وفي إطار موقفها الرافض لوجود أسلحة نووية في المنطقة عموما، مع تأييدها حق إيران غي امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية[3].

[1]– الطاير عبد الله بن موسى: منطقة الخليج بين سلاح إيران و فاتورة الحماية الأمريكية،مجلة آراء حول الخليج، العدد 21، ص 65،72.

[2]– أسيري عبد الرضا علي : دور مجلس التعاون لدول الخليج العربي في تعزيز سياسات التعايش الإقليمي : التحديات الداخلية و الخارجية، ص 79.

[3]– أنديك مارتن : أولويات السياسة الأمريكية في الخليج : التحديات و الخيارات، مركز الإمارات للدراسات و البحوث، أبو ظبي، 2006.

أما بالنسبة للإمارات، فإن وجود ملف قضية الجزر الثلاث المحتلة من طرف إيران مفتوحا، من أهم مسببات الخلاف والنزاع بينها وبين إيران، مما انعكس على موقف الإمارات من القوة الإيرانية[1]، ومحاولات تطويرها، فقد كانت الإمارات من أكثر الدول تعبيرا عن قلقها إزاء برنامج إيران النووي بيد أنها، وككل الدول الخليجية، ظلت تؤكد على أنه لا بديل عن الخيار السلمي.

من ناحية السعودية، يتصدر الموقف السعودي دائما المواجهة إبان موجات التصعيد، على مستوى التصريحات، تجاه البرنامج النووي الإيراني، خاصة مع احتدام الجدل بشأن تقدم إيران فيه وتطوير قدراتها العسكرية، وظلت السعودية حتى في أكثر المواقف حدة تجاه البرنامج النووي الإيراني، تؤكد رفضها للحل العسكري وتوجيه ضربة عسكرية لإيران، وهو موقف محل إجماع بين الدول الست وإن اختلفت الرؤىوالأسباب، لكن السعودية وبحكم موقعها في النزاع الإيراني الخليجي عموما[2]، كانت الأكثر محاولة لبناء موقف مناهض لإيران، كبديل عن الحل العسكري وما يفرضه من تداعيات تضر بأمن المنطقة كلها، وأنظمة دول الخليج ومصالحها.

هذا الموقف يستهدف مواجهة إيران بصفتها التهديد الرئيسي لكن الإختلاف بين الدول الست في رؤيتها لمستوى التهديد، ومحددات علاقاتها الخاصة مع إيران، كلها معطيات أخرجت في النهاية موقفا خليجيا غير موحد[3]، فضلا عن العوامل الأخرى سابقة الذكر، التي ساعدت على تشكل موقف يتسم بالإرتباك.

[1]– الراوي رياض : البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 102.

[2]– الزايد عطا الله زايد: العلاقات السياسية السعودية الإيرانية و أثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980–2003، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2003.ص 165.

[3]– الراشد الغامدي أميرة : الإستراتيجية الأمريكية و التسلح النووي في آسيا:براجماتية السياسات و ازدواجية المعايير، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017. ص 17–20.

الفرع الثاني: المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني (الموقف الأمريكي، الروسي و الأوروبي)

أولا: الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني:

قبل الولوج في دراسة وتحليل الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني، لابد لنا من التعريج على دور الولايات المتحدة في قضية اختلال موازين القوى في الشرق الأوسط، فلطالما كان المبدأ الأمريكي بشأن امتلاك السلاح النووي ولعقود سابقة يخضع لتفسيراتها الخاصة وزوايا مصالحها الإستراتيجية، وفي إطار حساباتها السياسية المعقدة، إضافة إلى ازدواجية المعايير التي سيطرت على معالجتها للقضايا النووية والتي تظهر أكثر ما يكون في الشرق الأوسط.

حيث تتجاهل امتلاك إسرائيل لأكثر من 200 رأس نووي حربي، وامتناعها عن التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في حين تتشدد اتجاه إيران وحتى العراق وليبيا وسوريا لمجرد الشك، بل وتعتبرها دولا مارقة خارجة عن القانون لتخفيف الحرج عن موقفها السياسي والأخلاقي المتناقض لمعاييرها المزدوجة والكيل بمكيالين.

وتذهب الإدارة الأمريكية في موقفها إلى ضرورة التفريق بين الدول التي تسعى إلى السيطرة على السلاح النووي لتزويد الإرهابيين مما يشكل مصدر تهديد للأمن الأمريكي ومصالحه الإستراتيجية أو حتى حلفائه[1]، الأمر الذي يعكس تباين السياسة الأمريكية ومحدداتها في التعامل مع القضايا النووية، حيث لا توجد سياسات واضحة ومعلنة بشكل مطلق، بل تتعامل مع القضايا النووية بصفة منفردة على حسب ما تقتضيه المصلحة الشخصية.

وبخصوص الملف النووي الإيراني، فإن الدوافع الإيرانية لامتلاك الأسلحة النووية والتي ذكرناها فيما سبق من خلال تعزيز الدور الإقليمي والدولي لديها وبسط النفوذ والتأثير في منطقة مصالح الولايات المتحدة الحيوية، سواء في منطقة الخليج، أو الشرق الأوسط، أو آسيا الوسطى، أو جنوب غرب آسيا وجميعها تعتبر مناطق نفوذ ومصالح أمريكية لاسيما منطقة الخليج[2].

---

[1]– الزيات محمد صفوت :الولايات المتحدة و أمن الخليج،طموح المصالح و حدود القوة، مجلة آراء حول الخليج، العدد 16، ص 12،17.

[2]– جيمس بيل : الولايات المتحدة و إيران، مجلة دراسات عالمية(إيران و العراق)، العدد 48، منشورات مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004.، ص 54–59

إن تقاطع المصالح بين إيران وأمريكا شدد من موقف واشنطن الرافض لدخول منافس نووي غير حليف فيها، كما أن التفوق الاستراتيجي لإيران إذا ما قررت دخول منطقة الحصانة النووية سيشكل تهديدا لإسرائيل، كما ضاعف التعاون السري بين إيران وكوريا الشمالية سواء ما تعلق بالمفاعلات النووية أو الصواريخ البالستية[1] وتكنولوجيا إنتاج الرؤوس النووية من الموقف الأمريكي الرافض للبرنامج النووي الإيراني على اعتبار أن كلتا الدولتين تم إدراجهما ضمن محور الشر – مع تراجع الموقف الأمريكي بخصوص كوريا الشمالية و الموافقة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات معها بخصوص الاتفاق النووي.

وإن كانت روسيا هي الركيزة الأهم في تطوير برنامج إيران النووي، فقد أبدت إيران في المقابل تشددا كبيرا إزاء مطالب أمريكا والاتحاد الأوروبي وإسرائيل بإيقاف برنامجها النووي، فإيران تدرك تماما أن الولايات المتحدة لن تقامر بعملية عسكرية في نفس المنطقة الجغرافية التي أغرقتها بحروب استنزاف طويلة (أفغانستان والعراق)[2]، كما أن سقوط نظام صدام حسين أعطى لإيران ميزة إضافية باتجاه صعود الشيعة الموالين لها في العراق، وسيطرة النظام الإيراني على العملية السياسية مما أمن امتدادا إقليميا لها، إضافة إلى نفوذها في آسيا الوسطى.

وفي سياق آخر، من المتوقع أن يحدث قرار الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب** بسحب الثقة من الاتفاق النووي الإيراني بعض التحول في مناخ الأمن والإستقرار الإقليمي والعالمي والحد من سباق التسلح النووي[3]، وإن أثار القرار الكثير من الجدل حول شرعيته من عدمها، سيما أن الإتفاق النووي مع إيران ليس مرتبطا بدولة أو دولتين، وإنما اتفاق دولي مرتبط بسياسة دولية مترابطة واشتركت الدول السداسية "روسيا، بريطانيا، الصين، الولايات المتحدة، فرنسا وألمانيا " في تحديد بنوده مما يعني شرعية الحفاظ على الإتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5+1).

[1]– بن علي آل خليفة عبد الله : النووي الإيراني بين الخيار السلمي و الدبلوماسي لدول الخليج و العسكرة الإيرانية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017. ص 56–59.

[2]– المنصور عبد العزيز شحادة: أمن الخليج العربي بعد الإحتلال الأمريكي للعراق :دراسة صراع الرؤى و المشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد الأول، ص 589–618. 2009.

3– أحمد عبد الكاظم موسى: مكانة إيران الإقليمية في الإستراتيجية الأمريكية بعد عام 2003، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2015. ص 88.

كما أن الإنسحاب الأمريكي غير مبرر ولا يتأتى من منطلق إخلال إيران بالتزاماتها ببنود الإتفاق، فضلا عن تعاونها الجيد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوفاء بتعهداتها النووية في إطار خطة العمل المشترك الشاملة، وإنما يأتي لكونه لا يفي بالمصالح الخاصة الأمريكية، الأمر الذي سيتعين عليه مواجهة الرفض الروسي والصيني والأوروبي.

بالإضافة إلى أنه يفرض على الإدارة الأمريكية عند رغبتها بإجراء أي تعديل على الإتفاقية، وأخذ موافقة كافة الأطراف الموقعة عليها عند إجراء أي تعديل مع تصاعد القلق المشترك من النشاط الإيراني في المنطقة، والتطور المتسارع في برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية.

ويفرض انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية النووية في مقابل ثبات الموقف الروسي والصيني والأوروبي، فإن الاتفاق النووي لن يكون ملغيا، وإن كانت تؤشر تصريحات **ترامب** الرئيس الأمريكي إلى مسار آخر تريد الولايات المتحدة به تضييق الخناق على إيران والدفع به لخرق الإتفاق مما يمكنها من حشد تحالف دولي لمحاصرة إيران والقيام بهجمات استباقية[1]، الأمر الذي قد يفضي إلى إحتمالية التصعيد العسكري باتجاه قيام حرب جديدة على إيران سيعتبره النظام الإيراني عملا عدائيا تجاهها وهو الطرف الملتزم ببنود الاتفاق.

وقد يكون ذلك بداية التصعيد الذي يدفع بتبني الخيار العسكري سيما أن الولايات المتحدة لم يعد لديها الكثير من أوراق الضغط على إيران خاصة مع عدم وجود حلفاء لها في هذا الإتجاه، إذ ليس من مصلحة أوروبا، والصين وروسيا المشاركة في طرح الخيار العسكري وخوض حرب مكلفة ضد إيران سيما مع التزام إيران بتعهداتها اتجاه هذا الاتفاق[2].

أما من حيث تداعيات الإنسحاب الأمريكي من الاتفاق الإيراني على استقرار المنطقة، فمن المؤكد أن تراجع الوزن النسبي لأمريكا في الشرق الأوسط سيسمح بالكثير من الأطراف الدولية الفاعلة التدخل وبقوة في المنطقة على غرار التدخل الروسي في الملف السوري[3]، الأمر الذي قد يبلور حالة من

1- الراشد الغامدي أميرة، الإستراتيجية الأمريكية و التسلح النووي في آسيا:براجماتية السياسات و ازدواجية المعايير، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017. ص 17-20.

2- الخثلان صالح بن محمد : العلاقات السعودية الروسية نحو انطلاقة جديدة، مجلة أراء حول الخليج، العدد 118، أفريل 2017، ص 6-9.

3- الخثلان صالح بن محمد : العلاقات السعودية الروسية نحو انطلاقة جديدة، مرجع سابق، ص9.

الصراع السياسي في سياق تجاذب و صراع عميق للإرادة الدولية و الإقليمية التي قد تجعل من المنطقة ساحة لنفوذها السياسي والعسكري، فضلا عن التداعيات الأمنية الأخرى التي نوجز منها:

- انسحاب أمريكا و محاولة فرض عقوبات أحادية، وإن كانت غير مؤثرة على إيران، ستدفع بـ**طهران** إلى الانسحاب من الاتفاق كما أعلنت مؤخرا مما يعني فتح المجال أمامها لاستكمال تطوير قدراتها الخاصة بشكل غير علني، وحيازة السلاح النووي باعتباره الضامن لأمنها القومي حتى مع مواصلة باقي مجموعة الدول " 5+1 " من الوسطاء الدوليين في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، الأمر الذي سيفتح بالتأكيد بابا لسباق التسلح النووي مع احتمال سعي دول إقليمية ودولية أخرى على إنشاء بنية نووية تحتية شبيهة بالإيرانية بما فيها الدول المارقة[1].
- حيازة إيران للسلاح النووي، ودخولها منطقة لحصانة النووية من شأنه إضفاء الكثير من الثقل السياسي والعسكري للنظام الإيراني، والقدرة على إحداث تغيير في التوازنات الإقليمية بما يخدم مصالحها التوسعية، وقدراتها التفاوضية في حق تقرير شؤون معظم الأقطار العربية من التسويات التي ق تنتج بفعل الثورات أو الانتفاضات العربية القائمة حاليا في معظم الدول العربية[2].
- مواصلة إيران لسياسة الحرب بالوكالة في المنطقة عبر أذرعها العسكرية، وعلى ضوء إشكاليات الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، فمن الواضح أن موقفها الداعم حيال انتشار برامج التسلح النووي وسياساتها الإنتقائية في التعامل مع ملفاته في إيران وإسرائيل، بات المنظور الإستراتيجي لدول المنطقة وخاصة الخليجية محكوما إلى حد كبير بالتطورات الراهنة والمستقبلية لتوازن القوى، والتفكير جديا في امتلاك قوة ردع مناسبة سيما أنها أضحت محصورة بين قوة نووية حقيقية في إسرائيل، وأخرى مجهولة الهدف في إيران، وكلاهما تناصبان الأطماع في المنطقة، الأمر الذي يعطي مبررا لدول المنطقة في امتلاك برامجها النووية في ظل فقدان مصداقية وجدية اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية التي أعطت الدول النووية كامل حقوق الدفاع والردع، في حين حرمت الدول غير النووية من الدفاع عن أمنها القومي[3].

---

[1]- محمد نور الدين، حول المفاوضات الإيرانية الغربية منذ رئاسة الرئيس حسن روحاني وحتى الاتفاق الأخير، مختارات إيرانية، العدد176، يوليو2015، ص 55- 60.

2- نفس المرجع.

3- أبو شادي يسري : السباق النووي في الشرق الأوسط : الطموح، المعوقات و الحقائق، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017. ص 24-28.

ثانيا : الموقف الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني:

من الملاحظ على السياسة الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني هو أنها تطبق سمات العمل الأوروبي المشترك من حيث الدوافع، ومن حيث طبيعة تلك السياسة، فمن حيث الدوافع ترغب الدول الأوروبية في أن يكون لها دور في قضية هامة وحساسة مثل الملف النووي الإيراني، خاصة بعد أن استحوذت الولايات المتحدة على الملف العراقي كاملا، بداية من قرار الغزو ومرورا بتجاهل مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه، ونهاية بالمليارات التي حازت عليها الشركات الأمريكية في عقود النفط العراقي وإعادة إعمار العراق.

لذلك يشكل الملف النووي الإيراني محطة اختبار جديدة للسياسة الخارجية الأوروبية الموحدة التي ترغب دوله في تحقيقها، أما من حيث طبيعة السياسة الأوروبية فهي تميل إلى الجهود الدبلوماسية وتوظيف الأدوات والخيارات الإقتصادية، كما أنها تتميز غالبا بتمايز المواقف لكن في إطار موحد للعمل.

وانطلاقا من الموقف الحساس الذي وضعت فيه السياسة الأوروبية، انطلقت المفاوضات مع **طهران** وذلك لإقناعها بالتخلي عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم، وبعد جهود حثيثة تم فعلا توقيع إتفاقيتي "لوزان " و" فيينا " وضمن الموقف الأوروبي من الملف الإيراني، يلاحظ في غالب الأحيان تأييد ودعم الموقف البريطاني للموقف والتوجه الأمريكي الذي ينادي بالوقف الكامل للعمليات النووية الإيرانية حتى ولو كانت من أجل أهداف وأغراض سلمية[1]، كما تتبنى بريطانيا الموقف الأمريكي في ملفات أخرى تخص إيران خاصة في مجال سياسة التوازنات في منطقة الخليج و الشرق الأوسط.

أما الموقف الفرنسي الذي يتسم عادة بالاستقلالية عن المواقف الأمريكية، فهو يميل إلى إحتفاظ إيران بالحد الأدنى من التكتولوجيا النووية بالقدر الذي لا يتيح لها امتلاك أسلحة نووية مع وجود رقابة دائمة على المنشات النووية الإيرانية[2].

ومن المعلوم أن الشركات الفرنسية تستحوذ على نصيب كبير من العقود والاستثمارات في إيران في مجالات الحقوق النفطية، والطيران المدني، وعليه فإن استقرار الأوضاع في إيران سياسيا وإقتصاديا

[1]– محمد السعيد إدريس، إيران وحسابات مخاض تسويات الأزمات الإقليمية، مختارات إيرانية، العدد178، سبتمبر2015، ص 7.

[2]– مخيمر أسامة فاروق: الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية و الضغوط الأمريكية، مختارات إيرانية، العدد 59، ص 78،85، 2010.

يعد متطلبا أساسيا للحفاظ على تلك الاستثمارات ولا تريد إعادة التجربة العراقية التي خسرت فيها فرنسا جل مستثمراتها.

أما بالنسبة لألمانيا، فهي تقف موقف وسطا بين الولايات المتحدة وسياسة الإتحاد الأوروبي العامة أخذا بعين الإعتبار الجانب الإقتصادي الذي نلاحظ أنه يتحكم بشكل لا يستهان به في توجهات واستراتيجيات كل الأطراف الفاعلة في موضوع الملف النووي الإيراني[1].

وقد كان التعامل الإيراني مع المواقف أو الموقف الأوروبي على ركيزتين، حيث تمثلت الركيزة الأولى في محاولة تفكيك الموقف الأوروبي أي التعامل مع كل دولة على حدا، بحيث لا يشكل كتلة ضغط قوية على إيران، أما الركيزة الثانية، فتمثلت في التحرك السياسي الخارجي النشط للدبلوماسية الإيرانية تجاه الدول الأوروبية وغير الأوروبية، لإقناعها بشرعية ومشروعية الملف النووي الإيراني وتفنيد أي نوايا عسكرية[2].

بالإضافة غلى أن إيران تعتمد أحيانا سياسة المماطلة والغموض تجاه الجهود والاقتراحات الأوروبية، وذلك من أجل كسب مزيد من الوقت للتمحيص والتدقيق في حيثيات وخلفيات وتوابع و انعكاسات هته المشاريع والاقتراحات، ولكن هذه السياسة الإيرانية كانت هي الدافع نحو التشدد الذي كان يطرأ على الردود والتصريحات الأوروبية تجاه الملف النووي الإيراني مع استمرار استبعاد الحلول العسكرية.

وفي خضم الحديث عن المواقف الأوروبية من الملف النووي الإيراني، لا يمكننا إغفال موقف حلف الناتو من النووي الإيراني بحكم أن هذه المؤسسة أو المنظمة لها تأثير كبير على مستوى صنع السياسة الخارجية الأوروبية، بالإضافة إلى الدور الفعال للناتو في مجال التدخلات العسكرية.

ومع أن حلف الناتو كمنظمة لم يكن طرفا في المفاوضات التي أسفرت عن توقيع الاتفاق النووي بين دول مجموعة 5+1 وإيران، فانه لم يكن بعيدا عن تلك المسالة بشكل تام، فخلال زيارة له لدولة الإمارات في مارس 2016، قال " **ينس ستولتنبرج** " الأمين العام لحلف الناتو ردا على سؤال بشأن

[1]– مخيمر أسامة فاروق: الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية و الضغوط الأمريكية، مرجع سابق، ص 78،85 .

[2]– محمد عباس ناجي، هل بدأت إيران تغير موقفها من " الجار الشمالي"؟، مختارات إيرانية، العدد179، أكتوبر2015، الصفحات 4-5.

مستقبل التعاون بين الناتو ودول الخليج في أعقاب توقيع الاتفاق النووي[1]، أن الهدف من الاتفاق هو منع إيران من امتلاك سلاح نووي، وأضاف أن الولايات المتحدة والدول الأخرى المعنية وأوروبا تصب تركيزها على أهمية تنفيذ بنود الإتفاق وعلى أهمية احترامه.

ولم يقتصر اهتمام الحلف على البرامج النووية الإيرانية، بل تعداه إلى التهديدات الإيرانية غير النووية لاسيما تطوير إيران لصواريخ بعيدة المدى لكونها تبقى هي العنصر الأكثر خطورة حال تمكنت إيران من تطوير سلاح نووي، ولا تقتصر مخاوف الحلف من الصواريخ الإيرانية بل من حالة اللااستقرار على الجبهة الجنوبية للحلف والتي تضم منطقة الشرق الأوسط.

وأضاف الأمين العام لحلف الناتو أن تحول إيران إلى دولة نووية سيكون تهديدا للعمق الإستراتيجي للحلف في ظل وجود إيران على نقاط تماس استراتيجي للحلف سواء ضمن الدول الشريكة للحلف في مبادرة اسطنبول أو آسيا الوسطى والقوقاز، وهو ما يعني الحد من نفوذ الحلف في تلك المناطق، أخذا بعين الاعتبار استمرار عمل قوات الحلف في أفغانستان التي لا يزال لإيران نفوذ متنامي فيها، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات الإستراتيجية المتنامية والمتطورة بين روسيا وإيران التي لا تزال تمثل تحديا للحلف على جبهتيه الشرقية (أوكرانيا) والجنوبية (سوريا)[2].

ثالثا: الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني

يعتبر الدور الروسي في القضية النووية الإيرانية، واحدا من الأدوار التي تميزت فيها السياسة الخارجية الروسية بالفاعلية والديناميكية في التعامل مع القضايا الرئيسية المثارة على الساحة الدولية، بل يجوز لنا القول أن الدور الروسي ربما يعتبر الدور المحوري الأبرز على الإطلاق، بحكم طبيعة علاقات روسيا مع جميع أطراف الملف النووي الإيراني لاسيما إيران، فضلا عن الحيوية التي اتسم بها هذا الدور من حيث المبادرات والحلول الدبلوماسية لحل الأزمة بأقل انعكاسات سلبية ممكنة.

ولا ننفي أن الموقف الروسي في القضية منطلق أساسا من الرغبة في الحفاظ على المصالح الروسية السياسية والأمنية والاقتصادية والإستراتيجية، ليس مع إيران فحسب، بل في منطقة الخليج

[1]– محمد عباس ناجي، هل بدأت إيران تغير موقفها من " الجار الشمالي"؟، مختارات إيرانية، العدد179، أكتوبر2015، الصفحات 4-5.

[2]– محمد السعيد إدريس، تحديات إيران في التحالف مع روسيا في سوريا، مختارات إيرانية، العدد178، سبتمبر2015، ص6.

والشرق الأوسط بصفة عامة، بما يعني أن الموقف الروسي كان ينطلق من أن هذه الأزمة تعني إما بقاء واستمرار أو في المقابل زوال واندثار المصالح الإستراتيجية الروسية[1].

هناك محددان رئيسيان يحكمان الموقف الروسي بخصوص الملف النووي الإيراني، ويحددان خيارات روسيا بشأن هذه الأزمة في كافة مراحل تطورها سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية، أو في مرحلة فرض العقوبات على إيران:

المحدد الأول: علاقات التعاون النووي و الاقتصادي الوثيقة بين روسيا وإيران، حيث تعتبر روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين والاقتصاديين لإيران، إذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات، حيث تتراوح العلاقات بين الجانبين ما بين التعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية، ومشاركة روسيا في برامج التحديث العسكري لمختلف فروع القوات المسلحة الإيرانية[2]، أضف إلى ذلك علاقات التبادل التجاري على نطاق واسع ما بين الجانبين في مختلف مجالات الصناعات الثقيلة وغيرها.وقامت روسيا بالفعل بتنفيذ مشروع إنشاء المفاعل النووي الأول في محطة " **بوشهر** "، النووية في جنوب إيران.

المحدد الثاني: يتمثل في حرص روسيا – رغم مصالحها الوثيقة مع إيران – على ألا تستطيع إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام والشرق أوسطي بشكل خاص، بالإضافة إلى حرصها عدم اللعب بالتوازن الاستراتيجي القائم على التخوم الروسية الجنوبية[3]، لاسيما وأن امتلاك إيران للسلاح النووي ربما يؤدي إلى التغيير في موازين القوى والمعادلات الإستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى التي تدخل كما ذكرنا ضمن الإطار الجيو –استراتيجي لروسيا.

لكن رفض روسيا الضمني لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي، لا يجعلها ترضخ إلى الشكوك والهواجس والتصريحات الأمريكية الإسرائيلية بشأن حقيقة الأهداف المحركة للبرنامج النووي

[1]– محمود أحمد إبراهيم: الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 145، ص 97، 102، 2007.

[2]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، قراء في الاتفاق النووي الإيراني، 2015.

[3]– عبد الحميد عاطف معتمد : استعادة روسيا مكانة القطب الدولي : أزمة الفترة الانتقالية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط1، 2009. ص 67.

الإيراني، وإنما تحتفظ روسيا لنفسها بتقييمها الخاص لهذه المسألة وهي التي ربما تكون أقدر من غيرها على تقييم أبعاد وحدود البرنامج الإيراني بحكم مشاركتها فيه بصورة أساسية.

ويتضح لنا جليا معارضة الموقف الروسي للمواقف الأخرى وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل التي ما تنفك بالتقدم إلى مجلس الأمن والهيئات الدولية بضرورة فرض عقوبات متشددة على إيران على خلفية الأهداف الغير سلمية لبرنامجها النووي من خلال نقطتين:

الأولى[1] تتمثل في رفض روسيا للمفهوم الذي تستند إليه المقترحات الأمريكية، حيث تصر روسيا على أن الهدف الرئيسي من العقوبات ليس العقوبة في حد ذاتها أي ليس معاقبة إيران، وإنما تشجيعها وتحفيزها على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف الأنشطة المثيرة للشك.

بالإضافة إلى إزالة الغموض بشأن الجوانب الخفية في برنامجها النووي، ووفق المفهوم والتصور الروسي، فإن العقوبات يمكن أن تدفع إيران للمزيد من التشدد والقيام بإجراءات مضادة لتلك العقوبات، بما يؤدي لتصعيد الأزمة، وهو ما يتطلب ألا تركز الإجراءات التي تتضمنها قرارات الهيئات الدولية على فرض عقوبات على إيران، بقدر ما يشتمل على مجموعة من الضغوط التي تعكس فقط قلق المجتمع الدولي من أنشطة إيران المثيرة للشكوك، بما يشجعها على التعاون بدرجة أكبر في المستقبل مع المطالب الدولية.

الثانية فتتمثل في رفض لقرارات العقوبات على إيران لما تضمنته من حظر شامل على البرنامج النووي الإيراني بالكامل، وإصرار روسيا على أن يقتصر الحظر على الأنشطة النووية الإيرانية محل الشكوك فقط ولاسيما تلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإنشاء مفاعل الماء الثقيل، وكان الموقف الروسي هذا منطلقا بالأساس من أن تؤثر هذه النوعية من العقوبات على تعاونها النووي مع إيران في مجال إنشاء المفاعلات النووية[2].

[1]– محمود أحمد إبراهيم: الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية،مرجع سابق، ص 97، 102.

[2]– عبد الحميد عاطف معتمد : استعادة روسيا مكانة القطب الدولي : أزمة الفترة الإنتقالية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط1، 2009. ص، 70.

الفرع الثالث : المواقف الإقليمية من الملف النووي الإيراني (الموقف التركي و الإسرائيلي)

أولا : الموقف التركي من الملف النووي الإيراني

كما ذكرنا، فإن الملف النووي الإيراني من الملفات ذات الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية، فهو ملف يثار حوله الكثير من الجدل حول سلمية هذا البرنامج من عدمه، وما يجذب معه من قراءات حول موازين القوى، خاصة وأن إيران تعتمد على هذا الملف من أجل إبراز مكانتها الإقليمية وحتى الدولية.

هذا السلوك الإيراني بطبيعة الحال سيكون له ردود أفعال على المستوى الإقليمي خاصة من جانب الأطراف التي تسعى هي الأخرى للعب دور مهم و بارز في الساحة الإقليمية كتركيا التي تسعى لأن تكون صاحبة المكانة والدور الإقليميين، وتعتبر إيران من أكثر القوى منافسة لها من خلال مدى التأثير والتأثر بين تركيا وإيران في مجال التعاطي مع ملف البرنامج النووي الإيراني بشكل خاص، وباقي المجالات والملفات السياسية والاقتصادية والأمنية الأخرى بشكل عام.

ترى تركيا أن من حق إيران أن تمتلك و تطور برنامجا نوويا سلميا لأغراض والاستخدامات المدنية، بشرط أن تخضع إيران للشروط والاتفاقيات الدولية المقررة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة منع الانتشار النووي، وتشترط تركيا في هذه الرؤية التشديد على أن يكون البرنامج النووي الإيراني للأغراض السلمية فقط دون استغلاله للأغراض العسكرية.

وسعت تركيا إلى أن يتم تبني الطرق والخيارات الدبلوماسية من قبل المجتمع الدولي بدلا عن الطرق والخيارات العسكرية والعقوبات الاقتصادية في التعامل مع إيران بخصوص برنامجها النووي، وتبرز في هذا التوجه التركي المطالبة بدعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية تطبق على دول المنطقة ومنها إيران وإسرائيل دون اعتماد المعايير المزدوجة من قبل المنظمات الدولية في هذا المجال، وهذا الموقف والرؤية التركية استمر منذ بداية الملف النووي الإيراني إلى غاية التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج بين إيران ومجموعة الدول (5+1) في عام 2015.[1]

وعندما تفاقمت الأزمة بين إيران و المجتمع الدولي بخصوص برنامجها النووي، طرحت تركيا توسيط نفسها بين الولايات المتحدة والدول الغربية من جهة و إيران من جهة أخرى بغية التوصل إلى حل

[1]– سلامة معتز : العقائد و المشروع التوسعي لتركيا وإيران يعرقلان الحوار الخليجي مع الدولتين، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017. ص 6–9.

بخصوص هذا الشأن من أجل العمل على عدم تفاقم الأزمة بين الأطراف المعنية وذلك في الأعوام 2008-2009-2010.

وقدمت تركيا مقترحا لحل الأزمة سنة 2010[1]، الذي تضمن تطبيق عملية تبادل اليورانيوم ضعيف التخصيب على الأراضي التركية بوقود مخصب بنسبة 20 في المائة تقدمه الدول الكبرى لإيران.

لكن هذا المقترح الذي لم تعترض عليه الولايات المتحدة قد لاقى شكوكا في فرص نجاحه بنيت على أساس أن إيران غير راغبة في ذلك الوقت بإقامة حوار موضوعي حول الأزمة، وبدورها إيران لم تعلن عن موقف واضح وصريح حول المبادرة التركية كونها متحفظة على أية وساطة من الممكن أن يتبناها طرف ثالث، وفضلت إيران أن تحط رحالها في جنيف وفيينا بدلا من أنقرة، في ظل إدراكها لحدة التنافس التركي الإيراني في ملفات متعددة لمختلف القضايا وخاصة السياسية والأمنية حتى لا تكون لتركيا نقاط دبلوماسية تزيد من أهمية دورها الإقليمي على حساب الدور الإيراني الإقليمي[2].

لكن إيران عادت لتعلن قبولها بالتفاوض على المقترح التركي عام 2010، على أن تكون تركيا محطة تبادل اليورانيوم مع الغرب وفقا لمقترح الأمين العام لوكالة الطاقة الذرية السابق محمد البرادعي، وهو ما تم التفاوض على أساسه بين إيران والمجتمع الدولي، وبقيت تركيا تحدد مساعيها بغية حل الأزمة بشكل سلمي وعدم تفاقم الأوضاع التي ستساهم في فرض المزيد من العقوبات الدولية على إيران[3].

وبالرغم من فرض عدة عقوبات على إيران بسبب ملفها النووي خلال هذه المرحلة من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية، إلا أن تركيا رأت أنها غير معنية سوى بالعقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة، وأنها ستواصل تعاملاتها الاقتصادية والتجارية مع إيران ولن تمنعها هذه العقوبات من ذلك.

ورغم الجهود المبذولة من الطرف التركي لممارسة دور الوسيط في ملف البرنامج النووي الإيراني والمساعي من أجل حل هذا الملف بالوسائل السياسية والدبلوماسية، ورفض كل من تركيا والبرازيل لما كانتا عضوين غير دائمين في مجلس الأمن التصويت على فرض المزيد من العقوبات على إيران، إلا أن تركيا لم تحقق نتيجة في ذلك، وتعرضت لضغوطات أمريكية للابتعاد عن مساعيها الدبلوماسية، وذلك من

[1]- الطائي سناء عبد الله: موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،2010. ص 220.

[2]- سلامة معتز : العقائد و المشروع التوسعي لتركيا و إيران يعرقلان الحوار الخليجي مع الدولتين، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017. ص 6-9.

[3]- الطائي سناء عبد الله: موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني، مرجع سابق ص، 222.

خلال طلب هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية حينها من نظيرها التركي أحمد داوود أوغلو الامتناع عن التدخل في الملف النووي الإيراني وتركه بيد مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

واستمرت تركيا على موقفها هذا من الملف النووي الإيراني وتطوراته المختلفة إلى أن طرح اتفاق الإطار النووي الإيراني في أفريل 2015، بمدينة لوزان السويسرية، ومن ثم حصل عقد الإتفاق في أغسطس من العام نفسه بعد مفاوضات استمرت لمدة 18 شهرا بين إيران و مجموعة (5+1)[2].

وفي الوقت الذي أثار فيه الاتفاق جدلا واسعا في الأوساط الدولية والإقليمية، فإن تركيا رحبت بهذا الإتفاق، وتم الإعلان عن الموقف التركي بعد ساعات من عقده، وتوالت تصريحات المسؤولين الأتراك المرحبة بالاتفاق، ولم يكن هذا الموقف مختلفا عن سياسة تركيا السابقة تجاه الملف النووي الإيراني ومحاولتها ممارسة دور الوسيط في معالجة هذا الملف بين الولايات المتحدة والغرب من جهة وإيران من جهة أخرى والاعتراف بحق إيران بامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط.

كانت رؤية تركيا لتطورات الملف النووي الإيراني قائمة على أساس مجموعة من المحددات أثرت ولازالت تؤثر في تبني تركيا لها وتطور موقفها من هذا الملف بناء عليها وتتمثل أهم هذه المحددات في:

1- **المحدد الاقتصادي**[3]: حيث تسبب تشديد العقوبات الدولية على إيران بسبب برنامجها النووي بانخفاض التبادل التجاري بين كل من تركيا وإيران، وتراجع الصادرات التركية من حوالي 10 مليارات دولار عام 2012 إلى حوالي 3.9 مليار دولار عام 2014، أي بخسارة تقدر بحوالي 6 مليارات دولار، بينما تطمح تركيا إلى رفع حجم التبادل التجاري مع إيران إلى 14 مليار دولار، بالإضافة إلى تأثير العقوبات المفروضة على إيران على التعاون التركي الإيراني في مجال النفط والغاز.

في المقابل، أتاح رفع العقوبات على إيران بعد التوقيع على اتفاق الإطار النووي الإيراني سنة 2015، استيراد النفط والغاز الإيراني من قبل تركيا ودخول اتفاق التجارة التفضيلية إلى حيز التنفيذ بين الدولتين، مثلما حصلت زيادة في حجم الاستثمارات التركية في إيران في قطاعات مختلفة مما جعل هذا المحدد مؤثرا وبشكل كبير جدا في توجهات الموقف التركي من الملف النووي الإيراني.

[1]- سعد حقي توفيق : السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي، مجلة العلوم السياسية بغداد، العدد 38، 2013.ص 98-101.

[2]- علي رضا بيكدلي، التعاطى البناء بين إيران و تركيا، مختارات إيرانية، العدد177، أغسطس2015، صفحة 41.

[3]- علي رضا بيكدلي، التعاطى البناء بين إيران و تركيا، مختارات إيرانية، العدد177، أغسطس2015، صفحة 41.

2- محدد الطموح النووي التركي[1]: لطالما كانت لتركيا مساع لتطوير قدراتها في مجال امتلاك برنامج نوويوقد أعلنت تركيا عن وضع حجر الأساس لإنشاء محطة نووية لإنتاج الكهرباء في بلدة "أكويو" بولاية مرسين الجنوبية، مثلما ذكرت تقارير أن تركيا وقعت سنة 2011 على اتفاق مع شركة " روس أتوم" الروسية لبناء مفاعل نووي كبير على بعد 300 كلم من مدينة أنطاليا، وبلغت قيمته 15 مليار دولار، ثم أتبعته باتفاق ثان بلغت قيمته ما يقارب 17 مليار يورو مع شركة يابانية – فرنسية للغرض ذاته.وأشارت تقارير ألمانية أن تركيا قد حصلت على مساعدات باكستانية في بناء برنامجها النووي منذ ثمانينيات القرن الماضي.

ومن الممكن أن يعطي هذا تفسيرا حول التعاطي التركي مع تطورات ملف البرنامج النووي الإيراني يمكن اعتباره بمثابة إعطاء الضوء الأخضر لدول المنطقة ومنها تركيا أن بإمكانها إنشاء مفاعلاتها النووية، وهو أمر تسعى إليه تركيا لزيادة قدراتها الصناعية.

3- محدد الظروف والأحداث الإقليمية[2]: لا تخرج الرؤية التركية للملف النووي الإيراني عن سياق التطورات والأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية التي تمر بها العديد من دول المنطقة (الشرق الأوسط)، خاصة بعد المواقف الإيرانية من هذه التطورات الأخيرة وسياساتها التي تأرجحت بين التدخل العسكري المباشر وغير المباشر والمساندة السياسية والدعم الاقتصادي لأنظمة أو أطراف دون أخرى، لذلك فقد تعاملت تركيا مع الملف النووي الإيراني بناء على الأحداث والتطورات التي شهدتها ولازالت تشهدها المنطقة.

حيث أننا كما ذكرنا سابقا فإيران هدفها هو تبؤ مكانة إقليمية بارزة وقوية تمكنها من لعب أدوار حاسمة في القضايا التي تخص المنطقة، وهذا ما ألقى بظلاله على الموقف التركي التي تسعى هي الأخرى جاهدة من أجل أن يكون لها صوت مسموع ودور رئيسي في أحداث المنطقة خاصة وأن هناك نقاط تقاطع بينها وبين إيران مثل الملف السوري والعراقي (الكردي)، لذلك تعاملت تركيا مع تطورات الملف النووي الإيراني على مختلف مراحله من تشديد العقوبات على إيران وصولا إلى الاتفاق النووي، وذلك انطلاقا من الهدف التركي المتمثل في إيجاد دور تركي إقليمي مؤثر في قضايا المنطقة والرؤية

[1]- سعد حقي توفيق : السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي، المرجع السابق، 101.

[2]- أحمد بيضون و آخرون : العرب و العالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط2، بيروت، 2004.ص 140.

التركية تتمثل في لو أنها استطاعت أن تلعب دورا مؤثرا في الملف النووي الإيراني سينعكس هذا التأثير على مكانتها الإقليمية، أي مكانتها مرهونة بجهودها بخصوص الملف النووي لأن هذا الأخير يعتبر حجر الزاوية في معادلة التوازنات الإستراتيجية ليس في المنطقة فحسب بل على المستوى الدولي.

وعلى الرغم مما يمكن أن يحققه اتفاق الإطار النووي الإيراني من تطوير المصالح الاقتصادية بين تركيا وإيران واحتمالية إزالة ما كان يمكن أن يشكله من تهديدات على تركيا فيما لو تحول البرنامج النووي الإيراني إلى الاستخدام العسكري، إلا أن ما تبديه تركيا من تفهم للمقاصد السلمية للبرنامج والطموح النووي الإيراني، لا يزيل القلق التركي من الطموحات النووية العسكرية الإيرانية المحتملة، ومن الممكن أن تنعكس على تركيا من ناحيتين:

الأولى[1]: تبرز فيما لو استطاعت إيران امتلاك أو تطوير برنامجها النووي إلى عسكري، فمن شأن ذلك أن يخل بتوازن القوى الاستراتيجي ويعزز مكانة إيران الإقليمية والدولية على حساب المكانة والمصالح التركية، مما يدفع بتركيا إلى الدخول في مضمار سباق التسلح لموازنة مكانتها مع إيران.

الثانية[2]: تبرز في حالة استمرار إيران بسعيها في امتلاك السلاح النووي، وما يمكن أن يؤديه ذلك إلى ظهور نهج أمريكي إسرائيلي للقيام بتصرف أو سلوك من الممكن أن يدخل تركيا في دوامة الجدل على المستويين المحلي والدولي حول قبولها أو رفضها لهذا السلوك الأمريكي–الإسرائيلي، لاسيما بعد تبني إدارة **ترامب** لسياسة التشدد والعودة إلى فرض العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي واتهامها بالتدخل في شؤون دول المنطقة ولاسيما تلك الدول التي تربطها بالولايات المتحدة علاقات جيدة كدول الخليج العربي.

يضاف إلى ذلك، فإن الاتفاق النووي الإيراني يمكن أن يكون له انعكاسات وآثار على المنطقة ككل وتركيا بشكل خاص كونه يساعد إيران على التحرر من قيود العقوبات الدولية المفروضة عليها، مما يزيد من قدرتها ويساعدها على مد نفوذها في المنطقة وتعزيز دورها الإقليمي على حساب الدور لتركي[3]،

[1]– أبو شادي يسري : السباق النووي في الشرق الأوسط : الطموح، المعوقات و الحقائق، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017. ص 24–28.

[2]– أحمد بيضون و آخرون : العرب و العالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، مرجع سابق، ص 145.

[3]– سلامة معتز : العقائد و المشروع التوسعي لتركيا و إيران يعرقلان الحوار الخليجي مع الدولتين، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017. ص 6–9.

كما سيمنح إيران الفرصة لزيادة قدراتها العسكرية، الأمر الذي سيدفع بدول المنطقة إلى مجاراتها في هذا المجال من أجل تحقيق التوازن الإستراتيجي، مما سينعكس سلبا على المنطقة ويدخلها في سباق تسلح وصراعات هي في غنى عنها على الأقل في الفترة الراهنة.

ثانيا : الموقف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني

يمكن تلخيص الموقف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني من خلال كلمة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي السابق " **سيلفان شالوم** "، في افتتاح المؤتمر الستين للجمعية العامة للأم المتحدة، حيث قال: "ترحب إسرائيل بالجهود الجماعية الدولية وبشكل خاص فرنسا، بريطانيا، ألمانيا والولايات لمتحدة لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية، وأن الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدعوهم لمنع هذا النظام المارق من امتلاك الأسلحة النووية، فأمن واستقرار الكرة الأرضية بأكملها مهدد بالضياع، لهذا من الضروري أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ موقف سريع وعاجل"[1].

وفي تطور لاحق حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "إيهود أولمرت" مما اعتبره تجاوز الخطوط، مؤكدا أن فرصة امتلاك إيران سلاحا نوويا أمر لا يمكن احتماله، وأضاف " نأمل أن تفهم إيران أن هذه اللعبة خطيرة جدا عليهم، يجب أن يفهموا أنه لا يمكنهم تجاوز الخطوط"[2].

وفي تعليقها على قرار مجلس الأمن رقم (1737)، المتعلق بفرض العقوبات على إيران، قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية "تسيبي ليفني" أن فرض عقوبات على إيران قرار مهم للغاية في نطاق السعي للحيلولة دون أن تصبح **طهران** قوة نووية[3].

[1]– أليسون ج.ك.بايلز: اتجاهات و تحديات في الأمن الدولي، في التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة فادي حمود و آخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004. ص 97.

[2]– أورنسون جيفري : إسرائيل و الانعكاسات الإستراتيجية لاحتمال امتلاك إيران أسلحة نووية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007.ص 140.

[3]– أورنسون جيفري : إسرائيل و الانعكاسات الإستراتيجية لاحتمال امتلاك إيران أسلحة نووية،ص 141.

كل هذه المواقف الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني تفضي إلى الخيارات التالية:

- اتخاذ موقف الترقب والانتظار لحدوث تغير في إيران، والثقة في أن المحاولات الأمريكية يمكن أن تؤتي أكلها.
- الطموح في قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري، ربما بالتعاون مع أوروبا ودول الخليج، وإن كان هذا الخيار ضعيف لكنه غير مستحيل في نظر إسرائيل، خصوصا إذا ما شعرت الولايات المتحدة بإصرار إيران على التصعيد.
- مفاوضات خاصة بمساومات ضخمة، حيث تتخلى إسرائيل بمقتضاها عن خيارها الرادع مقابل ضمانات دولية تتعلق بإيران.

ويلاحظ أن الموقف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني ينطلق من نقطتين أساسيتين تحاول من خلالهما أن تأثر على الرأي العام العالمي[1]:

1- أن خطورة الملف النووي الإيراني تعود إلى قوة الجمهورية الإسلامية داخل المنظمات الدولية، وكأن الرؤية الإسرائيلية تريد توجيه الإنتباه إلى الموقفين الروسي والصيني المؤيدين إلى حد ما لإيران، وأنهما يلعبان دورا في تأخير حسم هذا الملف.

2- الربط بين ما تطلق عليه التساهل والتراخي في الموقف الأوروبي، وإنجاز إيران لشطر كبير من برنامجها النووي.

ويحرص المسؤولون السياسيون والعسكريون الإسرائيليون على تجنب التطرق إلى احتمالات توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية إلى المنشات النووية الإيرانية، وقد رجح مدير الإستخبارات العسكرية أن يتوصل الإيرانيون إلى امتلاك السلاح النووي في غضون 3 سنوات، كما أوضح أن إسرائيل لم تفاجأ بالإعلان الإيراني، مشيرا إلى أن هذا الإعلان قد يكون مناورة تهدف إلى إقناع المجتمع الدولي بأن الضغوط والتلويح بالعقوبات لم تعد تنفع نظرا لأن تخصيب اليورانيوم أصبح واقعا في إيران[2]، وأضاف أنه يأمل في

[1]- بول براكان : العصر النووي الثاني : الإستراتيجيا و الأخطار و سياسات القوى الجديدة، الدار العربية، بيروت، ط1، 2013. ص 99.

[2]- زينب عبد العظيم محمد : الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي و العشرين، مكتبة الشرق الدولية، القاهرة، 2007.ص 304.

ألا يقع المجتمع الدولي حسب تعبيره في شرك جديد نصبته إيران (اتفاقية 2015.)، وأن على المجتمع الدولي التعجيل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف البرنامج النووي.

من جهة أخرى تبذل إسرائيل قصارى جهدها لإجهاض أي برنامج نووي بالمنطقة ولو كان سلميا، بسبب إصرار إيران على امتلاك التقنية النووية المتقدمة، ولن تترد الإدارة الأمريكية غالبا في التجاوب مع هذا الطلب، وذلك على الرغم ن الاتفاق النووي الأخير الموقع في كل من "لوزان " و " فيينا "، والذي صادق عليه مجلس الأمن الدولي في 2015، والذي قال عنه رئيس الوزراء الحالي " نتنياهو " بأنه يمهد للحرب و يقربها[1].

ولعل تصريحات **دونالد ترامب** بالمطالبة بإلغاء هذا الاتفاق وتشديد الرقابة الدولية على إيران لمنعها من امتلاك السلاح النووي دون التطرق ولو بالإشارة لإمكانات لإسرائيل النووية وترسانتها خير دليل على الترابط المصلحي الأمريكي – الإسرائيلي في المنطقة، أي أن كلا الطرفين يرفضان جملة وتفصيلا أن يكون هناك قوة نووية منافسة لمكانة إسرائيل الإقليمية وبطبيعة الحال، وكما ذكرنا فإن الهدف الأساسي من التسليح النووي هو تعزيز المكانة الإقليمية وحتى الدولية، بالإضافة إلى القوة السياسية والعسكرية[2].

ولعل أهم سبب يقود إسرائيل إلى هذه العدائية و القوة فيما يخص الملف النووي الإيراني هو القضايا الخلافية بينها وبين إيران أبرزها الحرب بالوكالة التي تتبناها إيران ضد إسرائيل من خلال حزب الله، بالإضافة إلى الملف السوري وخصوصا إقليم الجولان الذي يعتبر حجر الزاوية في هذا الخلاف بحكم الموقع الجغرافي والتنوع الإثني والعرقي فيه مما جعله محل تنازع تركي – إيراني _ إسرائيلي.

يمكننا أن نقول أن الأوضاع المتوترة التي شهدتها ولازالت تشهدها منطقة الشرق الأوسط، دفعت بالقضية النووية ليس الإيرانية فحسب، وإنما البعد النووي ككل الذي أصبح التنافس على أشده في المنطقة من أبرز نتائجه، هذا التنافس الاستراتيجي المحموم الذي فرض على دول المنطقة وخاصة الخليج وإيران نوعا من المقاربات والتحديات، خاصة في موضوع المخاوف والتحديات الأمنية، والملاحظ أن هذا الإطار النووي، لم يكتف بالبعد المحلي والإقليمي، بل تعداه إلى الأطراف الدولية التي تدخلت ولازالت وهدفها الأول والأخير هو قلب موازين القوى لصالحها.

[1]– بول براكان : العصر النووي الثاني : الإستراتيجيا و الأخطار و سياسات القوى الجديدة، مرجع سابق، ص 100.

[2]– بول براكان : العصر النووي الثاني : الإستراتيجيا و الأخطار و سياسات القوى الجديدة،مرجع سابق، ص 103.

والتساؤل الذي لطالما طرح من طرف المهتمين وحتى غير المهتمين بالشأن الإيراني هو لماذا كل هذا اللغط الإقليمي والدولي حول البرنامج النووي الإيراني تحديدا، إذا ما أخذا البعد الإقليمي هناك دول أخرى مجاورة لإيران تطور وتمتلك الأسلحة النووية، لكن الطرف يغض عنها (إسرائيل، الهند، باكستان...)، أما إذا أخذنا البعد الدولي فحدث ولا حرج، من أجل ذلك سوف نستعرض بعض السيناريوهات المتعلقة بالملف النووي الإيراني والمستقبل النووي في منطقة الخليج و منطقة الشرق الأوسط ككل.

أ- السيناريو الأول[1]:

الاستمرار في مُحاولات تسوية ملف البرنامج النووي الإيراني سلمياً من خلال المفاوضات المُباشرة وغير المُباشرة الثنائية ومُتعددة الأطراف بين كافة الأطراف الدولية المعنية وإيران في سبيل التوصُل إلى حل سلمي يرضي كافة الأطراف، مع تزامن تلك المفاوضات بإستمرار فرض العقوبات الاقتصادية، ويُعتبر هذا السيناريو هو المُرشح للإستمرار في الوقت الحالي، والدليل على ذلك هو الاتفاق النووي الأخير بين إيران ومجموعة 5+1، في 2015.

ب-السيناريو الثاني[2]:

وهو السيناريو الذي لا تستبعده الإدارة الأمريكية بمختلف مراحلها و خاصة المرحلة الحالية " **دونالد ترامب** " الذي يفترض توجيه ضربة عسكرية استباقية للمنشآت النووية الإيرانية بهدف تدميرها، سواء أكان ذلك من خلال عمل عسكري أمريكي مُباشر، أم من خلال ضربة إسرائيلية لهذه المنشآت في إطار الحرب بالوكالة.وهو سيناريو يحتاج حشد وتهيئة الرأي العام الدولي ضد إيران لتنفيذ أعمال عسكرية واسعة النطاق بخسائر بشرية تتعدى حدود إيران بما يُطال منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى وبحر قزوين.

هذا السيناريو لا يرتبط بتوقيت زمني مُحدد لكنه يرتبط بمدى تطوُر البرنامج النووي الإيراني، وتهيئة المسرح الدولي والموقف الداخلي الأمريكي لتقبُل القيام بعملية عسكرية ضد إيران.كما أنهُ قد يأتي

[1]- محمد بدري عيد : مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية بعد الإتفاق النووي، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر، 2015.ص 5.

[2]- الراشد الغامدي أميرة : الإستراتيجية الأمريكية و التسلح النووي في آسيا:براجماتية السياسات و ازدواجية المعايير، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017. ص 17-20.

تطويراً لسيناريو فرض العقوبات الدولية على إيران، إذا رأت الدول الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، أن العقوبات لم تعُد فعالة، أو أنها ترغب في وقف إيران عن امتلاك السلاح النووي، كما يُمكن أنيحدُث في أوقات الجمود والتأزُم التي تمُر بها عملية المُفاوضات، خاصة وأن تياراً هاماً داخل الإدارة الأمريكية يُطالب وبشدة بضرب المنشآت النووية الإيرانية، للحيلولة دون تمكينها من إنتاج السلاح النووي.

ج-السيناريو الثالث[1]:

في حال تمكنت إيران من امتلاك السلاح النووي وإعلان ذلك بشكل رسمي ويأتي ذلك من خلال مُقاومة الضغوط الدولية والعقوبات الاقتصادية وتسيير المُفاوضات مع الأطراف المعنية لتصُب في مصلحتها، مع استغلال المُتغيرات الدولية والإقليمية، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعُد اللاعب الوحيد في الساحة الدولية ومع إنشغالها بالعديد من الملفات التي لا تزال مفتوحة.

[1]- محمد بدري عيد : مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية بعد الإتفاق النووي، مرجع سابق، ص 7.

خلاصة الفصل الثاني

يُمكننا الخروج بالحقائق التالية حول البرنامج النووي الإيراني وإشكالية التعامُل معه:

1- أن المشروع النووي الإيراني هو مشروع مُمتد يرتبط إرتباطاً وثيقاً برؤية إيرانية خالصة لمصالحها القومية، ورغبة قديمة ومُتجددة في تبوأ مركز الصدارة في قيادة منطقة الخليج والوقوف ضد كل المُحاولات التي قد تأتي من خارج المنطقة سواء كانت عربية أو دولية للمُشاركة في ترتيب البيت الخليجي ونسج خيوط صيغْه الأمنية.

2- ما من شك أنهُ حتى إذا لم تكن إيران قد نجحت أو حتى حاولت إنتاج أسلحة نووية، فإن ذلك لا يمنع من القول إنها فكرت في هذا الأمر، حيثُ فرضت عليها الأوضاع الدولية والإقليمية في السابق امتلاك قُدرات عسكرية بمُواصفات تُمكنها من التعامُلِ مع هذه المُتغيرات، ومما يزيد من توجُهِ إيران إلى امتلاك القُدرات العسكرية، تلك الضغوط الأمريكية المُتزايدة عليها بعد احتلالها العراق بحجة أنها تسعى لامتلاك أسلحة نووية، وأنها تأوي عناصر إرهابية، وأنها تُعادي التسوية السلمية في المنطقة، وتعقّد الوضع في العراق.

هذه الضغوط جعلت القادة الإيرانيين يُركزون على امتلاك القُدرة على الدفاع عن أراضيهم في ظل التحرُشات الأمريكية والإسرائيلية التي خلقت شعوراً بأن بلادهم صارت الهدف التالي للولايات المتحدة بعد العراق، كما أوجدت قناعة بأن أحد الأهداف من غزو العراق هو تطويق الأراضي الإيرانية.

كل هذه الحقائق جعلت الإيرانيين يُركزون على تطوير القُدرات التسليحية لبلادهم، سواء في المجالات التقليدية أو غير التقليدية، حيثُ يوفّر ذلك قُدرات عالية لمُواجهة أي هجمات أمريكية أو إسرائيلية ضدهم، كما يُساعدهم في الوقت نفسه على إقناع الولايات المتحدة بقبول **طهران** كمركز قوة إقليمية كبرى، وبما يترتّب على ذلك من الاحتفاظ لإيران بدور رئيسي في جميع التفاعُلات الإقليمية.

3- على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليج أعلنت أنها لا تُعارض امتلاك إيران للطاقة النووية لأغراض سلمية طالما كانت في إطار مُعاهدة الانتشار النووي، وأنها تؤيد الحل السلمي للأزمة وأن أراضيها لن تكون مُنطلقاً لأي أعمال عسكرية ضد إيران.إلا أنها لم تُبلوِر موقف مُوحد تجاه البرنامج النووي الإيراني، بل جاءت المواقف مُتباينه تعكس مصالح كل منها وفقاً لإدراك كل منها لمخاطر السلاح النووي الإيراني، وهو ما انعكس في غياب الإشارة صراحة إلى "البرنامج النووي

الإيراني" في البيانات الختامية لقمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رغم مطالبتها بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج.

4- أن أي حل دبلوماسي يُمكن أن يصل إليه المجتمع الدولي مع إيران حول برنامجها النووي هو حل سيبقى مؤقتاً ولن يقطع جذور الأطماع الإيرانية في أن تُصبح قوة عسكرية نووية.بمعنى آخر، إذا لم تُصبح إيران في الوقت الراهن قوة نووية فإنها لا محال أن تكون كذلك في المستقبل.وهو حال القوى النووية التي سبقت إيران في هذا المجال كالصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية رغم ما تم مُمارسته ضدها من ضغوطات طالما أن هُناك رغبة في عدم التخلي عن هدف الولوج للنادي النووي، وهي رغبة يُمكن أن نستيقنها في الحالة الإيرانية.ومن ثم فإن أفضل الخيارات لمُواجهة تلك المُعضلة هي خلق حالة من التوازن مع الجار الإيراني، بما يعني أنه كما تتوافر لدول الخليج الآن إستراتيجية قائمة على التعامُل مع إيران وكسب ودها كي ترضخ للحل السلمي بشأن برنامجها النووي والتي من شأنها تأجيل المطامع الإيرانية، فلا بد أيضاً أن تتوافر إستراتيجية مستقبلية في كيفية التعامُل مع إيران عندما تُصبح واقعاً نووياً في المنطقة.

الفصل الثالث:

نحو رؤية تحليلية استشرافية للإستراتيجيتين الإيرانية الخليجية في ظل تفاعلات بيئة النظام الدولي والإقليمي الراهنة

تمهيد

يعد النظامان الدولي والإقليمي أحد أهم الركائز الأساسية لرسم السياسات والاستراتيجيات المختلفة لمعظم دول العالم، وخاصة الدول التي تقبع تحت أقاليم تشهد تطورات متسارعة ومتلاحقة تكاد لا تتوقف أبدا، كما هو الحال بالنسبة للشرق الأوسط، هذا الإقليم الذي لم يشهد منذ عقود طويلة من التاريخ فترة راحة من التحولات والتطورات والتغيرات التي ألقت بظلالها على دوله وخاصة إيران والدول الخليجية التي تعتبر حجر الزاوية واللاعب الرئيسي في معادلة توازن القوى في منطقة الخليج بشكل خاص والمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، مما دفع بهذين الطرفين لاتخاذ وتبني استراتيجيات وسياسات أمنية وعسكرية واقتصادية تتماشى وفق هذه التطورات المتلاحقة للشرق الأوسط.

طبعا كل هذا الكلام ليس أبدا بمنأى عن النظام الدولي الذي يؤثر بشكل مباشر على رسم معالم هذه التحولات الإقليمية وفقا لمتطلبات وتصورات وتوجهات الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي سواء دولا أو منظمات، لذلك سوف نركز في هذا الفصل الأخير على تحولات السياستين الدولية والإقليمية وانعكاسهما على العلاقات الإيرانية الخليجية من خلال البيئة السياسية الدولية والإقليمية الحاكمة في الإستراتيجيتين الإيرانية والخليجية والعلاقات الإيرانية والخليجية مع كل من الأطراف الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى دراسة نظرية الأمن الخليجية والإيرانية من خلال تحليل الرؤية الإيرانية والخليجية للأمن والاستقرار القومي والإقليمي بالإضافة إلى سيناريوهات العلاقة بين إيران و الخليج على ضوء كل هذه المعطيات الإقليمية و الدولية.

المبحث الأول: تحولات السياستين الإقليمية و الدولية و تداعياتها على العلاقات الإيرانية الخليجية

يُعد النظامان الدولي و الإقليمي من المحددات الرئيسية المؤثرة على العلاقات بين القوى الكبرى والصغرى، فحرية الإستراتيجية التي تتمتع بها الدول الصغرى تتوقف على هيكل النظام الدولي و الإقليمي على حد سواء، أو طبيعة العلاقات السائدة على قمتهما[1]، ويمتد هذا التأثير إلى العلاقة بين القوى والأطراف السياسية داخل تلك الدول، فهيكل توزيع القوة داخل النظام الدولي والإقليمي، ومنظومة القيم التي يتبنيانها، وسياسة منظماتهما السياسية والاقتصادية والإنسانية، وأولويات الدول الفاعلة في قيادتهما وتوجهاتهما السياسية نحو الدول الصغيرة، تعد من العوامل المؤثرة في إدارة السياسات الداخلية لأغلب الدول محدودة القوة.

المطلب الأول: البيئة السياسية الدولية و الإقليمية الحاكمة في الإستراتيجيتين الإيرانية والخليجية

وفقا للمعطيات التي تسجل على منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر محل دراستنا، فإن هذه المنطقة وبتدقيق أكثر المنطقة الخليجية التي تضم كلا من إيران ودول مجلس التعاون بالإضافة إلى العراق واليمن، فإن هذه المنطقة عرفت تطورات متتالية جعلت من الفاعلين فيها محكومين وفقا لمسبباتها، هذه التطورات كانت بدورها عبارة عن نتائج و انعكاس لتغيير كلي في المنظومة الدولية، أو ما يعرف سياسيا بالنظام الدولي الجديد الذي رسمت ملامحه بعد الحرب الباردة، ولكن الفترة الرئيسية التي تهمنا هنا هي النظام الدولي بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما تلاها من تطورات على المستويين الدولي والإقليمي.

[1] – ويطلق البعض على هذه المرحلة مرحلة الاستقطابPolarization ،حيث يرى بعض المحللين أن السنوات القادمة وتحديدا خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ستعيد إلى الواجهة عدد من المتنافسين العالميين المتنمرين الصغار كالهند واليابان إلى الساحة الدولية وعودة بعض القوى الكبرى كالصين وروسيا إلى رقعة الشطرنج الدولية كذلك كدول متحدية ومنافسه للولايات المتحدة الأميركية، وهو ما سيحول النظام إلى نظام تعددي أكثر من ميوله إلى نظام ثنائي القطب، ولكن سيكون أقرب إلى التعددية القطبية الفضفاضة منه إلى المحكمة، حيث سيبدو نظام التعددية القطبية فيه على شكل تحالفات بدلا من تكتلات.

وفي مقال للكاتب "دانيال دريزنر" تحت عنوان "ما بعد النظام العالمي الجديد" أو "جديد النظام العالمي الجديد The New New " World Orderوالذي نشرته مجلة2006 Foreign affairs .

الفرع الأول: التحولات السياسية على المستويين الدولي و الإقليمي

أولا: على المستوى الدولي

لقد تعاظم الدور الذي تقوم به العوامل الخارجية، بفعل التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي شهدها العالم في الحقبة الأخيرة، لاسيما بعد أحداث 11 أيلول 2001، حيث تبدل شكل النظام السياسي الدولي، من نظام يقوم على الحروب المباشرة إلى نظام تعددت فيه الفواعل الدولية بين الدول والهيئات الحكومية وغير الحكومية.

واستتبع ذلك تغير في المواضيع والقضايا محل اهتمام النظام الدولي الجديد، وفي إطاره . أيضًا . حلت الصراعات القائمة على أساس ديني وحضاري بين بعض الجماعات الإسلامية من جهة، والولايات المتحدة والدول الأوروبية من جهة ثانية، حلت محل الصراع الإيديولوجي أثناء الحرب الباردة، وتوجهت الدول الغربية بعد أحداث سبتمبر إلى تغيير واقع العالم الإسلامي في النواحي الفكرية والثقافية والسياسية، من خلال العديد من الوسائل والأدوات السلمية والعسكرية.

ولتحليل تأثير بيئة وقيم النظام السياسي الدولي على الأوضاع السياسية والاقتصادية و الأمنية في منطقة الخليج التي تضم كما تطرقنا من قبل كلا من إيران والدول الخليجية، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وطبيعة العلاقة بين أبرز القوى الدولية و الإقليمية التي تصنع وتضع موازين القوى في المنطقة، كان لابد لنا التطرق للبيئة الدولية المحيطة بإيران والخليج.

- طبيعة و إستراتيجية النظام الدولي الجديد

أثيرت العديد من الإشكالات حول طبيعة هذا النظام، فالبعض يعتقد أن النظام الدولي الحالي، هو نظام أحادي القطبية نظراً للقوة العسكرية الهائلة التي تملكها الولايات المتحدة، فيما يعتقد آخرون أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب.

أما التيار الآخر فإنه يرى أن العلاقات الدولية الآن بصدد مرحلة انتقالية لم تتحدد ملامحها بعد، ومما لا شك فيه أن التباين في الرؤية يعود إلى سببين رئيسين هما[1]:

1- عدم وضوح مفهوم النظام، فأحيانًا يفسر هذا المفهوم على أنه نمط لتوزيع القوة بين الدول، وأحياناً أخرى يفسر على أنه نمط للعلاقات القائمة بين الدول الرئيسة في النظام.
2- عدم وضوح الأسس التي يتم بموجبها قياس القوة وتوزيعها بين الدول، فالبعض من المحللين يركز على المفهوم العسكري للقوة، بينما يركز آخرون على القاعدة الاقتصادية كمعيار أساسي لتحديد قوة الدولة.

واستناداً إلى البعد العسكري للقوة فإن النظام الحالي يوصف بأنه نظام أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة، وإذا استندنا إلى البعد الاقتصادي يمكن الاستنتاج أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب، وهذا نظرا لاعتبارات أيديولوجية، وبمعزل عن هذه الأيديولوجيات والتيارات المتباينة بشأن طبيعة الوضع العالمي الحالي، فهناك جملة من الملامح والسمات التي أصبحت تميز هذا النظام أبرزها:

1-تغير مفهوم القوة[2]: يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم الدارجة الاستخدام على وجه الدوام في حقل العلوم السياسية وعلى وجه الخصوص في حقل العلاقات الدولية، حيث تتخذ القوة شكلها الصريح على المستوى الدولي كأسلوب للتعامل بين الدول نظراً لغياب المؤسسات الدولية الكفيلة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحل الصراعات الدولية.

[1]- حسين خلف موسى، النظام العالمي الجديد :خصائصه و سماته، المركز الديمقراطي العربي، 6 يوليو، 2015. ص 5 .6

[2]- تتمثل القوى الدولية الفاعلة في الفترة الراهنة بعدد من التكتلات التي تتوزع على دول النافتا، ودول الاتحاد الأوروبي، واليابان وعدد من شركائها الآسيويين، والقاسم المشترك بين هذه التكتلات هو تبنيها عدداً من الأسس الليبرالية الثابتة في مجالات السياسة والاقتصاد. فالهيمنة الاقتصادية التي تعتبر أولوية رئيسة في نظر القوى الدولية تلك، التي يستوجب الدفاع عنها.

2- **خاصية اللاتجانس:** فالنظام السياسي الدولي يشكل نظاماً غير متجانس، حيث تتجلى مظاهر عدم التجانس في:

* حالة التباين الشديد بين وحدات النظام الدولي من حيث الحجم والقوة رغم تمتعها نظرياً بالسيادة والمساواة أمام القانون[1].

* العلاقة غير المتوازنة بين دول الشمال ودول الجنوب، فعلى صعيد التجارة الدولية تستحوذ الدول الصناعية النصيب الأعظم من النشاط التجاري العالمي في حين لا يمثل نصيب الدول النامية إلا قدراً ضئيلاً.

-البنية الهيكلية و الفكرية للنظام الدولي الجديد

يتحدد هيكل النظام الدولي بنمط توزيع القوة بين الدول الكبرى عند قمته، وهو النمط الذي يحدد بدوره توزيع القطبية في النظام الدولي، ولا يقتصر مفهوم القوة هنا على القوة السياسية[2]، وإنما يشير أيضا إلى القوة العسكرية والقوة التكنولوجية والقوة الاقتصادية، فبهن جميعًا يتحدد ذلك الهيكل.

وفي هذا الشأن فإن الولايات المتحدة تنفرد، بوضع القطب الذي تتجمع بين يديه الأنواع الثلاثة من القوة معًا، ولعل ذلك الوضع هو الذي يدعو كثيرًا من الباحثين إلى وصف هيكل النظام الدولي بالأحادية القطبية.

وقد كان لأحداث 11 سبتمبر 2001م دور كبير في استثارة القوة الأمريكية واستنفارها في بلورة رؤية أمريكية لتغيير العالم خاصة الإسلامي منه، بشكل أخص منطقة الشرق الأوسط، تلك الرؤية الأمريكية تنطلق من اعتبار أحداث 11 سبتمبر، حيث تمثل نقطة انطلاق من أجل تغيير النظام الدولي.

[1]- حسين خلف موسى، النظام العالمي الجديد :خصائصه و سماته، المركز الديمقراطي العربي، 6 يوليو، 2015. ص 5 .6.

[2]- لابد من التأكيد على شيء أساسي وهو أن الاستقرار يعرف في هذا الإطار كغياب المواجهة العسكرية المباشرة بين المحورين الرئيسيين والاستقرار ينتج كما سيتبين لاحقا من نظام الردع الفعال الذي يربط بين القوتين العظميين في إطار ميزان القوى العام ويشمل ميزان القوى العام الميزان النووي والميزان التقليدي ويشمل الميزان النووي بدوره الميزان الاستراتيجي الذي يقوم على احتساب الأسلحة النووية البعيدة المدى او العابرة للقارات والذي يتطابق مجاله مع المسرح الكوني ويضم الميزان النووي، أيضا الميزان التكتيكي الذي يقوم على احتساب الأسلحة النووية المتوسطة المدى أو ما يسمى بأسلحة " المسرح النووي الإقليمي"، حيث يشكل الردع المفهوم الأساسي في النظام الجديد.

والتغيير المتصور هنا هو تغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية، وتغيير في أنظمة بعض الدول أو الوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي، وعلى النحو الذي يكرس أحادية القطب الأمريكي[1]، وسيطرته على النظام الدولي.

وإلى جانب التحولات البنيوية، حدثت أيضًا تحولات قيمية، فبعد سقوط الشيوعية حدث تراجع كبير في الأفكار الاشتراكية بمختلف مدارسها، والانبهار بالليبرالية الاقتصادية والسياسية، وتحديدًا التعددية السياسية، واقتصاد السوق والتخصيص، وانتعاش القيم الاستهلاكية، أيضًا إلى جانب انتعاش الولاءات الأصلية من قومية وإثنية ودينية.

وبناء على التحول في هيكل النظام الدولي وبسببه، تغيرت قضايا وأولويات النظام الدولي الجديد عن تلك التي كانت تهم النظام الدولي السابق[2]، فقد دارت اهتمامات النظام الدولي ثنائي القطبية حول الحرب البادرة، والصراعات الإقليمية، وسباق التسلح، ومحاولات ضبطه، فإن موضوعات النظام الدولي الجديد تركزت حول الإرهاب[3]، ومواجهة التنظيمات الإسلامية، وعودة حقبة الاحتلال، وصراع الحضارات، والصراعات العرقية والأثنية، ومواجهة طموح بعض الدول لامتلاك السلاح النووي.

ويتضح أن مصادر الصراع في النظام السياسي الدولي الحالي تختلف عن تلك التي كانت سائدة في النظام الدولي ثنائي القطبية، ففي هذا الأخير كانت الأيديولوجيات، والتنافس بين الكتلتين الشيوعية والرأسمالية تمثل أهم مصادر الصراع، إلى جانب مصادر أخرى ثانوية لها علاقة– في الغالب – أو تتأثر بالمصدر الأول.

---

[1]– كانت إستراتيجية الولايات المتحدة العسكرية تتبنى سياسة الردع والاحتواء مع الاتحاد السوفياتي والدول المعادية الأخرى، وتقوم هذه السياسة على إقناع العدو بضرورة الابتعاد عن تهديد الأمن والمصالح الأميركية خوفاً من اللجوء إلى الأسلحة النووية والتدمير الشامل، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي اتجهت السياسة الأمنية الأميركية نحو تقليل تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في الخارج وظهر هناك نوع من التوافق الدولي نحو تجنب الحرب والعمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

[2]– من أبرز ملامح النظام الدولي الجديد هو اتجاهه نحو التعامل «الكتلي» أي إلى الكتل والمجموعات الكبرى، إن لم تعد الدولة مرتكزاً أساسياً في رسم تصورات المستقبل مهما كان من حجم لهذه الدولة على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو السكاني.

[3]– فقد تزايدت التهديدات الإرهابية على الصعيد العالمي للمصالح الغربية والأمريكية تحديدا، كما تزايدت التحديات البيئية التي تواجه العالم كالاحتباس الحراري والتصحر والتغيرات المناخية والأعاصير والفيضانات والتلوث،مع تزايد الحروب الأهلية والإقليمية بأسباب دينية أو عرقية أو اقتصادية مثل باكستان، الصومال، رواندا بروندي، رواندا وحاليا العراق وأفغانستان...ثم تنامي الهجرة القسرية بسبب الحروب والفقر والكوارث الطبيعية...وتزايد التوتر السياسي في الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وإفريقيا الوسطى.

أما في النظام السياسي الدولي أحادي القطبية، فقد حل الصراع الديني والحضاري على الصراع الأيديولوجي كمصدر رئيسي للنزاعات والصراعات في العالم، فالصراعات الثقافية تتزايد، وهي الآن أخطر مما كانت عليه في أي وقت مضى، وهناك من يذهب إلى أن الصراعات المستقبلية سوف تشعلها عوامل ثقافية أكثر منها اقتصادية أو أيديولوجية[1].

- **إنعكاس وتأثير النظام الدولي الجديد على منطقة الخليج**

إن النظام العربي وخاصة المنطقة الخليجية من أكثر الأنظمة الإقليمية عرضة للتأثر بالتحولات الدولية الحاصلة على الصعيدين البنيوي والقيمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهو يتميز عن الأنظمة الإقليمية الأخرى في أنه البيئة التي حصل في وسطها زلزال الخليج، مع ما حمله هذا الزلزال من تداعيات إقليمية ودولية على الصعيدين البنيوي والقيمي أيضًا.

وإضافة إلى كل ذلك فقد أحدثت هجمات 11 سبتمبر تحولاً جذريًا في السياسة الأمريكية، نقلتها من إطار الاحتواء والمحافظة على الوضع القائم إلى تبني تغيير العالم وفقًا لرؤية تيار فكري معين داخل الولايات المتحدة[2]، وهو تيار اليمين المحافظ الذي يسعى لبناء السياسات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة على أسس دينية، ولقد قام التصور الأمريكي على أن أهم المناطق الحيوية المهمة في الإستراتيجية الأمريكية هي في منطقة الشرق الأوسط و تحديدا في منطقة الخليج[3].

[1]– فغياب المؤسسات و الإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية مقارنة بتلك الموجودة في النظام السياسي الداخلي، يجعل القوة أكثر وضوحا على المستوى الدولي منه على المستوى الداخلي وحسب ريمون أرون فان الحرب كانت شرعية و اللجوء إليها كان مشروعا. وتتبع خصوصية العلاقات الدولية من كونها تتناول علاقات بين وحدات سياسية يدعي كل واحد منهم بأن الحق إلى جانبه، ربانه صاحب الرأي الوحيد في قرار اللجوء إلى القتال من عدمه. حيث يرى ريمون بأن هناك عدة ظروف تؤثر في أهداف القادة السياسيين مثل التغيرات في التقنية العسكرية أو الاقتصادية أو التحول في المؤسسات والإيديولوجيات, إذ الاختراعات في المجال العسكري تؤدي إلى التعديل في القيمة الإستراتيجية لبعض المواقع الجغرافية أو في الأهمية الاقتصادية لموارد بشرية أو طبيعة معينة.

[2]– الراوي، مهند، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية– دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.، 2015، ص 102.

[3]– خليل عرنوس سليمان : دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية و هيكل النظام الدولي' المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، تشرين الثاني،2011. ص 54–55.

لقد ساعدت أحداث 11 سبتمبر على السحب . النسبيً . للإهتمام الأمريكي بالتطورات في النظم الإقليمية الأخرى، ومكنتها من تسليط كل اهتماماتها وتركيزها على ما يدور في المنطقة، بغية إعادة صياغتها، ولهذا ظل الشرق الأوسط بؤرة لأبرز تفاعلات النظام الدولي.

ولقد تم ربط منطقة الشرق الأوسط، وتحديدا المنطقة الخليجية بالولايات المتحدة ربطًا مباشرًا، وغدت هذه المنطقة أكثر المناطق انكشافًا وارتباطًا بالسياسات الأمريكية، حيث امتدت يد الأخيرة إلى معظم القضايا الداخلية للدول المعنية بالمنطقة وفي أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية، وعلى ذلك فإن المنطقة الشرق أوسطية، وخاصة الخليج هي المنطقة التي تحملت أعباء التحول في النظام الدولي الجديد عند نشأته[1].

حملت التطورات في بنية النظام السياسي الدولي تجاه المنطقة الخليجية الكثير من التحديات والعديد من الفرص، فالتحولات الدولية التي بدأت تتفاعل منذ عام2001، قدمت لكل من إيران والدول الخليجية فرصة نادرة لإعادة صياغة موازين القوى والعلاقات الإستراتيجية، ولعل ما دفع بهذا الإتجاه الأمريكي إلى المنطقة هو غياب أو بالأحرى تغييب روسيا العائدة بقوة إلى المنطقة خاصة في السنوات الأخيرة رغم المشاكل التي تعاني منها مع تخومها (الأزمة الأوكرانية، منطقة القرم).

إلى جانب التحولات السياسية الدولية الأخرى كظهور كل من الصين وكوريا الشمالية كقوتين فاعلتين في النظام الدولي، ليس فقط من خلال الهيئات الدولية، بل تعدى ذلك إلى التأثير المباشر من خلال الثقل و الوزن الإقتصادي الذي فرض نفسه بقوة.

وفيما عدى ما سبق، فإن تأثير النظام العالمي أحادي القطبية على منطقة الخليج صار في الاتجاه السلبي كما هو الحال مع بقية الدول العربية والإسلامية، بسبب الاختلال الكبير في ميزان القوة، وتصادم التوجهات الأمريكية مع دول المنطقة العربية والإسلامية في مواضيع وقضايا كثيرة، ومحدودية الخيارات السياسية أمام صانعي القرارات في هذه الدول، وتعاظم كلفة التصادم مع التوجهات الخارجية للسياسة الدولية.

[1]– خليل عرنوس سليمان : دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية و هيكل النظام الدولي، مرجع سابق، ص 108.

وقد وضعت إيران في مثل هذا الموقف من خلال التعارض الكلي بين الرؤية الإستراتيجية الأمريكية والإيرانية على خلاف دول الخليج العربي التي إلى حد الآن لازالت متماشية مع رغبات وتوجهات السياسة والرؤية الأمريكية بحكم أنها[1]، وعلى حسب الاعتقاد الخليجي هي القوة رقم واحد في المنطقة، وأنها حامية لأمن و استقرار الخليج في مواجهة الخطر الإيراني التي تبحث لنفسها عن مكانة إقليمية بارزة من خلال الإصرار على امتلاك السلاح النووي الذي يعتبر كما ذكرنا سابقا بطاقة الضمان الوحيد الإيرانية من أجل الوقوف والاصطفاف مع الكبار في المنطقة.

فأصبحت الولايات المتحدة تتحكم وترسم سياسات النظام العالمي الجديد، وتتمثل هذه السيطرة من خلال التدخل في شؤون الأنظمة السياسية والإقتصادية وحتى الاجتماعية للدول خصوصا النامية والتي لها أطماع حيوية فيها مثل دول الخليج العربي، وترجع أسباب ذلك إلى التقارب في المصالح، وتحقيق الأهداف من خلال التحالفات.

ثانيا : على المستوى الإقليمي

إضافة إلى المتغيرات والتحولات على المستوى الدولي،فإن المنطقة العربية شهدت منعطفا سياسيا خطيرا بات يعرف بالربيع العربي، وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطاحت بالأنظمة السياسية في كل من تونس، مصر، اليمن، وتحاول جاهدة وبدون هوادة مع الأنظمة الأخرى وخاصة سوريا التي أصبحت فعلا على صفيح ساخن، وطبعا لما لها من تأثير على العلاقات الإيرانية الخليجية بحكم عدة عوامل في مقدمتها عامل الجوار الجغرافي والمصالح الإستراتيجية، ويدخل ضمن هذا النطاق طبعا المصالح بالوكالة التي تهم الفواعل الدولية في المنطقة وخاصة الولايات المتحدة، روسيا وأوروبا.

[1]– سويد ياسين، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع و خيارات،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2004، ص 78.

- **أهم المتغيرات الإقليمية التي أثرت على الإستراتيجيتين الإيرانية و الخليجية**

كما هو معروف، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط العديد من التطورات التي كان لها الأثر الكبير في بلورة وصياغة الإطار العام لهذا الإقليم في مختلف المراحل التي مر بها، ويعود هذا إلى أهمية ومركزية هذا الإقليم في الإستراتيجية الدولية كونه الساحة العملياتية لسياسات واستراتيجيات القوى الكبرى، فضلاً عن تحركات وأدوار القوى الإقليمية ذات الفاعلية والتأثير على مجمل تفاعلات الإقليم والتي أسهمت في صياغة المشهد الإقليمي.

حيث بدأ الحديث يختلف عن ماهية النظام الإقليمي الشرق أوسطي وماهية أركانه وآلياته من حيث المفهوم والحدود، فضلاً عن طرح الكثير من المشاريع الإقليمية التي حملت في ثناياها أطرًا عامة لما يجب أن يكون عليه السياق العام في الإقليم وإحلالها كبدائل عملية عن جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومحاولة إدخال ودمج العديد من الفواعل بالمشهد السياسي العام للإقليم وجعلها تمتلك مفاتيح اللعبة الإقليمية كإيران وتركيا[1].

وكانت أولى هذه المحاولات بعد انتهاء الحرب الباردة وانفتاح المشهد السياسي العام للإقليم ببعده الدولي وانعدام هامش المناورة الإستراتيجية أمام القوى الإقليمية التي كانت تتفاوت مواقفها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن ولادة نظام دولي جديد تكون هي ضابط العلاقات فيه وهي المسؤولة عملياً عن هذا النظام.

[1]– مهتدى محمد علي: مشروع نظام الشرق أوسطي و موقف العرب و الإيرانيين منه و موقعهم فيه، الرياض،ط1، 2004. ص 165.

وفي ما يتعلق بالشرق الأوسط فإنه لم يكن بمنأى عن هذا التغير الدولي، إذ قامت الولايات المتحدة بطرح مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يقوم على فكرة أساسية وهي إدخال إسرائيل في عضوية النظام الإقليمي الشرق أوسطي وجعلها مقبولة إقليمياً وسبق هذه المحاولة العديد من الترتيبات السياسية من أجل التمهيد لهذا المشروع وكان مؤتمر مدريد "للسلام" أولى هذه المحاولات[1].

وأعقب هذا المشروع أيضاً مشروع آخر وهو مشروع الشرق الأوسط الكبير[2] والذي جاء كنتيجة عملية للاحتلال الأمريكي للعراق والذي تكلل أيضاً بالعديد من الترتيبات الإقليمية السياسية كخارطة الطريق ومؤتمر **أنابوليس** وغيرها، وهذا المشروع في حقيقته جاء كمحاولة للإجهاض على مبدأ السيادة والحدود وإعادة تشكيل المشهد الإقليمي بحدود جديدة ومفاهيم جديدة ودول جديدة ولعل ما حدث ويحدث اليوم في منطقة الشرق الأوسط هو نتيجة حتمية لهذا المشروع.

لقد تبلورت هذه الحقائق الإقليمية الجديدة على خلفية التطورات في الشرق الأوسط، الجارية منذ الأحداث حول سوريا وإيران.وفي إطارها تبدو واضحة جهود التقرب التي تقوم بها روسيا لسلسلة من الدول في المنطقة التي كانت حتى وقت أخير مضى توجد معها على علاقات متوترة بما فيها السعودية، مصر، العراق، الأردن والآن "إسرائيل" أيضاً.

---

[1]– بدأ تداول هذا المصطلح في الميدان السياسي لأول مرة في تل أبيب، في يونيو من عام 2006 على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة غونداليزا رايس،فالتعبير الجديد الذي استخدمته الإدارة الأمريكية السابقة عكس جانبين أساسيين. الأول أن الوقت حان لإجراء عملية تغيير شاملة لمنطقة الشرق الأوسط يمكن تشبيهها بالعملية الجراحية القاسية. الثاني أن رسم خارطة الشرق الأوسط من جديد سيكون مفتاحا لتحقيق ما يعتقد أنه استقرار سياسي واجتماعي يضمن المصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة وفي صدارتها النفط.، وعلى ضوء هذه القاعدة تفترض خريطة الشرق الأوسط الجديد في خطوطها العريضة أولا تجاوز التقاليد السياسية والمحرمات السابقة عبر إقامة دولة كردية تُقتطع لها مناطق شمال العراق وجنوب شرق تركيا وأجزاء من سوريا وإيران، ثانيا تقسيم ما تبقى من العراق إلى دولتين شيعية وسنية. ويضاف إلى الدولة الشيعية مناطق من غرب إيران ومن شرق السعودية التي بدورها تقتطع منها المناطق الغربية المحاذية للبحر الأحمر والتي تضم الأماكن المقدسة في مكة والمدينة في دولة مستقلة تكون شبيهة بالفاتيكان. بالإضافة إلى ذلك يتم ضم جزء من مناطق السعودية الشمالية الغربية إلى الأردن. كل ذلك يتم الدعاية له وتسويقه عبر محاولة دفع إسرائيل إلى العودة إلى حدود ما قبل 1967 مع إدخال تعديلات حدودية تنسجم مع مخاوفها الأمنية بحسب مشروع رالف بيترس.

[2]– يعتبر مشروع الشرق الأوسط الكبير، المشروع الرابع الذي قدمته الإدارة الأميركية، في ظل إدارة بوش الابن، خلال ولايته الأولى والثانية، حيث سبق هذا المشروع ثلاثة مشروعات، الأول منها حول رؤية بوش لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بإقامة دولة فلسطينية، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، وقد تضمنت خطة الطريق التي صاغتها اللجنة الرباعية، معالم هذا الحل، أما المشروع الثاني، فيتعلق بإنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأميركية والشرق الأوسط في غضون 10 سنوات، أما ثالثها، فيختص بنشر الديمقراطية في المنطقة.

فالعراق الذي هو حليف قديم لروسيا، يوثق علاقاته معها، منذ خروج الأمريكيين من أراضيه، بما في ذلك في المجال الأمني (فقد اتُفق على صفقة سلاح كبرى، وإن لم تخرج إلى حيز التنفيذ بسبب ضغوط مختلفة)، وفي المجال الاقتصادي، حيث تجري في العراق نشاطات تجارية روسية واسعة النطاق.والأردن هو الآخر استجاب مؤخراً للمغازلات الروسية.هذه المرة يدور الحديث عن صفقة لشراء مفاعل نووي روسي.وبين الدولتين تُبحث جوانب مختلفة من مظاهر التعاون الأخرى بما فيها الأمنية[1].

وفضلاً عن ذلك، فإن روسيا معنية جداً بتطوير علاقاتها ومكانتها مع إيران، الأمر الذي ستعمل روسيا على تحقيقه من خلال الدفع إلى الأمام بمبادرة جسر خاصة بها.ونجاح هذه الأخيرة لا بد سيمنح موسكو انجازاً مناسباً مثل الانجاز الذي تحقق في الحالة السورية.

يبدو أن القاسم المشترك لدول المنطقة، التي تود التقرب من روسيا، نشأ على خلفية ما يعتبر كصعود لقوة إيران، كتحصيل حاصل للتغيير في السياسة الأمريكية، إلى جانب إحساس الضعف الذي تبثه قيادتها.

من جهة أخرى، واضح أن الولايات المتحدة، لن تتخلى عن مكانتها المسيطرة في الشرق الأوسط وستعمل على عدم السماح لروسيا بموطئ قدم ثقيل في المنطقة.

[1]– عبد الحميد عاطف معتمد : استعادة روسيا مكانة القطب الدولي : أزمة الفترة الإنتقالية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط1، 2009. ص 145.

- **مكانة إيران الإقليمية**

سارت المفاوضات الأخيرة بين مجموعة (5+1) وإيران بخطى متفائلة، حيث دخل الطرفان في حل وسط بعد سنوات من الركود في المفاوضات، التي اختتمت باتفاق لوزان في 30/حزيران 2015.وقد وصفه العديد من الخبراء والمراقبين والمحللين بأنه اتفاق "تاريخي" و "انتصار مزدوج"، للدبلوماسية الأمريكية والأوروبية من جانب والدبلوماسية الإيرانية من جانب آخر.ولهذا السبب ولأسباب أخرى متعلقة بالاكتشافات الأمريكية في موارد الطاقة الصخرية، ستكون منطقة الشرق الأوسط على بدايات مرحلة جديدة من العلاقات وتوازنات القوى التي ستؤدي إلى تغيير شكل المنطقة ومعادلاتها.

لا شك أن إسرائيل والدول العربية والخليجية تحديدا تمثل أطرافاً رئيسة معنية بالسياسة الأمريكية تجاه إيران وبرنامجها النووي، فإن أي حوار أمريكي – إيراني يجب الاهتمام به لأنه يمس صميم معادلة توازن القوى، وقضية الأمن الإسرائيلي والخليجي.

ولا يخفى على متابع العلاقة المتداخلة بين أمن الطاقة العالمي والصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، إذ كانت هذه البديهة التحليلية موضع ارتكاز منذ عقود لتحليل السياسة الأمريكية وانخراطها بشكل مباشر أو غير مباشر في صراعات المنطقة.

لكن الصورة لم تعد كالسابق وخصوصاً بعد الاكتشافات الأمريكية لموارد الطاقة الصخرية، إذ لم تعد ندرة الموارد في الطاقة مقلقة لصانع القرار الأمريكي[1]، بل إن هذه الاكتشافات غيرت صورة المنطقة وأهميتها في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، إذ تحولت من منطقة عالية الأهمية في أولويات إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي إلى منطقة مهمة من مناطق العالم.

وقد استتبع هذا التحول لصورة المنطقة في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي تحولاً آخر هو تغيير نمط الإدارة الأمريكية لصراعات المنطقة[2]، الذي بدا واضحاً بانخفاض مستوى الحماس لديها بالانخراط العسكري المباشر في تلك الصراعات، مقارنة كما يحدث في السابق لتامين إمدادات الطاقة.

[1]– بهاء الدين الخاقاني : الفوضى الخلاقة: إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية لمائة سنة قادمة، دار المحجة البيضاء، بيروت، ط1، 2012.ص 74.

[2]– أحمد فايز صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية، ط1، بيروت، 2011. ص 301.

وتأسيساً على هذه الرؤية فإن نظاماً جديداً من توازن القوى قيد النشوء لسد الفراغ الذي يحدثه التراجع الأمريكي النسبي من أدواره في المنطقة، وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى لاعبا في الشرق الأوسط لضمان مصالحها، مع حرصها على عدم الانخراط العسكري المفرط، وكان لهذا التراجع عن الأدوار في المنطقة شواهد بدت جلية في انسحاب قواتها من العراق، وربما قريبا الانسحاب من أفغانستان، وأحجامها عن التدخل العسكري المباشر في سوريا.

ويرى المراقبون أن الدور المرتقب الذي ستلعبه إيران في الترتيبات الإقليمية القادمة بحكم حضورها الذي يمتد من العراق إلى جنوب لبنان وصولاً إلى اليمن، سيكون وضعاً مناسباً لنشوء نظام إقليمي جديد.

إن هذه الحقائق واضحة لدى النخبة السياسية الإيرانية وتحديدا الدائرة حول الرئيس **روحاني** التي اتخذت من المفاوضات النووية مرتكزا لرفع العقوبات الاقتصادية عن إيران أولاً، وثانياً لملء أقصى ما يمكن من الفراغات الإقليمية التي ستتركها الولايات المتحدة الأمريكية خلفها في الشرق الأوسط[1].

وخلاصة القول في هذه الجزئية إن إيران دولة مهمة وتشكل رقماً صعباً في المعادلة الأمنية الإقليمية لاستقرار المنطقة، لذلك لا يمكن إهمالها في الترتيبات والأدوار الإقليمية الجديدة، وعلى دول المنطقة التعاطي مع هذا الواقع القديم الجديد انطلاقا من السعي للحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي.

- **تراجع الدور التركي**

كانت بداية الألفية الثالثة، بمثابة عقد ذهبي للسياسة التركية في الشرق الأوسط، والتي تميزت بسياسة "صفر مشاكل" مع الجيران، وعلاقات جيدة مع الاتحاد الأوروبي.وبدت تركيا بأنها دولة تتبع سياسات متوازنة تجاه الأطراف كافة في المنطقة.

[1]– بهاء الدين الخاقاني : الفوضى الخلاقة: إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية لمائة سنة قادمة، مرجع سابق، ص 80.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد حققت نجاحات اقتصادية مميزة، ونسجت علاقات اقتصادية مع الجيران على الرغم من التناقضات بين القوى الإقليمية، وتناقض سياسات بعضها مع الولايات المتحدة حليفة تركيا الموثوقة[1].

لكن مع ظهور موجات التغيير في المنطقة وخلال الانتفاضات الشعبية، اختارت تركيا الاصطفاف مع حركات الإسلام السياسي[2] التي كانت تتمتع بشعبية وازنة في العديد من الدول العربية.ودعمت تركيا هذه الحركات، وبخاصة "الإخوان المسلمين"، أينما وجدت، من السودان إلى العراق وليس انتهاء بدعمها لحركة حماس في فلسطين.

في المقابل، كانت تركيا قد أقامت علاقات جيدة مع الأنظمة التي كانت تقمع حركات الإسلام السياسي، ولاسيما "الإخوان المسلمون"، مثل سورية، ومصر، وليبيا.لكن مع مرور الوقت، ومع تسلم حركات الإخوان المسلمين السلطة في تونس ومصر، تحولت النظرة في تركيا إلى اعتبار هذه الحركات حلفاءها الطبيعيين.

[1]– أحمد سليمان سالم الرحاحلة: الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط" الفرص و التحديات"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2014.ص 53

[2]– يُطلق مفهوم الإسلام السّياسي على الأحزاب والجَماعات التي تدخل مُعترك السّياسة، وتُشارك في الحكم وصنع القرار، وهي تتبنّى في أجندتها وبرامجها أحكام الإسلام وتشريعاته التي تعتبرها المرجع الأساسي وربّما الوحيد في استنباط الأحكام وتشريع القوانين، والحكم على الأشياء والمُمارسات حُكماً واضحاً وفق أسس الحلّ والتّحريم وغير ذلك، وبهذا يختلف هذا المفهوم عن مفاهيم الدّولة العلمانيّة أو المدنيّة التي تنادي بفصل الدّين عن السّياسة بحيث يكون أسلوب الحكم وكلّ ما يتعلّق به مستوحى من فكر البشر وما تصنعه أيديهم، فهذا المفهوم قد أتى كردّة فعلٍ على الفترات التي غيّب فيها الإسلام عن الحكم وأصبح مقتصراً على أماكن العبادة، ومجالس العلم، و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وجه الأعلام العالمي اهتمامه نحو الحركات السياسية التي تتخذ من الإسلام مصدرا لرسم الخطوط العريضة لسياستها وحدث في هذه الفترة الحرجة نوع من الفوضى في التحليل ادى بشكل او بآخر إلى عدم التمييز بين الإسلام كدين رئيسي و بين مجاميع معينة تتخذ من بعض الأجتهادات في تفسير و تطبيق الشريعة الإسلامية مرتكزا لها. وعدم التركيز هذا ادى إلى انتشار بعض المفاهيم التي لا تزال آثارها شاخصة لحد هذا اليوم من تعميم يستخدمه أقلية في العالم الغربي تجاه العالم الإسلامي بكونها تشكل خطرا على الأسلوب الغربي في الحياة و التعامل

اصطدم هذا التحول مع بعض الدول في المنطقة التي كانت تنظر لحركة الإخوان باعتبارها أكبر تهديد لمصالحها.وتعارض ذلك أيضاً مع كثير من القوى السياسية العلمانية وغير العلمانية التي كانت جزءاً مهماً من الانتفاضات السياسية، وسعت لإقامة حكم ديمقراطي في بلدانها[1].

بعد هذه الانتفاضات في العديد من الدول العربية، وبعد الصعود الكبير للدور التركي كقوة إقليمية مؤثرة،.فقد بدا واضحاً للمراقبين أن السياسة التركية في المنطقة كانت مدفوعة بالأيديولوجيا وليست البراغماتية التي ميزت السياسة التركية في العقد الماضي[2].

❖ الثورات العربية و إنعكاسها على الإستراتيجيتين الإيرانية و الخليجية

إن مفهوم التغيير السياسي يتسم بنوع من الشمولية والاتساع، ولفظ التغير السياسي لغة يشير إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، ويقصد به أيضاً مجمل التحولات التي تتعرض لها البني السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول تعتبر إما طرفا في النزاع أو بحكم المصلحة الإستراتيجية.

وجاءت إيديولوجيا التغيير في المنطقة العربية لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث، هذا بجانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها هذا إذا لم تكن أصلا هي الأساس و وجدت لها بيئة صالحة للتطبيق في الداخل.

[1]– معين عبد الحكيم، ماهيات و أركان النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، مجلة السياسة الدولية، السنة 14، العدد 162، حزيران،2015.ص 13–17.

[2]– الحسن خالد محمد : تركيا و التحولات السياسية في المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.ص 321.

1- أسباب ثورات الربيع العربي

الأسباب الداخلية للثورات العربية

أ- الأسباب السياسية

حاولت بعض السياسات العربية تصوير الإنتفاضات على أنها إرهابية، أو حملت مسؤولياتها لقوّى خارجية، ولكن واقع الأمر يوضح أن قصور هذه السياسات واتخاذها لموقف التجاهل والإنكار لأسباب التوتر الحقيقية من فشل خطط التنمية وتجاوز المطالب المشروعة لطوائف الأمة هي التي خلقت المناخ المناسب والظروف المواتية لزيادة احتقانات وتوسيع دائرة الفتنة وسمحت للقوى الخارجية بالتدخل.

مما لاشك فيه أن أبرز أسباب الاحتجاجات والثورات التي شهدتها المنطقة العربية، كان الضغوط العالية (سياسية، اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية وغيرها)، والتي يرزح تحتها غالبية الشعوب العربية في ظل فضاءات مضطربة تتسم بالفساد[1]، وخنق الحريات وتراكم الفشل في إخراج البلاد العربية إلى بوتقة العالم المتحضر، والدليل على ردة الفعل الثورات العربية لم تحصل لولا الفشل الهائل في تحقيق طموحات الشارع العربي.

بالإضافة إلى أن الإعلام العربي الداخلي والخارجي يلعب أدواراً خطيرة لتحقيق ما يسمى " بالهيمنة الأيديولوجية" أو ما بات يسميه البعض" القوة الناعمة"[2].ولنراجع دون تفصيل ما قيل عن "الاستقرار في " مصر وتونس، والقيادة الجماهيرية في ليبيا، بل والحريات الواسعة صحفياً و حزبيافي مصر أيضاً ، وعن معدل التنمية في مصر – رغم كل مظاهر الفقر- أو التقدم الاجتماعي الذي رصدته تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية وخاصة عن تونس، وحزمة أكاذيب عن الفكر الجديد أو الإصلاحي، في مصر وتونس، وذلك كله سيخلق مخزوناً للتمرد والانتفاض.

---

[1]- منذ العام 1995 والشفافية الدولية تقوم بإصدار سنوي لمؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصارً (CPI)يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. تعرف المنظمة الفساد بانه إساءة استغلال السلطة المؤتمنه من اجل المصلحة الشخصية.، الدرجة الأعلى -10- تعني الاقل فساداً والاقل-1- للأكثر فساداً في نظام من عشر نقاط. النتائج تُظهر أن سبعة من كل عشرة بلدان هي دون مستوى 5 نقاط على 10 وتصل النسبة إلى تسعة بلدان من كل عشرة في الدول النامية، وهو ما يدل على مدى انتشار الفساد في البلدان النامية أكثر من غيرها.

[2]- الحمد جواد : إدارة المرحلة الإنتقالية ما بعد الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1، 2012. ص 85.

ب- الأنظمة السياسية

إن معظم الدول في العالم العربي ذات أنظمة سلطوية واستبدادية تقوم على احتكار نخب معينة للسلطة مع غياب أي ممارسة ديمقراطية حقيقية، ويكون هذا الاحتكار بأساليب القمع والاضطهاد، أو نتيجة قبول شعبي بالإكراه، إذ لا يعبر عن نفسه في صورة مشاركة حقيقة، مع غياب دور كامل لمشاركة المجتمع المدني في إدارة السلطة[1].

هذه النخب الحاكمة استمرت بحكمها عقود طويلة دون أي تداول للسلطة، فكان من الطبيعي أن يحدث الزواج التقليدي بين السلطة والثروة، مما يؤدي بهذه النخب للاستيلاء على مقدرات البلاد وتحويلها إلى ممتلكات خاصة، وحتى تحمي السلطة المقترنة بالثروة نفسها تلجأ إلى علاقة مصلحة متبادلة ما بين الأطراف، ويصبح الهدف الرئيس للسلطة والنخب التابعة لها هو الحفاظ على امتيازاتها ومصالحها.

لذلك فإن الأنظمة السياسية – بما وصفت به من الاستبداد والقمع و الفساد – كانت أهم أسباب الثورات العربية ويمكن الإشارة إلى أهم ملامح الممارسة لتلك الأنظمة العربية بالتالي :

– **الجمود السياسي**[2]: في مقدمة هذه الملامح ما يمكن تسميته بالجمود السياسي، إذ تشترك جميع الأنظمة السياسية العربية بالاختلاف السياسي،وعدم ممارسة الديمقراطية الحقيقية، وهذه لا يمكن تغطيتها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة التي يشوبها الشك بنزاهتها، ومدى تعبيرها عن نبض الشارع العربي، وثمة قوى سياسية في بعض الدول العربية تحظى بهامش نسبي من الحرية،ولكن بالمحصلة لا يوجد تداول للسلطة، وأدى ذلك إلى فقدان الأمل في أي تحسن أو تغيير في ظل الأنظمة التي كانت مهيمنة في بلدان الثورات العربية.

– **القمع المباشر للحريات:**وما يشمله من مصادرة لكافة جوانب التعبير عن الرأي، وهيمنة الصوت الواحد للنظام ، حيث يُسرّع القمع السياسي في اندلاع الثورات وما يصحبها من اضطرابات ، فقد تتحمل الشعوب تأثيرات الفقر وتدهور الحالة الاقتصادية وانتشار التفاوتات الاجتماعية طالما أنها تتمتع بالحد الأدنى من الحريات، وبقدر ما من الاحترام والكرامة.

[1]– محمد عباس ناجي، الثورات العربية والمصالح الإيرانية، القاهرة، كراسات إستراتيجية، العدد226، 2011، ص 45–46.

[2]– معين عبد الحكيم، ماهيات و أركان النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، مرجع سابق، ص 15.

فالثورات في العالم العربي لم تندلع فقط من أجل لقمة العيش، وضد الفقر والبطالة، بل رغبة في تحقيق الحرية والعدل والكرامة الفردية والوطنية، أضف إلى ذلك الفساد المالي والإداري والسياسي الذي ساد الأنظمة[1].

– **قصور السياسات المتعلقة بالبني التحتية** : الانفجار السكاني، وقصور البنى التحتية، وتخصيص الميزانيات للأمن الداخلي، الذي يسعى ويعمل على حماية النظام.

– **مقاومة الحكام لجميع مبادرات الانتقال إلى الديمقراطية الحقيقية** :استخدم الحكام العرب القمع والإرهاب لإخضاع الشعب، وقمع جميع مظاهر التحرر، والتي باتت تعرف بمفردات محددة مثل : الشخصانية أو الفردية أو الشمولية وغيرها من المسميات، وغياب التشريعات القانونية الضامنة لحقوق الإنسان وحرياته العامة، ووجود ثقافة استبدادية متأصلة في شخصية الحكام تتعارض مع قيم ومبادئ الشعوب العربية، ومحاولات استيراد نموذج من تجارب الغرب في الديمقراطية لا تتوافق مع قيم وعادات وظروف المجتمع العربي[2].

الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للثورات العربية

تعدُّ ظاهرة التباين الاجتماعي والاقتصادي أو ممارسة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ظاهرة واضحة في جميع الأنظمة السياسية العربية، إذ أن البلدان العربية مقسمة إلى أغلبية ساحقة فقراء وأقلية أغنياء تبعاً لمواردها الاقتصادية، مما أسهم في اندلاع الاحتجاجات والثورات العربية، أيضا يلاحظ وجود مشكلات اقتصادية واجتماعية مشتركة بين الدول العربية التي اندلعت فيها الثورات، والتي أثرت في جودة حياة الشعوب ودرجة رقيها ورفاهيتها، ومنها حالة الإحباط التي أصيبت بها شعوب هذه البلدان بسبب ضعف برامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة، وتسببها في العديد من المشكلات الاجتماعية.

[1]– الحسن خالد محمد، تركيا و التحولات السياسية في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 330.

[2]– محمد أحمد المقداد : تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية (العلاقات الإيرانية العربية دراية حالة)، مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الإجتماعية، مرجع سابق، ص 45.

ومهما تعددت أسباب الثورات العربية فإن الدول التي تمتعت بقدر عالٍ من التجانس السكان يمثل تونس ومصر قد شهدت حراكاً شاركت فيه قوى سياسيةٌ وطبقية،شاركت فيه قوى شبابية وسياسية ونقابية، بينما شهدت الدول التي تعاني استقطاباً طائفياً أو قبلياً أو مناطقياً مثل ليبيا والبحرين واليمن، حراكاً أوسع علي أرضية مناطقيةٍ أو طائفية،ورغم وجود اختلافات مهمة في طبيعة القوى التي قادت هذه الانتفاضات الشعبية ومثلت قوامها الرئيس، فإن مطالبها تشابهت إلى حدٍ بعيدٍ ، حيث ركز الثوار والمتظاهرون على مطلبين رئيسين هما : الديمقراطية والعدالة الاجتماعية[1]، وغابت المطالب ذات الصبغة الطائفية والمناطقية، ذلك على الرغم من محاولة الأنظمة الحاكمة قولبة هذه الثورات في إطار طائفي، كما حدث في اليمن والبحرين أو في إطار مناطقي كماحدث في ليبيا.

- **الأسباب الخارجية للثورات العربية**

لا يمكن افتراض قطيعة تامة بين التجارب الإنسانية، ومن الطبيعي أن تستفيد الشعوب من انجازات بعضها البعض، وبجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هناك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت بها الثورات، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في الشرق الأوسط، وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك اتجاهين :

[1]– في التصور المثالي النظري لمفهوم الديمقراطية، يفترض أن تنتج أنظمة الحكم المنتخبة القادمة من الممارسة الديمقراطية شكلاً معقولاً من العدالة الاجتماعية، بالتعريف. وفي المقام الأول، ينبغي أن يصل الحاكِمون إلى السُلطة نتيجة اختيارات الجماهير الواعية لمصالحها والمتطلعة إلى تحسين أحوالها. لكنّ الذي يحدُث في الواقع، هو أنّ الوصول إلى الحكم يكون محكوماً سلَفاً بمجموعة من الشروط العُرفية التي تحدّد هوية الصاعدين المُحتملين إلى السلطة، ثمّة فرز خاص في نوعية البيئة السياسية والاقتصادية لدول المنطقة. فهناك الدول العربية النفطيّة الغنيّة القائمة على الاقتصاد الريعيّ. وفي هذه الدّول، يُصادر الحُكّام معظم الثروة القادمة من عوائد الثروة الطبيعية، لكنّ وفرة الدخل تتيحُ لهم توزيع جزء من الفائض على المواطنين في شكل هبات ومنح وتوظيف خَدَميّ، فيَشعُر هؤلاء المواطنون بنوع من الارتياح الاقتصادي بسبب توفُّر حاجاتهم الأساسيّة. وهُناك، ينتُج ميلٌ أقلّ إلى الجدّية في محاولة تغيير الأنظمة السياسية باتجاه الديمقراطية، باعتبارها حاجة عُليا وأقلّ ضرورة. لكنّ ذلك لا يلغي في التحصيل الأخير غياب العدالة الاجتماعيّة حيث يحصل النّاس على الفُتات، مهما بدا كثيراً، مع انعدام إمكانيّة التعبير الحرّ، ناهيك عن الطموح إلى المشاركة في الحُكم.، أما النوّع الثاني، فهو الدول قليلة الموارد من جهة الثروة الطبيعية. وفي هذه الدّول، يتمّ تجميعُ الموازنات بطرق صعبة، من عوائد الإنتاج القليل والقروض والمساعدات الخارجية وما شابه. وبذلك، يصعب إخفاء استيلاء البعض على معظم الثروة عن طريق إسكات الناس بفائض يجعلهم مرتاحين نسبياً. ومن شأن سوء توزيع الثروة الشحيحة في هذه الظروف لتتركّز في أيدي القلّة، أن يعني بالضرورة إفقار الأغلبية الساحقة، مما يوفّر المناخ المثالي لاندلاع الاضطرابات الاجتماعية وتعميق مشاعر الاستياء والإحساس بالظُّلم والتباعُد حدّ التناقض بين الطبقات.

– اتجاه يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي،ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالثورات العربية، وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع.

– واتجاه يرى أن العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشراع العربي وإحداث تغييرات فيه ،

أولا) الأسباب الإقليمية : ثمة قوى إقليمية تسعى لتشكيل الشرق الأوسط بعيداُ عن أي دعم خارجي وهو ما يتضح جلياً في السياسة الإيرانية والتركية، ويفتح آفاقاً جديدة للتعامل وفقَ رؤية سياسيةٍ ممنهجة تسعى للسيطرة على المنطقة العربية، ولعب دورٍ مركزي في مختلف القضايا المتعلقة بالمنطقة[1].

1–**الدور الإيراني** : الموقف الإيراني تجاه الاحتجاجات الشعبية متناقض، وفقا للمصالح المشتركة، والعلاقات الدبلوماسية بين إيران وكافة بلدان الثورات، خلافاً للموقف الإيراني تجاه الشعبية في كل من : البحرين وسوريا الذي جاء مختلفاً تماماً مؤيداً للأولى بسبب مطالب السكان الشيعة لذلك، ورافضاً للثانية بسبب المحافظة على الحليف الاستراتيجي السوري في المنطقة[2].

2– **الدور التركي** : مواقف تركيا تجاه الثورات العربية متناقضة أيضاً مثل الحالتين الليبية والسورية، بسبب حفاظها على مصالحها الاقتصادية بالمنطقة، فقد وقفت ضد التدخل في ليبيا بينما دعمت التدخل في سورية.

وستستمر سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية بشكل قوي، وستحاول أخذ دورٍ محوريٍّ على حساب جامعة الدول العربية، واستضافتها لمؤتمرات المجلي الانتقالي السوري خير دليل على ذلك وقد دعت تركيا الحكومات العربية إلى القيام بالإصلاحات، وأعلنت وقوفها بوضوح نسبيا إلى جانب المحتجين إدراكا منها أن الأنظمة العربية القديمة باتت على مشارف السقوط، وتستمر في أخذ المواقف تجاه القضية الفلسطينية لكسب تأييد الشارع العربي، والوقوف في وجه إسرائيل بالمنطقة.

[1]– العدوان طايل يوسف عبد الله: الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط (2002–2013)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013. ص 119.

[2]– محمد عباس ناجي، الثورات العربية والمصالح الإيرانية، مرجع سابق، ص 45–46.

ثانيا) الأسباب الدولية: لقد سعت الدول الأجنبية بصورة مستمرة لإحباط أي توجه عربي جاد يهدف لتعزيز العمل العربي المشترك، لأن هذه الدول تعتقد أن أي تعاون عربي قائم على أسس فعالة يؤدي لحدوث أضرار سلبية في المصالح الحيوية للقوى الخارجية[1].

فالدول الأجنبية وخاصة الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي هي التي تسعى للهيمنة على المنطقة العربية بشتى الوسائل والطرق، على الرغم من أن الولايات المتحدة هي التي تهيمن على النظام الدولي الراهن في الجانب الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي، وترى أن أي توجه عربي مشترك لتعزيز التعاون العربي يؤثر سلباً على نفوذها ومصالحها في المنطقة العربية، فهي تتعامل مع الدول العربية بشكل فردي و انتقائي، بهدف إخضاع هذه الدول للنفوذ الأجنبي، وإضعاف الإرادة السياسية العربية[2].

والحقيقة إن الإصلاح السياسي يحتاج إلى إرادة والى عمل يرافق هذه الإرادة وان تكون هناك توجهات تجري في جو وفضاء المجتمع المدني والاستقلال بالنسبة إلى الجهات المنوط بها إجراء تحديث وإصلاح وبشكل علمي جدي وليس بشكل عاطفي رغبوي يطور هنا ويستثني هناك وهكذا تكون العملية مبتورة وبالتالي لا يكون هناك أي نتائج مرجوة من هذا الإصلاح.

إن عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في العالم العربي هي عملية ضرورية جداً وذلك ليس مجرد رغبة بل هي ضرورة لان الأنماط والأشكال السياسية الحالية السائدة في العالم العربي لم تعد تناسب المرحلة المعاصرة وهي بالتالي قد انتفت الحاجة لها.

ولان السبب الذي كان يضمن للنخب الحاكمة الاستمرار في الحكم وفي السلطة بهذا الشكل مثل أن تحتكر السلطة الحكم لثلاثة عقود أو عقدين لم يعد مقبول في مرحلة العولمة وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية والحكومات الشمولية وانتهاء الحرب الباردة ولان العالم بشكل اجمع يمر بمرحلة انتقالية جديدة من الحياة إذ أن التغيير السياسي والاقتصادي هو كالسيل الجارف سيجرف معه كل أشكال السلطات والتشكيلات التي لا تلائم نفسها مع معلم الحياة الجديدة.

[1]– الحمد جواد : إدارة المرحلة الإنتقالية ما بعد الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1، 2012.، ص 76.

[2]– رضا عبد الجبار الشمري : الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، المرجع السابق، ص 94.

- **الربيع العربي و الإستراتيجية الأمنية الخليجية :**

بحكم التقارب إما الجغرافي أو الحضاري أو الثقافي، كان لثورات الربيع العربي و التغيرات التي طرأت على بعض الأنظمة السياسية العربية تأثير كبير على الإستراتيجية الأمنية الخليجية و ذلك من خلال أسلوب و كيفية التعامل مع موجات التغيير في الوطن العربي، فتخوف الدول الخليجية واضح و يكرس نظريتين مهمتين في مبادئ العلاقات الدولية و هما : كرات الثلج لصامويل هنتنغتون و نظرية الدومينو ل**أيزنهاور**.

فقد اعتبرت دول الخليج أن خسارة أنظمة كل من تونس واليمن ومصر تشكل لها خسارة سياسية عملية خاصة في مجال صياغة السياسات العربية الجماعية، حيث كانت تعتمد على هذه الدول في تحقيق سيادة سياساتها المحافظة في السياسة الخارجية العربية فيما عرف بمحور الاعتدال، وقد دعم هذا الهاجس قراءتها الخاصة المبكرة للتحولات الجديدة على أنها لا تحمل فرصة لتوفير البديل من بين الأنظمة الجديدة من حيث المبدأ بل تحمل تحد لهذه السياسات.

أولا: طبيعة الموقف الخليجي

1- دوافع الموقف و مسبباته

- القلق من انعكاسات سلبية للربيع العربي على الأوضاع الداخلية لدول الخليج، خشية انتقال المطالبات الشعبية بالإصلاح والتغيير الديمقراطي وحالة عدم الاستقرار إلى ساحاتها[1].
- الموقف السلبي من النتائج التي أسفرت عن تقدم واضح لحركات الإسلام السياسي في العديد من دول الربيع العربي وبخاصة في مصر التي تتمتع بوزن مهم ومؤثر في الساحة الخليجية.
- الأوضاع المضطربة والمواجهات التي شهدتها البحرين والتي أثارت مخاوف دول الخليج ودفعت بتعاون خليجي عسكري وأمني في مواجهة ما اعتبرته اشتعالا للنار داخل البيت الخليجي،وزاد من حجم هذه المواقف البعد الطائفي للأحداث في البحرين وما صاحبها من عنف والذي هدد بانقسام مجتمعي خطير، ناهيك عن قناعة دول المجلس بوقوف إيران وراء هذه الاضطرابات

[1]- يوسف خليفة اليوسف :مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط و القوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية' بيروت،2011 ص 96

- الانزعاج الشديد من سقوط النظامين التونسي والمصري،والخشية من سقوط أنظمة حليفة أخرى،والقلق من الأوضاع المضطربة في اليمن على استقرار منطقة الخليج.
- التنافس بين المحاور والتحالفات في المنطقة،وتصنيف الحكومات التي فازت في الانتخابات في دول الربيع العربي ضمن تحالف يضم تركيا وقطر، حيث رأت فيه بعض دول الخليج تعارض توجهاتها السياسية وربما تهدد مصالحها، خاصة في ظل الشحن من بقايا النظام السابق والعديد من الخبراء والباحثين الغربيين والمؤيدين لإسرائيل[1].

2- أبعاد الموقف الخليجي من الربيع العربي

فوجئت الدول الخليجية كبقية الأطراف الإقليمية والدولية بالتحركات الشعبية التي اجتاحت المنطقة أواخر العام 2010وفي العام 2011، والتي أحدت تحولات مهمة في البيئة السياسية في المنطقة دفعت الأطراف الإقليمية والدولية لإعادة صياغة توجهاتها السياسية في التعامل مع الأوضاع المستجدة.

وتباينت مواقف دول الخليج اتجاه الربيع العربي، ففي حين أيدت قطر كل تلك وساندتها سياسيا وإعلاميا اتخذت عمان موقف شبه حيادي إزاء الثورات في الخارج وعملت سريعا على احتواء التحركات الشعبية التي شهدها الشارع العماني عام 2011، فيما عارضت بقية دول الخليج الربيع العربي واتخذت إزاءه موقفا سلبيا بالمجمل،غير أنها لم تتعامل بنسق واحد وتباين موقفها تبعا لعلاقاتها مع أنظمة الحكم عند اندلاع الربيع في هذه الدول.

ففي حين عارضت الدول الأربع الأخرى التحركات الشعبية المطالبة بالتغيير في مصر وتونس واليمن التي تتمتع بعلاقات قوية مع أنظمتها الحاكمة،اتخذت موقفا مغايرا في سوريا وليبيا،ودعمت الحركات الشعبية ومن ثم المسلحة التي سعت لإسقاط نظامي الرئيس السوري بشار الأسد و الرئيس الليبي معمر القذافي.

وفي تطورات لاحقة، انعكس موقف دول الخليج من الربيع العربي على بنية المجلس وعلاقتها الداخلية،ففي الوقت الذي ارتفعت فيه أصوات تنادي بانتقال دول المجلس بالتعاون إلى الإتحاد[2]، سحبت

[1]- جريجوري كوساتش و إلينا مالكوميان : مجلس التعاون لدول الخليج العربية : المنظمة الإقليمية و الأمن الإقليمي، مركز الإعلام و الدراسات العربية الروسية، 2015، ص 75-80.

[2]- فؤاد عاطف العبادي: السياسة الخارجية الإيرانية و أثرها على أمن الخليج العربي(1991-2012)، ص 145.

ثلاث دول سفرائها من دولة رابعة احتجاجا على سياسة تلك الدولة الخليجية في تعاملها مع الربيع العربي وقواه السياسية وخاصة مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

ودعمت دول الخليج المعارضة للربيع العربي مساعي الأنظمة الحاكمة إبانه لاحتواء التحركات الشعبية، حيث تمكنت من احتواء الحراك الشعبي في اليمن عبر طرح المبادرة الخليجية والتوصل لصيغة سياسية انتقالية توافقية، لكن محاولاتها لم تنجح في مواقع أخرى.

وحين سقط النظام التونسي ومن ثم النظام المصري،اتخذت هذه الدول موقفا سلبيا اتجاه الحكومات المنتخبة التي تولت إدارة المرحلة الانتقالية[1]، على أنقاض رموز النظام القديم وفي وقت لاحق تدخلت بعض دول الخليج بصورة قوية سياسيا واقتصاديا من أجل عودة الأوضاع التي كانت سائدة قبل الربيع العربي في كل من مصر وتونس و اليمن، ودعمت الأطراف السياسية المعارضة للثورات الشعبية ولحكم الإسلاميين.

وقد نجحت جهودها بالفعل في تغيير الأوضاع في مصر، وحققت نجاح أقل في تونس في حين أسهمت مواقفها في اليمن إلى انزلاقه لحالة خطيرة من عدم الإسقرار بسبب أطماع الحوثيين المتصاعدة والمتسارعة للسيطرة على البلاد (حسب وجهة النظر الخليجية طبعا)، في ظل تراجع دعمها للتحولات السياسية لاستشعارها بأن للإسلاميين دور أساسي فيها قد يوصلهم للحكم بالشراكة مع الآخرين بعد إقرار الدستور وتطبيق مخرجات الحوار الوطني.

وقد تسبب هذا بظهور معظم دول مجلس التعاون الخليجي أمام الرأي العام العربي بأنها معارضة للربيع العربي وبأن ما يحدث الآن في دول الربيع العربي من فوضى وعدم استقرار، يعزى في جزء منه إلى هذا الموقف المبني على الهواجس والتخوفات وليس على الدراسات والتقديرات الإستراتيجية الموضوعية الواقعية، والتي حجبت هذه الدول عن الإستفادة من التغيرات الجديدة أو دعمها لصالح الشعوب.

[1]– المرحلة الانتقالية هي تلك المرحلة الحاسمة التي يتم فيها تحديد نتائج الثورة، وبالتالي يمكن التنبؤ بالنتائج الإيجابية أو السلبية للثورة من خلال هذه المرحلة الانتقالية والقوى التي تتصارع فيما بينها،والنظر فيما إن كانت قوى الأنظمة السابقة لم تستسلم بعد وما زلت موجودة في الساحة، وأيضاً مواقف القوى الفاعلة التي كانت وراء الثورة، وهى مرحلة طبيعية وحتمية في أي تحول ديمقراطي وغالبا ما تكون مرحلة ضبابية لان رءوس النظام سقطت ولكن النظام نفسه بمؤسساته و أصحاب المصالح المرتبطين به لم يسقطوا بل مازالوا يقاوموا ويحاولوا العودة من خلال طرق التفافية، فتظهر الثورة المضادة والمحاولات المستميتة لإسقاط هيبة الأمن و إضعاف سلطة الدولة.

ولقد أدى التباين في سياسات دول الخليج إلى تراجع دورها العربي والإقليمي من حيث أنها لم تعد قادرة على إتباع سياسة إقليمية موحدة في التعامل مع كل من إيران وتركيا،وخاصة في ظل غياب دورها الكلي في التعامل مع الملف النووي الإيراني الذي تولاه حليفها الإستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية.

تسبب انشغال دول أساسية في مجلس التعاون الخليجي،بتعديل أولوياتها فيما يخص التعامل مع التهديدات، حيث قدمت التهديدات المزعومة من الربيع العربي على التهديد الحقيقي المستمر لتنامي النفوذ الإيراني الأمر الذي شجع إيران على التوسع في هذا النفوذ وتحقيق مكاسب أساسية في ضوء غياب دور دول الخليج العربي، و هو ما زاد من الوزن الإيراني الجيو – استراتيجي ورفع مستوى تهديده على دول المجلس، وفرض على دوله أن تتعامل مع بعض ملفات المنطقة في كل من العراق وسوريا واليمن والبحرين وغيرها انطلاقا من هذا التحول،وكذلك فيما يتعلق بأمن مضيق **هرمز** والوصاية الإيرانية على المواطنين فيها من أتباع المذهب الإسلامي الشيعي في العالم العربي وتصاعد جهود مكافحة ما يعرف بالإرهاب واستنزاف الأمن والمال فيه.

ويبقى تطور موقف دول الخليج من دول الربيع العربي مفتوحا نظرا لطبيعة المؤثرات المتحركة فيها،ومن أبرز العوامل التي يرجح أن تؤثر في تطور موقف هذه الدول :

-تراجع الهواجس اتجاه حركات الإسلام السياسي.

-تنامي حالة الفوضى والإضطراب وعدم الإستقرار في المنطقة بصورة أصبحت تهدد أمن دول الخليج ومصالحها.

-تطورات الوضع السياسي والأمني في العديد من الدول المجاورة (اليمن و سوريا) سواء باستمرار حالة الإنقسام المجتمعي فيها أو التوصل إلى حلول سياسية وسطية بين الفرقاء، بالإضافة إلى التدخلات الدولية و الإقليمية في النزاع[1].

-تطورات الموقف والسياسة القطرية في التعامل مع قوى التغيير ومع دول الجديدة والتحولات فيها

-مدى انعكاس مواقف دول الخليج على وضعها الداخلي.

-تطورات الموقف السعودي في عهد سلمان.

-تنامي النفوذ والدور الإيراني في المنطقة وخاصة اليمن[2].

[1]– يحي بن مفرج الزهراني: تطبيق نظرية العمق الإستراتيجي و القوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، ص 32.

[2]– نفس المرجع، ص 32.

وفي ضوء تشخيص طبيعة الأزمة وأبعادها واحتمالات تطورها والخيارات المتاحة فإن ثمة فرصة قد تكون سانحة أمام دول الخليج للخروج من هذه الأزمة التي أصبحت تضعف من سياساتها الخارجية وتستنزف جهودها بشكل متصل ومتنام على الصعيد المالي والأمني والسياسي، مما أدى إلى تطوروتنام دور إيران الإقليمي على حسابها، وإفقادها العديد من أدوارها وأوراقها السابقة على الصعيدين الدولي والإقليمي و حتى العربي.

حيث تلعب التجارب والخبرات دورا مهما في بلورة مثل هذه الأوراق وتقييم قدراتها على التأثير، وتعتقد معظم التحليلات أن الأداة الأساسية لدول الخليج تتمثل في الجانب الاقتصادي سواء ما يتعلق منه بالدعم المالي أو الاستثمارات، غير أن التعامل مع دول الخليج بوصفها أداة إقتصادية هو ما أربك سياساتها في التعامل مع الربيع العربي، وأدخلها في صراعات لا تصب في مصلحتها،ودفعها للتعامل مع أخطار موهومة على حساب جهودها في مواجهة الأخطار الحقيقية الداخلية منها والخارجية[1] ما وفر للعديد من الأطراف والقوى الغربية وإسرائيل فرصة لتحقيق أطماعها الإقتصادية و الإستعمارية والأمنية مستغلة حالة الإرباك والتخوف التي أبدتها بعض دول الخليج.

ورغم أن الجانب الإقتصادي يلعب دورا مهما في هذا الصدد ليس فيما يخص دول الخليج فحسب،وإنما فيما يخص أي دولة في العالم تشابه حالتها دول الخليج، غير أن البعد الأخلاقي والقيمي والسياسة الخليجية بعمومها تبقى الأداة الأهم بين هذه الدول[2]، حيث يعتقد بأن التوازن النسبي وتحقيق التضامن الخليجي من خلال بلورة موقف خليجي عام على أسس قومية، ولو في حدوده الدنيا،كان الدور الأهم لدول الخليج على مدى الفترة التي مضت وهو ما وفر لها الدور الإقليمي والدولي المتميز الذي حظيت به في السابق.

و انطلاقا من هذا التصور يمكن تحديد أهم أوراق القوة التي تمتلكها دول الخليج اليوم،والتي يمكن استثمارها في الخروج من الأزمة الداخلية والخارجية على حد سواء، ومن أهمها :

1- توفر المصلحة الحيوية والإستراتيجية لدول الخليج في الخروج من الأزمة، وعلى الأخص فيما يتعلق بفشل المواجهات العنفية، وتنامي المجموعات العنفية المتطرفة واتساع دورها،

[1]- خليل إبراهيم المنقور: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات المعاصرة، 2015.، ص 74.

[2]- سوزانا صبحي المساح : أسواق الأسهم الخليجية ليست محصنة ضد الصدمات و تجاوزها بالتنسيق المشترك، مجلة أراء ، العدد 119، ماي 2017. ص 9-13.

وتنامي الشعور النخبوي في دول المجلس بأهمية إعادة النظر بهذه السياسات بالتعاون مع النخبة الحاكمة[1]، الأمر الذي يوفر الدافع بمختلف مستوياتها لاتخاذ القرارات السياسات والآليات التي تتطلبها إستراتيجية الخروج من الأزمة، ولم يعد الأمر يحتمل التقدير والتخمين والرهان على قوى محلية وإقليمية بل ولا حتى دولية، حيث فشلت هذه السياسة في تحقيق الأمن و الإستقرار لدول مجلس ولدول الربيع العربي على حد سواء

2- استمرار الترحيب بدور دول المجلس واعتباره دورا استراتيجيا من قبل التيارات السياسية الداعمة للثورات ومشاريع الإصلاح السياسي، و رغم أن دول المجلس ليست أنظمة ديمقراطية، غير أن هذه الحركات والقوى السياسية لم تتخذ أي سياسات أو مواقف كردود فعل على تدخلات وسياسات بعض دول الخليج ضدها وضد قوى الإصلاح الأخرى في عدد من الدول العربية، ما يزيد من فرصة التفاهم مع هذه التيارات،والتي سبق وأن تبلورت تفاهمات بينها وبين دول الخليج بشكل أولي عام 2012 بوصفها القوى الأكثر شعبية وتنظيما وقبولا في الشارع العربي وفق نتائج جميع الإنتخابات في مختلف الأقطار،فهي قادرة بالفعل على مساعدة دول الخليج لتوفير جهودها وأموالها وحماية أمنها و استعادة دورها الإقليمي والدولي في حال تم إعادة النظر بسياساتها المعارضة للربيع العربي.

[1]- محمد غانم الرميحي: الإقتصاد و المجتمع في الخليج بعد العصر النفطي :صعوبات الإنتقال من الوفرة إلى الترشيد، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017، ص 19-23.

- **رد الفعل الخليجي من الثورات العربية بين الإصلاح السياسي و إعادة التموضع إقليميا**

يعتبر الإصلاح السياسي من أهم الإجراءات التي يجب على الدول الخليجية اتخاذها إذا ما أرادت تفادي عدوى الربيع العربي أو تحقيق نظرية الدومينو[1]، فهذه الإصلاحات السياسية لم تعد مطلبا للقوى المختلفة المحلية في الدول الخليجية فحسب، و إنما أصبحت مطلبا للمجتمع الدولي، لكن هذه الإصلاحات بلا شك سوف تواجه بعض التحديات و خصوصا المتعلقة بالمعطيات البنيوية للمجتمعات الخليجية، و أخرى متعلقة بطبيعة السوسيولوجيا، و المحتوى الثقافي و الديني، و لا تستبعد حتى المعطيات الإقتصادية من هذه التحديات، و ذلك على اعتبار أن أي إصلاح سوف يؤدي إلى انبثاق نخب جديدة و تمركز جماعات أخرى في المشهد الخليجي الجديد[2].

إن حتمية الإصلاح السياسي في الدول الخليجية لم تظهر من فراغ، بل تأتت نتيجة للتحولات الكبرى في المنطقة العربية و الشرق أوسطية ككل، و على مستويات مختلفة، إمتدت من الإدراك لدى المواطن الخليجي،إلى مستوى المطالب الإقليمية و الدولية بضرورة إعادة النظر في المنظومة السياسية القائمة في الدول الخليجية، لذلك توجب على صناع السياسة الخليجيين تنظيم عملية الإصلاح السياسي من خلال مجموعة من المبادئ التي تضبطها و تحافظ على استقرار و استمرار الدولة في نفس الوقت و ذلك من خلال مراعاة النقاط التالية:

[1]- **نظرية الدومينو** :هي نظرية سياسية ظهرت خلال الحرب الباردة وتحديداً في الحرب الفيتنامية، تقوم هذه النظرية على مبدأ أنه إذا تشابهت الدول في نظام الحكم، فإن أي تغيير في نظام إحدى الدول سيؤدي إلى تغييرات متتالية في بقية الأنظمة، وقد ترجمتها السياسة الأمريكية على الشكل التالي: إذا سقطت فيتنام في أيدي الشيوعيين، فهذا سيؤدي إلى سقوط الأنظمة الأخرى في الهند الصينية (لاووس، كمبوديا...) في أيدي الشيوعيين أيضاً، وتفترض هذه النظرية وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، مشكلة نظام ما، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي من تلك الكيانات بدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام، الواحد تلو الآخر، ولهذه الموجة سرعة في الانتشار تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولاً على تعزز انتشار أثر الموجة. ومن شروط تحقق هذه النظرية أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المكونة للنظام متساوية وأن تسقط بسرعة معينة وأن يكون لدى الكيانات المكونة للنظام استعداد للتأثر بالموجة.

[2]- محمد غانم الرميحي: الإقتصاد و المجتمع في الخليج بعد العصر النفطي :صعوبات الإنتقال من الوفرة إلى الترشيد، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017، ص 19-23.

– لابد أن ترتبط عملية الإصلاح السياسي في دول المجلس بخاصية استقرار الأنظمة السياسية القائمة، واستمرار تماسكها بشكل لا يعرض الأمن المحلي و الإقليمي للخطر، و يمنع تصاعد تهديدات أمنية جدية تحول دون البقاء القومي للدولة و المجتمع ككل[1].

– أن تكون عملية الإصلاح السياسي متدرجة، و على مراحل باعتبارها عملية جديدة على المجتمع الخليجي، وطبيعة أنظمته الاجتماعية القائمة على القبلية، و بشكل يساعد على احتواء أي تداعيات سلبية للعملية الانتقالية من قبيل التنافس القبلي، و تصاعد النزاع القبلي على السيطرة على المجالس المحلية أو البرلمان، على اعتبار أن هناك الكثير من القبائل موزعة على أكثر من دولة خليجية، و بالتالي تأثيرها في حالة نشوب النزاع سوف لن يتوقف عند حدود الدولة المعنية.

– إضفاء الصبغة الوطنية على عملية الإصلاح السياسي من حيث مضمونها، و أدواتها، و تكمن أهمية هذه النقطة من خلال عدم إثارة حفيظة النخبة الحاكمة إزاء العملية، و ضمان عدم إعاقتها لها، تحت دوافع الخوف من التغيير و تهديد المصالح، على اعتبار أن مبادرات التغيير تحمل عادة معاني الإستقواء بالقوى الخارجية، فتدفع صناع القرار إلى مقاومتها تحت دوافع الخوف من تهديد مصالحهم، و تهديد الأمن القومي.

– تأمين عملية الإصلاح السياسي من الانزلاق نحو الفوضى المجتمعية، و تصاعد الصراعات الداخلية، و انهيار التوازنات المحلية المسؤولة عن الاستقرار الأمني[2].

– كما ذكرنا سابقا، فإن الثورات العربية في بداياتها شكلت تهديدا مباشرا لاستقرار أنظمة الحكم في دول الخليج، وتوقع الجميع تمددها لتشمل دول مجلس التعاون، لكن تطورات الأوضاع في الدول العربية المعنية بالربيع العربي، سواء التي خطت خطوة التحول الديمقراطي، أو التي تحولت إلى ساحات للمعارك و انزلقت فيها الأوضاع الأمنية، ساعدت دول الخليج على وقف تمدد الثورة إليها.

بالإضافة إلى لعب دور رئيسي في تفاعلات المنطقة بعد الثورات العربية، حيث اعتمد نجاح دول الخليج في تفادي موجة الثورات، و حماية أنظمتها، و أيضا التوسع و الصمود الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي على عدة عوامل منها تعبئة الفراغ السياسي و الأمني العربي الذي تركه غياب مصر، و عدم حسم خياراتها الإقليمية في الفترة التي سبقت حكم مرسي، خاصة مع الإتجاه العام بعد ثورة يناير، بضرورة تغيير نمط تحالفات مصر واستعادة دورها الإقليمي.

[1]– أشرف عبد العزيز عبد القادر: الموقف الخليجي اتجاه الثورة في سوريا : الأبعاد و الدلالات و الخيارات المتاحة، مجلة اراء، مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، أفريل 2012. ص 16–20.

[2]– نفس المرجع. ص 17.

بالإضافة إلى اعتماد الدول الخليجية على حالة الضعف التي أصابت الثورات، و عمل ميزان القوى في غير صالحها، مما أفرز وضعا جعل بعض تلك الدول ضعيفة التفاعل في محيطها[1]، و بعضها الأخر رهنا لحسابات وتفاعلات القوى الإقليمية و الدولية، مما وفر لدول الخليج فرصة لتسخير كل أدواتها للتأثير بما يخدم مصالحها الداخلية و الخارجية على حد سواء.

استهدف قادة دول الخليج العربي من التحرك الدفاعي و الأمني الهادف تسييج تلك الدول، أي بناء سور واقي يحول دون سقوط أي من أنظمتها، و بالتالي إجهاض فكرة الثورة في عقل المواطن الخليجي من خلال سلسلة مبادرات على الجبهات الخارجية، من أجل تشتيت طاقة الثورة في الداخل، و تضمن لها دورا رئيسيا في التفاعلات الإقليمية.

لذا فقد تحركت دول مجلس التعاون الخليجي عبر مبادرات، و فرضت حضورها على الساحة بحد يمكنها من السيطرة على المشهد الداخلي، و الفاعلية في المشهد الإقليمي، فما بين قرار دول المجلس الدعوة إلى تدخل دولي في ليبيا، إلى إدارتها توازنات محسوبة في اليمن بما يحقق مصالحها، و قرار المجلس بتدخل قوات درع الجزيرة في البحرين، والإشتباك في الوضع في سوريا، فضلا عن قرار توسيع عضوية مجلس التعاون ليشمل كلا من الأردن والمغرب، معتقدة أن هذا الظرف يوفر لها في سياقها الإقليمي و خاصة في مواجهة إيران فرصة الإنتقال من دبلوماسية الضعف إلى دبلوماسية القوة، فقد كان سعي الدول الخليجية و على رأسها المملكة العربية السعودية، إلى إحداث توازنات دقيقة تحد من الأهداف الإيرانية في كل مناطق النفوذ الإيراني[2].

فقد حاولت الدول الخليجية استغلال ظرف المنطقة لإدارة علاقتها مع **طهران** وفق آليات جديدة لضبط ميزان القوى المائل لصالح الأخيرة، و مما دفعها إلى ذلك تصاعد تهديدات إيران، و الإدارة الأمريكية الراغبة في تنويع علاقاتها في منطقة الشرق الأوسط، و التوجه الأمريكي نحو آسيا، ما فرض ضرورة عدم التعويل عليها بالكامل كموازن استراتيجي لإيران[3].

[1]- عز الدين حسن : الحراك التاريخي و مستقبل سوريا و مجلس التعاون الخليجي، مجلة اراء، مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، أفريل 2017، ص 23-25.

[2]- العدوان طايل يوسف عبد الله، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، ص 120.

[3]- العدوان طايل يوسف عبد الله، نفس المرجع، ص 123.

- **الموقف الإيراني من دول الثورات العربيةقبل وبعد اندلاع الثورات**

سبق لنا وأن تحدثنا عن المقومات الأساسية في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية، و الدوافع التي تجعل من المنطقة الخليجية، والمنطقة العربية ككل، مهمة فيما يخص الرؤية الإستراتيجية الإيرانية، مما يجعل إيران تسعى للعب الدور الإقليمي الأبرز في المنطقة، و هي بدورها تتأثر بما يجري في المنطقة، وبرز هذا التأثر بشكل كبير بعد أحداث الربيع العربي التي ألقت بظلالها على السياسة الخارجية الإيرانية، وميزان القوى من المنظور الإيراني، لكن تباين الموقف الإيراني من هذه الثورات هو ما دفع بالمحللين إلى التساؤل عن مسببات و خلفيات هذا التباين.

لا يمكننا بأي حال من الأحوال تجاهل الدور الإيراني و الخليجي في الشرق الأوسط، بسبب الخواء والبلبلة الإقليميين، اللذين يتعمقان فيه، فالمنطقة المشار إليها تشهد تسارُعاً تاريخياً جديداً، و أحداثا تكاد لا تنتهي إلى درجة التنبؤ بشرق أوسط جديد بمعايير و فاعلين جدد.

والعناصر الأكثر بروزاً في هذا الوضع، هي تفتُّت دولتي العراق واليمن وانهيارهما، وفقدان نظام بشار الأسد شرعيته الداخلية و الخارجية على المستوى الدولي(على الأقل من وجهة النظر الخليجية). ويضاف إلى ذلك انعدام استقرار لبنان الدائم، ومواصلة إسرائيل سياستها الاستيطانية في فلسطين، ويترافق ذلك كله مع صعود فاعلين جدد، من مثل بروز تنظيم الدولة الإسلامية، و توطُّد إدارة البرزاني في المنطقة الكردية الحاظية بالحكم الذاتي، هذه الإدارة.قد حظيت بمستوى من الحكم الذاتي لم يسبق له مثيل، في تاريخها[1].

في هذا السياق المضطرب، بالذات، تظهر إيران إلى مركز و مسرح السياسة الشرق أوسطية، وتبدو قوةً إقليمية صاعدة، فمنذ 2011 و هو تاريخ بداية ما يسمى بثورات الربيع العربي[2]، عرف النظام الإيراني سياسة خارجية و حتى داخلية تؤكد مدى التأثير و التأثر و الإستثمار الحاصل على مستوى العلاقات الإيرانية الخليجية وذلك من خلال إعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية في المنطقة برعاية دولية التي لا يمكننا إغفال دورها الفعال في رسم الإستراتيجيات الجديدة في المنطقة.

[1]– سلامة معتز : العقائد و المشروع التوسعي لتركيا و إيران يعرقلان الحوار الخليجي مع الدولتين، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017. ص 6–9.

[2]– كيمن فؤاد : توجهات تركيا و إيران في الشرق الأوسط سياسات و مصالح، مرجع سابق، ص 340.

ولعل أهم فاعلين دوليين رسميين هما الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا العائدة بقوة في المنطقة بعد زوال وانحلال و اضمحلال مبدأ و سياسة الأحادية القطبية الذي تزعمته أمريكا لفترة ليست بوجيزة من الزمن.

إن الثورات العربية كان لها أكبر الأثر على أن تخطو إيران بخطوات سريعة نحو لعب دور إقليمي في المنطقة، فالثورات سوف تُحدث تطورات في التوازنات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط و يمكن القول أنها سوف تفرض تداعيات متباينة علي مصالح إيران و طموحاتها في أن تصبح رقم مهم في معظم الملفات الإقليمية إن لم يكن مجملها[1].

حيث أن حالة الارتباك التي كانت مسيطرة علي العلاقات العربية الإيرانية تحولت إلي اطمئنان إيران إزاء التداعيات الأولي لموجات التغيير والتحول الديمقراطي التي بدأت في يناير 2011، خاصة النجاح في الإطاحة بالأنظمة في تونس ومصر واليمن، فهذه الثورات العربية خلقت فرص جديدة لإيران خاصة بعد سقوط حلفاء الغرب في الشرق الأوسط والذي يعني فشل كافة جهود الولايات المتحدة الأميركية في فرض عزلة إقليمية علي إيران[2].

كانت أهم الفرص التي اكتسبتها إيران بعد سقوط الأنظمة في مصر و تونس و اليمن، هو تقديم النموذج السياسي الإيراني، فمن خلال إيجاد شرق أوسط جديد يقوم على أنقاض الأنظمة التي سقطت، يكون شرق أوسط إسلامي[3] في مواجهه مشروع" الشرق الأوسط الكبير" الذي طرحته الولايات المتحدة الأميركية بعد احتلال العراق 2003، أيضا سقوط الأنظمة يساهم في إعادة بناء العلاقات مع تلك الدول.

ويمكن القول أن التأثير الأهم الذي أنتجته الثورات العربية أنها فرضت نمط صراعي على علاقات وتفاعلات إيران مع القوى الإقليمية الأخرى، فهذه الثورات لم تفرض تحديات علي إيران فقط بل علي القوى الإقليمية الأخرى، فإسرائيل أصبحت تشعر بمزيد من العزلة و التهديد لكنها أيضا أدت إلي

[1]– باديب سعيد: العلاقات بين دول المجلس و إيران و الإعتبارات الأمنية و الدفاعية، مجلة اراء حول الخليج، مرجع سابق،ص 27. 32.

[2]– البسيوني سمير زكي: كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية،مختارات إيرانية، العدد 71، ص 58،60.

[3]– فؤاد عاطف العبادي: السياسة الخارجية الإيرانية و أثرها على أمن الخليج العربي(1991–2012، مرجع سابق، ص 116.

توتر العلاقات الإيرانية– التركية، ومن هنا بدأت إيران في البحث عن بدائل أخري لتجاوز تلك الصعوبات من أهمها هو التمدد الإيراني داخل العراق[1].

وبالنسبة للأزمة السورية التي لا تغفل العيون الإيرانية و لا الخليجية عنها، تختلف مواقف إيران اختلاف كبير مع مواقف المملكة العربية السعودية بل تفصل الدولتين مسافات بعيدة رغم كونهما دولتان مؤثرتان في منطقة الشرق الأوسط والاختلافات بينهما تتصاعد في الوقت الحالي.

ولا شك أن الخلافات الثقافية والعقائدية والمذهبية العميقة، وكذلك التنافس النفطي والاقتصادي الشديد وتضاد المصالح السياسية و الدبلوماسية المتسع، والاستراتيجيات حول الجغرافيا السياسية للمنطقة من بين الأسس و العوامل التي لم تسمح لهما بالتقارب خلال العقود الماضية إلا في مقاطع قليلة و رغم المحاولات لتقليل الخلافات تتزايد المسافات و يعلو جدار الشك وعدم الثقة وسوء التفاهم بينهما[2].

واتضح ذلك بصدد عدة قضايا وبالأخص الأزمة السورية، فاتبعت كلا منهما خطوات مختلفة، في اتجاهان متضادان، فإيران كانت تؤيد نظام الأسد و تقدم الدعم له، في حين أن المملكة السعودية تقود تحالف يسعى للإطاحة بنظام الأسد ومن هنا تتعارض مصالحهما، و تسعي كلا منهما في التشبث بموقف يحقق لهما مساعيها و أهدافها بغض الطرف عن مصالح الدول الأخرى و من أجل أن تُحكم نفوذها في المنطقة.

فإيران منذ الثورة الإسلامية، وهي متشبثة بسوريا كحليف أساسي لها في المنطقة نظراَ لتقارب الرؤى و النظم في كلا البلدين،خاصة فيما يتعلق بالوجود الإسرائيلي التي ترفضه كلا من سوريا و إيران، نظراَ لأن سوريا فقدت جزء من أراضيها في حرب67، وإيران ترفض رفضا باتاَ الوجود الصهيوني في المنطقة فهي تسعي إلي قيادة العالم الإسلامي بدون وجود إسرائيل.

ومن ثم التدخل الإيراني في الأزمة السورية فرض عليها تحديات، فالتحديات التي واجهت إيران في ظل الاستقطاب فهناك ما يُعرف بتحالف 4+1 وأطرافه (روسيا وسوريا و إيران و العراق + حزب الله) [3]، وهناك التحالف الأمريكي الذي يضم بعض القوي الدولية و العربية و الإقليمية (الدول الخليجية

[1]– عطوان خضر عباس: العراق و إيران: جيرة شقاق، مجلة أراء حول الخليج، مرجع سابق، ص 57،61.

[2]– الطحاوي عبد الحكيم عامر: العلاقات السعودية الإيرانية و أثرها على دول الخليج، مرجع سابق، ص 110.

[3]– باديب سعيد: العلاقات بين دول المجلس و إيران و الإعتبارات الأمنية و الدفاعية، مرجع سابق،ص 27. 32.

بشكل خاص)، وهذا فرض علي صناع السياسة الخارجية الإيرانية العديد من التساؤلات حول ما مستقبل إيران في حالة انضمامها لأحد الأطراف، فالاتفاق مع الولايات المتحدة قد يؤدي إلى تنازل إيران عن البرنامج النووي مقابل لعب أدوار إقليمية مدعومة من الولايات المتحدة، من الناحية الأخرى ماذا عن مستقبل إيران في ظل التدخل الروسي في سوريا و انتشار النفوذ الإيراني في سوريا، أيضا التدخل الروسي في سوريا يهدد الأمن القومي الإيراني[1].

لم تكن إيران و الدول الخليجية معنية في أي وقت مضي بقراءة تفاصيل المشهد المعقد في منطقة الشرق الأوسط بقدر ما تبدو في الوقت الحالي، فقد فوجئ الطرفان بحجم التأثير الكبير الذي فرضته الثورات والاحتجاجات التي اجتاحت العديد من الدول العربية منذ نهاية عام 2010، سواء علي صعيد التحولات الداخلية الجذرية التي شهدتها هذه الدول، أو علي صعيد توازنات القوي الإستراتيجية في الشرق الأوسط والتي تبدو مقبلة علي مرحلة إعادة هيكلة جديدة لم تتحدد ملامحها النهائية بعد.

لكنها في كل الأحوال سوف تمس مصالح إيران و الخليج على حد سواء وطموحاتهما في الإقليم.ورغم أن قوي إقليمية عديدة مثل تركيا و إسرائيل تشترك مع الطرفين في ذلك، فدراسة أنماط التفاعل الإيراني الخليجي مع هذه التطورات الإقليمية تكتسب أهمية و زخماً خاصاً لاعتبارات عديدة منها أن الطرفين المعنيين كانا من أوائل القوى الإقليمية التي دخلت علي خط هذه الثورات[2].

فإذا ما أردنا تشخيص التقارب و التنافر الإيراني الخليجي في المنطقة و تباين السياسات بعد الربيع العربي ليس لدينا مثال أبلغ من اليمن الذي صور بشكل واضح مدى التجاذب الخليجي الإيراني و سعي كلا الطرفين إلى رسم سياسة توازنات إستراتيجية جديدة، فاليمن يعد الجزء الأضعف في الحزام الأمني الذي شكلته الرياض لتعزيز أمنها القومي، حيث يشكل المجتمع اليمني الهش بتركيبته الجهوية – المذهبية أساسا للاضطراب الاجتماعي و السياسي الذي تشهده صنعاء على مر عقود، و تنعكس اضطرابات المشهد اليمني على الأمن السعودي تبعا لطبيعة شبكة العلاقات العشائرية – المذهبية الممتدة بين اليمن و الجنوب السعودي[3].

---

[1]- محمد السعيد إدريس، تحديات إيران في التحالف مع روسيا في سوريا، القاهرة، مختارات إيرانية، العدد173، مارس، 2015، ص 56.

[2]- محمد عباس ناجي، الثورات العربية والمصالح الإيرانية، القاهرة، كراسات إستراتيجية، العدد226، 2011، ص 41-47.

[3]- عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر، 2012، ص 69.

الحرب علي اليمن غيرت التوازنات الإقليمية في المنطقة، بل و كشفت عن تحالفات إقليمية جديدة، إذ أن السعودية التي كانت تخشى من تزايد السلطة الإقليمية لإيران و الثقة الدولية فيها كانت قد أقحمت غالبية الدول الأعضاء بالجامعة العربية ومن بينها: مصر و قطر والإمارات العربية والأردن في صراعها السياسي والعسكري وقامت بإرسال مبعوثيها لكل من باكستان وتركيا على وجه الخصوص للتوصل لتكوين تحالف استراتيجي فوق إقليمي لمواجهة الحوثيين في اليمن و الجمهورية الإيرانية[1].

من جانب آخر، لم تجن تركيا – صاحبة القوة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط – من وراء تطورات الشرق الأوسط سوى التراجع الدبلوماسي و الاستراتيجي في كل من سوريا ومصر والعراق، فالأحداث الأخيرة في المنطقة وخاصة حرب اليمن تشير إلي أن تركيا تتعامل بالإستراتيجية المرحلية تجاه التطورات الحادثة وليس لديها أي برنامج محدد للدخول في لعبة التحالفات و الإتلافات الإقليمية[2].

وعلى اختلاف بنى المجتمعين اليمني و البحريني، يعد الدور الإيراني في اليمن امتدادا لدورها في البحرين في المنافسة الجيو – سياسية مع المملكة العربية السعودية على اليمن، مما له أهمية في الحفاظ على أمن الطاقة والسياسة بشكل عام.

كما تكمن أهمية اليمن بالنسبة إلى إيران في أنه أحد المواقع المحتملة لمهاجمة أهداف أمريكية في حال مهاجمة المنشات النووية الإيرانية مستقبلا، و قاعدة للنشاط الاستخباراتي الإيراني للحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، و نظرا لانتماء جماعة الحوثي إلى المذهب الزيدي (أحد مذاهب الشيعة)، مثل التقارب المذهبي ركيزة إيديولوجية مشتركة عززت من التقارب بين إيران و الحوثيين، فمع بداية الثورة اليمنية في 2011، و ضعف سلطة الدولة اليمنية الهشة، زاد الصراع بين إيران و الخليج و خاصة المملكة العربية السعودية التي باتت حذرة على حدودها الجنوبية.

[1]– محمد السعيد إدريس، إيران وحسابات مخاض تسويات الأزمات الإقليمية، مختارات إيرانية، العدد178، سبتمبر2015، صفحة 7.

[2]– علي رضا بيكدلي، التعاطى البناء بين إيران و تركيا، مختارات إيرانية، العدد177، أغسطس2015، صفحة 41.

المطلب الثاني : العلاقات الإيرانية الإقليمية و الدولية و دورها في استقرار المنطقة

الفرع الأول: العلاقات الإيرانية العربية

تعد صلات الجوار والدين والتاريخ المشترك من ابرز العوامل التي تجمع العرب و الإيرانيين، وقد عرفت العلاقات العربية الإيرانية مراحل من الصراعات و المنافسات الطويلة التي لم تتوقف على مر التاريخ،ولكن منذ قيام النظام الجمهوري الإسلامي في عام 1979 و خروج إيران من سياسة الغرب و الأحلاف، انتقلت العلاقات العربية – الإيرانية إلى مرحلة جديدة، إذ كانت الدول العربية تخشى مساعي إيران لتصدير ثوراتها إلى الدول المجاورة، وازدادت هذه المخاوف عند اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية (1980) التي استمرت لمدة ثماني سنوات، إذ أيدت بعض الدول العربية، و منها الدول الخليجية العراق في الحرب، مما كان لذلك من انعكاسات شتى على علاقات إيران بالعرب، و التي وصفت آنذاك بأنها علاقات سلبية.

أولا: العلاقات الإيرانية العراقية

خلّفت الحرب العراقية – الإيرانية، التي امتدت ثماني سنوات آثارا طالت مجالات الحياة السياسية ،الاقتصادية ،الثقافية ،الفكرية والاجتماعية، ولم تقتصر هذه الآثار على الدولتين المتحاربتين، وإنما امتدت إلى دول المنطقة، و تجاوزتها إلى كثير من دول العالم.

و هكذا أصبح من العسير حصر أطراف الحرب، وتبيين تداخلاتها التي اختلطت وشابتها ضبابية كثيفة، و في الوقت الذي ظنّت فيه دول الخليج العربي أن نهاية الحرب ستؤمن لها الاستقرار، بدأت مرحلة جديدة تداخلت فيها العلاقات، و اختلطت المصالح، و تلاحقت التغيرات، و ليس من شك في أن أي حرب تنعكس على كل ما حولها، وخاصة إذا كانت حرباً طويلة طاحنة كالحرب العراقية – الإيرانية[1].

لقد بدا عدم الاستقرار السياسي و الآثار الأخرى التي نجمت عن احتلال العراق يترك بصمات واضحة على دول الجوار، و خاصة الخليج، فالشعب العراقي الذي كان متماسكا إلى حد ما، أصبح – بعد الاحتلال – شيعا و أحزابا متناحرة، و امتدت الشروخ التي أصابته إلى شعوب المنطقة.و يبدو إن

[1]– طوالبة حسن محمد : مناقشة في النزاع العراقي الإيراني، منشورات الوطن العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1984. ص 198.

دول الخليج العربي، بفعل العوامل النفسية الداخلية، تناست مكانة العراق الإقليمية، وموقعه الجغرافي الحساس،و تأثيره الواضح على الدول المجاورة جميعها[1].

وليس من شك في إن دراسة العلاقة العراقية – الإيرانية، تصبح موضوعية أكثر في ضوء الوضع الجديد للعراق من جهة وفي ضوء ما خلفته تلك الحرب من آثار ملحوظة خاصة في الحراك الاجتماعي و السياسي والاقتصادي و الثقافي لدول الخليج من جهة أخرى.

وتتمثل الأحداث والمتغيرات التي انبثقت عنها أسباب غير مباشرة للحرب العراقية –الإيرانية في الوقائع التي جرت في كل من الدولتين قبيل الحرب، فالعراق الذي كان يحكمه نظام قوي راديكالي، يؤمن بوحدة الأقطار العربية تحت راية القومية، وقع فيه تغيير دراماتيكي، و كان النظام الراديكالي في العراق مدعوما باقتصاد متين عززه تأميم النفط، و بجيش قوي مدرب، يملك تجهيزا متقدما أتاحه متانة اقتصاد العراق وعلاقات النظام الإستراتيجية مع واحد من اكبر مصدري السلاح في العالم (الاتحاد السوفييتي)، و شراكته الاقتصادية والنفطية مع عدد من الدول المهمة و خاصة فرنسا[2].

أما إيران فقد حدث فيها، أيضا، تغير جذري، إذ عاد إليها الخميني في شباط من العام نفسه (1979م)، وقاد ثورة إسلامية مدعومة بالملايين من الشعب الإيراني، و حلماً بالهيمنة على منطقة الخليج كلها[3]، و تكمن خطورة ثورة الخميني على الدول المجاورة بشكل خاص، في رفعها شعار تصدير الثورة، مما يعني، ببساطة ان إيران ستعمل على نقل أفكار الخميني إلى جيرانها و من ثم إلى الأقطار الأبعد، بمعنى أنها ستوسع حلقات الثورة شيئا فشيئا.

لقد كان لكل من العراق و إيران رؤيته السياسية، و يمثل وجودهما على تخوم دول الخليج العربي تهديدا واضحا لهذه الدول و استقرارها و مصالحها، و خاصة ان لكل من الدولتين العراق و إيران تاريخا ينبئ بمستقبل علاقاتها مع دول الخليج[4]، و أما إيران فكانت و لا تزال تعد الخليج فارسيا، وتعد الدويلات الصغيرة على ضفافه الشمالية توابع لها. كما أنها احتلت جزرا تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة،

[1]– هويدي فهمي : أزمة الخليج : العرب و إيران وهم الصراع وهم الوفاق، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1991.ص 171.

[2]– طوالبة حسن محمد : مناقشة في النزاع العراقي الإيراني، مرجع سابق، ص 200.

[3]– النبالي عبد الله حسن: قراءات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية التحديات العالمية، مرجع سابق، ص 96.

[4]– طوالبة حسن محمد : مناقشة في النزاع العراقي الإيراني، مرجع سابق، ص 207.

وتمسكت بها، و لم يغير انقلاب النظام في إيران من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، لم يغير موقفها اتجاه الجزر، و لم يغير نظرتها إلى دول الخليج العربي.

لقد أدركت دول الخليج العربي إنها أمام معضلة مزدوجة، و رأت أن أفضل حل لهذه المعضلة هو جعل الجارين الكبيرين المتربصين بها يمتص كل منهما قوة الأخر و زخم اندفاعه،و هكذا كانت الحرب مصلحة خليجية كون العراق يطمح للسيطرة على منطقة الخليج العربي، و كانت أيضا مصلحة أمريكية و غربية، فبحجتها تداعت الأساطيل العسكرية إلى الخليج، الذي حرصت التوازنات الدولية – بان ذروة الحرب الباردة – على التعامل معه بحساسية مفرطة، خوفا من هجمات إيرانية تستهدف قطع النفط، و الإضرار بمصالح الخليج التي دعمت العراق[1].

وتحققت بتمزق القوتين العراقية و الإيرانية مصلحة إسرائيل، فهاتان القوتان اللتان كانتا تجاهران بعدائهما لإسرائيل أنهكت الحرب قواهما، و احترقت في أتونها مقدرتهما فقد أتت الحرب على ألاف العسكريين المدربين، و ألاف الدبابات و المدرعات، و مئات الطائرات المقاتلة، و مئات، بل ألاف المدافع، و غيرها من أنواع الأسلحة، و هو الأمر الذي أدى إلى اختلال ميزان القوة لصالح إسرائيل[2].

وتبدو العلاقات الإيرانية– العراقية الأكثر عرضة للتساؤل والنقد بالنسبة إلى الكثيرين في العالم العربي، لكن التحول الاستراتيجي الكبير الذي حصل بسقوط نظام صدام حسين عام 2003، نقل العلاقات الإيرانية العراقية إلى مرحلة جديدة لم تعرفها في تاريخ البلدين منذ أكثر من نصف قرن إلى اليوم، حيث شكل العراق حاجزا استراتيجيا قويا في وجه إيران بعد انتصار الثورة، وقد اعتمدت الولايات المتحدة إستراتيجية الاحتواء المزدوج للبلدين لمنع بروز أي قوة إقليمية في المنطقة.لكن الحرب التي استمرت ثماني سنوات، ثم الحصار الذي تعرض له العراق بعد احتلال الكويت، إلى إطاحة النظام، سمح لإيران بالتخلص من هذا العبء الاستراتيجي[3].

[1]– العدواني عبد الناصر : إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي :مقتربات جديدة، مرجع سابق، ص 175.

[2]– مرهون عبد الجليل:أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت،1997، ص 84.

[3]– البستكي نصرة عبد الله، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت،2003، ص 301.

بحيث تحول العراق بعد سقوط نظامه إلى ساحة لإيران مارست من خلالها المواجهة مع الولايات المتحدة، وعملت بقوة على دعم قيام نظام موال لها، من خلال شبكة علاقات وتحالفات معقدة واسعة، بحيث لا تستعيد بأي شكل من الأشكال تجربة النظام السابق.

ويكفي أن نذكر أن العراق وقع مع إيران أكثر من مئة وسبعين اتفاقية في المجالات كافة لندرك ما بلغته العلاقة بين البلدين،ناهيك عن التجارة على أنواعها بين الشركات والمؤسسات الخاصة غير الحكومية من كلا البلدين، كما بلغ حجم التبادلات التجارية عام 2009 نحو 7 مليارات دولار.ويسعى البلدان إلى تنمية المبادلات التجارية مثل تسهيل منح تأشيرات للتجار والمستثمرين الإيرانيين[1].

وفى الوقت الذي تترقب فيه واشنطن تنفيذ العقوبات[2]، ضد إيران، تعتبر إيران الشريك التجاري الرئيسي للعراق وتعد من أكبر المستثمرين في البلد منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة وأطاح بنظام الرئيس السابق صدام حسين في 2003.

هكذا استطاعت إيران أن تحقق نفوذا سياسيا، واقتصاديا، وأمنيا، واسعا في العراق بحيث باتت هي الطرف الأقوى فيه، كما ساهم الغياب العربي عن المعادلة العراقية والاعتماد الكلي على خطط واشنطن لمستقبل العراق ولمواجهة إيران، لمثل هذا التزايد في نفوذ إيران.بحيث باتت دول الجوار العربي الأكثر تأثيرا في ما يجري في العراق هي: إيران، وسوريا، وتركيا،وهذا يكشف على صعيد آخر أهمية ودور التعاون السوري–الإيراني في إضعاف النفوذ الأميركي من جهة، وفي تعزيز نفوذ كلا البلدين

[1]– سامور جاري، مواجهة التحدي الإيراني،مركز الإمارات للدراسات و البحوث، أبوظبي،2006، ص 180.

[2]– فرضت الأمم المتحدة عقوبات موسعة على الجمهورية الإسلامية، حيث يفوض قرار مجلس الأمن رقم 1737 الصادر في ديسمبر/ كانون الأول 2006 كل الدول الاعضاء في الأمم المتحدة "لمنع إمدادات وبيع أو نقل كل المواد والمعدات والبضائع والتكنولوجيا التي يمكن أن تساهم في الأنشطة المتعلقة بالتخصيب أو المياه الثقيلة."وفي مارس/ آذار 2007 أصدر المجلس القرار رقم 1747 بهدف زيادة الضغط على إيران بشأن برنامجها النووي وبرنامجها الصاروخي وذلك بمنع التعامل مع البنك الإيراني الحكومي (سيباه) و28 شخصًا ومنظمة أخرى ومعظمها مرتبط بالحرس الثوري الإيراني.ونصت قرارات مجلس الامن كذلك على منع واردات الاسلحة إلى إيران وتقييد القروض الممنوحة لها.وفي مارس 2008 مدد القرار 1803 الحظر على الأصول الإيرانية والسفر على المزيد من الشخصيات الإيرانية، لكن الإتفاق الأخير بين إيران و مجموعة " 5+1" في 2015، خفف منها بدرجة كبيرة مع الإنفتاح على السياسة الإيرانية، و مع الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق، أصبحت الولايات المتحدة تدعو المجنمع الدولي و خاصة أوروبا إلى إعادة فرض العقوبات على إيران كعقوبات على سياساتها النووية.

بالتفاهم مع تركيا في كثير من قضايا المنطقة من لبنان إلى فلسطين، والعراق، إلى ملف إيران النووي، بعد توثيق العلاقات على معظم المستويات بين هذه البلدان الثلاثة[1].

ثانيا: العلاقات الإيرانية الأردنية

ظلت العلاقات الأردنية الإيرانية منذ انتصار الثورة الإيرانية بقيادة آية روح الله الموسوي الخميني عام 1979 وحتى 2011، تتأرجح بين العداء والدبلوماسية الحذرة،إذ إن الجانبين لم ينجحا تماماً في التواصل إلى أرضية علاقات تقوم مصالح ثنائية مشتركة واضحة المعالم لا تتأثر بعلاقات أي منهما الإقليمية أو الدولية.فبعد سقوط نظام شاه إيران محمد **رضا بهلوي** إنهارت علاقات البلدين تماما، ووصلت إلى مستوى قطع التمثيل الدبلوماسي.

واستمرت هذه العلاقات تسير في طريق التوتر، بعد مساندة الأردن للعراق في حرب الثمانية أعوام مع إيران والتي اندلعت عام 1980، ثم جاءت الجزر الثلاث الكبرى و طنب الكبرى و طنب الصغرى وأبو موسى المتنازع عليها بين الإمارات العربية المتحدة وإيران.

وفي بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، ومع التحولات الداخلية التي طرأت على إيران وخاصة بعد وفاة الخميني عام 1989، والتي أظهرتها وكأنها تتخلى تدريجياً عن إستراتيجية "تصدير الثورة "التي تثير خشية دول المنطقة، بدأت العلاقات الأردنية بالتحسن تدريجياً، فاستعيدت العلاقات الدبلوماسية، وبادر الأردنيون لإغلاق مكاتب حركة مجاهدي خلق المعارضة لإيران في عمان وإبعاد مسؤوليها، وإلغاء كل التسهيلات التي كانت ممنوحة لهم على الأراضي الأردنية[2].

غير أن العلاقات بين البلدين عادت إلى التوتر مرة أخرى في عام 2000، الذي شهد تفجر أحداث سياسية ضخمة، مثل انتفاضة الأقصى الثانية في سبتمبر /أيلول عام 2000[3]، والتي أثرت على علاقات العديد من دول المنطقة مع إسرائيل، ولعل انعكاسات الانتفاضة على علاقات إيران بدول المنطقة، برزت بالشكل الأكبر على العلاقات مع الأردن،الذي اتهم **طهران** بمحاولة إيجادها موطئ قدم لها بالمنطقة يؤهلها لأن تكون طرفاً رئيسياً في معادلة الصراع في الشرق الأوسط، على حساب مصالح الأردن السياسية والأمنية.

---

[1]- عبد الله فهد النفيسي و اخرون: المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية، مرجع سابق، ص 63.

[2]- زهران،جمال، أزمات النظام العربي وأليات المواجهة، الطبعة الأولي، القاهرة، دار الشروق، 2001، ص 107.

[3]- زهران،جمال، أزمات النظام العربي وأليات المواجهة، الطبعة الأولي، نفس المرجع، ص 108.

ورغم عودة العلاقات بين البلدين عام 2003، وذلك بعد الزيارة التي قام بها الملك الأردني عبد الله الثاني لإيران، والتي تعدّ الأولى من نوعها منذ انهيار نظام الشاه، فإن جدران هذه العلاقة "الهشة" ما لبثت أن بدأت بالتهاوي مع سقوط بغداد على يد قوات التحالف الدولية بقيادة الولايات المتحدة، والحديث عن تنامي النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة، وتوجت المخاوف الأردنية بتصريحات ملك الأردن في ديسمبر / كانون الأول 2004 للتحذير من أطماع إيران لإقامة ما سماه"الهلال الشيعي " بالمنطقة.(مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية).

ورغم محاولات الأردن اللاحقة لامتصاص الغضب الإيراني ، ومحاولة التهوين من تصريحات الملك عبد الله، فإن الريبة الأردنية من الأطماع الإيرانية "الشيعة" بالمنطقة عادت لتظهر مرة أخرى بعد كثرة الحديث عن تورط إيراني في الحرب الطائفية التي أطلت بها في العراق بين الشيعة والسنة هناك، كما أن تطورات حالة الاقتتال الطائفي في العراق، وما رافق ذلك من اتهامات لإيران، قد أسهم بتبدل المزاج الشعبي الأردني تجاه إيران[1]، ذلك من خلال مطالبة نواب أردنيين حكومتهم بقطع علاقاتها مع **طهران**.

ثالثا: العلاقات الإيرانية الفلسطينية

لقد أقام الشاه علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ووطد العلاقات معها،إذ كانت إيران تؤمن 60% من احتياجات إسرائيل من النفط، وكانت كلتا الدولتين تمثلان السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، وبعد قيام الثورة الإيرانية في عام 1979 أصبح الدفاع عن القضية الفلسطينية من أولويات السياسية الخارجية الإيرانية، وكان استبدال سفارة إسرائيل في **طهران** بسفارة فلسطين في الأيام الأولى للثورة من أول القرارات التي اتخذتها الحكومة في إيران.

ويعلن الإيرانيون بأن القضية الفلسطينية ليست قضية قومية فقط، وإنما هي قضية إسلامية إذ إنها خرجت من الإطار القومي إلى الساحة الأوسع الإسلامية التي تجمع المسلمين من عرب وغيرهم للدفاع عن هذه القضية العادلة.

ولهذا فهي تعد قضية جمع وتوحيد بين المسلمين كافة، وطبيعي أن ينظر إليها كوسيلة جمع بين العرب والإيرانيين، لأنهم ينتمون إلى أمة الإسلام.

[1]– البسيوني سمير زكي: كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية،مرجع سابق ، ص 58،60.

وفي الواقع، أن جوهر عقدة الأمن لكل من إيران والوطن العربي هو وجود خطر خارجي بالغ يهددها معاً ويبرز هذا الخطر أكثر ما يبرز على الخليج الذي يقع بينهما، وتمثل إسرائيل قوى الهيمنة الخارجية.

إن التهديد الإسرائيلي للأمن القومي لكل من إيران والعرب نابع من العلاقة الإستراتيجية التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة، وهنا يمكن القول : إن الأمن القومي لكل من إيران والوطن العربي هو في نطاق أمن العالم الإسلامي الذي دأب تقوى الهيمنة العالمية على النظر إليه بعدّه دائرة واحدة ينبغي تفكيكها وتفجير العلاقات بين أقطارها.

- **إيران وعلاقتها بحماس**

لم تحظ علاقة الارتباط السياسي بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والجمهورية الإيرانية منذ نشوئها في نوفمبر1992، فغالبية الكتابات التي عالجت المسألة – رغم قلتها – اتسمت التأثر الكبير بمجريات حرب العراق التي دفعت بتلك الكتابات إما للرفض الكامل للعلاقة انطلاقاً من أزلية الصراع المذهبي، أو جنحت في التقديم من زاوية الرفض المجرد استجابة لدوافع "عروبية قومية".

إن نظرة فاحصة ومحايدة لعلاقات الدول العربية السياسية مع إيران وفتحها لسفارات متبادلة معها رغم حمل كثير منها تحفظات لم يصل لمستوى قطع العلاقة أو تمزيقها، بل دون وجود ذات المطالب النخبوية لقطعها من تلك المطالبة لحماس، وهو ما يضعنا أمام فهم صحيح لآليات بناء العلاقات السياسية بين الدول والكيانات بصورة بعيدة عن لغة وهو ما تطبقه وتعمل به حماس.

إن وجود اختلافات مفصلية و محددات معلومة و مضبوطة بين البناء التاريخي والأيديولوجي لحركة حماس وشكل العلاقة المبنية مع إيران لا تترك مجالاُ لأي فراغات غير مفهومة لشكل العلاقة ما يجعل من محاولات وصفها (بالتابع والمتبوع) أمراً مستعصياً يصعب الأخذ به من الناحية العقلية لاعتبارات عدة.

ويمكن تلخيص دوافع الارتباط بين إيران وحماس بما يلي :

أولاً : تنظر حماس لفلسطين بكونها قضية المسلمين كافة، وتعد الصراع مع الكيان الغاصب صراعاً شمولياً مفتوحاً، ولا يخص مذهباً أو شعباً دون غيره، بل يقع واجب إزاحته الشرعي والأخلاقي على كل مكونات الأمة الإسلامية.

ثانيا: في ظل الحصار والتآمر الدولي على الحركة، واتهام مقاومتها وجهاده االمشروع ضد المحتل بالإرهاب، ومحاصرة وجودها ومصادر إمدادها، وتغذية خصومها بالمال و الانفتاح والدعم السياسي و اللوجستي والعسكري، وإغلاق كثير من أبواب العواصم العربية في وجه تحركها وخاصة بعد فوزها شعبياً، دفعها بطرق أبواب أخرى، وهي ترى شكل المساعدة هذه على أنها واجب ديني وأخلاقي تجاه القضية والمقدسات.

ثالثا :تنظر حماس لصراعها مع الكيان الصهيوني على أنه (صراع وجودي لا حدودي) وهذا يتطلب كلفة وتعبئة و تحشيداُ مناظراً لهذه النظرة، ما يعني أن حماس تعمل على إعادة التعامل مع القضية على كلفة "معادلة صفرية" يحصل فيها المنتصر على كل شيء والعكس صحيح، وهذا لا يأتي عقلاً وموضوعاً إلا ببناء تحالفي عريض تعاد فيه بوصلة القضية لمربعها ومحيطها الأصلي (العربي والإسلامي) [1].

رابعا: العلاقات الإيرانية السورية

إن سقوط الشاه في كانون الثاني عام 1979م مهد الطريق لاصطفاف استراتيجي جديد بين سوريا وإيران، فقد رحبت سورية بسلطة الخميني على إيران، و في شهر آب، قام وزير خارجية سورية عبد الحليم خدام بزيارة **طهران**، و افتخر أن سورية قد دعمت الثورة الإيرانية قبل قيامها و في أثناء اندلاعها و بعد انتصارها.

و يأتي التحالف الإيراني –السوري على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي، فعن طريقه يمكن ل**طهران** ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مرورا بالعراق وصولا إلى سورية التي تنظم سلسلة النفوذ الإيراني وصولا إلى لبنان و الأراضي الفلسطينية المحتلة.

و هذه الإطلالة الأخيرة باتت احد الأوراق الممتازة بيد إيران لفرض حضورها الإقليمي سواء بحدود تماس مباشر مع إسرائيل، أو بضغط معنوي كبير على الدول العربية الرئيسية، خصوصا في ظل تعثر عملية التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي.

و لان إيران ترتبط تاريخيا و عقائديا مع لبنان، فتمثل سورية أيضا حلقة الوصل التي تربط لبنان المهم تاريخيا و عقائديا و استراتيجيا و إعلاميا لإيران بسلسلة نفوذها الإقليمي.وهده البراعة الإيرانية في نسج التحالفات سواء مع الأحزاب، جعل جمعها للتناقضات الإيديولوجية في سياسة إقليمية تخدم مصالحها الوطنية مضربا الأمثال و مثالا يوميا على البراغماتية سياسية قل نظيرها في المنطقة[2].

[1]– عبد السلام محمد : هل هناك حرب باردة بين العرب و إيران، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 143.ص 15–20.

[2]– بيومي زكريا سليمان : العرب بين النفوذ الإيراني و المخطط الأمريكي الصهيوني، مرجع سابق، 280..

و إن بدا التحالف الإيراني – السوري دفاعيا محصنا و استمر طوال الثمانينات و التسعينات منخرطا أساسا في لبنان، إلا أن سقوط العراق (2003) [1]، و ما بعدها و تصاعد نفوذ الحركات الإسلامية الراديكالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة جعل إيران في مرحلة هجوم على التوازنات السائدة بالمنطقة باستخدام نفس التحالف و لتحقيق أهداف متجددة.

دخلت الثورة الإيرانية على الساحة العربية، في ظل ظرف سياسي إقليمي عربي تميز بغياب المشروع القومي التوحيدي، و تراجع العمل الرسمي و الشعبي من اجل الوحدة العربية، و تراجع المواجهة مع الكيان الصهيوني بتبني شعارات التسوية، و انتفاء شعار التحرير الذي كان شعار الأغلبية الساحقة من القوى الوطنية، و تغلب الاتجاهات القطرية، وضراوة الهجوم الامبريالي الأمريكي – الصهيوني الداخلي و عجز القوة القومية والديمقراطية الكلي و النسبي عن المواجهة، كان هذا الوضع العربي كما تم تشخيصه يشكل عنصرا سلبيا أمام الفعل الإيراني الكبير[2].

لقد نشا التحالف السوري – الإيراني في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران و تطور مع مرور الزمن، و في حين إن بعض الدوافع الأولية للتحالف تراجعت ظاهريا، فقد استمرت التطورات بين البلدين و عبر مجال مصالحهما في التأثير على هدف و طبيعة علاقتهما المتبادلة، و يمكن ملاحظة أن ثمة عوامل تبرز كسمات دائمة و محددات ممكنة لهذا التحالف واتجاهه المستقبلي، و من أهم هذه العوامل :

- المصالح المشتركة بين الدولتين، و الدور المحوري للشيعة في لبنان بالنسبة لسورية و إيران على حد سواء، وإن كانت الاعتبارات مختلفة بالنسبة لكلا الطرفين.
- الاعتبارات المتعلقة بميزان القوى الإقليمي و الحفاظ على المصالح السياسية، و الإستراتيجية للدولتين المتحالفتين.
- في الواقع، و في منطقة التحالف المتذبذبة و غير مستقرة، برهنت العلاقة السورية – الإيرانية أنها أكثر ثباتا و ديمومة من أي علاقة أخرى في المنطقة تقريبا[3].

[1]– عبد العزيز عبد العزيز المهري: التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد و أثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي و استقرارها خلال الفترة(1990–2010)، مرجع سابق، ص 125

[2]– توفيق سعد حقي : علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين، مرجع سابق، ص 70.

[3]– محمد أحمد المقداد : تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية (العلاقات الإيرانية العربية دراية حالة)، مرجع سابق، ص 33.

و تبدو العلاقات السورية الإيرانية الأكثر ثباتا من الدول العربية الأخرى، فقد بدأت بعد انتصار الثورة مباشرة، وكان الأبرز فيها الانحياز الاستراتيجي السوري إلى إيران في حربها مع العراق، وشكلت سوريا في هذه المرحلة بوابة إيران إلى المنطقة العربية وخصوصا إلى لبنان عبر الدعم المباشر لحزب الله[1].

كما شكلت سوريا مع إيران نواة لمحور الممانعة الذي يقف إلى جانب حركات المقاومة في المنطقة خصوصا في لبنان وفلسطين، حيث ساهمت إيران في مرحلة الثمانينات في دعم سوريا خصوصا على المستويات النفطية.ويتبادل البلدان المصالح والعلاقات التجارية والاقتصادية.وهي علاقات مستقرة إلى حد كبير.

وقد باتت العلاقات السورية مع إيران أكثر رسوخا بعد غياب الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينات الذي كان حليفا لسوريا في مواجهة الضغوط الأميركية والإسرائيلية، و الملاحظ تعاون سوريا و إيران في مواجهة مشكلات وأزمات بلدان المنطقة وقضاياها.(المحكمة الدولية في لبنان، تشكيل الحكومة في العراق، المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، بالإضافة إلى الدعم الثابت لحركات المقاومة).

لم يبدل التباين في وجهات النظر بين البلدين تجاه بعض القضايا من تحالفهم الاستراتيجي ومن ثبات هذا التحالف، وقد أصبح دور سوريا خصوصا بعد تراجع دور مصر أكثر محورية في الشرق الأوسط بفضل هذا التحالف مع إيران ومع حركات المقاومة.وقد تعرضت سوريا لمحاولات إضعاف نظامها ولمحاولات فك تحالفها مع إيران وللحصار.ولكن ذلك كله فشل في تغيير ثوابت التحالفات السورية.علما بأن سوريا لم تجعل علاقاتها مع إيران بديلا لعلاقاتها العربية، فقد حرصت دوما على دورها

[1]- حزب الله هو جماعة شيعية إسلامية مسلحة وحزب سياسي مقره في لبنان .الجناح العسكري لحزب الله هو مجلس الجهاد، وجناحه السياسي هو حزب كتلة الوفاء للمقاومة في البرلمان اللبناني. وبعد وفاة عباس الموسوي في عام 1992، ترأس الجماعة حسن نصر الله، أمينها العام.، بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 دعمًا لدولة لبنان الحر، احتلت إسرائيل قطاعا من جنوب لبنان، يسيطر عليه جيش لبنان الجنوبي، وهو ميليشيا مسيحية لبنانية تدعمها إسرائيل. تأسس حزب الله في أوائل الثمانينات كجزء من جهد إيراني لتجميع مجموعة متنوعة من الجماعات الشيعية اللبنانية المسلحة تحت سقف واحد. حزب الله يعمل كوكيل لإيران في الصراع بالوكالة بين إيران وإسرائيل الجاري .كان حزب الله قد صمم من قبل رجال الدين المسلمين ومولته إيران في المقام الأول لمضايقة الاحتلال الإسرائيلي. وكان قادته من أتباع آية الله الخميني، وقد تم تدريب قواته وتنظيمها من قبل وحدة من 1،500 من الحرس الثوري الذين وصلوا من إيران بإذن من الحكومة السورية،[32] التي كانت تحتل لبنان في ذلك الوقت، هذا الارتباط الديني والعقائدي و السياسي بالمرجعية السياسية الإيرانية (ولاية الفقيه)،جعل بعضهم ينظر إلى الحزب على انه (حالة إيرانية) أو جزء من الإستراتيجية الإيرانية في ميدان الصراع الإقليمي الذي يمتد من جبهة لبنان إلى جبهة الخليج

في جامعة الدول العربية، كما حرصت على استعادة علاقاتها مع المملكة السعودية.(مشروع التفاهم السوري–السعودي لحل أزمة القرار الظني ضد حزب الله) من دون أن يكون ذلك في الوقت نفسه على حساب علاقاتها مع إيران،على الرغم من كل المحاولات الغربية وحتى العربية للفصل بين سوريا و إيران.

خامسا :العلاقات الإيرانية – اللبنانية

مثل معظم العلاقات العربية الإيرانية، لم تشهد العلاقات بين لبنان وإيران وتيرة واحدة، السمة الأبرز لهذه العلاقات أنها بدأت بعد انتصار الثورة بشكل رسمي مع لبنان، أي مع حكومته و مع المسؤولين كافة، وكانت استمرارا لتلك العلاقات قبل انتصار الثورة، أي أن الثورة لم تغير في علاقاتها الرسمية مع لبنان.

الحدثان الاستراتيجيان المهمان اللذان غيرا في طبيعة العلاقات بين لبنان وإيران منذ بداية الثمانينات إلى بداية التسعينيات هما[1]:

الحدث الأول: جعل أولويات إيران هي الصمود في هذه الحرب والدفاع عن نفسها.وتراجعت وساءت بسبب هذه الحرب علاقات إيران مع معظم الدول العربية، لوقوفها إلى جانب العراق ودعمها له بالوسائل كافة في هذه الحرب، وكان من الطبيعي ألا تهتم إيران كثيرا بتطوير علاقاتها الرسمية مع لبنان لغياب أي دور لها في هذه الحرب على أي مستوى من المستويات، كما كان لبنان في هذه المرحلة لا يزال يعيش مخاض الحرب الأهلية، وكانت مؤسساته الرسمية أصلا في حالة من الضعف والإنهاك.

الحدث الثاني: هو الاجتياح الإسرائيلي للبنان، حيث قلب هذا الحدث المعادلات اللبنانية الداخلية رأسا على عقب، فقد خرجت منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان واحتل الإسرائيليون العاصمة بيروت.لكن على مستوى آخر شجعت إيران وأفتى قائد الثورة الإمام الخميني بتشكيل مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

بعد هذا التاريخ 1982، تركزت علاقات إيران مع القوى غير الرسمية في لبنان، أي القوى المناهضة للاحتلال، في هذه المرحلة كانت الدولة هي الطرف الأقل تأثيرا وفاعلية. ومع اتفاق 17 أيار وقفت إيران إلى جانب القوى المناهضة لهذا الاتفاق.ما أدى إلى قطع العلاقات الرسمية معها.

[1]– غوساريف،ف،ي : العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى و الأوسط و سياسة روسيا على عتبة القرن الحادي و العشرين، مرجع سابق، ص 170.

تزامن اتفاق الطائف[1] في لبنان مع توقف الحرب العراقية–الإيرانية، وتوج هذا الاتفاق نهاية الحرب الأهلية، وبداية مسار جديد في العلاقات الإيرانية–اللبنانية، فبعد هذا الاتفاق أصبحت علاقات إيران أكثر وضوحا و"ثباتا" مع لبنان الرسمي، لكن إيران احتفظت بعلاقاتها مع القوى و الأحزاب اللبنانية، وفي مقدمتها حزب الله على مستوى الدعم بأشكاله كافة.

وحافظت العلاقات اللبنانية الإيرانية على المستوى نفسه من الاستقرار حتى اغتيال الرئيس الحريري عام 2005، لتتخذ السلطة في لبنان بعد الانقسام الذي حل بها مواقف متشددة من إيران تتهمها بالتدخل في شؤونه، وبالرغبة في الهيمنة على المنطقة.

عادت العلاقات اللبنانية الإيرانية إلى الاستقرار مجدّداً بعد عودة التفاهم السوري اللبناني في عام 2010. وبعد تشكيل حكومة وحدة وطنية، ما سمح بزيارات متبادلة للمسؤولين في كلا البلدين وبتوقيع اتفاقيات في مجالات الطاقة والنفط والسياحة والثقافة و التعليم سواها.

كانت هذه أهم محاور العلاقة بين إيران و أهم الدول العربية الفاعلة على المستوى الإقليمي، من حيث التأثير و التأثر، و الآن سنستعرض العلاقات الإيرانية الإقليمية المتمثلة أساسا في العلاقات الإيرانية التركية و العلاقات الإيرانية الإسرائيلية.

[1]– الطائف هو الاسم الذي تعرف به وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي وضعت بين الأطراف المتنازعة في لبنان وذلك بواسطة سعودية في 30 أيلول / سبتمبر 1989 في مدينة الطائف وتم إقراره بقانون بتاريخ 22 تشرين الأول / أكتوبر 1989 منهياً الحرب الأهلية اللبنانية وذلك بعد أكثر من خمسة عشر عاماً على اندلاعها. تم التفاوض في الطائف بالمملكة العربية السعودية، وقد تم تصميمه لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية المستمرة منذ عقود، وإعادة تأكيد السلطة اللبنانية في جنوب لبنان (التي كانت تحتلها إسرائيل)، على الرغم من أن الاتفاق حدد إطارا زمنيا للانسحاب السوري وينص على أن السوريين الانسحاب في غضون عامين. وقد تم التوقيع عليه في 22 تشرين الأول / أكتوبر 1989 وصدق عليه البرلمان اللبناني في 5 تشرين الثاني / نوفمبر 1989 حضر هذا الإتفاق اثنان وستون نائباً لبنانياً من أصل ثلاثة وسبعون حيث تغيب ثلاثة منهم لأسباب سياسية وهم ريمون إده وألبير مخيبر وأميل روحانا صقر أما النواب الخمسة المتغيبين فكان تغيبهم لأسباب غير سياسية.

الفرع الثاني: العلاقات الإيرانية الإقليمية

أولا : العلاقات الإيرانية الإسرائيلية

في هذا الموضوع لا بدّ أن نرصد عوامل أربعة رئيسة توجّه العلاقة الإيرانية – الإسرائيلية: (1) الطرفان (إيران وإسرائيل)، (2) الولايات المتحدة و روسيا صاحبتا الهيمنة على المنطقة و المصالح الإستراتيجية فيها، (3) ثم بالطبع العامل العربي صاحب الأرض، (4) وعمود الميزان، تلك العوامل اضطربت وتنوعت صعوداً وهبوطاً، تحالفاً وتناقضاً، حسب المصالح السياسية لكلٍ منها، ومن خلالها تأرجحت العلاقة الإيرانية – الإسرائيلية بين مصالح ثابتة وأخرى متحولة.

كانت الإستراتيجية الإسرائيلية تعتمد على تجاوز المحيط العربي المعادي لها بإقامة تحالفات مع المحيط الأبعد الذي يعادي أيضاً المحيط العربي نفسه، أو بأسوأ الأحوال لا يقيم صداقة معه: إيران، تركيا، إثيوبيا.وقد وجدت أن موقع إيران في هذا المحيط شديد الأهمية لمصالحها بسبب اختلافها المذهبي ومنازعة العرب على الخليج وشط العرب، وكان الشاه يحاول أن يقيم توازناً دقيقاً بين علاقاته العربية إذ كان على قناعة بأنه لم يكن من مصلحته الصدام معها وبخاصة مع العراق– وبين علاقته مع إسرائيل، التي كان يعتبر وجودها كدولة غير عربية موالية للغرب يعزز أمنه[1].

في المرحلة الأولى، كانت العلاقة سرّية بين الشاه وإسرائيل، وكان حريصاً على أن يبقي العلاقة بينه شخصياً وبين مسؤولين إسرائيليين غير مباشرين خارج نطاق وزارة الخارجية الإيرانية، مع أن إسرائيل ضغطت بشدة عليه للاعتراف بها وتحويل العلاقة إلى علنية وسرّبت من أجل ذلك أخباراً إلى الصحافة، إلا أنه رفض رفضاً قاطعاً الاعتراف بوجودها كدولة، مؤْثراً عدم استفزاز جيرانه العرب.لكن العلاقة ما لبثت أن تطورت بسبب نشاط الطائفة اليهودية الإيرانية، التي تعتبر من أعرق الطوائف اليهودية في المنطقة وأكثرها عدداً ونفوذاً في الدولة.في تلك المرحلة قدّم الشاه لإسرائيل خدمات من خلال تسهيل هجرة اليهود الإيرانيين والعراقيين إليها عبر الخط التركي، في الوقت الذي كانت فيه بأشد الحاجة إلى تعديل الميزان الديموغرافي المائل بوضوح إلى الجانب الفلسطيني، وبالمقابل دعمته – كما كان يأمل – في الأوساط السياسية الأمريكية والغربية عامة[2].

---

[1]– بيومي زكريا سليمان : العرب بين النفوذ الإيراني و المخطط الأمريكي الصهيوني، مرجع سابق، 125.

[2]– الحياتي جاسم إبراهيم: خفايا علاقات إيران–إسرائيل و أثرها في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، الأوائل للنشر و التوزيع، دمشق،2007. ص، 62.

ثانيا: العلاقات الإيرانية التركية

لطالما وُصفت العلاقات بين تركيا وإيران بالعلاقات «المستقرة»، على المستوى الإقليمي، العلاقات الإيرانية التركية تمتّعت بمسار تنافسي طغى عليه التفاهم الإقليمي في العديد من الملفات، لكنها تحولت مع الربيع العربي إلى علاقات متوترة ومتعارضة.

اتسمت العلاقة بين تركيا وإيران قبل الثورة الإسلامية (1979) بالبعد الأمني الذي ما لبث أن انقطع مع انتصار الثورة، وحُلَّت منظمة الميثاق المركزي بعد انسحاب إيران وباكستان منها.

وتوجس الأتراك من تصدير الثورة الإسلامية إلى تركيا، لكن هذه الأخيرة نأت بنفسها عن حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران 1980، وتخوفت مع الاحتلال الأميركي للعراق (2003) من إنشاء الأكراد لدولة في شمال العراق تهدد أمنها، ما دفعها إلى توثيق تحالفها مع إيران[1].

تطوّرت العلاقات التركية – الإيرانية بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002، إذ تجاوز حجم المبادلات التجارية بينهما عام 2008 خمسة مليارات دولار، بعد أن كان قد وصل إلى مليار ومئة مليون دولار عام 2001، وشمل التعاون الاقتصادي تصدير الغاز الإيراني إلى تركيا والتعاون من أجل الطاقة، و لم يعكس هذا التقارب الاقتصادي تقارباً سياسياً، إذ لكل دولة مشاريع إقليمية مختلفة، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وخصوصاً في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز وأخيراً منطقة الشرق الأوسط[2].

لكن رغم هذا التنافس بينهما، تبقى منظمة التعاون الاقتصادي (1985) من أهم عوامل تقاربهم، حيث تمثل منطقة تركيا – إيران ومجموع أعضاء المنظمة تجمعاً متماسكاً جغرافياً، يمتد من الهند والصين شرقاً إلى أوروبا غرباً، ومن جنوب روسيا شمالاً إلى الخليج العربي وبحر عمان جنوباً.

وقد ظهرت كل من تركيا و إيران في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز كقوى إقليمية، وحاولتا تسويق نموذج دولتيهما في المنطقة على أنه الأصلح، باستعمال العوامل كافة: التاريخية والقومية والمذهبية والعرقية والثقافية.

[1]– البطنيجي عياد: السياسة الخارجية الإيرانية:دراسة نقدية مقارنة، مرجع سابق، ص 132.

[2]– أحمد نوري النعيمي : الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 59.

و رغم معارضتها لانتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، حاولت تركيا التوسط بين الطرف الغربي الذي يرى في العقوبات وسيلة رئيسية في معالجة الملف النووي الإيراني، لكن محاولتها باءت بالفشل.لكنها، في الوقت عينه، ترى أن البرنامج النووي الإيراني يمكنه أن يؤدي إلى اختلال موازين القوى لمصلحة إيران، ما حملها على أداء دور الوسيط مع الغرب لتسوية نووية تضمن لها حماية مصالحها وأمنها القومي وتوازن القوى الإقليمي، إلا أنّها رفضت المشاركة في العقوبات التي تُفرض على **طهران** لأنها تؤثر عليها اقتصاديا[1].

جاءت الموافقة التركية على نشر الدرع الصاروخية في مؤتمر لشبونة عام 2010 بمثابة عودة الحياة مرة أخرى إلى المشروع الأطلسي، لكن تفعيل الموافقة التركية على قرار نشر الدرع في الأراضي التركية في سبتمبر/ أيلول 2011، الذي يستهدف في الحقيقة كلاً من إيران وروسيا، كان له مقابل، هو حصول تركيا على دور أكثر نفوذاً وتأثيراً في العالمين العربي والإسلامي بموافقة أميركية أوروبية.

هذه الخطوة أزعجت **طهران**، لكونها تضرب عرض الحائط بهامش المناورة السياسية، أما من الناحية العسكرية، فنشر الدرع من شأنه «تطويق» إيران وشلّ حركة دفاعاتها الصاروخية في مواجهة خصومها، ولا سيما إسرائيل، ما حملها على مطالبة تركيا بضرورة إعادة النظر في سياستها[2].

لكن في المقابل، فإن تركيا كانت لها مبرراتها المتمثلة في مواجهة ازدياد المخاوف من تطور الأوضاع التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، ومن وجودها في منطقة محاطة بدول تمتلك قدرات نووية كروسيا وإسرائيل، بالإضافة إلى اقتراب **طهران** من استكمال برنامجها النووي.

بالإضافة إلى تعزيز موقعها في المنظومة الأطلسية من الناحيتين السياسية والعسكرية، ما سيكون له مردوده، لأنه سيرفع من قدرة تركيا على التأثير في تلك المنظومة بوصفها دولة ذات موقع جيو – استراتيجي.

واقترابها من الولايات المتحدة في هذا التوقيت بالذات، ولا سيما بعد مواقفها من التغيير في العالم العربي وبالتحديد في سوريا[3].

[1]– سلامة معتز : العقائد و المشروع التوسعي لتركيا و إيران يعرقلان الحوار الخليجي مع الدولتين، مرجع سابق، ص 6–7.

[2]– سلامة معتز : العقائد و المشروع التوسعي لتركيا و إيران يعرقلان الحوار الخليجي مع الدولتين، مرجع سابق، ص 7.

[3]– كيمن فؤاد : توجهات تركيا و إيران في الشرق الأوسط سياسات و مصالح، مرجع سابق، ص 342.

فقبل الثورات العربية كانت العلاقات التركية – الإيرانية – السورية علاقات تعاونية انعكست عبر اشتراطها بعدم تسمية إيران كدولة مستهدفة من قبل المنظومة الأطلسية الدفاعية.

جميع هذه المبررات تقودنا إلى الاستنتاج أن تركيا كانت تُعدّ نفسها لأداء دور محوري في الشرق الأوسط بمساندة حلف شمالي الأطلسي، فسعت كل من تركيا وإيران إلى تقديم نموذجها على أنه النموذج الإسلامي الأمثل مع الربيع العربي.كذلك شكّلت القضية الفلسطينية أحد المرتكزات الأساسية في هذه الرؤية.

حاولت تركيا تقديم نفسها للعالم العربي والإسلامي بعد الربيع العربي بأنها:

1. المظلة السنية الرئيسية للقوى الإسلامية المضطهدة في دول الربيع العربي.
2. قدمت النموذج التركي كنموذج للإسلام العلماني، الذي بإمكانه أداء دور الموازن الإقليمي لإيران الإسلامية الراديكالية.
3. أنها تحمل لواء الاعتدال في ظل توجس الغرب من المنظمات الإسلامية الرديكالية.
4. وظفت تحولها في العلاقة مع إسرائيل من صديق استراتيجي إلى معارض بارز لسياستها تجاه قطاع غزة منذ أواخر عام 2008، بعد أن اعترفت بحركة حماس (2006) وحقها في الحكم والمفاوضات.
5. حاولت أداء دور معادل للدور الإيراني الممانع للسياسة الإسرائيلية التوسعية، واستثمرت حالة إظهار العداء لإسرائيل استثماراً سياسياً على الساحة العربية.
6. أظهرت أنّ بإمكانها فتح باب المفاوضات مع إسرائيل، فيما لا يمكن إيران سوى تقديم الممانعة دون حلول تذكر.
7. أظهرت رغبة في الاستثمار الاقتصادي في مصر وغزة وكردستان العراق، في محاولة لجذب قطاعات واسعة من المهتمين[1].

لكن التضارب في مواقف تركيا قاد إلى مجمل تساؤلات عن كيفية تسويق هذا النموذج ورعايته للقضية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه نشر الدرع الصاروخية الذي يُعَدّ الحجر الأساس في الإستراتيجية الأطلسية التي تستهدف حماية أمن إسرائيل من ناحية، وتقويض إيران من ناحية ثانية، ولا سيما أن

[1]– العدوان طايل يوسف عبد الله: الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 122.

التوترات الإسرائيلية التركية وقفت كما العادة عند حدّ معين، بعد الخلاف الذي نشأ على خلفية مهاجمة سفينة «الحرية» عام 2010 التي كانت متوجهة إلى غزة[1].

صحيح أنّ القطيعة السياسية مع إسرائيل كانت مدوية، لكن الخطين التجاري والعسكري لم ينقطعا، فكلا الطرفين يحتكم إلى مرجعية واحدة هي الولايات المتحدة، التي قام رئيسها آنذاك **باراك أوباما** برأب الصدع بين البلدين، وطلب من نتنياهو الاعتذار لأسباب إستراتيجية وإعادة تطبيع العلاقات بينهما، ولا سيما أن إسرائيل قامت بتمتين علاقاتها باليونان وقبرص، فضلاً عن انفتاحها في العلاقات مع أرمينيا وأذربيجان ردّاً على سلوك تركيا حيالها، و تطرح هذه المعطيات تساؤلات عن التحالفات الجديدة في المنطقة، التي تشكّل محوراً في وجه إيران التي متنت علاقتها بروسيا والصين.

أما في الشأن العراقي، فبعد أن كانت تركيا وإيران متفقتين على أنّ حالة من الفوضى في العراق ستؤثر بالسلب على الجانب الأمني لكلا الطرفين بعد الانسحاب الأميركي، إلا أنّه بعد هذا الانسحاب، طرحت تركيا نفسها حامية لحقوق السنّة[2].

هذا الأمر عدّته إيران والحكومة العراقية تدخلاً في شؤون العراق، ولا سيما بعد ما أثيرت أزمة استثمار خط النفط المباشر من كردستان العراق إلى تركيا دون المرور بموافقة بغداد على أثر توسيع العلاقات بين الطرفين سياسياً وتجارياً، الأمر الذي حمل الولايات المتحدة للضغط على حليفها التركي الذي مدت له يد العون مرة أخرى في ضمان نجاح التفاوض مع حزب العمال الكردستاني، ما يضمن الحدود التركية من هجمات الأكراد على أثر محاولة النظام في سوريا استعمال الورقة الكردية ضد التدخلات التركية[3].

---

[1]– هي اعتداء عسكري قامت به القوات الإسرائيلية وأطلقت عليه اسم عملية نسيم البحر أو عملية رياح السماء، مستهدفةً به نشطاء سلام على متن قوارب تابعة لأسطول الحرية .حيث اقتحمت قوات خاصة تابعة للبحرية الإسرائيلية كبرى سفن القافلة" مافي مرمرة "التي تحمل 581 متضامنًا من حركة غزة الحرة– معظمهم من الأتراك –داخل المياه الدولية،، وقعت تلك الأحداث فجر يوم 31 مايو، 2010 في المياه الدولية للبحر الأبيض المتوسط. وقد وصفت بأنها مجزرة، وجريمة، وإرهاب دولة، ونفذت هذه العملية باستخدام الرصاص الحي والغاز .وقد نظمت حركة غزة الحرة ومؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية أسطول الحرية وحملته بالبضائع والمستلزمات الطبية ومواد البناء مخططة لكسر حصار غزة،، وكانت نقطة التقائها قبالة مدينة ليماسول في جنوب قبرص .

[2]– فالح عبد الجبار، الخليج و العراق ما بعد الحرب : تداعيات التغيير المتناقضة، مرجع سابق، ص 74.

[3]– العدوان طايل يوسف عبد الله: الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 130.

لكن هذا الأمر لم يمنع بغداد من الاعتراض على انسحاب مقاتلي حزب العمال إلى كردستان العراق وطرح تساؤلات عن أبعاد هذا الانسحاب، ولا سيما أن واشنطن لا تريد إشعال الجبهة العراقية – التركية في ظل الصراع الحاصل في سوريا.للمرة الثانية، أسهم التدخل السياسي الأميركي في ترشيق المشكلات من حول تركيا.

- **الصراع الإيراني – التركي في سوريا**

إذا كانت الانتفاضات في تونس ومصر قد أتاحت لحزب النهضة تسلّم السلطة، فإنها في مصر قد أدت إلى تبوّء الإخوان المسلمين مقاليد الحكم، ما عزز حظوظ الإخوان المسلمين في سوريا . بنظر أنقرة . في حكم سوريا، عبر الطلب من الرئيس بشار الأسد تخليه عن صلاحياته لنائبه السنّي بعد بدء الحراك الشعبي فيها.

فوجئ الإيرانيون بموقف أنقرة من الأزمة السورية ومدى تدخلها وبتحالفاتها الخليجية – الغربية.فقد كشفت الأزمة السورية إستراتيجية أنقرة الجديدة، ووقوفها في وجه محور الممانعة، بل هناك مخاوف إيرانية من أن يؤدي الأتراك الدور نفسه حيال **طهران** إذا ما تعرضت إيران لأحداث مشابهة للأحداث السورية، ولا سيما أنها بعد اضطرابات انتخابات عام 2009 تخشى من تحركات مشابهة في انتخابات حزيران المقبلة.لقد أملت إيران تشكيل منظومة إقليمية حيال الأهداف الأميركية والإسرائيلية في المنطقة تضمّ إلى جانبها تركيا وسوريا ولبنان[1].

إنّ ضبط «شحنات أسلحة» إيرانية كانت في طريقها إلى سوريا وفرض أنقرة إجراءات تفتيش صارمة على أكثر من طائرة إيرانية لنفس الغاية أدت إلى توتر في العلاقات الإيرانية التركية إلى حدّ كبير، فإيران لن تقف متفرجة على التطورات العسكرية السورية، واتضح أنّ علاقة **طهران** ومصالحها الإستراتيجية مع دمشق تفوق في أهميتها علاقتها ومصالحها مع أنقرة، حيث تعتبر سوريا ركيزة إستراتيجية هامة، ومما زاد العلاقات تعقيداً موقف بعض قيادات حماس على خط العداء للنظام السوري، ووقوفهم في الجانب التركي[2]، تشمل الرعاية التركية للمعارضة السورية، إلى حدود قصوى، التدريب والاحتضان السياسي والعسكري، لكنها لا تستطيع التدخل العلني العسكري، فصورة تركيا لدى العالم العربي اهتزت من رمز الإسلام المعتدل المتقدم اقتصادياً والقوي عسكرياً، إلى دولة الوكيل ذات الأطماع.

[1]– الحسن خالد محمد : تركيا و التحولات السياسية في المنطقة العربية، ص 18.

[2]– أحمد سليمان سالم الرحاحلة: الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط" الفرص و التحديات"، مرجع سابق، ص 170.

لقد نجحت الرؤية الإيرانية الأشدّ تشاؤماً، التي ترى أن الدور التركي في الأزمة السورية هو دور «الوكيل» الأميركي لتحقيق هدف أساسي، يتمثل في فصم عرى التحالف الاستراتيجي الإيراني – السوري، وما يرتبط به من مواقف تنسيقية في ملفات الشرق الأوسط سواء العراق أو لبنان أو فلسطين.لا شك في أن دعم الغرب لرجب طيب أردوغان في وجه الجيش، والسكوت عن حقوق الإنسان لها ثمن مقابل.

فهو وضع النموذج التركي الإسلامي السني في مواجهة النموذج الإيراني الذي أعطى رجال الدين دوراً مؤثراً في النظام السياسي، وتفعيل دور ولاية الفقيه في دعم التيارات الشيعية في العراق والخليج العربي ولبنان وموقفها من إسرائيل، ونزوعها إلى أن تكون قوة إقليمية فعالة.أما القضية الفلسطينية، فإنها تشكّل بالنسبة إليها مدخلاً إلى توازن القوى مع إسرائيل من أجل انتزاع حقوق عادلة للفلسطينيين، ما يُعَدّ مكسباً استراتيجياً لدولة طموحة إقليمياً.

في الفترة الحالية، تمرّ العلاقات بين تركيا وإيران بمرحلة صراع، كل يحاول نزع أوراق الآخر الإقليمية، و فشل سياسة تصفير المشكلات[1]، التركية مع الجوار الإقليمي، اضطرها إلى إعادة صياغة رؤية سياسية خارجية جديدة.لقد أمّنت الداخل الكردي، ولو إلى حين، وهي تطبّع مع إسرائيل.أما الأزمة مع العلويين والقوميين الأتراك في الداخل، فما زالت قائمة.والمعارضة التركية ترمي باللائمة على حكومة أردوغان، وتعدّ تدخله في الشأن السوري بمثابة فشل للسياسة التركية التي طالبت بالديموقراطية، وتتحالف في حربها ضد النظام السوري مع الإسلام الراديكالي وأنظمة خليجية ملكية وغير ديموقراطية.أما مطالبته بالتدخل الغربي فلم يجد نفعاً.

أما إيران، فقد تكيّفت إلى حد كبير مع المتغيرات الإقليمية الجديدة، لأن لديها القدرة على التكيف دائماً مع مشاكل عدم الاستقرار داخلياً وإقليمياً.ومع تفاقم الأوضاع الصعبة بتأثير الثورة السورية، لا يزال بإمكانها التلاعب بخيوط تلك الأزمة وتصعيدها في حالة التدخل الأجنبي.

[1]– صاحب هذه النظرية هو أحمد داود أوغلو، جاء بها في كتابه «العمق الاستراتيجي... موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية»، و فحواها إمكانية قيام نظام سياسي لديه مطامح إقليمية ودولية، ولكنه قادر على إنجازها من دون مشكلات.!، أطلق على تلك النظرية مصطلح «تصفير المشكلات»، وملخصها إمكانية بناء علاقات إقليمية تقوم على الاحترام المتبادل، والحوار، والتعاون الاقتصادي، وحلّ الخلافات بالطرق السلمية، واستيعاب التنوع العرقي والديني.

أما في الشأن الفلسطيني، فهي ما زالت ممسكة بخيوط عدة داخلية وخارجية، إن بالنسبة إلى حزب الله أو العراق، فأوراقها رابحة، أكان من أجل دعم سوريا أو من أجل الوقوف في وجه التدخل التركي في العراق.تبقى تركيا البوابة نحو نمو علاقات إيران بالغرب، وهي تؤدي دور الوسيط من حين إلى آخر، وهي دون شكّ بوابة اقتصادية تجارية واسعة بالنسبة إلى إيران.الصراع على سوريا هو العنوان العريض، ومآل هذا الصراع سيكون هو المحدد الرئيسي لنمط توازنات العلاقة بين القوتين الإقليميتين.

الفرع الثالث: العلاقات الإيرانية الدولية

أولا: العلاقات الإيرانية الأمريكية

اتسمت العلاقة بين أمريكا وإيران بالتأرجح بين العداء الظاهر والعلاقات الجيدة سرًا لفترات قصيرة، وتعود جذور العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية إلى القرن الثامن عشر، ففي عام 1883 كان صمويل بنجامين أول مبعوث دبلوماسي لأمريكا في إيران، ليتم إعلان العلاقات الدبلوماسية بين البلدين رسميًا في عام 1944، وظلت هذه العلاقات تأخذ طابع التفاهم التجاري والدبلوماسي ما بين البلدين لفترة امتدت لنحو 10 أعوام إلى أن بدأ العداء الرسمي بين إيران بقيادة محمد مصدق وبريطانيا حليفة أمريكا[1].

وفي عام 1980 أخذت العلاقات منعطفًا جديدًا، حيث قطعت الولايات المتحدة العلاقات الدبلوماسية مع إيران وصادرت أصولاً إيرانية وحظرت أغلب الأنشطة التجارية معها، وفي محاولة إيرانية للبحث عن مخارج وانفراجة للوضع المتأزم في العلاقات (الأمريكية – الإيرانية) أفرجت إيران عام 1981 عن الرهائن الأمريكيين بعد دقائق من انتهاء فترة ولاية كارتر وتنصيب رونالد ريغان رئيسًا للولايات المتحدة[2].

شهدت العلاقات الأمريكية الإيرانية طفرة في العلاقات الدبلوماسية بعد تولي الرئيس **بارك أوباما** السلطة، إلا أن العلاقات عام 2002 دخلت في نفق مظلم بعد أن أعلن الرئيس **جورج دبليو بوش** أن إيران والعراق وكوريا الشمالية تمثل "محور شر"، ومسؤولون أمريكيون اتهموا **طهران** بإدارة برنامج سري للأسلحة النووية.

وفي عام 2007 في ديسمبر/كانون الأول، أصدرت المخابرات الأمريكية تقريرًا يؤكد أن إيران كانت تعمل على تطوير أسلحة نووية حتى خريف 2003 حيث أوقف العمل في هذا البرنامج، وبعدها بعام أرسل الرئيس الأمريكي **جورج دبليو بوش** للمرة الأولى مسؤولاً هو **بيل بيرنز** من وزارة الخارجية للمشاركة مباشرة في المفاوضات النووية مع إيران في جنيف[3].

---

[1]– خنسان الغريب : مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008. ص 136.

[2]– نفس المرجع.

[3]– حميد السعدون و حسين حافظ العكيلي : رؤية من الداخل للسلوك السياسي الخارجي الأمريكي، مكتبة الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، ط1، 2013.، ص 114.

ثم تولى الرئيس **بارك أوباما** السلطة لتشهد العلاقات الأمريكية – الإيرانية طفرة في العلاقات الدبلوماسية حيث أبلغ **أوباما** زعماء إيران بأنه سيمد لهم يده إذا فتحوا له أيديهم وأقنعوا الغرب بأنهم لا يحاولون صنع قنبلة نووية، وجرت سلسلة من المفاوضات مع إيران عن برنامجها النووي من 2009-2012 تأرجحت بين التوافق والاختلاف[1].

لتعلن أمريكا في نهاية عام 2012 بدء سريان قانون أمريكي يتيح **لأوباما** سلطة فرض عقوبات على بنوك أجنبية من بينها بنوك مركزية لدول حليفة للولايات المتحدة إذا لم تنجح في تخفيض وارداتها من النفط الإيراني بشكل ملحوظ.

وفي عام ،2013 انتخب **حسن روحاني** رئيسًا لإيران بناءً على برنامج يدعو لتطوير علاقات إيران مع العالم واقتصادها، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تخفيف العقوبات المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي.

وكانت أول خطوة في هذه السياسة في 28 من سبتمبر/أيلول حيث تحادث **أوباما** و **روحاني** هاتفيًا فيما يمثل أعلى اتصال بين البلدين خلال 30 عامًا، لتتطور العلاقات نحو التقارب الحذر، وتنجح حكومة **روحاني** في 14 من يوليو 2015 بإبرام صفقة مع القوى الست فيما عرف باتفاق (1+5) حيث وافقت إيران بمقتضاها على أخذ سلسلة من الخطوات من بينها تقليص عدد أجهزة الطرد المركزي وتعطيل جانب رئيسي من جوانب مفاعل **اراك** النووي مقابل تخفيف العقوبات التي تفرضها عليها الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بدرجة ملموسة.

لكن و مع الفوز المفاجئ والملفت للمرشح الجمهوري القادم من قطاع الأعمال و التجارة **دونالد ترامب**، دخلت العلاقات الأمريكية الإيرانية مرحلة من التراجع والتصريحات المستفزة من الطرفين، فقد أعلن **ترامب** أنه سيعمل على إعادة فتح باب التفاوض بخصوص البرنامج النووي الإيراني، وأنه يعتقد أن الاتفاق أعطى لإيران ما لا تستحق.

أطلق **دونالد ترامب** سلسلة من التصريحات هدد فيها بتمزيق أو تغيير بعض بنود الاتفاق النووي المبرم في تموز/يوليو 2015 بين إيران ومجموعة (1+5) التي تضم بالإضافة إلى أمريكا كلًا من روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والذي دخل حيز التنفيذ في مطلع 2016، واصفًا إيّاه بأنه أسوأ اتفاق

[1]– حميد السعدون و حسين حافظ العكيلي : رؤية من الداخل للسلوك السياسي الخارجي الأمريكي، مرجع سابق، ص

وقعته أمريكا في تاريخها، واعتبر **ترامب** الاتفاق النووي بأنه يصب في صالح إيران إقليميًا ودوليًا ولا يخدم مصالح أمريكا[1].

وبعد شهور من التهديدات، خرج الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب**، مساء الجمعة 14 من أكتوبر/تشرين الأول، في خطاب خصصه للعلاقة بإيران، بدءًا بالاتفاق النووي، ومرورًا بالسياسات الإيرانية "العدوانية" في المنطقة، وصولًا إلى طبيعة نظامها الديكتاتوري، وحالة حقوق الإنسان في إيران، وشدد خلال حديثه أنه لن يصدق على الاتفاق النووي، قائلاً إن على الكونغرس دراسته خلال 60 يومًا، والنظر في كونه سيعيد فرض عقوبات على **طهران** أو لا، وفي حال لم يفعل الكونغرس شيئًا فإنه سيلغيه بصفته رئيسًا للولايات المتحدة، و من المحتمل أن يقود إلغاء الاتفاق النووي الإيراني إلى حدوث مواجهة شخصية بين الرئيس **ترامب** والرأي العام الأمريكي الذي يفضل أغلبه عدم تورط أمريكا عسكريًا في الخارج[2].

ومن هنا بدأت العلاقات (الأمريكية – الإيرانية) تشهد منعطفًا جديدًا مع الإستراتيجية الجديدة التي ينتهجها **دونالد ترامب** وأعلنها ضد إيران والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث خطوات أساسية[3]:

- منع إيران من الحصول على السلاح النووي وعدم التصديق على الاتفاق النووي ما لم تضَفْ له بنودًا جديدة منها حظر التصنيع الصاروخي، لا سيما طويلة المدى أو تلك القادرة على حمل رؤوس نووية.
- فرض عقوبات مشددة على الحرس الثوري الإيراني (الذي أدرج مؤخرًا ضمن قائمة العقوبات الأمريكية)، والتصدي لأنشطته التي تنهب ثروة الشعب الإيراني، وفق بيان البيت الأبيض، وحشد المجتمع الدولي لإدانة "الانتهاكات الصارخة" للحرس الثوري لحقوق الإنسان.
- التضييق على أذرع إيران العسكرية خارج حدودها وأهمها حزب الله اللبناني.

[1]– صبحي، انس، السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي مع إيران (قراءة في مستقبل المنطقة العربية)، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 42، العراق. (2015)..ص 25–27

[2]– قاعود، يحي، . المرجعية الفكرية للإدارة الأمريكية الجديدة– دونالد ترامب، مجلة تسامح، العدد 56، تصدر عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله– فلسطين. (2017)، ص 17.

[3]– الراشد الغامدي أميرة : الإستراتيجية الأمريكية و التسلح النووي في آسيا: براجماتية السياسات و ازدواجية المعايير، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017. ص 17–20.

ثانيا: العلاقات الإيرانية الروسية

ظلّت إيران تُمثّل مكانةً خاصةً في السياسة الخارجية الروسية، حتى قبل سقوط الشاه.فعلى الرغم من الدور الذي كانت تؤدّيه كشرطي لحماية أمن المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، فإن موسكو كانت حريصة على الحفاظ على مستويات مقبولة من العلاقات الطبيعية مع **طهران**، وربما كانت الاعتبارات الاقتصادية هي المدخل المتاح أمام موسكو للإبقاء على ارتباطاتها مع **طهران**، وبما يسمح لها بتأمين الحدود الجغرافية بين البلدين كضرورة لضمان الحيلولة دون توظيف الأراضي الإيرانية عسكرياً، بهدف شنّ عمليات هجومية باتجاه المناطق الجنوبية الروسية.

وضمن هذا الإطار، سعى الكرملين إلى الحصول على تعهدات من الشاه الإيراني بعدم السماح بنصب أيّ صواريخ أجنبية على الأراضي الإيرانية تُهدّد الأمن الروسي، إذ إن إيران كانت تحاول تحييد السياسة السوفياتية بإقامة علاقات تعاون ثنائي مشترك، هذا وتعطي روسيا أهمية قصوى لمسألة تحييد إيران عن النفوذ الغربي والأمريكي بوجه خاص، وتعتبر أن مثل هذه الجهود تصّب في إطار كسر الاحتكار الأمريكي للاستحواذ بالشرق الأوسط.

ولذا، فإنه في الوقت الذي كانت موسكو تلتزم سياسة الحياد المتوازن تجاه إيران في حربها الطويلة مع العراق، فإنها «تورّطت» في تقديم الدعم لإيران عندما سمحت لحلفائها، مثل: كوريا الشمالية وسوريا، بإمداد **طهران** بأسلحة روسية الصنع.وقد جاء هذا التورّط الروسي في أعقاب ما سُمّي فضيحة صفقة "إيران كونتراغيت"، التي قدّمت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة أمريكية بصورة سريّة إلى إيران.وكان يعني ذلك، أن موسكو تسعى لموازنة أيّ دور أمريكي في سياق سياسة توازن القوى في الإقليم[1].

مع منتصف الثمانينات، ظهرت متغيّرات جديدة على مسرح السياسة الدولية، أدّت إلى إحداث تحوّلات في مسار الصراع الكوني بين القوّتين العظميين لصالح عودة مناخ الوفاق الدولي، نتيجة لنهج التهدئة الذي سلكه الرئيس ميخائيل غورباتشوف منذ وصوله إلى السلطة في موسكو، والذي أثّر بوضوح في سلوكيات السياسة الخارجية الروسية، في شكل تراجع الدور الروسي في الصراعات الإقليمية، وعجزه عن المضيّ قُدماً في سباق التسلّح العالمي، وبخاصة في ظلّ مرحلة "العُقدة الأفغانية" التي ضاعفت من

[1]– محمد السعيد إدريس، تحديات إيران في التحالف مع روسيا في سوريا، مختارات إيرانية، العدد178، سبتمبر2015، ص6.

تشويه صورة موسكو في المسرح العالمي، وهو الأمر الذي دفع الكرملين إلى انتهاج سياسات براغماتية تجاه العالم الثالث على حساب اندثار الالتزامات الأيديولوجية[1].

وقد انعكست هذه التحولات على طبيعة المنهجيات المتبعة في موسكو حيال علاقاتها الخارجية مع الأنظمة المعادية للولايات المتحدة الأمريكية، وتأتي إيران في مقدّمة هذه الدول، ممّا أوجد معادلة جديدة اضطرّ إزاءها الإيرانيون إلى تهدئة حماستهم الثورية والسعي إلى تقريب وجهات النظر مع الدول الإقليمية الأخرى، فضلاً عن حركة الإصلاحات الداخلية «الصاخبة» التي انتهجها القادة في **طهران**، بكلّ ما فُرض عليها من ضوابط على سلوك سياستها الخارجية.

في مرحلة ما بعد سقوط نظام **صدّام حسين** وتراجع مكانة روسيا في العراق، كانت إيران الدولة الأوفر حظاً ضمن دوائر السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط، في إطار انقلاب الأوضاع الإستراتيجية في المنطقة، والتي تزامنت مع السياسات الإصلاحية التي انتهجها الرئيس الإيراني **محمد خاتمي**، الذي رفع شعار إزالة التوتر والانفتاح على العالم الخارجي لجهة إخراج إيران من العزلة الدولية، وهو الأمر الذي عزى بالإيرانيين إلى التوجه إلى موسكو، بوصفها قوّة عظمى شريكةً في قيادة النظام الدولي[2].

وبما أن الحرب على العراق جاءت في إطار فشل السياسة الأمريكية في تطويع النظام العراقي عبر إستراتيجية "الاحتواء المزدوج"، وهي الخطّة التي كانت تستهدف إيران في شقّها الآخر ضمن الإستراتيجية الأمريكية الرامية لإحداث تحوّلٍ في منطقة الشرق الأوسط، بما ينسجم مع التوجّه الجديد لإدارة الرئيس بوش الابن، وبخاصة في ضوء دخول الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً رئيسياً في النظام الإقليمي في المنطقة، إذ أضحى لدى المحافظين الجدد[3] في واشنطن اعتقاد سائد بأن الحالة العراقية قابلة للقياس في دول المنطقة ككل، وبخاصة "الدول المارقة" التي تقع ضمن منظومة «محور الشر» المعادية للسياسة الأمريكية.

[1]- عبد الحميد عاطف معتمد : استعادة روسيا مكانة القطب الدولي : أزمة الفترة الإنتقالية، مرجع سابق، ص 187.

[2]- البرصان أحمد سليم : التنافس الدولي و أزمة الثورة السورية، مجلة أراء، مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، أفريل 2012، ص 32-36.

[3]- الراوي، مهند.، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية- دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، مرجع سابق، ص 220.

وعلى النقيض من ذلك، كان صنّاع السياسة في الكرملين على إدراك تام لحقيقة أن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى تكرار سيناريو احتلال العراق في إيران، لجهة تغيير النظام السياسي الثوري، وهو الأمر الذي حاولت واشنطن عبثاً ولفترة طويلة أن تحقّقِه، لا سيّما وأن احتواء إيران كانت المهمة الأصعب بالنسبة للأمريكيين، نتيجة فقدانهم ذلك الإجماع الدولي الذي لاقوه في حالة العراق، ثم إن وجود روسيا كقوّة عظمى ممانعة إلى جانب إيران كان يضع قيوداً على التحركات الأمريكية في هذا الصدد، لا سيّما وأن موسكو كانت تتّجه إلى إعادة التموضع في مكانتها الإقليمية بعد خسارتها حليفها المهم **صدّام حسين**[1].

لقد تعزّزت رغبة روسيا بشكلٍ حاسمٍ في الحؤول دون تكرار تلك «الغلطة» التي كانت مفروضة على الكرملين، وحاولت من خلال تحالفها مع الصين وكوريا الشمالية تأسيس جبهة سياسية لتُشكّل ثقلاً موازياً للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، وذلك استجابةً لرغبتها في أن تُظهِر نواياها الحميدة تجاه الشرق الأوسط.

بل إنها بالإضافة إلى ذلك سعت إلى استثمار المشاعر المعادية للولايات المتحدة التي اجتاحت العالم الإسلامي، بوصفها باتت تضطلعُ بدورٍ سلبيٍ في الشؤون العالمية، مما جعل السياسة الخارجية الروسية تُشرك إيران كحليفٍ في دعم صراعها مع الإمبريالية الأمريكية، وفي إطار هذه العلاقة، أسهمت روسيا بشكل فعّال في تعزيز حضور إيران على الساحة الإقليمية، وأيّدَت طموحاتها النووية.بل وتبنّت تصوّرات إيران حيال الأوضاع الأمنية في النظام الإقليمي في الخليج والشرق الأوسط.

وكان الكرملين قد اتخذ موقفاً قاسياً ضدّ الغرب بشأن الخلاف حول إيران.وهو الموقف الذي كان يخلق شعوراً باحترام الذات لدى صنّاع السياسات في موسكو، بل والشعب الروسي بوجه عام، انطلاقاً من الاعتقاد بأن روسيا يمكن الوثوق بها لكن لا يمكن التنبّؤ بأفعالها.

لقد قطعت روسيا شوطاً طويلاً في مسار المفاوضات النووية لإنهاء أزمة البرنامج النووي الإيراني، حيث كان لموسكو الدور الأكبر في تقريب وجهات النظر بين إيران وبين المجموعة الدولية في جميع مراحل الاتفاق، وصولاً إلى النجاح في إبرام هذا الاتفاق، والذي اعتبرته الخارجية الروسية إنجازاً مهماً للدبلوماسية الدولية، لكونه سيؤثّر بشكل إيجابي على الوضع الأمني العام في منطقة الشرق الأوسط.

[1]– نفس المرجع.

واعتبرت روسيا الاتفاق دليلاً دامغاً على أن الجهود السياسية الدبلوماسية تصلح لحلّ المشكلات والأزمات الأكثر تعقيداً، في إشارةٍ إلى عدم موافقتها على استخدام الوسائل العسكرية لحلّ تلك الأزمات، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بدولٍ حليفةٍ لها، كإيران وسوريا[1].

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن روسيا، في الوقت الذي كانت تقف فيه حائط صدٍ أمام التوجهات العسكرية في التعاطي مع إيران، فإنها كانت تفعل ذلك في إطار تضييق آفاق الفرص المتاحة للأمريكيين في الشرق الأوسط، وهو ما يندرج ضمن سياسة إفشال المخطّطات الأمريكية واحتوائها[2].

إذا كان قد بات من المؤكد وفق التصريحات الإيرانية بأنّ لدى إيران مشروعًا لمد نفوذها إلى دول عديدة في الشرق الأوسط ووسط آسيا، فإنّ روسيا تسعى أيضًا لاستعادة دورها في الحقبة السوفياتية كقوة شاملة.هذا ما كشفته التصريحات لبعض المسؤولين العسكريين الروس، مثل نائب وزير الدفاع الجنرال **نيقولاي بانكوف** والذي تحدّث عن تحويل قاعدة طرطوس البحرية إلى قاعدة دائمة، وذلك بعد جعل قاعدة **حميميم** الجوية قرب اللاذقية إلى قاعدة دائمة، وتصديق المعاهدة الموقعة من قبل موسكو ودمشق من قبل المشترعين الروس. وتنقل وكالات الأخبار الدولية بأنّ المخطّط الإستراتيجي الروسي الجديد يسعى إلى إقامة قواعد بحرية وجوية في الشرق الأقصى مثل فيتنام وفي أميركا اللاتينية مثل كوبا وفنزويلا وفي مصر، حيث أكّدت المصادر الروسية إجراء مباحثات مع الحكومة المصرية لاستعمال عدة مواقع عسكرية، ومنها قاعدة في مرسى براني قرب الحدود الليبية.يبدو بأنّ روسيا باتت تسعى من خلال القاعدتين في سوريا ومرسى براني في شمال غرب مصر وقاعدة **همدان** في إيران إلى تعزيز وجودها العسكري في منطقة الشرق الأوسط وتحويل البحر المتوسط إلى محور جديد مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وهكذا يمكن توقع احتدام المنافسة في منطقة الشرق الأوسط بين محورين: الأول، يضم إيران وروسيا، والثاني، يضم دول مجلس التعاون الخليجي المدعوم من حلفائه الاقليمين ومن الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة.

[1] - Lavrov in an interview with Russian state TV on Sunday October 9, 2016 www.uaposition.com/middle-east-monitor/russia-says-us-actions-threatens-its-national-security.

[2] – خليل عرنوس سليمان : دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية و هيكل النظام الدولي، مرجع سابق، ص 120.

المطلب الثالث: العلاقات الخليجية الإقليمية و الدولية في ظل سياسة التوازنات الإستراتيجية

الفرع الأول: العلاقات الخليجية – الخليجية

أخذت ظاهرة بروز كيانات سياسية مستقلة تأخذ صورة الدولة بالمفهوم المعاصر بالتشكل في الخليج العربي، وتعاظمت أهميتها بعد تحرر غالبية الأقطار الخليجية من السيطرة الأجنبية واسترداد استقلالها، أي أن معظم الدول الخليجية تعود عضويتها في المجموعة الدولية كما تتمثل في إطار الأمم المتحدة إلى أقل من نصف قرن.

وكان طبيعيا أن يصاحب نشأة كل كيان دولي جديد مواجهة ضرورة حل مشكلات، بعضها ناجم عن التوارث الدولي سواء بالنسبة للحدود أو في ما يتعلق بالتعهدات الدولية السابقة، والبعض الآخر يتناول العلاقات مع الدول المجاورة وتصفية ما قد يكون قائما حينذاك أو استجد عقب الاستقلال من قضايا تثير خلافا في الرأي والمصالح وتتطلب استحداث حلول مناسبة[1].

والعلاقات الإيرانية الخليجية ليست بمنأى عن هذه الخلافات الحدودية سواء بين إيران و الدول الخليجية أو الخلافات الحدودية الخليجية الخليجية، فجذور الخلاف الحدودي الإيراني الخليجي تعود إلى الخلاف على الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى)، التي تقع عند مدخل مضيق **هرمز** في الخليج العربي، والذي يعتبر من أهم المضايق والممرات المائية الحيويّة في العالم[2].

لهذه الجزر أهميّة جيو –بوليتيكيّة و جيو –إقتصاديّة كبيرة، لأنها ذات موقع جغرافي مهم يوفر الحماية الإستراتيجية العسكرية،و التي تأبى إيران التنازل عنها لصالح الإمارات العربية المتحدة و بالمقابل ترى هذه الأخيرة أنها هي المالك الوحيد لهذه الجزر، في المقابل هناك خلافات حدودية خليجية –خليجية.

هذه الخلافات تقودنا إلى الحديث عن أن الخلافات في منطقة الخليج العربي ليست فقط على المستوى الإيراني الخليجي بل تتعداها إلى الخلافات الخليجية – الخليجية مما ترك أثرا إلى غاية الفترة

[1] – يوسف خليفة اليوسف :مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط و القوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2011 ص 97.

[2] – مجيد حميد شهاب، جيوبوليتيك بحر قزوين، مرجع سابق، ص 62.

الراهنة التي تشهدها المنطقة من خلال الأزمات الدبلوماسية و حتى الحدودية التي تعتري العلاقات الخليجية الخليجية، مما كان له الأثر في صعوبة تحديد سياسة خارجية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي اتجاه إيران بشكل خاص و اتجاه القضايا الإقليمية بوجه عام.

فالتوتر الذي يطبع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجارتها الخليجية قطر ليس وليد اليوم، فهو يعود إلى ما قبل استقلال الإمارة عن بريطانيا في عام 1971.ويتم تصريف الأزمات بين البلدين في عدة ملفات عبر قنوات مختلفة.

وخلال بداية "الربيع العربي" سنة 2010، اختلفت السياسة القطرية عن دول الجوار.فالإمارة لم تنضو تحت لواء المحور السعودي.وعلى الرغم من أنها دعمت العديد من القرارات الخليجية والدولية مثل الحرب في ليبيا، إلا أنها خالفت بلدان الجوار والولايات المتحدة في ملفات أخرى كالتعامل مع "حماس" و"حزب الله."وعلى الميدان في سوريا تنسق قطر مع تركيا وتدعم التنظيمات المقربة من تنظيم الإخوان المسلمين إيديولوجيا، على عكس العربية السعودية التي تدعم التنظيمات السلفية[1].

وبعد موجة الاحتجاجات التي أسقطت نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك دعمت قطر الرئيس المنتمي إلى "الإخوان" محمد مرسي، كما دعمت قبلها الحراك الاحتجاجي.وخلال الأزمة السياسية التي استعاد خلالها الجيش، ممثلا في شخصية عبد الفتاح السيسي، الحكم انتقدت قطر ما أسمته "الانقلاب[2]."

وخلافا لقطر، فإن السعودية تدعم الجيش وقدمت معونات اقتصادية للبلاد بعد وصول السيسي إلى السلطة، وهو الأمر الذي دفع بالنظام المصري للانضمام إلى جبهة المقاطعين لقطر.

وتنتقد السلطات السعودية الموقف الحيادي الذي تتعامل به قطر مع إيران.وبعد زيارة الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب** الأخيرة إلى السعودية ازدادت انتقادات دول الخليج لموقف قطر من **طهران.**

[1]– فتحي العفيفي : الإستعصاء الليبيرالي في الخليج العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد12،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.ص 56–59

[2]– فتحي العفيفي : الإستعصاء الليبيرالي في الخليج العربي، مرجع سابق، ص 56–59.

وتحاول الرياض وحلفاؤها إجبار الدوحة على قطع علاقاتها مع إيران، لكن الإمارة التي تتقاسم حدودها البحرية مع **طهران**، تفضل الحفاظ على علاقات "ودية" مع جارتها.وهو ما أكده وزير خارجيتها بعد الأزمة الأخيرة.[1]

تعد الأزمة التي تشهدها العلاقات بين دول الخليج الثلاث (السعودية، والإمارات، والبحرين) من جانب وقطر من جانب آخر، أزمة كاشفة لهشاشة الأمن الخليجي، بعد 5 يونيو 2017 حينما اتخذت الدول الثلاث قرارًا بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الدوحة، لأسباب تخص كل دولة على حدة.وعلى الرغم أن هذه الأزمة ليست بمستوى خطورة الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990 حينما حاول نظام صدام حسين في العراق إلغاء هوية دولة خليجية وضم أراضيها والسيطرة على ثرواتها، إلا أن الأزمة الراهنة قد تلقي بتأثيراتها الحادة على منظومة الأمن الخليجي ومستقبل الإطار التنظيمي المعبر عنه (مجلس التعاون) بعد التحول في مدركات التهديد وسياسات المواجهة.

وهنا، يمثل نظام الحكم في قطر أحد مصادر التهديد الرئيسية لأمن واستقرار النظم الخليجية، خاصة في السعودية والإمارات والبحرين، بسبب دعم النظام القطري للمعارضة المسلحة، والتيارات المتطرفة، والقوى الإقليمية المناوئة للعواصم الخليجية الثلاث، الأمر الذي تنتفي معه مبررات استمرار احتواء ممارسات النظام القطري وإبقاء الدوحة كطرف في المنظومة الخليجية التي يعكسها مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه في 25 مايو 1981.فقد صارت التهديدات الجوهرية التي تواجه المجلس – كمؤسسة إقليمية– نابعة من داخله، وليس من خارجه فقط مثلما كان واقعًا منذ أكثر من ثلاثة عقود ونصف، خاصة مواجهة التهديدات الناتجة عن اندلاع الثورة الإسلامية في إيران.

ولم يقتصر التهديد الذي يمثله النظام القطري على أمن دول مجلس التعاون الخليجي على تعاملاته الوثيقة مع الفواعل المسلحة العنيفة، بل في دعمه لعلاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع إيران التي تعد مصدر التهديد الرئيسي لأمن السعودية والبحرين والإمارات، أي نصف دول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما أن السعودية والبحرين تحظيان بتمثيل مجتمعي كبير للشيعة (إضافة إلى الكويت) مقارنة بغيرهما.أضف إلى ذلك نسج الدوحة لعلاقات استراتيجية مع تركيا، استدعت تدشين قاعدة عسكرية والإسراع بإرسال جنود أتراك، وهو ما اعتبرته دول الخليج نوعًا من الاستقواء بأنقرة. وهكذا، صارت الدوحة مصدرًا أساسيًّا لعدم استقرار داخلي وإقليمي لعدد من دول الخليج العربي.

[1]– حسن يوسف محمد، أثر العلاقات السياسية بين قطر وإيران علي أمن الخليج: دراسة للفترة منذ1995، مرجع سابق، ص 24.

ولا يتصور أن تستجيب الدوحة لقائمة المطالب التي طرحتها عليها دول التحالف الرباعي، سواء فيما يخص تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع إيران، والإغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية في الدوحة، وقطع علاقتها بالتنظيمات الإرهابية والطائفية، وإيقاف مصادر تمويل هذه التنظيمات، وإغلاق شبكة قنوات الجزيرة والأذرع الإعلامية التابعة لها.فقد أدى اتباع النظام القطري لهذه السياسات إلى تقويض النموذج القطري القائم على العلاقة بين الأضداد، وتحويل الدوحة من دولة "ماركة" إلى دولة "مارقة" بحسب التعبير الأمريكي للدول الراعية للإرهاب.

بعبارة أخرى، لقد استهدفت قائمة المطالب الدول الأربع إنهاء "النموذج القطري" أو وضع نهاية لما كان يطلق عليه "الحقبة القطرية" من خلال تقويض الدعائم أو الركائز الثلاثة لهذا النموذج: القوة المالية، والإعلامية، والقوة العسكرية.

فقد استهدفت قائمة المطالب إخضاع القوة المالية القطرية للمراقبة على مدى عقد كامل، عبر تقارير دورية تؤكد سلامة الإنفاق القطري وتكشف وجهته، حيث تشير المطالب في البندين الثاني عشر والثالث عشر على التوالي إلى أن "كافة هذه الطلبات يتم الموافقة عليها خلال 10 أيام من تاريخ تقديمها وإلا تعتبر لاغية"...و"سوف يتضمن الاتفاق أهداف واضحة وآلية واضحة، وأن يتم إعداد تقارير متابعة دورية، مرة كل شهر للسنة الأولى، ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية، ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات".

وفيما يتعلق بالقوة الإعلامية، تشير بنود الاتفاق إلى تصفيتها وليس إعادة توجيهها، إذ تتضمن قائمة المطالب "إغلاق قناة الجزيرة والقنوات التابعة لها"، وكذلك "إغلاق كافة وسائل الإعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر مثل مواقع "عرب 21"، و"رصد"، و"العربي الجديد"، و"مكملين"، و"شرق"، و"ميدل إيست آي"، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.وهكذا، لم تقتصر المطالب على وقف بث قناة الجزيرة فقط، بل تضمنت مواقع إلكترونية وصحف يومية[1].

وأخيرًا، وفيما يتعلق بالقوة العسكرية، استهدفت قائمة المطالب تفكيك القاعدة العسكرية التركية، من خلال "قيام قطر بالإغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية الجاري إنشاؤها حاليًا، ووقف أي تعاون عسكري مع تركيا" على الأرض أو المياه أو الأجواء القطرية.ويفسر ذلك الدعم الواضح لموقف قطر من جانب أردوغان. ومن ثم، من المرجح أن تظل قطر داعمة لحالة "اللاأمن الخليجي".

[1] – محمد عز العرب، فجوة الأمن:الأزمة القطرية و تغير مدركات التهديد في منطقة الخليج العربي، المركز الديمقراطي العربي، 2017/07/01.

على جانب آخر، لا توجد آليات مؤسسية خليجية لمعاقبة الدوحة نظرًا لعدم وجود نصوص قانونية يتضمنها النظام الأساسي المنشئ لمجلس التعاون الخليجي تسمح بتطبيق جزاءات محددة، حيث تكتفي المادة العاشرة" من النظام الأساسي للمجلس بأن يكون لمجلس التعاون هيئة لتسوية المنازعات تتبع مجلس التعاون، الذي يتولى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف.وإذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى، فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات على أن ترفع الهيئة تقريرها متضمنًا توصياتها أو فتواها، بحسب الحال، إلى مجلس التعاون لاتخاذ ما يراه مناسبًا.

كما تشير المادة العشرين إلى إمكانية تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون، إذ يحق لأي دولة طلب تعديل هذا النظام، على أن يُقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل. ويصبح التعديل نافذًا إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع. وتضيف المادة رقم 21 أنه لا يجوز إبداء تحفظ على أحكام هذا النظام، لاسيما أنه لم يكن هناك تصور بمدى قيام دولة عضو جارة مثل قطر بتلك الممارسات المضرة والعابثة بالأمن والاستقرار في منطقة الخليج.

وهنا سيكون "الفيتو القطري" حاضرًا ومؤكدًا في حال اتخاذ أي إجراءات عقابية بحق دولة قطر أثناء التصويت من جانب أعضاء المجلس الأعلى أو أعضاء المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي، فمعضلة الإجماع هي التي تفسر خيار إبقاء منظومة المجلس بعيدًا عن إدارة الأزمة، والتي يتعذر معها إسقاط عضوية قطر.وتجدر الإشارة إلى أن دول الخليج اتخذت قرار قطع العلاقات مع الدوحة خارج مجلس التعاون كمنظمة إقليمية، فضلًا عن عدم قيام دولتين أخريين (الكويت وسلطنة عُمان) بقطع تلك العلاقات.

في مقابل ذلك تطرح بعض الكتابات سيناريو "خروج" قطر من مجلس التعاون.ويفترض هذا السيناريو أن تأخذ الدوحة خطوات تصعيدية بالتدريج تجاه دول الخليج أطراف الأزمة، بحيث تقدم الحكومة القطرية طلبًا لمجلس الشورى لمناقشته قبل اتخاذ القرار بالانسحاب من عضوية مجلس التعاون

الخليجي، وذلك على خلفية أن الأزمة تقع مع دول تشكل "نصف" إجمالي عضوية مجلس التعاون، وهي الدول المركزية في هذا المجلس، وخاصة السعودية والإمارات[1]

وما يزيد من عمق الخلافات "الأمنية" بين دول الخليج من ناحية، وقطر من ناحية أخرى، عدم المشاركة القطرية في قوات درع الجزيرة للحفاظ على المنشأت الحيوية في البحرين أثناء اشتعال الاحتجاجات في مارس 2011، بل إن الدوحة صنفتها كقوات احتلال كما برز في التسجيل الصوتي بين مستشار الأمير القطري السابق حمد بن خليفة بن عبدالله العطية والمعارض البحريني حسن علي محمد جمعة، والتي أذاعتها الفضائيات العربية في (22 يونيو 2017)، بخلاف إنهاء مهمة مشاركة القوات القطرية في التحالف العربي لاستعادة الشرعية في اليمن، لاسيما أن الدوحة تدعم فصيل سياسي بعينه داخل اليمن (حزب التجمع اليمني للإصلاح).

كذلك تتجه السياسة القطرية إلى تفعيل تحالفها الاستراتيجي مع تركيا، لاسيما أن ثمة توافق بين أنقرة والدوحة في التعامل مع بعض الملفات الإقليمية، خاصة الملف السوري، حيث سعت الدولتان إلى دعم قوى المعارضة وبعض التنظيمات الإرهابية من أجل تعزيز قدرتها على إسقاط النظام السوري، بما يعني أن تلك الضغوط يمكن أن تضعف تدريجيًا هذا التنسيق وتساعد في المقابل المحور الإقليمي المقابل الداعم للنظام السوري والذي يضم روسيا وإيران والميليشيات الطائفية الموالية لها، وعلى رأسها حزب الله اللبناني.

ومن الواضح أن قطر تتجه خلال المرحلة المقبلة إلى تطوير زائد لعلاقتها بـ**طهران**، خاصة تبني رؤيتها إزاء الملفات الإقليمية وخاصة في سوريا واليمن.

لا يعد مسار "تفكيك المجلس" بعيدًا عما أجرى من دراسات قبل الأزمة الراهنة.وقد استند هذا السيناريو إلى أن هناك مخاوف لدى المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين بأن هناك مساعي إيرانية وعُمانية لتفكيكه، وهو ما سبق أن عبرت عنه اللاءات العُمانية الثلاث قبل انعقاد قمة الكويت الخليجية منذ ثلاث سنوات: "لا للاتحاد..ولا للعملة الخليجية الموحدة..ولا لتوسعة قوات درع الجزيرة".بل إن قطر ظلت حساسة تجاه الاندماج في اتحاد تقوده السعودية، وهو ما كان يجعلها تقرر في لحظة حاسمة عدم الانضمام لعضوية الاتحاد الخليجي في حال تبلور النية لإنشائه.

[1] – محمد عز العرب، فجوة الأمن:الأزمة القطرية و تغير مدركات التهديد في منطقة الخليج العربي، المركز الديمقراطي العربي، 2017/07/01.

هنا قد تتطلب المرحلة المقبلة من عمر مجلس التعاون الخليجي تحرك بعض الدول المؤثرة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات لمراجعة هياكله التنظيمية، وإعادة النظر في وظائفه وتقييم سبل أدائه، والبحث عن مخرج حقيقي يحقق التكامل الاقتصادي الإقليمي، ويحفظ الأمن الجماعي، ويقود إلى توافق حول سياسة خارجية ودفاعية مشتركة، بل والتفكير في إنشاء مجلس جديد يعالج أمراض الهشاشة التي عانى منها المجلس الحالي.فالسياق الإقليمي يحتم على دول الخليج خلق أطر جديدة للتعامل مع التحديات المركبة.

أما بالنسبة لسلطنة عمان، فهي عادة ما تلتزم الحياد والصمت حيال تطورات المنطقة العربية والإقليمية، مستندة بذلك إلى سياساتها في عدم التدخل بشؤون الآخرين، والانضمام لطرف على حساب آخر، حتى لو كانت اللحظات التي تمر بها الدول حرجة جدًا.

فعملية "عاصفة الحزم" التي تديريها السعودية بالتعاون مع التحالف العربي المشترك لضرب الحوثيين في اليمن، وعلى الرغم من انضمام كافة دول الخليج إليها (باستثناء قطر)، فإن سلطنة عُمان وقفت محايدة متجنبة انتقال الصراع إلى أراضيها.

لكن، وعلى الرغم من العلاقات المتوازنة التي تحافظ عليها الدولة مع الدولتين المتصارعتين السعودية وإيران، واشتداد الأزمة بينهما داخل اليمن، يجري الحديث بضرورة تدخل طرف عربي محايد لرأب الصدع بينهما، فالسلطنة قد تكون المرشحة لاستقبال حوار قادم يحسم الخلافات.

وجود عُمان وسيطًا في الخلافات بين الدولتين الجارية على أرض اليمن، يفتح جملة من التساؤلات حول رفضها المشاركة في "عاصفة الحزم"، واحتمال دخولها كوسيط متوازن بينهما، فضلًا عن طبيعة العلاقات التي تحكمها مع السعودية وإيران.

ثارت الكثير من التحليلات والسيناريوهات مؤخرًا عن أسباب عدم مشاركة السلطنة في العملية، رغم أنها من ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، وثاني دولة تشترك في حدودها مع اليمن، فهي ترى ضرورة تجنب المخاطر والصراعات، لذلك تنأى بنفسها عن التدخل.

وتتبنى عُمان رؤية مغايرة للسعودية بشأن الأزمة اليمنية، حيث لم تنقل سفارتها من العاصمة صنعاء إلى عدن كما فعلت باقي دول مجلس التعاون الخليجي، وتحرص على التواصل مع الطرف الآخر للصراع المتمثل في جماعة الحوثيين ومن ورائها إيران.

أما أبرز الأسباب التي دفعت السلطنة لعدم المشاركة فهي كالتالي:

1- أن لديها سياسة ثابتة في عدم التدخل في شؤون الغير، وعدم تدخل الآخرين في شؤونها، وبالتالي تلتزم الحياد والصمت.

2- يتعلق الأمر برغبة مجلس التعاون أن يُبقي عُمان بوابة تفتح على أطراف الصراع في اليمن، كما حدث في الحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، وغزو التحالف الدولي للعراق بعد ذلك، وهذا يعني أن تكون عُمان معبرًا لأي مفاوضات متوقعة، والتي لا بد منها في النهاية، فلا يمكن أن يطلب أي طرف من عمان التوسط لإنهاء الصراع، إذا كانت ضمن التحالف.

3- يكمن في أن حدود عُمان الجغرافية تتلامس مع اليمن في الجنوب، وهذا قد يسبب لها الإحراج في حالة المشاركة في العملية، خصوصًا في ظل وجود عوامل القربى والتداخل الجغرافي، والمصالح الاقتصادية.

4- ترتبط السلطنة مع **طهران** بعلاقات وثيقة، وهذا ما أثار تساؤلات المراقبين دومًا، وهي ترغب بأن تكون **طهران** أيضًا بوابة للتفاوض أو توجيه الحوثيين بضرورة عدم التفرد والاستبداد على الأرض اليمنية، والانخراط في المشاركة السياسية.

فضلًا عن أنها تشكل بعلاقتها هذه ورقة ضغط على **طهران**، في حالة عدم نجاح هذه العملية أو تأجيل الحسم فيها، أو رغبة الأطراف بالجلوس إلى مائدة المفاوضات، كي تتمكن من أن تدفع جهود كل الأطراف نحو الحل.

ثمة من يرى أن عُمان في الوقت الحالي تتعامل مع متغيرات المنطقة وفقًا لإستراتيجيات ثلاث، هي الاستفادة من مكانتها كطرف محايد لتصبح الجسر الرئيس بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع **طهران**، إلى جانب تكثيف التعاون الأمني مع الغرب.

وبعد أن فشلت كل المحاولات بين الأطراف المتصارعة لإيجاد حل سلمي داخل اليمن، يطوي سنين من صفحات الانقسام، رغم الوساطات الأممية والخليجية أيضًا، أصبح من الضرورة البحث عن أطراف محايدة.

فالإعلان مؤخرًا عن وقف عملية "عاصفة الحزم"، والبدء بـ"إعادة الأمل"، مهدت الطريق لتحركات دبلوماسية بشأن حل الأزمة اليمنية المتفاقمة، حتى باتت عُمان محورًا أساسيًّا في الاتصالات الدولية الساعية للوصول إلى حل، نظرًا لعلاقاتها المتوازنة مع جميع الأطراف.

وترى عمان أن هذه العلاقات تزيد من فرص لعبها دور الوسيط لتسوية الأزمة، وبالفعل قامت بمحاولة في هذا الاتجاه قبل بدء حملة "عاصفة الحزم"، حين عرضت مسقط على السعودية خطة سياسية في إطار المبادرة الخليجية، عبر نقل الحوار اليمني إلى السلطنة.

ويشار عند هذه النقطة تحديدًا، أن بعض دول الخليج العربي ترى ضعفًا عمانيًّا داخل مجلس التعاون الخليجي، بسبب العلاقة السياسية القوية بينها وبين إيران، فضلًا عن رفض المجلس عروض الأخيرة بشأن استضافة الحوار اليمني– اليمني قبل أشهر تخوفًا من انحيازها للجانب الحوثي المتبني لتوجهات إيران.

لذلك، يرى المجلس أن عمان لم تقدم المأمول منها سياسيًّا، رغم قيامها كوسيط في تسوية آخر اتفاق بين الحوثيين وبقية الأطراف السياسية المسمى بـ "اتفاق السلم والشراكة الوطنية."

لكن، ومع اشتداد حلبة الصراع داخل اليمن، يرى المراقبون بضرورة استثمار دول مجلس التعاون للتقارب العماني الإيراني، للضغط على الحوثيين، من أجل تراجعهم عما اقترفوه خلال الشهور الأخيرة، والتوصل لاتفاق يحل الأزمة الراهنة.

وبالتالي، قد تضطر دول الخليج إلى اعتماد السلطنة كوسيط لحل الأزمة اليمينة، واحتوائها ضمن حوار شامل، بعد أن بات الخطر العسكري والسياسي يلامس حدودها.

إضافة إلى احتفاظها بعلاقات قوية مع **طهران**، والعمل بجد على تبديد هواجس الغرب من مشروعها النووي من منطلق استراتيجية ترى أن وصل إيران خير من قطعها وأن استعداءها ليس في مصلحة الخليجيين ولا العرب.

خاصة وأنها استضافت عام 2013م محادثات سرية ومباشرة بين واشنطن و**طهران** حول البرنامج النووي كانت الأولى من نوعها في تاريخ البلدين منذ بينونة طلاقهما عام 1979م، وهي التي مهدت الطريق للوصول إلى اتفاق بين إيران ومجموعة "5+1" قبل شهر ونصف.

وبالتالي، تعزز دخول السلطنة كوسيط لحل الأزمة اليمنية وأطرافها المتصارعة السعودية وإيران بعد عودة السلطان قابوس بن سعيد من رحلة علاج بألمانيا والتي دامت ثمانية أشهر، فضلًا عن سحب أمريكا لجنودها من جنوب اليمن.

إلى جانب وصول المبادرة الخليجية لطريق مسدود بعد استيلاء الحوثيين على معظم المحافظات اليمنية ورفضهم الحوار مع الرئيس عبد ربه منصور هادي في العاصمة السعودية الرياض.

يشار إلى أن عُمان بدخولها كوسيط بين الحوثيين والسلطة وبقية الأطراف السياسية المسمى "اتفاق السلم والشراكة الوطنية"، قد نجح في سبتمبر الماضي، فالتعويل عليها في الوقت الحالي ينبع من تجارب سابقة لها.

ويرى مراقبون أن الوسيط العُماني قد تحرك مؤخرًا بشكل نشط لردم الهوة بين السعودية وحلفاء إيران في اليمن، حيث إن الوساطة العمانية كانت قد قطعت في السابق شوطًا كبيرًا في هذا الاتجاه مع المسؤولين في المملكة السعودية قبل وفاة الملك عبد الله.

وبعد وفاته واصلت الدولة فتح قنوات تواصل بين الحوثيين والمملكة لاحتواء الأزمة الأخيرة، والخروج بجملة من التوصيات، لكن الأطراف المتنازعة لم تلتزم بذلك.

وتتبع خفايا قوة الوسيط العُماني لتسوية الملفات الشائكة في اليمن بين إيران والسعودية إلى تشارك البلدين في ضفتيْ مضيق **هرمز** الاستراتيجي الذي يمر عبره النفط الخليجي المصدَّر للغرب، والذي طالما هددت إيران بإغلاقه في حال نشوب حرب عالمية تستهدفها بقيادة الولايات المتحدة وإسرائيل.

وسياسيًّا، تعود بعض الأسباب لنسج مسقط علاقات قوية مع **طهران** إلى الخلافات الحدودية مع دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة السعودية، حيث لجأت إلى تقوية تلك العلاقة في الوقت الذي كانت فيه كافة دول الخليج تعتبر إيران العدو الأكبر لها في المنطقة.

وكما يرجع لعمان الفضل الأول في تخفيف العداء الغربي لإيران، لا سيما أمريكا وتحولها الواضح بشأن المفاوضات حول الملف النووي الإيراني، وفيما يتعلق بالقضية السورية والحرب على "داعش"، فضلًا عن لعبها دور الوسيط بين إيران وأمريكا.

وترتبط عمان بعلاقة قوية مع إيران أهلتها لأن تصبح حاضنة لعدة جولات من المفاوضات النووية، وعملت على تقريب وجهات النظر بين **طهران** والدول الغربية، في الوقت الذي ترفض فيه السعودية وحلفاؤها أي تعامل مع إيران، باعتبارها "العدو اللدود."

وترجع قوة العلاقة العمانية الإيرانية لأسباب وعوامل تاريخية وسياسية عديدة، وتوطدت في السنوات الأخيرة، بعد أن اندلعت خلافات حدودية بين السلطنة من جانب، والإمارات والسعودية من جانب آخر، حيث لجأت عمان إلى تقوية علاقتها مع إيران.

حتى إنها وقعت مؤخرًا اتفاقيات تعاون عسكري مع إيران، شملت حصول **طهران** على تسهيلات لأسطولها البحري في الموانئ العمانية الواقعة على مضيق **هرمز**، ومذكرة تفاهم للتعاون الدفاعي بين الجانبين، وهي اتفاقية عسكرية فريدة من نوعها للتعاون الدفاعي بين دولة خليجية وإيران.

وفي مقابل التقارب العماني الإيراني، تزايدت التوترات بين السلطنة والسعودية، وخاصة حول مستقبل مجلس التعاون الخليجي، وكانت عمان منذ سنوات عضوًا هامشيًّا في مجلس التعاون الخليجي.

وفي عام 2007، كانت أول بلد ينسحب من العملة الخليجية الموحدة، وعارضت منذ عام 2011، خطط السعودية لتحويل المنظمة إلى اتحاد خليجي.

لذلك، فإن المخاوف السعودية تأتي في سياق تحركات الحوثيين واستغلال إيران لقوتهم في زعزعة الأمن السعودي، وسط توقع بأن يضمن الاتفاق معالجة مثل تلك المخاوف أو حتى التقليل منها.

لكن ذلك، سيكون مقابله تسوية بعض الملفات الإقليمية في العراق وسوريا وربما البحرين مع الجانب الإيراني، بينما تظل مسألة تراجع السعودية عن تخفيض أسعار النفط العالمي شائكة بين الجانبين ولم يتم البت فيها حتى هذه اللحظة.

الفرع الثاني : العلاقات الخليجية الإقليمية

أولا: العلاقات الخليجية الإسرائيلية

يتأثر الصراع العربي – الإسرائيلي بشكل مباشر بمنطقة الخليج، وذلك رغم أن دول الخليج تحاول أن تشترك بشكل غير مباشر في حل هذا الصراع.فقد كانت قمة مدريد عام 1991 هي نقطة الانطلاقة للتقارب الرسمي بين إسرائيل ودول الخليج، لاسيما على المستوى الاقتصادي.إلا أن العلاقات الإسرائيلية – الخليجية مرت بعدة منعطفات، حسب تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي، والتي كان من أهمها الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005، والذي استتبعه إعلان كل من البحرين وقطر رفع الحظر الاقتصادي عن إسرائيل، في إشارة لتغير السياسات الخليجية في تعاملها مع إسرائيل من سياسات " سرية" إلى سياسات "علنية"[1]،.

وكانت مبادرة السعودية عام 2002 للسلام مع إسرائيل هي التحول الأكبر في السياسات الخليجية عامة، والسعودية خاصة، تجاه إسرائيل، إذ تخلت السعودية عن نهجها بعدم الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وبادرت بالاعتراف بها، في حال انسحابها إلى حدود 1967[2].

ومع ذلك، فإن احتمالات تدشين علاقات سلام بين إسرائيل والخليج ضعيفة، لاسيما بسبب التجربة السيئة لمصر والأردن في السلام مع إسرائيل، إلا أن الملحوظ أن الدولتين الخليجيتين صاحبتي العلاقات الجيدة مع إيران (قطر، عمان) هما أيضا أكثر دولتين خليجيتين حافظتا على علاقات طيبة سرا مع إسرائيل، أسهم في ذلك الإطار الهش لمنظمة التعاون الخليجي التي تسمح لكل عضو ببلورة سياسات خارجية يختارها لنفسه[3].

ويعد التهديد الإيراني هو المتغير الأكثر فعالية في توجيه العلاقات الخليجية– الإسرائيلية، إذ إن إيران باتت تهديدا مشتركا لكل من إسرائيل والخليج، فمن وجهة نظر حكام الخليج، أن إسرائيل من الممكن أن تكون مفيدة لأمن الخليج فيما يتعلق بالتعامل مع إيران.فتسريبات وثائق ويكيليكيس كشفت عن وجود تعاون استخباراتي خليجي– إسرائيل في مواجهة إيران، وهو ما وصف بـ"الحوار السري والمستمر" بين

---

[1]– أحمد محمد حسن توبة، السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية وانعكاسها علي النظام الإقليمى العربي2000– 2009، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013، ص 245– 246.

[2]– على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة مفاهيم، 2013، ص 40–44.

[3]– على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، نفس المرجع، ص 40–44.

الخليج وإسرائيل، كما أن إسرائيل من مصلحتها أن تظل القوى المعتدلة لها اليد العليا في الخليج، في الوقت نفسه الذي أصبحت فيه الساحة الخليجية مهيأة للتقارب أكثر مع إسرائيل، لاسيما لو نجحت مجهودات ضم الأردن لعضوية مجلس التعاون[1].

ثانيا: العلاقات الخليجية التركية

اكتسبت نتائج الانتخابات التركية الأخيرة بشقيها الرئاسي و النيابي أهمية كبيرة على صعيد العلاقات السياسية الدولية في منطقة الشرق الأوسط و الوطن العربي، كونها تشكل منعطفا مهما في تحديد مسارات العلاقات الدولية و الإقليمية و خصوصا مواقف الدول الخليجية بصفتها فاعل أساسي ومهم في ميزان القوى الإقليمي.

فالعلاقات الخليجية التركية، لطالما كان يطبعها التعاون و التفاهم الدبلوماسي و الإقتصادي بوجه خاص، فكانت بعض دول الخليج قد اقتربت من تركيا في مرحلة من مراحل الصراع الإيراني الخليجي أملا في الإستفادة من وضعها الإستراتيجي كموازن إقليمي سني لإيقاف المد الشيعي[2].

وبعد أن كانت تركيا في وارد الشراكة المتوازنة في حلف سني يحفظ لها مكانتها و دورها الإقليمي، مع الحفاظ على ثوابت التحالفات الدولية، لكن العلاقات الخليجية التركية عرفت توترا بعد ظهور الأزمة الخليجية–الخليجية، فتركيا سعت منذ بداية الأزمة الخليجية – القطرية على خلفية قطع كل من السعودية و الإمارات والبحرين ومصر علاقتهم السياسية و الاقتصادية مع قطر بسبب الاتهامات الموجهة للأخيرة بدعم التنظيمات الإرهابية، إلى لعب دور الوساطة بين الدوحة و دول الخليج الأخرى، و ذلك للحيلولة دون التصعيد الإقليمي[3].

غير أنه و مع تعثر الجهود التركية في التهدئة، و انضمام مزيد من الدول إلى خيار المقاطعة، انحازت تركيا إلى الدوحة و قدمت الدعم السياسي و الإقتصادي و العسكري لها في مواجهة الإجراءات الخليجية.

---

[1]– معتز سلامه",الصعود:التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي)،"مجله السياسة الدولية, القاهرة, مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتجيه,العدد185,يوليو 2011، ص 65–68.

[2] – ولي كَل محمدي، كيف تنظر تركيا إلي تطورات الأزمة اليمنية، مختارات إيرانية، العدد174، أبريل2015، الصفحات36– 37.

[3]– علي رضا بيكدلي، التعاطى البناء بين إيران و تركيا، مختارات إيرانية، العدد177، أغسطس2015، صفحة 43.

ومر الموقف التركي من الأزمة الخليجية – القطرية بثلاث مراحل أساسية المرحلة الأولى هي مرحلة الحياد النسبي والسعي للعب دور الوساطة، حيث بدأت هذه المرحلة مع اليوم الأول لقطع الدول الخليجية و مصر علاقاتها مع قطر، حيث أعرب العديد من المسؤولين الأتراك و على رأسهم رئيس الوزراء"بن علي يلدرم"، عن أسفهم لهذا التطور الذي وصلت إليه العلاقة الخليجية –القطرية داعين إلى حل القضية بالحوار و المفاوضات، مؤكدين استعداد تركيا للمساهمة في حل الأزمة و حرصهم على استقرارمنطقة الخليج[1].

أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة الانحياز التركي لقطر في مواجهة الإجراءات الخليجية، حيث بدأت هذه المرحلة في 7 يونيو 2017، مع تصريح أردوغان بأن العقوبات و الإجراءات التي اتخذتها الدول الخليجية الثلاث ضد قطر غير صحيحة، و أن مقاطعة الدوحة عمل لا إنساني مشددا على أن بلاده سوف تواصل تعزيز وتطوير علاقاتها مع قطر، و اتخذت تركيا هذا الموقف عقب فشل مساعيها في تهدئة الأزمة، و يأتي هذا الموقف التركي الداعم لقطر انطلاقا من مجموعة من الاعتبارات أهما أن قطر تعد حليفا أساسيا و مهما لتركيا في المنطقة العربية، حيث تتبنى الدولتان سياسات متطابقة تجاه قضايا المنطقة، خاصة في سوريا و العراق، خصوصا في ضوء التحديات التي تواجهها تركيا في المنطقة و تراجع تأثيرها فيها.

أما بالنسبة للدول الخليجية الأخرى، فمن المرجح أن تكثف تركيا جهودها للتواصل معها و تحديدا السعودية و الكويت لإيجاد حل للأزمة و الحيلولة دون تفاقمها، و بما يحول في النهاية دون توتر العلاقات الخليجية التركية، لكن يرجح في المقابل أن تقترح تركيا تشكيل تحالف (تركي–إيراني–قطري) مدعوم من قبل روسيا في مقابل التحالف (السعودي–الأإماراتي – المصري) المدعوم أمريكيا و هذا طبعا من وجهة النظر التركية[2].

[1]– يحي بن مفرج الزهراني: تطبيق نظرية العمق الإستراتيجي و القوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، مرجع سابق، ص 13.

[2]– مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات المعاصرة، مرجع سابق، ص 64.

الفرع الثالث: العلاقات الخليجية الدولية

أولا : العلاقات الخليجية الروسية

تدرك الإستراتيجية الروسية الأهمية العالمية لمنطقة الخليج وخصوصا أهميته الاستثنائية للولايات المتحدة الأمريكية، من هذه العوامل الممرات المائية، المعابر البرية، الاعتبارات الدينية، إضافةً إلى العامل الاقتصادي، هذه العوامل دفعت بالاهتمام الروسي نحو جنوب متنوع حضاريًّا ودينيًّا وثقافيًّا، وفيه من العناصر التي تعتبر مصدر جذب للاهتمامات السياسية، وكون عدة ملايين من أبناء روسيا يدينون بالإسلام، فإن أسبابًا داخلية روسية تدفع هذه الأخيرة إلى تعزيز التواصل بينها وبين بلدان الخليج[1].

أدركت روسيا أهمية الاستفادة من الموقع الجيو –سياسي الخليجي لمواجهة التغلغل الأمريكي في المنطقة، فضلاً عن مواجهة النفوذ التركي في آسيا الوسطى من خلال منع ضم بلدان آسيا الوسطى لأحلاف مع تركيا والتي بدورها سوف تهدد المكانة الإستراتيجية لروسيا وإيران، فهما يتخوفان من قيام ما يسمى "تركيا الكبرى"، ما قد يؤدي لسيطرة حلف الأطلسي على المنطقة،بحكم تركيا عضوًا فاعلاً في هذا الحلف منذ عشرات السنين[2].

كما أن التأثير الجيو–سياسي بين روسيا الاتحادية و إيران لا يخلو من تأثيرات وانعكاسات على الدور الروسي والسياسة في الخليج، وبالتالي فأن تعاظم الدور الإيراني يثير اهتمام السياسة الخارجية الروسية، وهو ما حصل بوضوح بعد تولي الرئيس الإيراني السابق **محمود أحمدي نجاد** سدة الحكم في إيران على مدار ثماني سنوات[3].

حيث لم يكن لروسيا قوة تأثير على القيادات الإيرانية بشكل كبير، إضافةً إلى ذلك، فإن الامتداد الإيراني في الأساس ينافس الطموح الروسي في الوصول للمياه الدافئة على البحر المتوسط، كما أن الإستراتيجية الروسية في الخليج تثمن الدور الكبير لتركيا للتطلع نحو الخليج والشرق الأوسط فتشهد حاليًّا نوعًا من التقارب والتعاون الحذر المتبادل وذلك نظرًا للتراكمات التاريخية ذات الخلفية الصراعية التنافسية

[1]– الخثلان صالح بن محمد : العلاقات السعودية الروسية نحو انطلاقة جديدة، مجلة أراء حول الخليج، العدد 118، أفريل 2017، ص 6–9.

[2]– رضا عبد الجبار الشمري : الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، مرجع سابق، ص 170.

[3]– الخثلان صالح بن محمد : العلاقات السعودية الروسية نحو انطلاقة جديدة، مرجع سابق، ص9

التي لا زالت تلقي بظلالها على تلك العلاقات خصوصاً علاقة تركيا بالغرب فضلا عن الأزمة السورية التي تمثل نقطة الخلاف الإستراتيجية.

كما أن لروسياعلاقات جيدة مع البحرين الحليف الأمريكي منذ فترة طويلة وموطن الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية مثيرة للاهتمام، ففي ظل القيود الاقتصادية الحالية، فإن روسيا تبحث عن مصادر جديدة للدخل، وبالتالي تعتبر البحرين كشريك رئيس في منطقة الخليج، حيث تهيمن على جدول الأعمال الثنائي شؤون الطاقة والاستثمار والقطاعات المالية وأنشأت الدولتان علاقتهما الجوية المباشرة الأولى، حيث أصبحت شركة طيران الخليج البحرينية الناقل الرئيس على الرغم من التهديدات بالوقوع تحت طائلة العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة ضد روسيا.

كما يمكن القول أن مرتكزات التأثير الإستراتيجية لروسيا في الخليج تتمحور على أربع محاور رئيسية[1]:

1- الملف النووي الإيراني

في مقدمة تلك القضايا التي تهم روسيا في الخليج والشرق الأوسط،فقد ساندت روسيا منذ البداية إيران في امتلاك برنامج نووي، ورفضت أية عقوبات أحادية الجانب من القوى الكبرى باعتبارها خرقاً للقانون الدولي وانتهاكاً لسيادة إيران، وهو الموقف الذي لا تزال تصر عليه روسيا حتى بعد التوصل إلى اتفاق جنيف بشأن الملف النووي الإيراني.

وتعتبر روسيا أن اتفاق جنيف الذي يسمح بعمليات تفتيش أوسع نطاقاً تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية يعزز الثقة في الخليج والشرق الأوسط ويبدد بعض المخاوف من انتشار الأسلحة النووية كونه اتفاقاً جماعياً في إطار الشرعية الدولية ويضم كافة الأطراف المعنية، وكونه يؤكد في ذات الوقت على تخفيف العقوبات المفروضة على إيران، وحقها في القيام بنشاط نووي سلمي لإنتاج اليورانيوم لمحطاتها النووية ومفاعلاتها للأبحاث وللمفاعلات التي تنتج نظائر مشعة للاستخدام الطبي والإنساني، ومنذ التوصل لهذا الاتفاق الذي تعتبره روسيا نجاحاً لدبلوماسيتها في إطار احترام القانون الدولي، فإنها تعمل على لعب دور في ضمان التزام إيران والغرب ببنود الاتفاق.

1 John Hannah, "Russia's Middle East Offensive" foreign policySeptember 13, 2016, www.foreignpolicy.com/2017/09/13/russias-middle-east-offensive

2- النفط والغاز

تعد منطقة الخليج من أهم مناطق تمركز الطاقة فصادراتها تشكل نسبة كبيرة للاستهلاك العالم وبطبيعة الحال إن عماد الاقتصاد الروسي يتعمد بشكل كبير على تصدير النفط والغاز وبالتالي فان صلب الاهتمام الروسي في المنطقة يرتكز على التنسيق المباشر والغير مباشر مع دور المصدر للبترول من اجل الحفاظ على أسعار النفط ومنعها من الانخفاض، كما تكمن المخاوف الروسية من عودة السيناريو السابق بانخفاض أسعار البترول الذي شكل سبب رئيس لسقوط الاتحاد السوفيتي.

3- الأزمة السورية

فتعتبر بخلاف باقي دول التحولات العربية الأسرع في تحديد الموقف الروسي حيال الدول الخليجية فلم تنتظر نتائج حركات التغير العربي بادرت روسيا بإعلان دعمها للحكومة السورية، وأن مستقبل سورية يجب أن يحدده السوريون بأنفسهم، ورفضها للتدخل الخارجي في الشأن السوري خشية تكرار السيناريو الليبي، وتعتبر الأزمة السورية الآن القضية الأولى بالرعاية في السياسة الخارجية الروسية وذلك لعدة اعتبارات:

أ- متانة العلاقات الروسية السورية التي يرجع تاريخها إلى حقبة الاتحاد السوفيتي، الذي كان يعد سوريا حليف استراتيجياً في المنطقة[1].

ب- التواجد العسكري الروسي في ميناء طرطوس البحري المطل على البحر المتوسط، والذي يوفر للجانب الروسي نفوذاً سياسياً وعسكرياً، وتعمل روسيا على عدم خسارة هذا التوجه بكل الوسائل والإمكانيات.

ج- الموقع الجيو استراتيجي لسوريا خصوصاً أنها تطل على البحر المتوسط، فضلاً عن قربها الجغرافي من أوروبا ودول حلف الأطلسي والتي تعتبره روسيا ضرورياً من أجل إعادة الهيبة الروسية في النظام الدولي.

د- الإدراك الروسي للدور السوري الفعال في المنطقة، خصوصاً في دعم حركات المقاومة المسلحة في لبنان وفلسطين والعراق، يجعلها دولة ذات ثقل سياسي في المنطقة، وبالتالي ضرورة تقديم الدعم والمؤازرة للحكومة السورية.

[1] - The war in Syria-smoke and chaos". The Economist, August 27, 2015" -www.economist.com/news/middle-east".and-africa/21705658-battlefield-syria-grows-more-complicated.

هـ- إن حركة التغير لا تتوقف عند سوريا فقط وإنما ستنتهي إلى تغير خارطة الشرق الأوسط بما يضمن هيمنة الولايات المتحدة شبه الدائمة على المنطقة.

ثانيا: العلاقات الخليجية الأمريكية

شهدت العلاقات الخليجية – الأمريكية، العديد من مراحل التوتر على أثر تغير الخارطة السياسية بعد الربيع العربي، ودخول قوى جديدة ومعسكرات متضادة، وبروز فاعلين جدد من ميليشيات مسلحة وتنظيمات إرهابية غير حكوميةوانبثاق تحالفات جديدة على المستويين الإقليمي والدولي، ناهيك عن العلاقات الخليجية – الأمريكية التي لم تكن في أفضل مستوياتها في ظل إدارة الرئيس السابق –**باراك أوباما** – بسبب الخلاف حول الاتفاق النووي الإيراني، وإقرار قانون جاستا[1] وملفات سوريا، والعراق، واليمن وغيرها من القضايا التي لا تزال تداعياتها ماثلة في المنطقة، فضلاً عن سلبية الموقف الأمريكي تجاه سياسات إيران في المنطقة.

وفي خضم هذه التحولات وانعكاساتها على دول المنطقة، وتوجهاتها الخارجيةسواء في تفاعلاتها مع الأطراف الدولية الفاعلة، أو حتى على المستوى الإقليمي، أثيرت الكثير من الشكوك حول مدى التزام الولايات المتحدة بالأمن الإقليمي، وملابسات تأخير الإدارة الأمريكية لعدد من القرارات المتعلقة بمبيعات الأسلحة لدول الخليج، وما الذي يتعين على الإدارة الأمريكية الجديدة إعادة تأسيسه في مجال التعاون الأمنيوإطار ومعايير وأولويات مبيعات المعدات العسكرية والأسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الملفات والقضايا العالقة حتى اللحظة [2].

---

[1]- تعد كلمة "جاستا "**JASTA** اختصاراً لعبارة **Justice Against Sponsors of Terrorism Act** أي "العدالة في مواجهة رعاة النشاط الإرهابي"، وقد أصدره الكونغرس 2001.، في خطوة لتوجيه الاتهام للمملكة العربية السعودية بالضلوع مباشرة في اعتداءات الحادي عشر من أيلول 2001.،ويعتبر هذا القانون تعديلاً على قانون مثيل صدر في العام 1967 ويعطي الحصانة لبلدان أخرى من الملاحقة القضائية في الولايات المتحدة.، ولا يشير القانون صراحة إلى السعودية، خوّل بالدرجة الأولى ذوي ضحايا هجمات 2001 من رفع دعاوى بحق السعودية كبلد دعم بشكل مباشر أو غير مباشر المجموعة التي نفذت العملية صبيحة الحادي عشر من سبتمبر مستهدفة أبراج التجارة العالمية، في جادة مانهاتن بنيويورك.، ويشكّل قانون "جاستا" قلقاً كبيراً للدول التي تعترض على مبدأ إضعاف الحصانة السيادية، باعتباره المبدأ الذي يحكم العلاقات الدولية منذ مئات السنين، بحسب مصدر في الخارجية الأمريكية، في الوقت الذي اعتبر فيه مسؤولون سعوديون أن القانون يضعف الحصانة السيادية و"يؤثر سلباً على جميع الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة."

[2]- جبر، عقيل.، التفكير الإستراتيجي الأمريكي وعالم الجنوب قراءة في نظرية صدام الحضارات، مجلة آداب المستنصرية، العدد 75، بغداد- العراق.، 2016، ص 15.

وبتقييم العلاقات الثنائية ما بين الخليج والولايات المتحدة في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإستراتيجية، واجهت دول الخليج في إدارة علاقتها مع الولايات المتحدة مجموعة من التحديات، وعجزًا في الثقة في العام 2017م،لا سيما مع تصويت الكونغرس لتجاوز حق النقض الذي يتمتع به – **أوباما** –على قانون جاستا، مما عزز شكوك دول مجلس التعاون الخليجي حول بقاء الولايات المتحدة كضامن للأمن الإقليمي والاستقرار الإقليمي.

وتزامنت هذه الشكوك مع سلسلة من الإجراءات والخيارات السياسية للولايات المتحدة من الملف السوري إلى صعود الإسلام السياسي إلى الاتفاق النووي الإيراني وانتهاءً بالتواجد الروسي في المنطقة[1].

وفيما يتعلق بالقضايا الأربعة، اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي مسارًا مختلفًا عن الولايات المتحدة، وإن كانت الاختلافات تبدو جزئية أو تقنية، إلا أنهما ينظران إلى الأمور من منظور مختلف حتى خلال مشاركتهم في الضربة الجوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وإن كانت القضية الأكثر تعقيدًا في العام المنصرم 2017م، والعام الجديد هي مدى تأثير وامتدادات السياسة الروسية على السياسات الدولية بوجه عام والشرق الأوسط على التخصيص،ولا يخفي – سلوك بوتين –في إفشال مساعي الغرب خلال العامين المنصرمين وقد حقق بعض من مساعيه الهادفة لإحداث تغيير جذري على مستوى السياسة العالمية وفي المنطقة، عبر تدخل روسي مكلفي الصراع السوري، مما مكنه من بلوغ بعض الأهداف الإستراتيجية فضلاً عن محاولة تغيير الهندسة الدبلوماسية في الشرق الأوسط، وتحقيق تقارب بين إيران وتركيا وإن كان مصير سوريا لا يعد أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لروسيا بقدر هدفها الأساسي في إقامة علاقات وتقارب مع إدارة – **ترامب** –عبر معالجة القضية الأكثر حساسية ألا وهي الحرب ضد تنظيم الدولة[2].

وهو ما وظفته روسيا كوسيلة رئيسية لتحقيق تطلعاتها في المنطقة، ومحاولة استحواذها على أكثر مناطق الشرق الأوسط إستراتيجية، سيما مع تراجع دور الولايات المتحدة المؤثر في المنطقة وصعوبة

[1]– عبد العزيز عبد العزيز المهري: التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد و أثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي و استقرارها خلال الفترة(1990–2010)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ص، 120.

[2]– الخثلان صالح بن محمد : العلاقات السعودية الروسية نحو انطلاقة جديدة، مجلة أراء حول الخليج، العدد 118، أفريل 2017، ص 6–9.

التنبؤ بمسارات العلاقات الدولية للإدارة الأمريكية الجديدة على نحو يمكن الوثوق بها من حيث تحديد حلفائها في الشرق الأوسط، وموقفها من القضايا الشائكة في المنطقة، وما تعتزم القيام به.

-أبعاد العلاقات الخليجية الأمريكية

بالرغم من تباين السياسات التي اتبعها الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون تجاه الشرق الأوسط والخليج تحديدًا، فإن هناك شبه إجماع أو اتفاق على المصالح الأساسية والأهداف الرئيسية، التي يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على حمايتها وتحقيقها في المنطقة[1].

وبمتابعة أبعاد التغيير أو الاستمرارية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط والخليج مؤخرًا، ومدى التمايز بين السياسة الخارجية لإدارة الرئيس – **أوباما** – والإدارة الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة يمكن القول أن هناك بعض من التقارب الخليجي – الأمريكي، حيث شهدت السياسة الخارجية لكل منهما تحولا في توجهاته صوب الآخر، والمزيد من التوافق في عدد من الملفات المهمة على المستويين الدولي والإقليمي، على خلاف العلاقات الخليجية مع الإدارة الأمريكية السابقة التي أسهمت في إخلال معادلة موازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط لصالح إيران[2].

وبالرغم من التقارب الخليجي – الأمريكي الأخير، يبدو أن سنة 2018م، لن تخلو هي الأخرى من بعض التحديات والتباين في المواقف الخليجية الإقليمية والدولية، سيما مع اتساع الحراك الروسي، وجهوده الحثيثة للتأثير على السياسيات الدولية في الشرق الأوسط، وإن كانت العلاقات الخليجية – الأمريكية ستعمل على تعزيز ثقلها السياسي الإقليمي لبداية جديدة في مسار الارتقاء بتلك العلاقات سيما ما يتصل بالمحاور الحيوية التالية:

-التعاون بين أمريكا وتحالفاتها التقليدية، لمواجهة سياسات إيران.

-تأكيد القمة العربية الإسلامية – الأمريكية على تقارب وتطابق الرؤى حيال القضايا الإقليمية، وأهمية تضافر الجهود لإحداث التوازن الإستراتيجي المفقود بين دول المنطقة، من خلال إعادة الدور الأمريكي المؤثر في الشرق الأوسط و ريادتها العالمية التي تأتي استكمالاً لقمتي –**كامب**

[1]– جبر، عقيل، التفكير الإستراتيجي الأمريكي وعالم الجنوب قراءة في نظرية صدام الحضارات، مجلة آداب المستنصرية، العدد 75، بغداد– العراق، (2016). ص 26.

[2]– الحبيل مهنا : صراع واشنطن و طهران و موازين الخليج، مجلة أراء، مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، أفريل 2016، ص 40– 44.

ديفيد[1] **والرياض** –مما يمهد لعلاقات واضحة وراسخة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي بما يحقق أمن واستقرار ومصالح دول المنطقة.

-إيجاد شراكة حقيقية مع الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب، وتجفيف مصادر تمويله، وشهدت القمة افتتاح المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف – اعتدال –المعني بجمع المعلومات اللازمة للحرب على الإرهاب، والاستفادة من الولايات المتحدة في مواجهة التطرف بما تملكه من تقنيات عالية وخبرات عسكرية كبيرة، لتقديم الدعم اللازم فيما يتعلق بالتحالف العسكري الإسلامي والتحالف الدولي، ومواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة خاصة في العراق وسوريا وليبيا واليمن، التي تشهد تطورات أمنية وسياسية خطيرة، تنتظر جدية الحسم.

و لقد ألقت الأزمة الخليجية – القطرية بظلالها على دول المنطقة، فدخول قوى إقليمية على خلفية الأزمة – إيران وتركيا – ينبئ بأن موازين القوى والتحالفات قد تنقلب كليًا إذا استمر ذلك الخلاف.

وبالرغم من أن دولة قطر عضو في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم " الدولة الإسلامية "والطائرات الأمريكية الحربية تنطلق من قاعدة " **العديد** "في الدوحة لضرب قواعد ومقرات التنظيم في العراق وسوريا وغيره من الجماعات المتشددة إلا أن الموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية كان غير واضح، ولا يعكس محاولات جادة لرأب الصدع وإنهاء الأزمة، حتى مع مسارعة إيران للاستفادة من الخلاف الخليجي القطري، وتقديم المساعدات للتخفيف من تداعيات إغلاق الحدود الجوية والبرية والبحرية، واللهجة التصالحية لقطر تجاه إيران المنافسة الإقليمية الأساسية للخليج وفي القلب منه المملكة العربية السعودية، ناهيك عن الحضور العسكري التركي الذي نزل بكامل ثقلة لمضاعفة قواته في قطر، رغم تقارب المواقف

[1]– قمة عقدت في كامب ديفيد في 13–14 مايو 2015 بدعوة من الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** لزعماء دول الخليج العربي[، حضر القمة من الجانب الخليجي، ولي العهد السعودي الأمير محمد بن نايف، وولي ولي العهد السعودي وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان ونائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء العماني فهد بن محمود آل سعيد وولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وولي عهد مملكة البحرين سلمان بن حمد آل خليفة،.، وكانت الجلسة الأولى قد خصصت للبحث في تهديدات إيران وملفها النووي، أما الثانية فخصصت لمكافحة الإرهاب، في حين تناولت الجلسة الثالثة ملفات الشرق الأوسط الساخنة الأخرى، أكد البيان الختامي على أهمية التعاون المشترك بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة، كما تطرق إلى مواضيع متعلقة بالإرهاب والصراع العربي الإسرائيلي وأعرب القادة عن قلقهم بشأن التأخير في انتخاب رئيس جديد للبنان وناشدوا كافة الأطراف للعمل على تقوية مؤسسات الدولة اللبنانية مؤكدين على أهمية تحرك البرلمان اللبناني لانتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية وفق الدستور.

بين أنقرة وحكومات الخليج في عدد من ملفات المنطقة، سيما ما يتصل بالمعادلة السياسية تجاه موضوع الأكراد، وخطاب التفاهم التركي السعودي في – سوريا والعراق – والعلاقات التجارية الكبيرة بينهما.

كما وجدت الولايات المتحدة في التدخل التركي في الأزمة القطرية، وتجاهلها إقامة قاعدة عسكرية تركية في الدوحة، إستراتيجية مناسبة لتوريط الجانب التركي بهدف توظيفها مستقبلا كورقة ضغط، لإضعاف تأثير الدور التركي في حال تباين المواقف بينهما، كما هو الحال تجاه الدعم الأمريكي للأكراد في سوريا والعراق والوضع قابل للتطور، إذا ما قررت حكومة قطر المزيد من التصعيد من حيث مراجعة الوجود الأمريكي في قطر، في حال حسم الولايات المتحدة موقفها لصالح السعودية والدول التي تساندها، وإن كانت – واشنطن –ستمضي قدمًا في معارضة أيّ محاولةٍ للقيام بما من شأنه أن يغيّر التوازنات الإقليمية التي تحرص على استمرارها في منطقة الخليج خاصة أنها تحتفظ فيها بأكبر قواعدها العسكرية، كما لن تقبل باحتواء إيران لـ – حركة حماس –في حال اشتد الضغط على قطر.

إذا فالموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية–القطرية وعلاقاتها مع مجلس التعاون الخليجي، سيظل رهينا بالمصالح الأمريكية المتحققة من استمرارية الأزمة وديمومتها، خصوصًا أن الإدارة الأمريكية لا حرج لديها في بناء علاقات بناءة واستثمارات مجزية مع كلا طرفي الأزمة، بما يحقق مصالحها الخاصة على نحو مستقل لإنعاش صناعة السلاح الأمريكي، إذ ليس من الصعب على الإدارة الأمريكية الضغط على قطر للقبول بتنفيذ الشروط الخليجية الـ **(13)**[1]محل الخلاف، أو في الحد الأدنى عرض وساطة جادة لمعالجة تلك الخلافات.

[1]– سلمت دولة الكويت لقطر قائمة بمطالب "مصر والسعودية والإمارات والبحرين" الي قطر لتنفيذها كشرط لعودة العلاقات الدبلوماسية، وتتضمن 13 بندا يتم الموافقة عليهم خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمها وإلا "تعتبر لاغية."وشملت قائمة المطالب، إغلاق قناة الجزيرة، وخفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران، وإغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإنهاء التعاون مع تركيا، اعلان قطر عن قطع علاقاتها بكافة التنظيمات الإرهابية والطائفية والأيديولوجية وعلي رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وجماعات أخرى بينها حزب الله والقاعدة وداعش.كما تتضمن القائمة، عدم تجنيس قطر لمواطني الدول الأربع المقاطعة وتسلم جميع الأشخاص المطلوبين لدى الدول الأربع فيما يتصل بالإرهاب، ووقف تمويل أي كيانات متطرفة تصنفها الولايات المتحدة جماعات إرهابية

- مآلات العلاقات الخليجية - الأمريكية

بالتحليل الواقعي للموقف السياسي والأمني العربي - الخليجي في هذه المرحلة الحرجة، يقتضي الموقف إعادة مراجعة المنظومة الأمنية، والسياسات الجيو سياسية و الجيو إستراتيجية وما صاحبها من إتفاقيات أمنية حمائية مع الدول العظمى خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية.

وبتقييم إستراتيجية الشراكة الأخيرة ما بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، أمكن رصد بعض من المؤشرات التي تدلل بقاء منطقة الشرق الأوسط ضمن المناطق المركزية في اهتمامات الإدارة الأمريكية الجديدة، لتحقيق بعض من توازن القوة في المنطقة، تزامنًا مع حالة الانغماس الإيراني في عدد من الملفات والقضايا الإقليمية، وإن كانت علاقات التعاون بين دول الخليج وأمريكا لن تعني التماثل، بقدر التركيز على دعم المصالح المتبادلة، عبر تحسين البيئة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإستراتيجية والطاقة بما يحقق تلك المصالح، خصوصًا أن تركيز الرئيس - **ترامب** - بحسب فكره الاستثماري سينصب بالدرجة الأولى على أهداف محددة من شأنها جلب الثروة لأمريكا، لإعادة بناء اقتصاد قوي يدعم الصالح الوطني من حيث استحداث الفرص الوظيفية وإنعاش سوق السلاح وإن تطلب ذلك غض الطرف الأمريكي عن الصراعات والأزمات القائمة في المنطقة على غرار الأزمة الخليجية - القطرية، واستمرار الحرب في العراق وسوريا، وهو ما يجب استحضاره عند رسم آفاق العلاقات الخليجية - الأمريكية الحالية والمستقبلية، مع الرهان على دور دول الخليج المستقبلي كركيزة في استقرار منطقة الشرق الأوسط المضطربة، في وقت انهارت فيه سلطات كثير من الأنظمة في المنطقة.

الأمر الذي يفرض على الإدارة الأمريكية، بناء علاقة جيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي باعتباره مركز استقرار المنطقة، فضلاً عن قدرتها على التأثير في دول مجاورة لم يعد فيها وجود لحكم حقيقي كما هو الحال في - العراق - سوريا - اليمن - وإن كان هناك تباين في الرؤى والاستراتيجيات، واختلاف القيم المشتركة،إلا أنهما لا يزالان مشتركين في عدة أهداف ومصالح، ومن الواضح أن الولايات المتحدة لن تتنازل عن تلك المصالح لقوى دولية أخرى منافسة لها في المنطقة[1].

كما ليس من مصلحة - واشنطن -بناء علاقات متينة بين دول الخليج العربي وروسيا، سيما أن النفط الخليجي ليس مجرد سلعة للولايات المتحدة بقدر ما هو صناعة ضخمة تستثمر رؤوس أموال هائلة،

[1]- حميد السعدون و حسين حافظ العكيلي : رؤية من الداخل للسلوك السياسي الخارجي الأمريكي، مكتبة الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، ط1، 2013. ص 301.

وتقوم على إدارته وتسويقه مجموعة من الشركات الأمريكية العملاقة التي تؤثر في الاقتصاد الدولي وتتأثر،وإذا كانت رؤوس الأموال الهائلة في دول الخليج لها تأثير في الاقتصاد الدولي، فإن الولايات المتحدة، ستسعى للاستفادة من إقتصادات الخليج وحمايتها.

بالإضافة إلى أن خبراء الأمن القومي لن يسمحوا بخروج دول مجلس التعاون عن دائرة نفوذهم في المنطقة، خصوصًا مع تزايد حالة التنافس الدولي على نفط الخليج مؤخرًا مما يجعله في مقدمة اهتمامات الولايات المتحدة كشريك قوي في منظومة التجارة العالمية.[1].

وفي سياق آخر، لا يبدو في الأفق ما يؤشر إلى تباعد دول مجلس التعاون الخليجي عن الولايات المتحدة على حساب التقارب مع روسيا والصين، لصعوبة التحول الكلي لمنظومة تسلح دول الخليج من الاعتماد على السلاح الأمريكي خلال المدى المنظور حتى مع سعي روسيا الحثيث لتعظيم علاقاتها مع الخليج، للاستحواذ على حصة من واردات المملكة من السلاح، لتعويض الخسائر التي مني بها الاقتصاد الروسي، جراء تراجع أسعار النفط[2].

ولتعزيز آفاق الشراكة الخليجية – الأمريكية، تستلزم الشراكة الجديدة من دول الخليج إحداث بعض التغيير لدول مجلس التعاون من حيث تبني مداخل وخطط واستراتيجيات جديدة في التعامل مع الحليف الأمريكي، تضعها في مركز الشريك المكافئ في نطاق توزيع المهام العسكرية والأمنية في المنطقة، وفي نطاق تبادل المصالح الاقتصادية والتوظيف الأمثل لمجموعة المنافذ البرية والبحرية، وإن كان ذلك يعني بالضرورة تعزيز الجبهة الداخلية لمجلس التعاون الخليجي، وإجراء توافق واسع بين دول المجلس على نحو يتسم بالشفافية والديمومة، لتكوين شراكة حقيقية وفاعلة في العمل مع الولايات المتحدة، على أمل أن يقود ذلك التوافق إلى نوع من توازن القوى المطلوبة إقليميًا[3].

[1]– رضا عبد الجبار الشمري : الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي،مرجع سابق، 139.

[2]– ظافر محمد العجمي : تأثير المتغيرات الاقتصادية على تسليح دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017، ص 34–37.

[3]– محمد غانم الرميحي: الإقتصاد و المجتمع في الخليج بعد العصر النفطي :صعوبات الإنتقال من الوفرة إلى الترشيد، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017، ص 19–23.

المبحث الثاني : نظرية الأمن الإيرانية الخليجية بين الهندسة و الرؤية الإستراتيجية "سيناريوهات العلاقة ومستقبل المنطقة"

تمتلك إيران المقومات الأساسية للقيام بأداء دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وذلك بالاستناد إلى كتلة كبيرة من الموارد البشرية تسكن بقعة من الأرض بالغة الأهمية من الناحية الجغرافية وامتداداً تاريخياً عميقاً وتأثيرا معنويا كبيرا على دول الجوار الجغرافي جراء الارتباط مع هذه الدول بأواصر وثيقة قوامها العلاقات السياسية والاقتصادية.

وتسعى إيران لرسم خريطة جديدة للمنطقة تضم العالم العربي وإيران وتركيا ودول آسيا الوسطى الإسلامية والمنطقة الإسلامية في إفريقيا وتندرج الأزمة النووية الإيرانية ضمن هذا السياق لأن الهدف الأساسي وراء برنامجها النووي يكمن في تعزيز طموحاتها في منطقة تتوافر فيها أطراف نووية فاعلة وإن وصول إيران إلى امتلاك القدرات النووية يعنى وصول إستراتيجيتها إلى منتهاها.

المطلب الأول: الرؤية الإيرانية الخليجية للأمن و الإستقرار القومي و الإقليمي

الفرع الأول: النظرية الأمنية الخليجية

تعمل نظرية الأمن الخليجي على تشخيص التحديات الأمنية وفق منظور (قوة الضعف – ضعف القوة)، وتستند الرؤية الخليجية إلى الأمن باعتبار أن النظام الطبيعي للتفاعلات الدولية قائم على رؤية واقعية تنطلق من فكرة المصالح المتبادبة، وضرورة إيجاد أو حتى خلق فرص الإستقرار الإقليمي سواء ذاتيا، أو بالمشاركة، أو استعارة أنموذج خارجي تتقدم به الدول الكبرى، شرط أن يقوم على الشراكة المتعادلة.

وهذا راجع إلى ظاهرة الاختلال الكبير في الأمن الخليجي، الأمر الذي جعل من الأمن والاستقرار جدلية ذاتية و خارجية في الوقت نفسه لها معطيات محلية و إقليمية و دولية، فلقد أشارت العديد من الدراسات الإستراتيجية إلى أن هناك مظاهر للحفاظ على درجة كافية من الأمن الإقليمي و الاستقرار في الخليج المتغير والمتحول، و السبب لا يعود إلى دفع هذه الرؤية إلى ضعف الأداء الإستراتيجي الكلي أو هشاشة الهياكل المؤسساتية للنظم السياسية الخليجية، أو مشاركتها في القرار الدولي دون منفعة تبادلية، بل الخلل في عصر ما بعد العولمة أصبح في القابلية للتعرض للتهديدات و التأثير عالميا بصورة

عكسية، أي أن ما يهدد الأمن الخليجي هو مهدد للعالم على اعتبار أن الخليج جزء من البيئة الأمنية العالمية[1].

أولا: مصادر التهديد الأمني لمنطقة الخليج

1-الإرهاب المتنامي عبر الحدود:

لقد بات متغير الإرهاب يؤثر بشكل متزايد في مضمون السياسة الخارجية الخليجية في ظل التفاعلات الإقليمية و المحلية و الدولية، و خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، هذه الأحداث التي كانت علامة فارقة في مسار العلاقات الأمريكية -الخليجية، و ترتب عنها تطورات إستراتيجية على السياسة الدولية مثل تركيز الانتشار العسكري في الخليج و بحر العرب[2]، فمثل هذه التطورات الإستراتيجية، قد أثرت بشكل كبير على عدم الاستقرار الإقليمي و تنامي ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، و تبني الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي انخرطت فيها السياسة الخارجية الخليجية بحكم الظروف الدولية الضاغطة، أو بحكم الوضع الاستراتيجي الذي أصبح عليه الوضع الأمني المحلي و الخليجي.

لقد شكلت هذه الاعتبارات الإستراتيجية، مضمون و أهمية و حيوية متغير الإرهاب كمتغير مستقل في الإستراتيجية الأمنية الخليجية، و أصبح عنصرا فعالا في بيئة صناعة القرار الخليجية على ضوء البيئة الإستراتيجية المحلية و الإقليمية و حتى الدولية، و لما لهذه الظاهرة من بعد عميق على صناعة السياسة الخارجية و حتى الداخلية للدول الخليجية، فإن هذا العمق يتخذ معانيه من خلال خصائص الظاهرة الإرهابية المتمثلة في الخاصية فوق القومية التي تعكس الإهتمام المشترك من النتائج و الانعكاسات الممتدة للعمليات الإرهابية عبر الحدود من جهة، و لجوء الجماعات الإرهابية إلى تنسيق عملها وفق نسق عبر قومي و ليس في شكل تنظيمات محلية، و مما ساعدها في ذلك امتيازات العولمة التكنولوجية، بالإضافة إلى الخاصية النسقية للظاهرة الإرهابية لأن السلوك الإرهابي يعمل وفق نسق سياسي، اقتصادي، اجتماعي و ثقافي معين، حيث تشكل هذه العناصر الأبعاد المكونة للنسق المنتج للسلوك الإرهابي[3].

---

[1]- ظافر محمد العجمي: أمن الخليج العربي، تطوره و إشكالاته من منظور العلاقات الدولية و الإقليمية، مرجع سابق، ص 65.

[2]- سعيد، امنة. وفتحي، محمد.، الهيمنة الأمريكية في مطلع القرن الحادي والعشرين "مقاربة في المنطلقات والنتائج"، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 42، بغداد- العراق، 2015، ص 158.

[3]- رحال سامية :سيكولوجية الإرهاب : تركيبة التنظيمات المتطرفة،، مجلة أراء حول الخليج، العدد 118، أفريل 2017، ص 17-20.

ولقد كانت الدول الخليجية من أكثر الدول المتأثرة من الظاهرة الإرهابية لعدة أسباب منها وقوع الخليج في مركز المناطق الغير مستقرة و هي مجال نشاط حيوي للإرهاب، إذ يحيط بها من الجنوب اليمن و من الشرق العراق و من الغرب القرن الإفريقي.

بالإضافة إلى قربها من مناطق النزاع الأخرى مثل أفغانستان و باكستان و الصراع العربي الإسرائيلي، و لقد عملت الدول الخليجية على احتواء الأنشطة الإرهابية و التقليص من امتدادها، من خلال استراتيجيات محلية و إقليمية و دولية، و من ناحية تقييمية، يعتقد العديد من المحللين أن إستراتيجية مكافحة و مجابهة الظاهرة الإرهابية المترامية الأطراف، تشوبها العديد من العيوب مما يمنعها من تحقيق أهدافها، و ذلك بسبب إهمال العديد من الجوانب غير الأمنية من محتوى إستراتيجية مكافحة الإرهاب.

وفي نفس الوقت الإفراط في الاعتماد على البعد الأمني المحض الذي أدى إلى زيادة عدم الاستقرار في المنطقة و خاصة بالنسبة لليمن و العراق، فلازالت أبعاد الإصلاح السياسي في المجتمعات الخليجية مهمشة من إستراتيجية مكافحة الإرهاب، بالرغم من إقرار معظم الأنظمة الخليجية بضرورتها، بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية في محيط منطقة الخليج التي تؤثر عبر الحدود على الأمن الخليجي[1].

لقد تمثلت الإستراتيجية الأمنية في مكافحة الإرهاب و احتواء تهديداته في منطقة الخليج في التنسيق الأمني على مستوى جامعة الدول العربية و مجلس التعاون لدول الخليج العربي، و من بين الخطوات التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب[2].

[1]– خليل إبراهيم المنقور: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات المعاصرة، ص 41.

[2]– أبرمت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في اجتماع مشترك لمجلسي وزراء العدل والداخلية العرب بالقاهرة في 4/22/ 1998، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 1999/5/7 وصادقت عليها لحد الآن 18 دولة عربية .وقامت لجنة وزارية مشتركة من مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب بوضع آلية تنفيذية للاتفاقية وتكليف المكتب العربي للشرطة الجنائية لمتابعة هذه الآلية وإعداد تقارير سنوية ترفع إلى المجلسين. وعلى المستوى الدولي فقد تم إيداع الاتفاقية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وإدراجها في وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام(A/54/301) و(A/55/179) و(A/56/160) الصادرة بتواريخ (1999/9/23 و2000/7/26 و2001/7/3) ضمن الصكوك القانونية الدولية المتصلة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه، كما أودعت قائمة الدول المصادقة على الاتفاقية لدى الأمم المتحدة وتم تعميمها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 151 من جدول الأعمال المعنون " التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي" (A/59/210).

2- النزاعات العقائدية و التشرذم الطائفي في الخليج

لقد برز التفكك الطائفي كمصدر لتهديد الأمن الخليجي بعد الغزو الأمريكي للعراق في 2003، و انهيار النظام الأمني في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، حيث صنف هذا المتغير كمصدر تهديد رئيسي للأمن في منطقة الخليج من خلال تصريحات صناع القرار في الحكومات الخليجية من خلال رفض الدول الخليجية لتفكيك البنية السوسيو- ثقافية في المجتمات الخليجية، حيث أن كل الدول المطلة على الخليج العربي الثمانية قابلة للإستنزاف من خلال هذا المؤثر الخطير و يمكن تلخيص هذا التهديد الطائفي في النقاط التالية: الصراع الطائفي في العراق، الصراع المذهبي في اليمن، إمكانية تفجر الصراع المذهبي في دول الخليج الستة.

❖ أولا: الصراع الطائفي في العراق و تداعياته الأمنية على منطقة الخليج

إن طبيعة تاريخ العراق جعلته مجتمعا متعدد الأديان و الطوائف، فبالإضافة إلى وجود الديانات الثلاثة (الإسلام، المسيحية، اليهودية)، هناك أتباع أديان وثنية، لكن أكثر الإنقسامات الطائفية تأثيرا على استقرار المنطقة هي الانقسام بين السنة و الشيعة بسبب إمكانية أن يكون لها امتدادات إقليمية بشكل متزايد، و أكثر التهديدات التي تطرحها الصراعات الطائفية هي استقرار السيادة الوطنية وإضعاف مركزية الدولة القطرية لصالح إقطاعيات محلية عرقية و طائفية متنافرة في علاقاتها، و تزداد إمكانية الإنفصال بتفكك الوحدات السياسية الذي تمتد تداعياته الأمنية إلى المنطقة الخليجية ككل[1].

ولقد بدا واضحا بعد سقوط العراق، ارتباط إيران بالعديد من القوى الشيعية التي شاركت فيما بعد في صناعة الطيف السياسي العراقي، و لم تستطع الدول الخليجية و لا الولايات المتحدة كبح الهيمنة الإيرانية على العراق، و ذلك لأسباب مذهبية و تاريخية، حيث استغلت إيران الفراغ السياسي والأمني في العراق الذي خلفه سقوط النظام السابق، بالإضافة إلى اختراق الأجهزة الأمنية العراقية مثل الشرطة و الجيش و القطاعات الأمنية الأخرى في العراق.بالإضافة إلى التيار الصدري و جناحه العسكري المتمثل في "**جيش المهدي**"، الذي أصبح قوة سياسية و عسكرية بعد سقوط بغداد[2].

---

[1]- السامرائي سعيد : الطائفية في العراق، مؤسسة الفجر لندن، ط1، 1993. ص 298.

[2]- رشاد نامق فرج، تأثير القضية الكردية في العراق علي العلاقات العراقية- الإيرانية2005-2012، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014، ص 211.

لقد مثل الانقسام المذهبي و عدم الاستقرار الأمني العراقي تحديا أمنيا جديا لمنطقة الخليج، مما جعل الدول الخليجية تصنف العراق على أساس أنه أزمة حقيقية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط ككل[1]،و يقترح الحل لمعالجة المعضلة الأمنية العراقية من خلال مستويين رئيسيين، المستوى الأول محلي، إذ يجب العثور على وسائل للجمع بين المجموعات العرقية المختلفة في العراق، أما المستوى الثاني فهو إقليمي، إذ يتوجب على الدول الخليجية تحديدا بحكم أنها المتضرر الرئيسي من هذا التفكك الطائفي في العراق إيجاد وسائل وحلول إما دبلوماسية أو على مستوى القانون الدولي من أجل استقرار المنطقة، و تتمثل أهم مظهر هذا التفكك العرقي في العراق من خلال:

- احتدام الصراع من أجل السيطرة على الدولة بين الشيعة و السنة، خاصة حول العاصمة بغداد و المناطق المحيطة بها، بالإضافة إلى مؤسسات الدولة نفسها و خاصة المؤسسات الأمنية.
- اشتداد النزاع و عدم التوافق حول شكل النظام السياسي العراقي الجديد، هل يكون نظاما موحدا كما يطالب بذلك السنة و التيار الصدري، أم فدراليا كما تطالب بذلك الأحزاب الكردية في الشمال.

إن الانقسام المذهبي الحاد في العراق بعد سقوطه،يعتبر في نظر الكثير من المحللين الاستراتيجيين المصدر الرئيسي للقلق على مستقبل أمن منطقة الخليج، حيث تشتق المخاوف من تهديدات التمزق المذهبي القادمة من العراق، من ضعف الولايات المتحدة و السلطة الجديدة في العراق أمام قوة و سيطرة الجماعات المتصارعة على الساحة العراقية.

و تتزايد خطورة متغير الصراع المذهبي في ظل تصاعد النزاعات الانفصالية لدى الطوائف والإثنيات المختلفة المكونة للمجتمع العراقي، و من المؤكد لن تقبل أي دولة خليجية و لا حتى عربية وجود دولة عراقية تقوم على أساس طائفي بالقرب من حدودها، لأنه بمثابة تهديد استراتيجي جعل من الأمن في الخليج غامضا و غير واضح المعالم و قابل لكل الاحتمالات باعتبار أن العراق الضعيف عسكريا و المجرد من جيشه و ضعف الحكومة فيه، كلها عوامل تخل بالتوازن الإستراتيجي الإقليمي و يجعل الوضع الأمني لمنطقة الخليج مفتوحة على كل الاحتمالات خاصة بعد الإنسحاب الأمريكي في2011.

[1]- رشاد نامق فرج، تأثير القضية الكردية في العراق علي العلاقات العراقية- الإيرانية2005-2012، مرجع سابق، ص 215.

*** ثانيا: الصراع المذهبي في اليمن**

المتغير الثاني المؤثر في الإستراتيجية الأمنية الخليجية،هو الاضطرابات الأمنية في الجهة الخلفية للخليج جنوب المملكة العربية السعودية داخل البيئة المحلية لليمن، خاصة الصراع بين الحوثيين الذين ينتمون إلى الطائفة الزيدية الشيعية[1]، و الحكومة و القبائل الموالية لها من السنة.

ويعزو أغلب المحللين و المهتمين بالشأنين الخليجي و الإيراني هذا الإنقسام إلى الدعم الإيراني للحوثيين بحكم التقارب الإيديولوجي و المذهبي، بالإضافة إلى تكرار سيناريو لبنان و بالتالي السيطرة من الناحيتين الجنوبية و الشرقية و تضييق الخناق على الدول الخليجية، و توسيع دائرتها الإقليمية من أجل تفعيل سياستها الإقليمية و تحقيق مصالحها الحيوية، في مقابل تدخل قوات الخليج في معادلة النزاع اليمني من خلال عاصفة الحزم.

من الناحية الإستراتيجية، يتميز اليمن بالعديد من الخصائص المهمة في الثقل الإستراتيجي الإقليمي، أكثر مما يبدو على أنه بلد ضعيف مزقته الانقسامات المذهبية و القومية و الحروب أهمها الثقل الديموغرافي جنوب الجزيرة و المفتوح على البحر الأحمر و على بحر العرب، و التهديد الأمني الأخر الذي يمثله الصراع المذهبي في اليمن بين السنة و الشيعة، هو إضعاف الحكومة المركزية الذي يؤدي بدوره إلى إنقسام اليمن إلى دولتين، و هذا الوضع يمثل تهديدا جديا للأمن في منطقة الخليج خاصة بالنسبة للمملكة العربية السعودية و سلطنة عمان الدولتان الخليجيتان اللتان لهما حدود مشتركة مع اليمن[2].

---

[1]– الزيدية هم طائفة دينية إسلامية، تنسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وتواجدوا سابقاً في نجد وشمال أفريقيا وحول بحر قزوين، وتسمى أحيانا بالهادوية ولكنها تسمية خاصة بالفرع الوحيد المتبقي داخل الزيدية نسبة للإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين الرسي الهاشمي الذي حارب القرامطة وعقدت له الإمامة باليمن.، تاريخيا الزيدية اسم يطلق على مذاهب مختلفة (المطرفية, السالمية, القاسمية, المؤيدية, الصالحية, البترية, السليمانية, الناصرية, الجارودية, الحريرية, الهادوية...) وجميعها تتبنى فكرة الخروج على الحاكم الظالم ولم يبقى من المذاهب الزيدية سوى الهادوية وهو المذهب السائد في شمال اليمن .وتختلف الزيدية المعاصرة (الهادوية) فكرياً عن فرق الزيدية الاخرى المنقرضة، تنتشر الزيدية في شمال اليمن ويشكل أتباع المذهب الزيدي قرابة ثلث تعداد سكان اليمن خاصة محافظات صعدة وصنعاء وعمران وذمار والجوف وحجة وريمة و المحويت .وتتواجد أقلية زيدية صغيرة من مواطني السعودية في منطقة نجد ونجران وعسير وجازان وتهامة في جنوب السعودية .

[2]– محمد أحمد المقداد : تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية (العلاقات الإيرانية العربية دراية حالة)، مرجع سابق، ص 79.

ثالثا : إمكانية تفجر الصراع المذهبي في الدول الخليجية الستة

تعتبر هذه النقطة مهمة جدا في مسألة التهديدات الأمنية لمنطقة الخليج العربي و ذلك في حال انتقال الصراع المذهبي إلى داخل البيوت الخليجية خاصة التي تحتضن أقليات شيعية معتبرة مثل السعودية و الكويت و البحرين، و يكمن عنصر التهديد هنا في أن الشيعة موزعين ديموغرافيا في مناطق جغرافية حيوية لهذه الدول.

فالشيعة في السعودية يقطنون المنطقة الشرقية المطلة على الخليج و الغنية بالنفط، و تشهد حركة بحرية نشطة للسفن التجارية و العسكرية في نفس الوقت، و يوجد الشيعة في البحرين كأغلبية،و هي الدولة التي تستضيف على أراضيها مقر قيادة الأسطول الخامس الأمريكي، مما يعني أن أي اضطرابات مذهبية داخل البحرين سوف تثير تهديدات أمنية جدية.

إن المخاوف الناجمة عن الصراعات المذهبية القائمة و المحتملة في منطقة الخليج أو ما تسمى بصحوة الهلال الشيعي[1] التي يمكن أن تؤدي إلى إيقاظ المشاعر المذهبية داخل المجتمعات الخليجية التي لازالت تسيطر عليها الإعتبارات القبلية و العشائرية، سوف تتأثر بشكل كبير بموقف إيران منها التي تواجه هي الأخرى ضغوطا كبيرة بسبب البرنامج النووي.

[1]– مصطلح سياسي استخدمه الملك الأردني عبد الله الثاني بن الحسين للواشنطن بوست أثناء زيارته للولايات المتحدة في أوائل شهر ديسمبر عام 2004، عبر فيه عن تخوفه من وصول حكومة عراقية موالية لإيران إلى السلطة في بغداد تتعاون مع نظام الثورة الإسلامية بطهران و نظام البعث بدمشق لإنشاء هلال يكون تحت نفوذ الشيعة يمتد إلى لبنان .ورأى في بروز هلال شيعي في المنطقة ما يدعو إلى التفكير الجدي في مستقبل استقرار المنطقة، ويمكن أن يحمل تغيرات واضحة في خريطة المصالح السياسية والاقتصادية لبعض دول المنطقة.

ونقطة الضعف في التباينات المذهبية و الخوف من احتمال تصعيدها إلى خلافات سياسات وتهديدات أمنية للبقاء القومي لدول المجلس الخليجي، هي طبيعة سوسيولوجية مجتمعات هذه الدول نفسها، لأن الأنظمة الخليجية لم تطور إلى حد الآن التفاوض البيني بين المكونات الاجتماعية المختلفة كما هي موصوفة من قبل أنصار النظرية التفاعلية الرمزية[1] في علم الاجتماع، فمازالت تتحكم في هذه المجتمعات القواعد القبلية الصارمة التي تسقط ديناميكيتها على الاتقسامات و الاختلافات الاجتماعية الاخرى، حيث يمكن أن تدفع إلى خيارات أمنية خطيرة تهدد الوجود القومي للدولة في حد ذاته، يضاف إلى ذلك أن الحكومات الخليجية لم تطور كذلك اليات سلمية للتعاطي مع هذا النوع من الخلافات مثل تطوير نظام انتخابي و المشاركة السياسية و حقوق المعارضة السياسية، و كذلك حق المعارضة في تولي السلطة.

3- اختلال توازن القوى

من النتائج الأمنية التي ترتبت عن الإحتلال الأمريكي للعراق هو الخلل الكبير في ميزان القوى الإقليمي الذاتي، حيث بدأ الإختراق الإيراني الذي كان مكبوحا من قبل صدام حسين[2]، و وجدت الدول الخليجية على حدودها الشرقية وجها لوجه مع إيران، و خلقت هذه المعطيات وضعا استراتيجيا مهددا للأمن الخليجي، مما جعل تكبيل السياسة الأمريكية في المنطقة و جعلها تركز اهتمامها على سبل الخروج من الموقف الأمني والعسكري.

---

[1]- تعتبرُ التفاعلية الرمزية واحدةٌ من المحاور الأساسيةِ التي تعتمدُ عليها النظرية الاجتماعية، في تحليل الأنساق الاجتماعية. وهي تبدأ بمستوى الوحدات الصغرى(MICRO) ، منطلقةً منها لفهم الوحدات الكبرى، بمعنى أنها تبدأُ بالأفراد وسلوكهم كمدخل لفهم النسق الاجتماعي. فأفعالُ الأفراد تصبح ثابتةً لتشكل بنية من الأدوار؛ ويمكن النظر إلى هذه الأدوار من حيث توقعات البشر بعضهم تجاه بعض من حيث المعاني والرموز. وهنا يصبح التركيز إما على بُنى الأدوار والأنساق الاجتماعية، أو على سلوك الدور والفعل الاجتماعي. ومع أنها تَرى البُنى الاجتماعية ضمناً، باعتبارها بنىً للأدوار بنفس طريقة بارسونزParsons ، إلا أنها لا تُشغل نفسها بالتحليل على مستوى الأنساق، بقدر اهتمامها بالتفاعل الرمزي المتشكِّل عبر اللغة، والمعاني، والصورِ الذهنيةِ، استناداً إلى حقيقةٍ مهمةٍ، هي أن على الفرد أن يستوعب أدوارَ الآخرين.

[2]- الحبيل مهنا : صراع واشنطن و طهران و موازين الخليج، مجلة أراء، مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، أفريل 2012، ص 40-44.

يؤكد أنصار النظرية الواقعية و الواقعية الجديدة[1]، أن اختلال ميزان القوى هو أحد المصادر الكبرى لعدم الاستقرار في المنطقة كلها بحكم سباق التسلح الذي ينذر بتفجير الوضع الأمني في أي لحظة، و نؤكد على أن المنطقة الخليجية أصبحت أكثر خطورة بعد الإحتلال الأمريكي للعراق، بسبب تفجر العنف في المنطقة في كل الاتجاهات، و تمدد التهديدات خارج بؤر التوتر و الهشاشة التي أصبح عليها نظام ميزان القوى الإقليمي، و هناك وعي متزايد من قبل صناع القرار في المنطقة بالخطورة المتنامية داخل البيئة الإستراتيجية الخليجية، و من أهم مكونات و مسببات اختلال توازن القوى في منطقة الخليج نجد عدم التوازن في القوى، و التداخل بين الأدوار الإقليمية و الدولية، و في بعض الأحيان التناقض الشديد بينها مما يزيد من تصعيد الوضع الأمني، بالإضافة إلى صعوبة إيجاد نقطة توازن في علاقات القوى فيما بينها، مما أدى إلى عدم القدرة على بناء معادلة أمنية متوازنة.

ومما يعقد مشكلة الأمن في الخليج أكثر هو السياسات الأمنية و الإستراتيجيات التي تتبناها بعض الدول القوية في المنطقة، و المتمثلة في الضغط على الدول الصغيرة، بعدم الإستعانة بالقوات الأجنبية في إقامة التوازن الإستراتيجي الإقليمي و الحفاظ على الأمن، و في نفس الوقت عدم قدرة هذه الدول على المدى المنظور تحقيق أي نوع من التوازن، مما يعني انتهاجها للسياسات الواقعية القائمة على الدور الخارجي و الدخول في ترتيبات أمنية ثنائية أو جماعية مع القوى العظمى، التي لها مصالح مباشرة في المنطقة، و هي فعلا السياسة القائمة الآن بوجود القواعد الأجنبية و خاصة الأمريكية في معظم الدول الخليجية[2].

إن عدم الأمن الناتج عن اختلال ميزان القوى، سوف يكون أكثر أهدافه المحتملة تهديد الملاحة البحرية في مياه الخليج عن طريق غلق مضيق **هرمز**، و في حالة وقوع أي انزلاق أمني، فإن هذا التطور لن يبقى ضمن الحدود الإقليمية، و إنما يتوسع إلى مستوى الحرب الدولية.

---

[1]– تعتبر هذه النظرية أن تفاعلات الدولة في النظام الدولي يمكن تفسيرها من خلال متغيرات نظامية، مثل توزيع مقومات القوة بين الدول، وأيضاً كمتغيرات معرفية مثل الإدراك والفهم الخاطئ بسبب الضغوط النظامية ونوايا الدول الأخرى أو التهديدات، وكذلك متغيرات محلية مثل مؤسسات الدولة والتخب والعوامل المجتمعية داخل الدولة والتي تؤثر علي السلطة وحرية تصرف صناع القرار في السياسة الخارجية، و بخصوص توازن القوى فهي ترى أن عدم الثقة بين الدول وعدم القدرة علي المعرفة الدقيقة بقدرة الدول أو قادة الدول علي حشد قوة الدولة والدعم الشعبي يمكن أن يؤدي إلي نتائج غير متوقعة أو بسلوكيات تؤدي لأختلال توازن يؤدي لأختلالات في النظام الدولي، وصعود وسقوط القوى العظمى والحرب.

[2]– أشرف محمد كشك : تطور الأمن الإقليمي الخليجي: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص ص119و120.

فمكونات المشهد الإستراتيجي الأمنيفي منطقة الخليج متعددة، منها عدم الإستقرار الأمني في العراق و الصراع بين القوى الموالية لإيران و القوى التي تريد أن تكون جزء من المنطقة العربية، و البرنامج النووي الإيراني و احتمالات المواجهة مع الغرب، لكن أخطر هذه المكونات هو اختلال ميزان القوى القائم، يعني استمرار الوجود الأجنبي في المنطقة لتحقيق نوع من التوازن القسري، الذي يعني بدوره استمرار عدم الاستقرار.

مثل هذا الوضع الاستراتيجي يعتبر مناخا مناسبا لنزاعات إقليمية.و سوف تزداد المخاوف الخليجية من تبعات المشهد الإستراتيجي المتسم باختلال التوازن الحاد في القوى خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، دون وجود بوادر ظهور قوة إقليمية تملأ الفراغ ما عدا إيران التي تسعى لإقناع المجتمع الدولي و الخليجي خاصة بأنها مخولة لسد هذا الفراغ الإقليمي من خلال وتيرة التسليح النووي المتصاعدة في الآونة الأخيرة.

- **الخيارات الإستراتيجية على ضوء اختلال ميزان القوى الإقليمي**

الخيار المباشر لمعالجة اختلال ميزان القوى الإقليمي في المنطقة الخليجية هو الإستمرار في سباق التسلح الذي من الواضح أنه خيار لا يستوعب كل مكونات البيئة الإستراتيجية، و حتى في حالة بناء قوة خليجية مشتركة – و هو أمر مستبعد –، ليس من السهل تحقيق التوازن الاستراتيجي الذاتي، و أسباب ذلك متعددة لعل أهمها الإعتقادات الإستراتيجية التي يتبناها قادة الدول الخليجية، القائمة على عدم تفضيل خيارات الحرب الذاتية دون وكالة، و تدني احتمالاتها[1].

بالإضافة إلى السياسات المتبناة داخل مجلس التعاون بالتوجه نحو تطوير القدرات الاقتصادية والاعتماد على القوة الناعمة[2]، أما الخيار الثاني،فهو الاعتماد على إستراتيجية "التوازن عبر الشاطئ"، التي قضي مضمونها أن تقوم القوى العظمى بتحقيق التوازن في ميزان القوى الإقليمي، لكن دون التورط المباشر في البيئة الإستراتيجية المحلية للمنطقة، و يمكن تنفيذ هذه الإستراتيجية عن طريق العديد من

[1]– الفضالة خالد بن براهيم، أمن الخليج العربي في ظل التحديات الإقليمية، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية، البحرين، 2015. ص 10.

[2]– هو مفهوم صاغه جوزيف ناي لوصف القدرة على الجذب والضم دون الاكراه أو استخدام القوة كوسيلة للاقناع، تم استخدام المصطلح للتأثير على الرأي الاجتماعي والعام وتغييره من خلال قنوات أقل شفافية نسبياً والضغط من خلال المنظمات السياسية وغير السياسية.

الآليات منها بناء قواعد عسكرية حول المنطقة للتدخل السريع، و الهدف منها تحقيق توازن الرعب، كما يمكن أن يتحقق التوازن عبر الشاطئ من خلال الاعتماد على إستراتيجية تقوية الأطراف الإقليمية الحليفة التي تقوم بمهمة تحقيق التوازن الإقليمي، و لا تتدخل القوى الكبرى إلا في حالات الضرورة القصوى.

و إذا انتقلنا إلى الترتيبات المطروحة لتحقيق نظرية الأمن من الوجهة الخليجية، و خاصة بعد حرب الخليج الثالثة(2003)، (ناتو شرق أوسطي، إنشاء منتدى أمني إقليمي شبيه بتجمع الأسيان، شراكة أوروبية- أمريكية، حلف بغداد جديد...)، فإنها هي الأخرى تفقد مقومات النجاح و احتمالات فشلها، و ذلك نظرا للعوامل التالية :[1]

1- إن الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثالثة، أصبحت تتعامل مع قضية الأمن بوصفها شأنا داخليا أمريكيا، بسبب وقوفها و تحكمها في مصادر صنع القرار في هذه الدول، مما زاد من وتيرة تدخلها في الشؤون الداخلية و خاصة الأمنية لدول المنطقة الخليجية، بالإضافة إلى ممارسة الضغوط عليها من أجل تبني توجهات معينة تتماشى مع سياساتها، هذا التوجة الأمريكي أسهم في تحفظ بعض دول المجلس على السياسة الأمريكية، و من ثم عدم تحمسها للمشروعات الأمريكية الخاصة بأمن المنطقة نظرا لأنها تخدم المصالح الإستراتيجية الأمريكية أكثر من غيرها.

2- التوتر الذي يحكم العلاقات الأمريكية-الإيرانية، حيث تشهد هذه العلاقات حالات من المد و الجزر، و هذا قد يكون أحد أهم معوقات إيجاد نظام أمني خليجي مستقر، و لاسيما في ظل تصعيد الضغوط الأمريكية على إيران على خلفية الملف النووي، و لاشك في أن أي محاولة أمريكية لاستهداف إيران في المستقبل المنظور،قد تفاقم من حالة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة.

تثبت خبرة التجارب الأمنية السابقة في منطقة الخليج، التي طرحت لضمان أمن الخليج، أن وضع أي نظام أمني في الخليج لابد أن يأخذ في الحسبان مصالح جميع الأطراف في المنطقة دون

إقصاء أي طرف مهما كان وزنه في المنطقة[2]، فالترتيبات الحالية الخاصة بالأمن الخليجي تعبر بالأساس عن المصالح الدولية و خاصة الولايات المتحدة، و عن حقيقة تحولها إلى جار إقليمي لدول المنطقة،

[1]- الراوي، مهند، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية- دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، مرجع سابق، ص 95.

[2]- سيد سلمان صفوى، الدبلوماسية الثقافية والفنية، مختارات إيرانية، العدد160، ديسمبر2013، 69

بالإضافة إلى تعارض الرؤى بالنسبة إلى هذه الترتيبات سواء على المستوى الدولي (الولايات المتحدة،روسيا)، أو على المستوى الإقليمي (الدول الخليجية، إيران).

كانت لحربي الخليج الثانية و الثالثة تأثيرها الواضح على إعادة تكوين نمط التحالفات في المنطقة، فحرب الخليج الثانية أوجدت معادلة مختلفة من العلاقات بين الولايات المتحدة و دول المنطقة،

ارتبطت فيها دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات قوية مع واشنطن[1]، و كانت محورا رئيسيا في تنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة، أما العراق و إيران، فقد كانا هدفا للسياسة الأمريكية في المنطقة و تحديدا سياسة الإحتواء المزدوج التي اتبعتها واشنطن ضد الدولتين، بمعنى أن العلاقات الأمريكية الخليجية طبعها التعاون، بينما العلاقات الأمريكية الإيرانية العراقية طبعها التوتر و التوجس.

واستمرت هذه المعادلة قائمة حتى حرب الخليج الثالثة التي مثلت نمطا جديدا من التحالفات، فالعراق أصبح أكثر ارتباطا بالولايات المتحدة، بل أصبح ركيزة من ركائز الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة،سواء في أبعادها الأمنية أو السياسية.

4- التركيبة السكانية (العامل الديموغرافي)

يضاف إلى مصادر تهديد الأمن الخليجي، تحدي التركيبة السكانية ، لا يعدّ هذا التحدي أمراً مستجداً بالنسبة لدول الخليج العربي، فقد تنبه له عديد من الباحثين،منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وأشاروا إلى الدول الخليجية – وإن أدركت تلك الأخطار – قد وجدت في العمالة الوافدة بعض المكاسب،لعل من أبرزها : تحقيق إنجاز تنموي سريع يوفر وجودها تحريكاً لدولاب العملية الإنتاجية،واعتبارها مخرجاً لتبرير إخفاق بعض السياسات[2]، أو مبرراً لسن بعض قوانين الضبط الاجتماعي حفاظاً على الأمن والاستقرار الداخلي، كقانون العقوبات على سبيل المثال.

كما أن وجودها بكثافة عالية كان يعني وجود أغلبية محكومة لا مطالب لها سوى توفير فرصة للعمل والعيش،أما اليوم فقد تغيرت ملامح هذه الصورة،إذ أصبح وجودها يمثل ضغطاً على النظم الحاكمة

[1]- صالح خلف صالح : آثار الإجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية (1988-2008)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2010. ص 81.

[2]- عمر هشام الشهابي : اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية و تفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المستقبل العربي، العدد400، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 31-35

والشعوب في آن معاً،ففرص العمل تكاد تكون محدودة، وأزمة البطالة نالت من الجميع، كما أن منظمات العمل وحقوق الإنسان الداعمة لمطالب هذه العاملةقد شجعت أعداداً كبيرة منها على القيام بالإضرابات والمظاهرات وبعض أعمال الشغب، بالإضافة إلى استخدامها لحقوق العمالة وحقوق الإنسان بوصفها ورقة ضغط على حكومات الخليج، كما حدث مؤخراً من قبل الاتحاد الأوروبي[1].

كما أن أعداداً من هذه العمالة قد هددت من مطالب، فطالبت برفع أجورها وتحسين عقود عملها، الأمر الذي عرض بعض الحكومات الخليجية لضغوط داخلية وخارجية، هذا بالإضافة إلى مطالبة بعضها بحقها في التجنيس، كما جاء على لسان وزير العمل الهندي في اجتماع المنامة عام 2009، ما يعني تهديداً واضحة لهوية هذه المجتمعات وأمنها واستقرارها.

فضلا عن الخلل في التركيبة السكانية بدول الخليج الناجم عن طغيان نسبة العمالة الأجنبية على المواطنين والعمالة العربية فيها، وكذلك طغيان نسبة الذكور مقارنة بالإناث، ونسبة الشباب إلى باقي الفئات العمرية وهي أشكال للخلل لها مضاعفاتها الواضحة على الهوية العربية لهذه المجتمعات وعلى أمنها واستقرارها.

هذه الوضعية السكانية تطرح سؤالاً أساسياً يتعلق بمدى قدرة دول الخليج على اعتماد سياسات بخصوص هذه العمالة، من شأنها إصلاح ذلك الخلل والحفاظ على هوية المجتمع وأمنه واستقراره، من دون أن تؤدي مثل تلك الإجراءات إلى ردود فعل داخلية وخارجية قد تضر بالأمن والاستقرار الداخلي.

ثانيا : مكانة إيران في الإستراتيجية الأمنية الخليجية

تُواجه المُحاولات المُستمرة من جانب إيران لتطوير قُدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية بحذر كبير من جانب الدول الخليجية، وتنطوي التطورات المُتلاحقة في البرنامج الإيراني لتطوير قُدراتها النووية على انعكاسات إستراتيجية بالغة الأهمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي بصفة عامة ومنطقة الخليج العربي والدول المجاورة بصفة خاصة.

[1]– عمر هشام الشهابي : اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية و تفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 31–35.

حيثُ أن امتلاك إيران لإمكانيات صُنع القنبلة النووية يُساعد على تعزيز مكانتها الإقليمية على مستوى الخليج والشرق الأوسط،لذا قررت إيران أن يكون لها ترسانة خاصة بها من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية وأنظمة إطلاق الصواريخ الباليستية و الجوالة لحماية أمنها القومي[1].

و نستطيع القول أن توازن القوى قد تغير بشكل كبير جدا خاصة بعد حرب العراق سنة 2003، بعد سيطرة الولايات المتحدة على العراق، و خروج هذا الأخير من معادلة ميزان القوى الإستراتيجية الذي مال بدرجة كبيرة و ملحوظة لصالح إيران، لذلك فقد اعتبرت أن امتلاكها للسلاح النووي يعتبر أهم رادع لكل خطر محتمل.

لكن المشكل المطروح هو حول الضمانات حول عدم إتباع إيران لسياسة توسعية أو عدوانية و التأثير في المنطقة المحيطة بها، ما يحقق لها مصالحا الحيوية، لاسيما بسط السيطرة على مياه الخليج و منافذه البحرية، و الاحتمال الأرجح هو قد يكون البرنامج النووي الإيراني موجها ضد دول المنطقة الخليجية قبل أن يكون موجها ضد إسرائيل أو الولايات المتحدة، لأنه حتى لو امتلكت إيران السلاح النووي فلن تتمكن من ضرب إسرائيل و لا الولايات المتحدة.

وأن مهمة و وظيفة هذا السلاح لن تتجاوز أن تكون عملية ردع الدولتين عن مهاجمتها عسكريا، أو محاولة التفكير في تغيير نظامها بالقوة كما حدث مع العراق، و بالتالي يمكن القول أن امتلاك إيران للقدرات النووية يخدم الرؤية الإستراتيجية الأمنية الإيرانية.

و لا شك أن الاتجاه للأسلوب العسكري قد يؤدي إلى نتائج كارثية على المستوى الخليجي، حيث يرى المحللون أن إيران في إطار إستراتيجية الرد أو الانتقام سوف تسعى إلى استهداف الوجود و المصالح الأمريكية و الإسرائيلية في العالم و في منطقة الخليج بصفة خاصة[2].

و في هذا الخصوص تعتمد إيران على عاملين أساسيين هما الشيعة الذين يشكلون نسبة حوالي 12 في المائة من سكان دول الخليج الست الأصليين(32 مليون نسمة مجتمعة)، بالإضافة إلى موقع إيران الاستراتيجي في شمال الخليج العربي الذي يجعلها قادرة على تهديد الحقوق النفطية في السعودية و

[1]– عز الدين حسن، الحراك التاريخي و مستقبل سوريا و مجلس التعاون الخليجي، مجلة اراء، مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، أفريل 2017، ص 23–25.

[2]– المنصور عبد العزيز شحادة: أمن الخليج العربي بعد الإحتلال الأمريكي للعراق :دراسة صراع الرؤى و المشروعات، ص 580.

الكويت و العراق و الإمارات إنتاجا و نقلا، و التأثير سلبا في استقرار سوق النفط العالمية التي يسعى المنتجون و المستهلكون على حد سواء لاستقرارها و إبعادها عن أي متغيرات و تطورات، بالإضافة إلى تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت التوجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق[1].

ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى(الهند و باكستان و الصين)، و في الشمال هناك روسيا، و بالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب، و هذا راجع إلى مدى الخلل في القدرات التسليحية للدول الخليجية مقارنة بالتسلح الإيراني، و يضاف إلى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدم في القوات المسلحة أو الإلتزام بالحياة العسكرية، كما أنهم يفتقرون بصفة عامة للخبرة القتالية[2].

ثالثا: الرؤية الإستراتيجية الموحدة لدول مجلس التعاون

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، قبلت دول مجلس التعاون بوجود قوات أجنبية لمواجهة أي تحديات أو تهديدات محتملة من جانب النظام العراقي السابق، مع أن هذه الرؤية أصابها نوع من التغيير بعد الحرب على العراق، و حدث نوع من الاختلاف بين بعض دول المجلس حول كيفية التعاطي معه، بين متحفظ على الوجود الأمريكي بعد حرب العراق، و مؤيد للوجود، مما يعني انقسام في الموقف الخليجي العام إزاء النظرة الأمنية، مما يشكل تهديدا لأمن و استقرار المنطقة نتيجة لهذا الانقسام[3].

بالإضافة إلى غياب التصور المشترك للتعاطي مع إيران، و ربما يرجع ذلك إلى وجود نوع من التعارض الجزئي بين الموقف الجماعي الذي تعبر عنه دول المجلس في القمم و الإجتماعات الرسمية، و بين الموقف الذي تتخذه بعض الدول الخليجية منفردة إزاء العلاقة مع إيران.

ففي الوقت الذي يأتي فيه الموقف الجماعي للمجلس أكثر تشددا كما تظهره البيانات الختامية للقمم الخليجية، و الذي يؤكد أن تطور العلاقات مع إيران لن يكون على حساب قضية الجزر، أو دعم

[1]- كامران كرمى، التداعيات الإقليمية للتطورات اليمنية، مختارات إيرانية، العدد171، يناير2015، الصفحات 38- 40.

[2]- كامران كرمى، التداعيات الإقليمية للتطورات اليمنية، المرجع السابق، ص 38-40.

[3]- حسن يوسف محمد، أثر العلاقات السياسية بين قطر وإيران علي أمن الخليج: دراسة للفترة منذ1995، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013، ص 121.

الإمارات فيها، بل يؤكد على أن هذه القضية قضية خليجية، و يؤكد دعم المجلس كمؤسسة لحق الإمارات في الجزر، فإن السياسات المنفردة التي تتبعها بعض دول المجلس إزاء التقارب مع إيران تتعارض في بعض الأحيان مع الموقف الجماعي و تتسبب في إحداث توترات في العلاقات البينية[1].

أضف إلى ذلك، العنصر الأهم و هو افتقار دول مجلس التعاون إلى إستراتيجية دفاعية موحدة، فكل التداعيات الإقليمية و حتى الدولية، تحتم على دول المجلس و تدفع بها إلى ضرورة تبني إستراتيجية دفاعية موحدة، و إعادة تكوين قواتها المسلحة.

فهناك فجوة بين ما يتم الاتفاق عليه سواء في القمم الخليجية، أو مؤسسات العمل الخليجي المشترك، وبين ما يتم تطبيقه على أرض الواقع، و يعود تعثر دول مجلس التعاون في بلورة إستراتيجية دفاعية موحدة بالأساس إلى عدم تمكنها من الاستغناء عن الوجود الأجنبي لضمان أمنها و استقرارها.

و يمكن أن نعزو الأسباب الداعية إلى ذلك في افتقار التعاون العسكري الخليجي المبني على الأسس المستقرة التي يقوم عليها أي تخطيط عسكري جماعي لمواجهة مصادر التهديد القائمة أو المخاطر المحتملة، بالإضافة إلى بطء الإجراءات العسكرية المشتركة سواء قبل إقرارها أو بعد الاتفاق عليها، و يرجع ذلك إلى وجود نزعة فردية تميل إلى عدم بناء أي قوة عسكرية مشتركة، كما أدى اعتماد دول مجلس التعاون على الاتفاقيات الأمنية و الدفاعية مع الدول الأجنبية سواء بصورة علنية أو سرية، و ذلك بوصفها الضمانة المثالية لأمنها إلى تقاعس هذه الدول و تراخيها عن تطوير إستراتيجيتها الدفاعية[2].

و يحوز موضوع النظير الأمنية الخليجية اهتمامات السياسة الدولية عموما و السياسات الخليجية على وجه خاص، ففي معظم التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة منذ الحرب الإيرانية مرورا بأفغانستانو الحرب الأمريكية البريطانية على العراق، و انتهاء بتنامي ظاهرة الإرهاب و تداعيات الملف النووي الإيراني، دون إغفال الصراع العربي الإسرائيلي.

[1]– حسن يوسف محمد، أثر العلاقات السياسية بين قطر وإيران علي أمن الخليج: دراسة للفترة منذ1995، ص 123.

[2]– أشرف محمد كشك : تطور الأمن الإقليمي الخليجي: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص ص 119 و 120.

كان موضوع النظرة الأمنية الخليجية يطرح نفسه كأهم تحدي تواجه دول المنطقة، إذ أثارت هذه التفاعلات إشكاليات حول مدى ارتباط الأمن الغربي بمنطقة الخليج التي تمد العالم ب حوالي 60%، من احتياطاته الطاقوية، و أن أي تهديدات للمنطقة سوف تنعكس بطبيعة الحال على العلاقات الخليجية الإيرانية، العلاقات الخليجية الدولية و الإقليمية و العلاقات الإيرانية الدولية و الإقليمية .[1]

[1]– الطاير عبد الله بن موسى: منطقة الخليج بين سلاح إيران و فاتورة الحماية الأمريكية،مجلة آراء حول الخليج، العدد 21،ص ص 65،72.

الفرع الثاني : الرؤية الأمنية الإيرانية و رسم الأدوار الجديدة

تدفع البيئة السياسة بمتغيرات تؤثر في صناعة القرار واتجاهاتها، كما تؤثر في أدوار الأطرفالفاعلة، وفي تطور هذه الأدوار من مرحلة إلى أخرى بل من قرار إلى آخر، ويتحرك النظام الإيراني في إطار بيئة سياسية تدفع إليه بيئته بمتغيرات تؤثر في مضمون عملية صنع القرار واتجاهاتها الرئيسية، وفي حالة الرؤية الأمنية الإيرانية، تأثرت هذه الرؤية مباشرة بالتشابك بين الدائرة الإيرانية من جهة، والدوائر الإقليمية والدولية من جهة أخرى في الجغرافيا والتاريخ والحضارةوالاقتصاد والتركيبة السكانية والثقافة السياسية، فبقدر ما ولَّد التقاطعمن مصالحَ واهتمامات تتردد بين التكامل والتنافر، تعددت بالتالي وسائل تحقيقها بين التناسق والصراع.

أولا: الإيديولوجية الدينية كمحرك للرؤية الأمنية الإيرانية

عند دراسة فكر الخميني قائد الثورة الإيرانية يجب التركيز على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي : فكرة الحكومة الإسلامية، ومبدأ الحياد، والأممية الدينية، فهذه المفاهيم ارتبطت بقضايا أعم وأشمل، ولكن كان دائماً هناك تناقض بين ما تراه إيران مصلحةً قومية له والتزامها الأيديولوجي بخط الخميني قائد الثورة، وتأثرت المنطقة الشرق أوسطية بهذه المنطلقات بشكل مباشر، مما انعكس على مسار العلاقات الإيرانية العربية والدولية والإقليمية على حسب هذه الانطلاقة الإيديولوجية[1].

ويعتبر الخميني أن خير الحكومات هي الحكومات الإسلامية، ويرى أن النظام الجمهوري هو أفضل البدائل التي ستوصلنا إلى المحتوى الاجتماعي للنظام السياسي ويحقق تقدم وازدهار المجتمع،والحكومة الإسلامية عند الخميني حكومة دستورية، تعنى التقيد بالأوامر الإلهية والسنة النبوية، وليست النصوص الوضعية،وبالتالي فالبرلمان هنا يحول شرع الله إلى قواعد وإجراءات وقوانين قابلة للتطبيق ولا يشرع بنفسه، فلا مشرع غير الله و بالتالي فالمشرع هنا هو الله وليس الشعب[2].

أما الأمر الثاني فهو يتعلق بدور الفقهاء في تلك الحكومة حيث إنهم يأتون على رأس تلك الحكومة الإسلامية، ويتخلص فكر الخميني في نظرية ولاية الفقيه ومؤداها أن الحكام الحقيقيين هم الفقهاء،وأما السلاطين فهم مجرد عمال لهم،أججت ولاية الفقيه الخلافات السياسية، وهو ما تلقفه المحيط

[1]– بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في، د. جمال السويدي(محرر)، إيران والخليج: البحث عن الإستقرار(أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1996) ص 73 .

2– بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص 74.

السني بالشك والريبة والشعور بالتناقض بين الأمنين القومي العربي و الخليجي تحديدا والقومي الإيراني، خصوصاً أن الأنظمة العربية عموماً تحاول إقصاء الإسلام السياسي، والتي تسعى لتشكل بديلاً سياسياً للأنظمة القائمة.

- **فكرة الأممية الدينية**

انتقد الخميني النعرات القومية التي تقسم العالم الإسلامي إلى ترك و أكراد و عرب و فرس، وأرجع إثارتها إلى تآمر القوى العظمى التي لا همَ لها إلا بعث مشاعر العداء والكراهية بين المسلمين، ولكن هذا النقد الحاد الذي وجهه لمفهوم القومية، وتمييزه بينه وبين مفهوم الوطنية، لم يتمتع بانبهار الشخصية القومية الإيرانية، وأهم من ذلك لم يعصم بعض مؤسسات الدولة – خاصة في السنوات المبكرة الثورة – عن التعبير عن شدة مشاعرها القومية[1].

وقد كانت من أهم أسباب حرب الخليج الأولى (1980-1988) فكرة القومية ومدى معارضة الخميني لها، واعتبار العراق دولة داعية لتلك الفكرة، وقد ميَز الخميني بين الفكرة القومية المثيرة للعداوات بين المسلمين وحب الوطن المثير للحمية في الدفاع عن الأرض، و رغم رفض القومية كأساس لوحدة الأمة لم تحدد الثورة الإسلام كالمكون الأساس لوحدة الأمة، وإنما حددت المذهب الجعفري كمذهب، وهذا كرس مرة أخرى الشعور بالانفصال مع العالم العربي السني.

إن فكرة الأممية على أساس المذهب الشيعي الإثنى عشر، هو مرتكز ثابت من مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية، ولازالت الأمة العربية متأثرة من محاولات إيران نشر المذهب، سواء على مستوى الدعم الشعبي كما في البحرين أو على المستوى الرسمي كما في سوريا واليمن.

- **فكرة الحياد**

تبنى الخميني فكرة الحياد من محتوى إسلامي عبر محددات شرعية هي عدم جواز الخضوع لغير الله – سبحانه وتعالى – أي لا قوة من شرق أو غرب، وتآمر القوى العظمى على الإسلام كدين وعلى المسلمين كأمة، وهو ما يستوجب ألاَّ نسمح لها أن تحكم بلادنا،والحفاظ على الهوية الذي لا يتأتى إلا

[1]– فتحي ممدوح أنيس: الأمن القومي الإيراني:مصادر التهديد و آليات المواجهة، مرجع سابق، ص 83.

بمقاومة محاولة مسخها وتحويل المسلمين إلى عملاء، والترابط الوثيق بين الدين والسياسة ورفض فصلها كأثر من أثار التبعية للخارج.

فإن فكرة الحياد تعتبر أيضاً ركيزةً من ركائز السياسة الإيرانية والتي أسهمت في تعاظم استقلال إيران السياسي، لم تنعكس هذه الفكرة على الدول المجاورة بصورة إيجابية، وذلك بسبب طبيعة العلاقات والتحالفات، خصوصا أن إيران حاولت توظيفها لتدعم مركزها الإقليمي، وبناء تحالفات تكرس هيمنتها مما أدى إلى تأجيج الصراع على النفوذ في الإقليم[1].

ثانيا : محدد القوة الإيرانية و التوازنات الإستراتيجية

إن القوة النسبية و القوة التي توضع في موازين القياسات الإستراتيجية، ليست قوة مطلقة، بل هي قوة تقارن بقوة الدول الأخرى في الدائرة الإقليمية، خاصة المجاورة لها، أو تتعارض مع مصالحها القومية، فقوة الدولة مركب شمولي يدخل في مكوناته العناصر الرئيسية التي تقوم عليها الدولة، و أهمها جغرافيا الدولة، الخصائص الجيو– سياسية، والقوة الاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى القوة السياسية ممثلة في النفوذ الداخلي والخارجي[2].

لذا، فقد سعت إيران إلى بناء قدراتها الذاتية، كقوة إقليمية كبرى من خلال إستراتيجية امتلاك كل أدوات القوة، سواء الصلبة أو الناعمة، و طبعا كان للخليج حصة الأسد من تلك الإستراتيجية، فسياسيا استخدمت إيران القضايا الرئيسية محل الخلاف و النزاع بينها و بين الدول الخليجية، كأوراق ضغط في إستراتيجيتها لمواجهة الولايات المتحدة، و شكلت التهديدات التي فرضها النظام الإيراني في محاولاته لتوجيه التفاعلات الدولية في منطقة الخليج مصادر خطر بالنسبة للولايات المتحدة و مصالحها، فيما كانت الأخيرة بدورها تسعى إلى احتواء الدور و القدرات الإيرانية، و التعامل مع إيران كمصدر تهديد باعتبارها قوة طامحة للهيمنة الإقليمية.

كما أن إيران استمرت في التأكيد على أن سياستها تجاه دول الخليج ترتكز على التزامات دورها كقوة إقليمية مقاومة لكافة أشكال الهيمنة العالمية على منطقة الخليج، و في الفترة التي تراجعت فيها أهمية الخطاب الإيديولوجي، داخليا و خارجيا، بما يعني تراجع سياسة تصدير الثورة، استمرت إيران في

[1]– فتحي ممدوح أنيس: الأمن القومي الإيراني:مصادر التهديد و آليات المواجهة، مرجع سابق، ص 87.

[2]– إبراهيميان أروند، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب، الكويت، 2014، ص 222–223.

استخدام العامل الديني كقوة ناعمة لخلق بيئات حاضنة تتقبل و تؤيد طرحها و مشروعها في العالم العربي، و انعكس ذلك في شكل دعمها للشيعة في دول الخليج العربي.

أما على صعيد القوة الصلبة، و من أجل امتلاك الأدوات التي تمكنها من أن تصبح لاعبا أساسيا في المنطقة، طورت إيران من قدراتها العسكرية، و برنامجها النووي، الذي أضحى من الحقوق الإيرانية الثابتة في الرؤية الرسمية و الشعبية، كما أنه وثيق بالرؤية الإستراتيجية لدور إيران الإقليمي، و سعيها للقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن المنطقة الخليجية، و تعزيز الموقف الإيراني في القضايا المتعلقة بهذا الأمن[1].

ففي العام 2005، حاول النظام الإيراني استغلال كل مصادر القوة الناعمة و أدواتها التي تتمتع بها إيران ضمن إستراتيجية و رؤية أمنية واضحة، و لقد وضع النظام الإيراني فيذلك العام وثيقة تعرف بـ" **الإستراتيجية الإيرانية العشرينية (2005-2025)**، أو الخطة الإيرانية العشرينية، التي تعتبر أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني، حيث تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين سنة[2].

وتهدف إلى تحويل البلاد إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب أسيا، أي المنطقة العربية تحديدا التي تشمل شبه الجزيرة العربية، و بلاد الشام، و سيناء، و تنص الوثيقة على أن **طهران** ستحظى بخصوصية على المستوى الدولي، و تتحول إلى قوة دولية، و مصدر إلهام للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليميا في العام 2025، لتحتل إيران المرتبة الأولى في منطقة جنوب غرب أسيا اقتصاديا، وعلميا، وتكنولوجيا، وتصبح نموذجا و لاعبا فاعلا و مؤثرا في العالم الإسلامي ككل، و المنطقة الخليجية بصفة خاصة.

هذا التوجه الذي من الممكن تسميته بالتوجه نحو الإقليمية الجديدة، أعطى أهمية مباشرة لامتداد إيران الإستراتيجي الأبعد في المنطقة التي تحظى فيها إيران بمكانة إستراتيجية و علمية تجعلها فاعلا محوريا في هذه المنطقة، كما أن له تأثيرات مباشرة على الفكر الإقليمي الإيراني، و هو ما بدا جليا في الوثيقة الإيرانية، و ما طرحته من تصورات، و ما حددته من أهداف، فإيران تستطيع (حسب الوثيقة)

[1]- نوفل منير، أثر متغير النخبة علي السياسة الإيرانية اتجاه دول الخليج 1989-2008، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011، الصفحات 237-238.

[2]- نوفل منير، أثر متغير النخبة علي السياسة الإيرانية اتجاه دول الخليج 1989-2008، نفس المرجع، ص 238.

باعتبارها مركز قوة، و عن طريق اذرهار مكانتها، أن تحدث توازنا استراتيجيا في المنطقة، حيث يصبح بإمكانها التحكم في اللاعبين الذين يعيقون إعادة رسم الأدوار الإقليمية، كما أنها تستطيع المحافظة على أمنها، و سائر دول المنطقة في إطار التعاون الإقليمي دون السماح لأي طرف كان سواء إقليمي أو دولي تهديد مكانتها الإقليمية[1].

هذه الإستراتيجية التي أسست على تصور لدور إقليمي أكثر فعالية و تمددا بمستويات من التعاون الإقليمي بمحورية إيران، من أجل تسوية الخلافات بشتى مجالاتها، أربكتها حركة التغيير التي أصبحت تجتاح المنطقة منذ العام 2011، فقد أثرت على تركيبة التحالفات الإقليمية، بما جعلها أكثر تعقيدا،و فرضت ضرورة إعادة الحسابات وترتيب الأولويات لكل دول الإقليم، خاصة التي تمثل بسياستها و حجمها و توجهاتها محورا فعالا في المنطقة[2].

في بداية انطلاق موجة التغيير، حاولت إيران استخدامها لصالح إعادة بناء و تركيب التحالفات الإقليمية بما يزيد قوة و مساحة التحالف، و استغلال تغيير بعض الأنظمة لكسب دول على الجانب الأخر من الشاطئ، و تحديدا مصر التي اعتبرت أن سقوط نظام حسني مبارك الموالي للغرب، و معه نظام بن علي في تونس، يقدم مؤشرا على فشل الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة، و تدعمها العديد من القوى الإقليمية في المنطقة، بغرض عزل إيران، من أجل كبح طموحاتها النووية و الإقليمية.

لذلك اندفعت إيران للحديث عن ولادة شرق أوسط جديد في المنطقة على أنقاض الأنظمة التي سقطت، واستدعت في هذا الموقف مشروعها لإقامة شرق أوسط إسلامي، الذي تبنته في مواجهة مشروعات الولايات المتحدة عقب احتلال العراق كمشروع الشرق الأوسط الكبير و الشرق الأوسط الجديد، و يعتمد المروع الإيراني على محورين الأول إيديولوجي يتمثل في إيمان النظام الإيراني بحتمية قيام الحكومة العالمية الإسلامية، و بضرورة اضطلاع إيران بدور قوي في التمهيد لذلك، و الثاني استراتيجي يتصل بمحاولات إيران تكوين حزام أمني يكون بمثابة حائط صد لكل المحاولات التي يبذلها خصومها لاختراقها أو التأثير عليها عن طريق دول الجوار.

لكن تطور الأوضاع، تحديدا في سوريا، التي تصر إيران على أهميتها الإستراتيجية، حتى أنها أصبحت إلى جانب اليمن إحدى مجالات الصراع بين إيران و دول الخليج، ثم عودة مصر للانضمام إلى

[1]– محمد السعيد، إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري، سياسة دولية، العدد201، يوليو2015، ص 94.

[2]– إبراهيميان أروند، تاريخ إيران الحديثة، مرجع سابق، ص 223.

الصف الخليجي، بعد إسقاط جماعة الإخوان، فضلا عن التغييرات الداخلية في إيران المتعلقة بتأثير الحصار، و مسار التفاوض بشأن النووي، بالإضافة إلى وصول التيار الإصلاحي للرئاسة، كل هذه المعطيات دفعت بإيران إلى ترتيب أولوياتها والنظر في أدواتها بخصوص نظرتها الإقليمية[1].

ثالثا: أمن منطقة الخليج من المنظور الإيراني

بعد الثورة الإيرانية، كان اهتمام إيران بأمن الخليج جزء من نظريتها الأمنية الإقليمية المرتكزة على أسس عقائدية وسياسية وفكرية و أمنية، و في إطار سعيها لإعادة رسم خريطة القوى في المنطقة، وطبيعة رؤيتها لمصادر التهديد، فقد رأت أن مشروعها مستهدف من طرف الولايات المتحدة المعنية بالسيطرة على الخليج، والعراق كمنافس إقليمي، و الذي كانت الحرب معه تهدف إلى تغيير توازن القوى الإقليمية في المنطقة، من خلال محاولة كلا الطرفين، و الدولتين الأكبر في الإقليم إضعاف الطرف الأخر، و فرض مفهومه الخاص للأمن الإقليمي الخليجي.

تمثل رؤية إيران للنظام الأمني الخليجي جزء من رؤيتها لدورها الإقليمي ومصالحها، وأمنها القومي، وما نفذته من سياسات أمنية ترجمة تلك الرؤية، وما استخدمته من أدوات، تغيرت بتغير الظروف الإقليمية والفاعلين الإقليميين[2]، لكن الرؤية بقيت ثابتة، وهي أن إيران القوة الأكبر في منطقة الخليج، وصاحبة الحق في قيادة منظومته الأمنية التي ترى عدم تدخل أي طرف أخر فيها بخلاف الدول الثمانية المتشاطئة.

كما أن ملف الأمن مثل أحد أهم نقاط الخلاف بين إيران من جهة، و دول الخليج و الولايات المتحدة كفاعل رئيسي من جهة رئيسي، حول منظورين للنظام الأمني الخليجي، أحدهما يعتبر الوجود الأجنبي ضامنا لأمن الإقليم، والآخر ممثلا في إيران، يعتبر نفسه الأقدر على حماية و حفظ الأمن في الأقليم، و لها من المبررات والمقومات ما يجعل من حقها أن تضع نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها و طموحاتها[3].

[1]– رائد حسن سليمان، تأثير العلاقات السورية الإيرانية علي القضايا العربية 1997– 2011، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012، ص 123.

[2]– رائد حسن سليمان، تأثير العلاقات السورية الإيرانية علي القضايا العربية 1997– 2011، مرجع سابق، ص، 125.

[3]– مصطفي شفيق مصطفي، قياس قوة الدولة الإيرانية وتوازن القوى في منطقة الخليج، مرجع سابق،ص 131.

فيما لا تقتصر رؤيتها بشأن الأمن في الخليج على أن الوجود الأمريكي في المنطقة أمر غير مرغوب فيه فحسب، بل تؤكد أيضا أنه تهديد أساسي لإيران و للأمن في الخليج، و لقد ساعد الغزو العراقي للكويت إيران على أن تدفع باتجاه فرض تصوراتها عن أمن الخليج، مستغلة سعي دول مجلس التعاون الخليجي إلى موازنة القوة والخطر العراقي، و عليه، فقد استأنفت معظمها علاقاتها الدبلوماسية مع إيران مطلع العام 1991، في محاولة من الطرفين لتدفئة العلاقات، تبدت في الزيارات المتبادلة بين مسؤولين إيرانيين وخليجيين».

وبعد حرب تحرير الكويت، أضحى الصراع داخل مستطيل التوتر للنظام الإقليمي الخليجي، الذي يجمع إيران و دول مجلس التعاون الخليجي الست، مرتبطا بالصراع الإيراني مع الولايات المتحدة التي أضحت فاعلا محوريا في تفاعلات هذا النظام، منذ قيادتها لحرب تحرير الكويت، فقد كان صراعا للهيمنة على هذا النظام، بعد أن تم تدمير القدرات العسكرية العراقية[1].

وفي ظل الإصرار الأمريكي على لعب دور القوة العظمى المهيمنة في الخليج، فإن المواجهة بينها و بين إيران يمكن إدراجها ضمن إطار الصراعات الصفرية، حيث يسعى كل طرف إلى إبعاد الطرف الأخر عن مجال التأثير في معادلة توازن القوى في الخليج، فإيران تنظر لنفسها باعتبارها قوة إقليمية طامحة.

كما أن ارتباط أمن إيران بأمن الخليج، جعلها تسعى إلى التأثير في التوازن الإقليمي بإبعاد القوى الأجنبية عن معادلة الأمن الخليجي، خشية تدخل أوسع نطاقا للقوى الخارجية، و من التزايد في مشتريات السلاح من جانب أكثرية دول المنطقة، و من النفوذ المهيمن للغرب، لذلك لم تتوقف عن المطالبة بزوال أي صورة من صور بقاء القوات الأجنبية، و ضرورة ترك أمن الخليج لمسؤولية دوله، فيما رأت أنها الأقدر من سواها على حمايته.

ارتبطت سيطرة إيران بالخليج الفارسي التي هي إحدى ركائز الإستراتيجية الإيرانية، بالوجود الأمريكي في الخليج الذي شكل مصدر تهديد لأمنه القومي، و مع الإحساس بالخطر الإيراني من تكرار تجربة الحرب مع العراق، و احتمالات امتداد الخطر من الوجود العسكري بمياه و أرض الخليج، فرض

[1]- مصطفي شفيق مصطفي، قياس قوة الدولة الإيرانية وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي، مرجع سابق، ص 132.

عليها ضرورة امتلاك قدرات عسكرية و اقتصادية، تفوق حاجتها الدفاعية للتأثير في التوازن الإستراتيجي الإقليمي[1].

لذلك تداخلت رؤية إيران لأمن الخليج مع رؤيتها لعلاقاتها بالغرب مستندة في ذلك إلى تبنيها إستراتيجية إقليمية تتعارض مع إستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة، و تتمثل أساسا في الرفض التام للوجود العسكري الغربي عموما و الأمريكي على وجه الخصوص في منطقة الخليج، ورؤيتها لإسرائيل باعتبارها الخطر الأكبر على أمنها، و استمرار دعمها لحركات المقاومة المناهضة لإسرائيل، سواء داخل الأراضي الفلسطينية أو في الأراضي العربية، و هي ذاتها الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تعمل على استبعاد إيران من النظام الأمني الخليجي و احتواء قدراتها الإستراتيجية و العسكرية.

[1]– محمد بدري عيد : مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية بعد الإتفاق النووي،مرجع سابق، 7.

المطلب الثاني: سيناريوهات العلاقة بين الطرفين و مستقبل المنطقة في ظل المتغيرات الراهنة

ترتبط الدراسة الإستشرافية بالمعطيات الماضية و الراهنة من أجل القدرة على بناء تصور متكامل للموضوع محل الدراسة، و نحن في هذا المطلب الأخير سنسلط الضوء على الرؤية الإستشرافية أي المستقبلية للعلاقات الإيرانية الخليجية من خلال إبراز أهم المحددات المتحكمة في العلاقة المستقبلية بين إيران و الدول الخليجية، بالإضافة إلى سيناريوهات العلاقة، أي إلى أي إحتمالات سوف تؤول هذه العلاقة و نحن بحكم تحليلنا السابق المتضمن محددات العلاقة الإيرانية الخليجية، الرقابة و التوازن كمحرك للعلاقة الإيرانية الخليجية، و أخيرا تحولات البيئتين الدولية و الإقليمية و تأثيرها على مسار العلاقات، خلصنا إلى أن هذه العلاقة سوف تحتمل ثلاثة سيناريوهات، الأول سيناريو الركود و الجمود، الثاني سيناريو التعاون و الإنفتاح، أما السيناريو الأخير فهو سيناريو التصعيد و التأجيج في العلاقة.

الفرع الأول: المعايير الرئيسية لنسق العلاقات الإيرانية الخليجية المستقبلية

ترتبط المعايير الرئيسية للنسق المستقبلي بعدة عوامل و محددات أهمها التطورات على المستوى الداخلي لكل طرف، بالإضافة إلى المتغيرات الإقليمية، و ظهور كثير من المسارات على عدة مستويات، ستشكل محددات لتوجه تلك العلاقة نحو أحد السيناريوهات السابقة الذكر.

أولا: العلاقة بين الحرس الثوري الإيراني و الحكومة الإيرانية

بعد أن كان الرئيس الإيراني **حسن روحاني** يتعرض لهجمات المحافظين المتشددين، يبدو وكأنه كسب دعمهم في خطوة لا تعكس اقتناعا منهم بحديث **روحاني** الأخير على ضرورة الوحدة الوطنية لمواجهة الصعوبات التي تمر بها إيران، بل تكتيك يحتاج إليه المحافظون في محاولة لتجاوز مأزق الإحتجاجات التي تهز البلاد منذ 2017، و أيضا في محاولة للظهور بمظهر النظام القوي في رسالة موجهة للأطراف الدولية و الإقليمية و الخليجية التي تشكك في مدى ترتيب البيت الإيراني.

خصوصا و أن إيران على عتبة مراجعة الاتفاق النووي مع الأوروبيين و العقوبات عليها، و في مؤشر لافت إلى هذا التغيير، وجه الجنرال **قاسم سليماني** قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني المكلف بالعمليات الخارجية رسالة أشاد فيها بموقف **روحاني** الذي كان قد صرح في "**بورن**"، أن بلاده

تعتبر الكيان الصهيوني غير شرعي، و عبر عن شكوك حول قدرة الولايات المتحدة على منع إيران من تصدير نفطها[1].

و جاءت هذه التصريحات ضمن جولة أوروبية للرئيس الإيراني لكسب ضمانات اقتصادية لقاء يقاء بلاده ضمن إطار الاتفاق النووي الموقع في 2015، بعد انسحاب الولايات المتحدة منه في شهر ماي الماضي، حيث فسرت هذه التصريحات على أنها تهديد بإغلاق مضيق **هرمز** عند مدخل خليج العرب، حيث يمر نحو 30 في المائة من النفط العالمي الذي يتم نقله بحرا[2].

و كان **روحاني** الذي عبر عن رغبته في الإصلاحات الاقتصادية على المستوى الداخلي الإيراني من خلال تطوير القطاع الخاص، قد وجه عدة انتقادات للنفوذ الذي يمارسه الحرس الثوري في عدة مجالات في إيران، و يعتبر **روحاني** الرئيس المحافظ المعتدل الذي أعيد انتخابه في 2017، بدعم من الإصلاحيين من أبرز مهندسي اتفاق **فيينا** مع وزير خارجيته **محمد جواد ظريف**، و هو الاتفاق الذي عارضه بشدة الحرس الثوري و التيار المحافظ.

و تعرض الرئيس الإيراني منذ ولايته الأولى لهجمات المحافظين الذين يرون أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي دليل على أن ريبتهم و شكوكهم إزاءها مبرر لها، كما تعرض **روحاني** إلى اتهامات من منافسيه بأنه تخلى عن الطبقات الاجتماعية الأكثر فقرا، و ذلك بعد اندلاع احتجاجات في العديد من المدن الإيرانية احتجاجا على السلطات و على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي.

و في النصف الثاني من يونيو، بلغ التوتر الداخلي حدا دفع ببعض النواب المحافظين المتشددين إلى المطالبة ببدء آلية لإقالة روحاني، و ذلك بعد تراجع جديد لسعر صرف الريا ل و تظاهرات ضد السلطة في **طهران**.

لكن، و في تحول لافت، كتب **حسين شريعة مداري** رئيس تحرير صحيفة كيهان القريبة من مكتب المرشد، و تعتبر متحدثة بلسان المحافظين " علينا أن نضع خلافاتنا جانبا لأن الأمر يتعلق الآن بالمصلحة الوطنية وبقاء الأمة".

[1]– سلامة معتز : العقائد و المشروع التوسعي لتركيا و إيران يعرقلان الحوار الخليجي مع الدولتين، مرجع سابق، ص 6–9

[2]– نفس المرجع، ص 9.

و كنا قد أظهرنا في المحاور السابقة مدى ارتباط السياسة الخارجية الإيرانية بالمؤسسة العسكرية، لذلك يعتبر هذا المحدد من أهم محددات مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية، لأن الاستقرار الداخلي الإيراني أو حتى الخليجي على حد سواء من شأنه أن ينعكس و يؤثر على التوجهات و السياسات و الإستراتيجيات وفق المعايير الداخلية و الإقليمية و حتى الدولية فالسؤال المطروح في خضم هذه الظروف الإيرانية الداخلية هو هل تدفع إضطرابات إيران على المستوى الداخلي و الحصار الدولي عليها إلى إشعال حرب بالوكالة في المنطقة؟.

ثانيا: التغير المتبادل في السياسات بين الخليج و إيران

نجمع كلنا على أن العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربية على الرغم من تأرجحها بين التقارب والتصادم والجمود، فهي تحتل قائمة أولويات السياستين الخارجيتين لضفتي النزاع (الدول الخليجية و إيران)، و إن كان تولي **روحاني** السياسة في إيران، و عزمه على توطيد التعاون، و دعم التقارب، و دفع العلاقات الإيرانية الخليجية في اتجاه غير تصادمي، لذا فإن مسار هذه العلاقات بالمستقبل ليس مرهونا بتغيير في جوهر الإستراتيجيتين، وخاصة الإيرانية التي تمثل مشروع النظام الإيراني الإسلامي.

ومن الملاحظ أن السياسات الإيرانية تجاه الدول الخليجية ستكون مرهونة بعدد من القضايا والملفات، التي ستحدد ما إذا سيكون هناك تغيير في هذه السياسات من عدمه، و الذي بدوره سيؤثر على توجيه العلاقات الإيرانية الخليجة، و يحدد مساراتها المتوقعة و منها:

- ربط إيران لسياستها تجاه دول الخليج بمسار المفاوضات في البرنامج النووي الإيراني، المرتبطة بدورها باعتراف دولي، و تحديدا أمريكي، بنفوذ غيران الإقليمي، و استمرار استخدامها لأزماتها مع تلك الدول كأوراق تفاوضية خاصة و أن إيران، تصر على الوصول إلى اتفاق يشمل ركنين أساسيين هما أن تمارس إيران حقها في تخصيب اليورانيوم، ورفع جميع العقوبات الدولية عنها، و ضمنيا فإن الاتفاق المؤقت المبرم في 2015، يشمل انتصارا إقليميا نسبيا لإيران يقلق دول الخليج، التي تنزعج ليس فقط من البرنامج النووي و انعكاسه على ميزان القوى في المنطقة فحسب، بل أيضا من ترسانة الأسلحة التقليدية التي تمتلكها إيران[1].

[1]– بيومي زكريا سليمان : العرب بين النفوذ الإيراني و المخطط الأمريكي الصهيوني، دار العلم للإيمان و النشر و التوزيع، دمشق، 2009.

- مستوى التوافق أو الصراع الداخلي في إيران بين مؤسسات الدولة الإيرانية في توجيه السياسة الداخلية والخارجية، وقدرة الجناح المعتدل على غدارة السياسة تجاه دول الخليج لصالح كفة التعاون، أو في المقابل تغلب القوى المحافظة و رؤيتها الإيديولوجية و السياسية للعلاقات مع دول الخليج، و هي الأكثر تصلبا في الحفاظ على المكاسب الجيو–سياسية لإيران في المنطقة، بما في ذلك دعم نظام الرئيس السوري بشار الأسد في سوريا و الإحتفاظ بنفوذه في السياسة الخارجية الإيرانية، و من أهم تلك القوى الحرس الثوري الإيراني الذي تحدثنا عنه في النقطة السابقة.

كما ارتبطت توجهات العلاقات الإيرانية الخليجية بالإستراتيجية الإيرانية، و رؤية إيران لدورها الإقليمي في المنطقة، ارتبطت أيضا بالرؤية الخليجية المقابلة، و بمرتكزات سياسة دول الخليج الخارجية عموما، واتجاه إيران بشكل خاص، لذا فإن مستقبل تلك العلاقات مرهون بحدود التغيير المتوقع في الرؤية الخليجية، وبالتبعية السياسية التي ستشكل ترجمة لها، هذا التغيير الذي تفرضه المتغيرات الإقليمية و الدولية، لذا فإن حدوثه من عدمه، ومستوياته، و حدوده، و تداعياته من أهم محددات المسارات المتوقعة للعلاقات الإيرانية الخليجية.

يتعلق التغيير في سياسات دول الخليج تجاه **طهران** بمتغيرات عدة منها التطورات المحتملة للعلاقات الأمريكية الإيرانية، و أيضا العلاقات الأمريكية الخليجية، فطالما كانت الولايات المتحدة فاعلا رئيسيا في تفاعلات علاقات دول الخليج بإيران، فثمة مؤشرات حالية على توتر العلاقة الأمريكية الإيرانية على خلفية الإتفاق النووي الأخير، و التصعيد الأمريكي بخصوص النفط الخليجي و الإيراني و مضيق **هرمز**، بالإضافة إلى احتمالات إعادة النظر في الالتزامات الأمنية الأمريكية تجاه دول الخليج، المرتبطة بالتحولات في التدفقات النفطية، و التغيرات في سوق النفط الدولي[1]، و هذا كله سيؤثر على علاقات دول الخليج مع إيران، في إطار إعادة رسم السياسات و الأدوار الإقليمية، وفق منظور جديد و لاعبين جدد.

بالإضافة إلى عامل البرنامج النووي الإيراني الذي لطالما استخدمته الولايات المتحدة كورقة ضغط على الدول الخليجية من أجل فرض عقوبات اقتصادية على إيران و تحجيمها، لذلك فإن تقدم المفاوضات مع بين إيران و الغرب من شأنه أن يلقي بظلاله على مواقف الدول الخليجية تجاه الملف النووي الإيراني، الذي يعتبر في شتى الحالات خطرا عليها.

[1]– كريستوفر م . ديفيدسون، ما بعد الشيوخ : الإنهيار المقبل للممالك الخليجية، مركز أوال للدراسات و التوثيق، ط1، بيروت، 2014. ص 147.

أما بالنسبة لرؤية دول الخليج لإيران، كمصدر تهديد رئيسي، و التي ارتبطت بالرؤية الأمريكية، فإن استمرار التباينات و الإختلاف بين الدول الخليجية نفسها، سيحدد مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية، حيث ظل الخلاف الخليجي حول منظور التعامل مع إيران، و بالتالي طبيعة العلاقات من أهم عوامل الإخفاق في بناء موقف خليجي موحد تجاه إيران، فثمة دول لا ترى في إيران تهديدا مباشرا، و في المقابل هناك دول تعتبر إيران هي العدو الرئيسي بل الوحيد في المنطقة حتى على حساب عداوة الكيان الصهيوني.

أضف إلى هذا طبيعة التهديد القائم فعليا، فما يهدد السعودية، أو البحرين، لا يهدد بالضرورة سلطنة عمان، خاصة على المستوى الجيو–سياسي، هذا إضافة إلى التنافس الخليجي – الخليجي[1] (السعودية – قطر)، في ساحات صراع إقليمية التي تعتبر بالأساس ساحات للصراع الخليجي – الإيراني، و بالتالي فقدرة دول الخليج على مواجهة التحديات التي تواجه التعاون متعدد الأطراف، و خفض حدة المنافسة بين الدول الخليجية نفسها، و حدة التباين في سياساتها تجاه إيران، أو عدم قدرتها على فعل ذلك، سيحدد مسار العلاقات الإيرانية الخليجية.

على المستوى الأمني، فإن احتمالية حدوث تغيير في الرؤية الأمنية لدى دول الخليج، و إدراكات حكومات تلك الدول لضرورات و مقتضيات الحفاظ على أمن الإقليم و ضمانه، يؤدي إلى تغيير مرتكزات السياسة الأمنية الخليجية التي تواجه بها السياسات الإيرانية القائمة على رؤية و إستراتيجية مغايرة، تشكل في جوهرها أحد أهم التهديدات المعرض لها أمن الخليج.

فقد اعتمدت الدول الخليجية في ضمان أمنها على العامل الأجنبي، وخاصة الولايات المتحدة، التي مثلت الاتفاقيات الثنائية معها عامل الردع الرئيسي بالنسبة للخليج في مواجهة إيران، وبقي نظام الأمن الجماعي الخليجي مفتقرا الرؤية الأمنية و الإستراتيجية الموحدة، و مرتبطا وظيفيا بما يجري داخل المنطقة، والقوى الكبرى في النظام الدولي، و تحديدا فيما يتعلق بالنفط.

ولعل المأزق الحالي للدول الخليجية بعد توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية الأخير على خلفية الإتفاق النووي خير دليل على هذا التحليل، فقدرة الدول الخليجية على إحداث التغيير، و طبيعة البدائل التي ستبحث عنها بعيدا عن الضامن الأجنبي، سيؤثر على مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية، و بالفعل، فإن الدول الخليجية اتخذت عدة إجراءات تؤشر على سعي الدول الخليجية للبحث عن بدائل،

[1]– كريستوفر م . ديفيدسون، ما بعد الشيوخ : الإنهيار المقبل للممالك الخليجية، مرجع سابق، ص 150.

سواء السعي لبناء تكتل خليجي في مجال الدفاع و الأمن، أو التوجه شرقا إلى دول أسيا، في محاولة للإستفادة من مصالح القوى الأسيوية في منطقة الخليج، و التي ترتكز على توفير الطاقة، و الحصول على فرص استثمار متبادل، و لتعزيز الارتباط مع بعض هذه القوى في المجالات الأمنية و العسكرية (الصين، اليابان)[1].

فمستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية، و حدود دورها في سياسات دول الخليج، و في بناء إستراتيجية أمنية جديدة، و صيغة بديلة لأمن إقليم الخليج، تفترض عدم التعويل على الحليف الأمريكي.

ثالثا: مضيق هرمز والتوتر الإيراني الإقليمي والدولي

لقد تحدثنا في النقاط السابقة عن الأهمية الحيوية والإستراتيجية لمضيق **هرمز** الذي يعتبر نبض التعاملات التجارية وحتى السياسية بين إيران والخليج والعالم، ولقد أثارت تصريحات المسؤولين الإيرانيين بشأن استهداف شحنات النفط التي تمر عبر مضيق **هرمز**، مخاوف من أن تجد إيران نفسها في وضع المحاصر الذي لا يمتلك أي خيارات سوى خلط الأوراق بإغلاق المضيق الذي تمر منه أربعون في المائة من النفط الذي يتم توزيعه في العالم.

ويشير العديد من المحللين إلى أن السلطات الإيرانية قد تجد نفسها مضطرة إلى هذه الخطوة، التي تطلق عليها " الخطة ب"، تحت وقع ضغط المتشددين بالداخل، فضلا عن تمسك غدارة الرئيس الأمريكي **ترامب** بقطع كل السبل أمام أي حوار مع **طهران** يفضي إلى السماح لها بتصدير كميات و لو محدودة من نفطها لمجاراة وضعها الإقتصادي الصعب، بالإضافة إلى أن إغلاق المضيق، و فضلا عن تداعياته الأمنية الغير محسوبة على إيران و الخليج و المنطقة ككل، سيضع السلطات الإيرانية في مواجهة حلفائها الإقليميين، لافتين إلى أن هذه الخطوة ستربك المنظومة الحاكمة في العراق، فضلا عن إرباك قطر الشاردة من مجلس التعاون الخليجي الذي يعيش تحت وطأة المقاطعة، خاصة أنه راهن على إيران في مواجهة الدول الخليجية الأخرى التي عزلته من الحسابات الخليجية[2].

[1]– ظافر محمد العجمي : تأثير المتغيرات الاقتصادية على تسليح دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017، ص 34–37.

[2]– ظافر محمد العجمي : تأثير المتغيرات الاقتصادية على تسليح دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017، ص 34–37.

و الملاحظ على هذه الأزمة ذات الأبعاد الإقتصادية و الإستراتيجية، أن الموقف الإيراني في إدارة الخلاف مع الولايات المتحدة، قد أثار تخوف بعض القوى المحسوبة على إيران مثل الصين التي لم تخف انتقادها لإيران بشأن تهديدها بوقف تصدير النفط عبر مضيق **هرمز**، دون إغفال أن كلا من السعودية و العراق و الكويت تعتبر من أهم موردي النفط للصين، بينما تمدها قطر بالغاز المميع، و بالتالي، فإن إغلاق المضيق ستكون له عواقب غير محمودة على اقتصادها، و هي التي تعتبر كما ذكرنا الحليف الاستراتيجي لإيران إلى جانب روسيا.

ومن شأن هذا القرار الإيراني أن يعيد خلط حسابات الأحلاف الدولية و الإقليمية، لأن المبدأ المتعارف عليه في العلاقات الدولية هو لا صديق دائم و لا عدو دائم، لكن هناك مصلحة دائمة، حيث كما ذكرنا يمر عبر مضيق **هرمز**، ثلث صادرات العالم التي تنقل عبر البحار يوميا، هو يربط الدول المنتجة للخام في الشرق الأوسط بالأسواق الرئيسية في مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا الشمالية وغيرها، ومن الواضح أن إيران بدأت تفقد دائرة كبيرة من الدول التي عارضت قرار **ترامب** بإعادة فرض عقوبات جديدة على إيران، و وقف العمل بالاتفاق النووي، و المزايا التي يقدمها للإقتصاد الإيراني، خاصةفي ضوء مساعي لتحميل أوروبا نتائج الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق و المطالبة بالتعويضات، حيث أقرت ألمانيا بأن أوروبا لا يمكنها التعويض بشكل كامل **لطهران** عن الخسائر المترتبة عن انسحاب شركاتها من إيران[1]

و في شهر ماي 2018، انسحب الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب** من اتفاق متعددالأطراف يقضي برفع عقوبات عن إيران في مقابل فرض قيود على برنامجها النووي، و طلبت الولايات المتحدة بعد ذلك من الدول الإمتناع عن شراء النفط الإيراني اعتبارا من الرابع نوفمبر و إلا واجهت عقوبات مالية، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة صرحت بأن البحرية الأمريكية مستعدة لضمان حرية الملاحة و تدفق حركة التجارة عبر مضيق **هرمز** إذا اقتضت الضرورة.

لكن المحللين يستبعدون أن تنساق الولايات المتحدة إلى التصعيد العسكري، و يعتبرون أن إستراتيجية **ترامب** تقوم على تضييق الخيارات على إيران، و ليس مهاجمتها، و مما يزيد من هذا التوجه

[1]– نجلاء مكاوي، و آخرون : الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص 140.

هو أن ما يربك إيران أكثر من العقوبات الإقتصادية هو أن إدارة **ترامب** خلقت مناخا دوليا و إقليميا داعما لإستراتيجيتها عبر التفاهمات مع روسيا و إسرائيل في سوريا، و دعم التحالف العربي في اليمن[1].

رابعا: التطورات الإقليمية ومآلات الصراع الإقليمي والدولي

بما أن أصل النزاع أو العلاقات الإيرانية الخليجية هو صراع نفوذ على المنطقة، وخاصة العربية (سوريا، اليمن، البحرين)، فإن تطور الأوضاع الإقليمية سيكون له بالغ الأثر على مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية، وطبيعة مسارها، فإلى جانب الخلافات الرئيسية الحاكمة لتلك العلاقة، والمتعلقة بأمن الدول الخليجية، وملفات التفاعل المباشرة بين الخليج وغيران، هناك ملفات إقليمية أخرى تؤثر في ميزان القوى الإقليمي، وتعد ساحات الصراع على النفوذ، وبالتالي ترتبط بأمن واستقرار ومصالح كلا الطرفين.

أول قضية في مسار العلاقات الإقليمية هي تطور الأزمة السورية، التي أول ما نلاحظ عليها، هي اختلاف نقاط التوجه و الدعم، فإيران تدعم النظام السوري، بينما تدعم الدول الخليجية المعارضة السورية، حيث استفادت إيران من ظروف العزلة الإقليمية و الدولية التي فرضت على النظام السوري، عقب الإتهام الموجه له باغتيال " رفيق الحريري"، و التوتر السوري اللبناني (على مستوى الحكومات)، كما ظرت إيران خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان (2006)، و على قطاع غزة (2008)، قائدا لمحور المقاومة في المنطقة، ولاعبا أساسيا في ميزان الصراع العربي–الإسرائيلي، و منطقة الشرق الأوسط.

ومع إعلان الإنسحاب الأمريكي من العراق بنهاية 2011، استعدت إيران لجني ثمار تمدد نفوذها، و توسيع و تعميق إستراتيجية ملء الفراغ، إلى أن جاء الربيع العربي لتستعد إيران لبناء عناصر قوتها الإقليمية، فعلى الرغم من أن ثورات الربيع العربي، أطاحت بأغلب خصوم إيران في المنطقة، لكن استهدف في المقابل بعض حلفائها، و لم تكن إيران لوحدها من يحاول الإستثمار في نتائج الربيع العربي، بل سعت إلى ذلك الدول الخليجية فاتجهت للإستثمار في سوريا و اليمن و العراق و البحرين، لاسيما سوريا لتعديل ميزان القوى عبر دعم المعارضة السورية، وإفقاد إيران أهم حليف عربي يعزز نفوذها الإقليمي، فيما حضرت

[1]– لطفي فؤاد أحمد نعمان، مسار التمادي في اليمن : الحوثيون من الفكرة إلى سلطة الأمر الواقع، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية، البحرين، 2015، ص 45.

إيران بقوة في اليمن داعمة للحوثيين، و أخذت موقفا داعما للإنتفاضة البحرينية اعتبرته دول الخليج تدخلا في شؤونها الداخلية.[1]

مع كل هذه التطورات، بالإضافة إلى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية الذي عاث فسادا في العراق و سوريا، وتطور المفاوضات النووية، وما خلفه من تكهنات بخصوص مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية، فقد تبادل الطرفان الإيراني و الخليجي الاتهامات بالمسؤولية عن تداعيات وجود تنظيم "داعش"، و دعمه و استمراره، مما أثر و لازال وسيظل يؤثر على العلاقات الايرانية الخليجية.

عموما، فإن العلاقات الإيرانية – الخليجية أصبحت فعلا مرهونة بمآلات الأوضاع في المنطقة، حيث أصبحت الملفات الإقليمية، محددا مهما لمسار هذه العلاقات.

[1]– عز الدين حسن : الحراك التاريخي و مستقبل سوريا و مجلس التعاون الخليجي، مجلة اراء، مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، أفريل 2017، ص 23–25.

الفرع الثاني: المسارات المحتملة للعلاقات الخليجية – الإيرانية

وفقاً لما ذكر أعلاه حول المحددات الرئيسية التي ستحدد طبيعة العلاقات بين دول الخليج و إيران في المستقبل، فإنه من المتوقع أن تأخذ تلك العلاقات أكثر من مسار، كل مسار يتوقف حدوثه على توفر بعض العوامل والمقومات، و عدم توافر عوامل أخرى لازمة لاتخاذ مسار مختلف، هذه العوامل كثير منها يتعلق بدول الخليج وإيران، ومنها أيضاً ما يتعلق بطبيعة التطورات في المنطقة، ودور القوى الكبرى فيها، كما سيترتب على كل مسار نتائج وتداعيات لن تؤثر فحسب في الدول المعنية، بل في المنطقة كلها.

يمكن وضع ثلاثة مسارات قد تتخذها العلاقات الخليجية – الإيرانية، وهي:

الجمود الذي طالما كان سمة تلك العلاقات لفترات طويلة، واحتمالية استمراره، برغم التطورات الحالية،التي قد تضع دول الخليج في سياقات ضاغطة تجعلها غير قادرة على التصعيد مع إيران، أو الانفتاح عليها.

أو مسار التوافق، الذي ميز العلاقات في فترات استثنائية، لكنه قد يكون مستقبلاً في صيغة أخرى، نظراً لاختلاف الظرف الموضوعي، وفي سياق إقليمي ودولي مختلف.

أما المسار الأخير وهو باتجاه الصدام، الذي قد يدفع إليه تصاعد التوتر الإقليمي، و التوتر بين دول الخليج وإيران.

أولا: سيناريو الجمود و الركود

يفترض هذا السيناريو أن يغلب الجمود على العلاقات بين إيران ودول الخليج، بما معناه استمرارها لفترة طويلة قادمة على المسار ذاته، الذي كانت عليه في السنوات الأخيرة، مع تغيرات طفيفة، تفرضها المتغيرات الإقليمية والدولية الحالية، لكن ليس لجهة التعاون الشامل، أو التفاهمات المستندة إلى جدار من الثقة، مستند بدوره إلى تسوية جذرية لمعظم القضايا الخلافية.

هذا المسار مرتبط بعوامل و مقومات، منها وصول إيران و الغرب إلى تسوية في الملف النووي الإيراني، تصب في صالح إيران، و تشمل اعترافا ضمنيا بنفوذها الإقليمي، أو كما يطلق عليه الخليجيون بدافع مخاوفهم " صفقة " بين إيران و الغرب، في مقابل عدم امتلاك دول الخليج التي تملك منع تلك الصفقة حال حدوثها، إستراتيجية لمواجهة تداعياتها على مستويات عدة، أهمها المستوى الأمني[1].

في مثل هذه الحالة، و مع استمرار حاجة إيران إلى التهدئة مع دول الخليج، و استمرارها في طمأنتها، لكن من منطلق قوة، لمواصلة التعاون على مستويات تحتاجها إيران، خاصة الجانب الإقتصادي، وأيضا التطمين فيما يخص البرنامج النووي، و تأثيراته على تلك الدول،فإن دول الخليج لن تستجيب للتطمينات، وبالتالي سيبقى مستوى التعاون لاكما هو عليه منذ فترات، مرتفعا في المجال الإقتصادي و مع دول محددة (الإمارات، سلطنة عمان)، و منخفضا في مجال الأمن، و معرضا لانعدام الثقة و التشكك مع دول أخرى[2].

وينسحب ذاك الافتراق على الرؤى المجتمعية، فهي وإن اتفقت على ضرورة أن يعتمد الأمن على الرؤى المجتمعية وتحقيق شروط أمن الإنسان إلى أنها تختلف فيما بينها على أسس طائفية و إثنية ، كما تختلف باختلاف المنطلقات الفكرية والسياسية التي تحكم رؤيتها لمصادر التهديد وسبل والمواجهة[3].

ومع وجود هذا الاختلاف في الرؤى الرسمية حول ما يعنيه الأمن، يمكن القول أنه خاضع بالدرجة الأولى لمدى التماسك أو الضعف في النظام الإقليمي الخليجي، أو الإقليمي الفرعي، في حالة الحديث عن أمن الخليج تحديداً من جهة وحالة الانفراج أو التأزم في علاقة النظاميين الإقليميين بدول

[1] – الفضالة خالد بن براهيم، أمن الخليج العربي في ظل التحديات الإقليمية، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية، البحرين، 2015. ص 9

[2] – محمد السعيد إدريس، إيران وحسابات مخاض تسويات الأزمات الإقليمية، مختارات إيرانية، العدد178، سبتمبر2015، ص 9

[3] – محمد السعيد إدريس، إيران وحسابات مخاض تسويات الأزمات الإقليمية، مرجع سابق، ص 11.

الجوار من جهة أخرى. وتلعب بعض القضايا دوراً محورياً في توجيه علاقات هذه الأطراف باتجاه التقارب أو التباعد، وفي تحديد مصادر التهديد بالنسبة لها، ورؤاها الأمنية كالقضية الفلسطينية. ولابد من أخذ العامل الخارجي في الاعتبار من حيث التأثير في الرؤى الرسمية فيما يختص بمصادر التهديد، وكذلك فيما يتعلق بالرؤى والسياسات الأمنية.

وبقدر ما يعمل التدخل الخارجي على تفتيت القضايا، وشغل كل دولة أو كل مجموعة دول بقضايا وأولويات خاصة، فإنه يؤسس لقيام نظم إقليمية فرعية، وينجح في تحريك تفاعلاتها بشكل متعارض على حساب إمكانية التنسيق فيما بينها لدعم التنسيق فيما بينها لدعم رؤية إقليمية موحدة حول مصادر الخطر والصياغات الأمنية المطلوبة.

ويمكن القول إن الحالة الخليجية – الإيرانية، ظهور الشرق الأوسط الجديد وحتى هذه اللحظة، تقدم نموذجاً واضحاً لهذا السيناريو من جهة، ولقدرة القوى الخارجية، وخصوصاً الولايات المتحدة، و روسيا على إحداث مزيد من الاختراق للمواقف الرسمية، والإضعاف لبنية النظام الإقليمي، والدفع باتجاه تقوية المنظومة الشرق أوسطية، سواء من خلال التدخل المباشر أو غير المباشر عبر وسطائها الإقليميين[1].

ويفترض هذا المسار أن تبقى الدول الخليجية تتعامل مع إيران، بشكا إنفرادي، و وفق توجهات و رؤى و مصالح كل منها، مما سيجهض محاولات تشكيل موقف خليجي موحد، و بناء استراتيجي للتكامل بين تلك الدول عموما، خاصة على المستوى الأمني، و هو ما يرتبط أيضا بالخلافات الخليجية–الخليجية، بالإضافة إلى وجود جمود كذلك في الموقف في القضايا الخلافية الرئيسية، و عدم التقدم فيما يسمح بفك الجمود في العلاقات على عدة مستويات، و وضع أي لبنة في بناء الثقة بين الطرفين، و ذلك في حال استمرت إيران في موقفها فيما يخص الجزر الإماراتية الثلاث، بتسويف القضية التي أصبحت في أروقة المحاكم الدولية[2].

[1]– لطفي فؤاد أحمد نعمان، مسار التمادي في اليمن : الحوثيون من الفكرة إلى سلطة الأمر الواقع، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية، البحرين، 2015، ص 45.

[2]– أشرف محمد كشك، خيارات مجلس التعاون الخليجي في تجاه السياسة الإيرانية، السياسة الدولية، يوليو، 2016، ص 74

لكن في ظل التطورات الإقليمية الراهنة، سيشكل هذا السيناريو خطرا كبيرا على دول الخليج، وسيضعف من وضعها في ميزان القوى الإقليمي، لصالح إيران، و يفقدها السيطرة على ممارسة أي دور في هيكل المنظومة الأمنية الإقليمية، التي ستتغير حتما نتيجة لهذه المتغيرات الراهنة.

ومن حيث الركود المؤسساتي، فأن جامعة الدول العربية، التي تضم بلداناً في كل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقف عاجزة على بذل أي مجهود فيما يخص تطور العلاقات الإيرانية الخليجية، و كل ما تكتفي به هو عقد القمم العقيمة من أي قرارات فعالة من شأنها الدفع بمسار العلاقات الثنائية بين الطرفين.

أما، مجلس التعاون الخليجي، المنتدى الأمني الوحيد متعدّد الأطراف في المنطقة، فإنه يعاني من أوجه قصور عدّة.أولاً، هذا المجلس، وبحسب تكوينه في الوقت الحالي، ليس أكثر من تحالف دفاع جماعي بحكم الأمر الواقع ضد إيران.وهو يستبعد إيران والعراق، وقوى خارجية لها مصلحة قوية في أمن المنطقة.ثانياً، لا يوفّر مجلس التعاون الخليجي منصّةً متعدّدة الأطراف لإدارة الأزمات أو حلّ الصراعات أو تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز الاستقرار.إضافةً إلى ذلك، لا يوفّر المجلس آلية لدول الخليج لمناقشة صريحة للتهديدات والاحتياجات الأمنية، وهذا يمثّل في حد ذاته إشكالية، لأن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه تحدّيات متعدّدة عابرة للحدود، تتطلّب قدراً أكبر من التعاون متعدّد الجنسيات[1].

إن فتح إطارٍ جديد متعدّد الأطراف أمام إيران و الخليج، يمكن أن يكون أداة إضافية في إستراتيجية أوسع تتضمّن حوافز وضغوطاً للمساعدة في التأثير على السلوك الإيراني و الخليجي.بيد أنه ينبغي عدم المبالغة في تقدير الفوائد المباشرة لهذا الانفتاح، لأن كلا الطرفين متوجس من الأخر و خصوصا الطرف الخليجي الذي لازال إلى حد الآن يعتبر إيران هي العدو الأول في المنطقة حتى على حساب عداوة إسرائيل[2].

فالمكاسب المتواضعة التي يمنحها هذا الهيكل (مجلس التعاون الخليجي) لمسار العلاقات الإيرانية الخليجية، لن تكون أهمّ من المحفّزات المتجذّرة في سياسات الطرفين، وعلى الرغم من ذلك،

[1]– الفضالة خالد بن براهيم، أمن الخليج العربي في ظل التحديات الإقليمية، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية، البحرين، 2015. ص 9

[2]– سلامة معتز : العقائد و المشروع التوسعي لتركيا و إيران يعرقلان الحوار الخليجي مع الدولتين، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017. ص 6-9.

يمكن أن يشكّل الحوار منخفض المستوى بين دول الخليج وإيران، خطوة أولى هامة على طريق تخفيف حدّة التوتر، والتأثير على وجهة النظر الإيرانية و الخليجية.علاوةً على ذلك، يمكن أن يتوسّع هذا المنتدى الجديد متعدّد الأطراف ليكون حواراً أكثر تنظيماً بشأن العراق وسورية واليمن[1].

يجب أن يكون المنتدى الأمني الإقليمي الجديد الذي سيكون بديلا عن مجلس التعاون الخليجي، جزءاً لا يتجزأ من رؤية إقليمية طويلة الأمد لنظام أمني في الخليج، يستند إلى قواعد محدّدة ويكون أكثر استقراراً ويمكن التنبّؤ به.

وتوفّر مرحلة ما بعد الاتفاق النووي مع إيران، والتي تفرض المتطلّبات المزدوجة للاحتواء والانخراط مع إيران، الوقت والسياق الملائمين لبناء هذه الترتيبات.كما أن إشراك أطراف إقليمية و دولية فاعلة في مؤسّسة أمن إقليمي أكثر قوة، سيغير النظرة الخليجية بخصوص أمنها القومي و الإقليمي في حال انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة.

ثانيا: سيناريو التسوية الحذرة والتقارب المشروط

يعتبر هذا السيناريو أكثر تحرراً من المتغيرات التاريخية و الراهنة، وربما هو قادر على قراءتها وتوظيفها بطريقة أفضل، إذ بالإمكان – وفق هذا السيناريو – قراءة التحولات التي حدثت على بنية النظام الإقليمي، والتغيرات التي تشهدها المنطقة الخليجية و العربية عموما، وهذه المتغيرات والمعطيات كثيرة ، منها تراجع مفهوم السيادة الوطنية ودور الدول العربية داخلياً وعلى مستوى العلاقات الإقليمية و الدولية، وبروز فاعلين جدد كقوى العولمة وآلياتها ومؤسساتها، وتراجع دور جامعة الدول العربية، و مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن بروز قوى جديدة مهتمة بالمنطقة و تبادر إلى بناء علاقات كاليابان والصين والاتحاد الأوروبي، واحتمال متزايد لتعزيز النزاعات العرقية والطائفية الدينية، و الحراك الشعبي على مستوى بعض الدول العربية وما يمكن أن يقود إليه من تحولات على مستوى التوازنات السياسية والاجتماعية والفكرية على مستوى الإقليمي العربي بصفة عامة.

يفترض هذا المسار أن العلاقات الإيرانية الخليجية ستتجه نحو التعاون المشروط و الحذر، في حال ما إذا حاولت الدول الخليجية أن ترافق التغيير الذي نجم عن الإتفاق الإيراني الغربي، المتأرجح بين

[1]– الزويري محجوب، إيران و الحوثيون : صناعة الفوضى في اليمن، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية، البحرين، 2015، 69.

التسوية و الخلاف، لكن كفة التسوية في موضوع الملف النووي الإيراني عادة ما تكون مرجحة لأن هذا الإحتمال لا يخدم إيران فحسب، بل يخدم العديد من الأطراف الدولية الأخرى و في مقدمتها الإتحاد الأوروبي الممتد إقتصاديا مع إيران، فستتبع دول الخليج إستراتيجية تجمع بين الإحتواء و الإنخراط، فلا تتعامل مع إيران كمصدر للتهديد فحسب، بما يفقد الطرفان القدرة على إدارة المصالح المشتركة، أو الإنخراط دون محاولات جادة لإحتواء ما تمثله سياسات إيران و مشروعها من مخاطر تهدد أمن الخليج (حسب النظرة الخليجية)، تلك الإستراتيجية تربط التعاون مع إيران بالتزامها بتسوية جدية للقضايا الخلافية الرئيسية، و بضمانة و مساعي من الأطراف الدولية (الولايات المتحدة، روسيا)[1].

ووفق هذا السيناريو لابد من التفكير في إعادة ترتيب الصياغات الأمنية في ضوء هذه المعطيات، وغير أن ما تشهده العلاقات الأمريكية – الإيرانية، ولاسيما ما يتعلق بالأزمة النووية و أزمة مضيق **هرمز**، حال دون إمكانية حصر تأثيراتها ضمن نطاق محدود سواء، على المستوى الجغرافي أو البنائي والمؤسساتي، الأمر الذي يضيف الجديد إلى مستوى التحديات الأمنية كما يفرض التفكير بطريقة مغايرة عند محاولة البحث في الرؤى والصياغات الممكنة، وإدراك أن البيئة الدولية و الإقليمية اليوم لم تعد تقدم ضمانات قانونية أو مؤسسية بوصفها مرجعية يمكن الاعتماد عليها لرد اعتداء أو للمحافظة على الأمن والمصالح الوطنية، ويعني هذا ضرورة التكتل الخليجي– العربي والإسلامي إن أمكن، ولاسيما أن المنظومة الخليجية في إطار محيطها الإقليمي العربي والإسلامي تتمتع بكثير من عناصر القوة المادية والبشرية والمعنوية، التي توفر لها إطاراً أمنياً أكثر صلابة (إذا ما أحسن توظيفها وفق سيناريو الاتفاق والانعتاق) في مواجهة تحديات المرحلة الراهنة والتحديات المستقبلية.

إن حدوث هذا المسار يفترض أن تكون إيران حريصة على تعزيز العلاقات مع الخليج، وأن يستطيع التيار الحاكم فيها إحداث تغيير ملموس في أساليب إدارة السياسة الخارجية عموما، والعلاقة مع الخليج بصورة خاصة، بمعنى آخر قدرة **روحاني** على توجيه تلك العلاقات لجهة التعاون كما صرح بذلك عقب صعوده إلى سدة الحكم.

كما يفترض أيضا أن إيران ستبدي مرونة و جدية في تسوية كل ما هو عالق في العلاقات، وعدم الإنفراد بوضع صيغ جامدة أحادية الرؤية، أما بالنسبة للدول الخليجية، فإن هذا المسار يقتضي قدرتها

[1]– الفضالة خالد بن براهيم، أمن الخليج العربي في ظل التحديات الإقليمية، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية، البحرين، 2015. ص 9

على حفظ التوازن في العلاقات مع إيران، و الخروج من قوقعة رد الفعل، و الإمساك بزمام المبادرة و المبادأة، الذي طالما كان من صميم الطرف الإيراني، بما جعلها تمتلك القدرة على الإنتقال من وضع إلى آخر وفق مصالحها، و يتطلب ذلك بدوره نجاح دول الخليج في تجنب الخلافات و تركها جانبا، والإتفاق فيما بينها حول عدة قضايا، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق الخليجي، و التعاون من خلال أطر مؤسسية أكثر فعالية، و ما يتطلبه هذا من القضاء على الكثير من المعوقات مثل النزاعات بين الدول الخليجية، و غياب الفعالية المؤسساتية، و الإرادة السياسية لدى الدول الخليجية، مما يشكل معوقا رئيسيا لمحاولات التكامل الدفاعي، خشية أن يؤدي على حساب سيادتها، و في مصلحة الدول الأكبر تحديدا السعودية، و هو ما يجعل بدوره سياسات الدول الأصغر الأمنية قائمة على اتفاقيات الدفاع الثنائية مع قوى خارجية [1].

دون إغفال التنسيق بين الدول الخليجية على أساس وحدة المصالح بينها، و مراعاة أن يكون التقارب مع إيران تدريجيا، و مقننا بضوابط تمنع تحقق مصلحة لطرف خليجي مع إيران دون طرف خليجي آخر، مع الإنفاق الخليجي حول ضرورة تقويم خطوات التقارب الإيراني تجاه كل دولة من دول الخليج، و آثارها المستقبلية على مجلس التعاون و دوله، و كذلك ردود الفعل التي ينبغي أن تتخذ حيالها، مع عدم تجاهل و نسيان الأمن الجماعي الخليجي في مجال تصدير النفط و الغاز في إطار المصلحة المشتركة، في مواجهة التهديدات الإيرانية لأمن المنطقة، خاصة بعد التهديد بغلق مضيق **هرمز**.

كما يقتضي اتجاه العلاقات الخليجية الإيرانية في هذا النسق، أن يعيد كلا الطرفين النظر في الرؤية الأمنية للمنطقة الخليجية، فالتعاون المشروط بين إيران و الخليج سيتطلب أن تقدم إيران مبادرات تحتفظ فيها كل الأطراف بمواقع متساوية، و تضمن مصالح كل الدول المتشاطئة، و لا تضر بموقع دول مجلس التعاون في ميزان القوى الإقليمي، الذي يميل و سيظل لصالح إيران لعدة اعتبارات، لكن مساعي التوافق الجدية من طرف إيران و دول الخليج قد تساعد دول الخليج على ضمان موقع جيد في ميزان القوى الإقليمي، خاصة فيما يخص الصراعات و النزاعات الخليجية الإيرانية على الإقليم (سوريا، اليمن، البحرين).

إن فرص تحقق السيناريو الثاني مازالت قائمة، و إن كانت ضئيلة نوعا ما بحكم الظروف السابقة التي تحدثنا عنها، ويمكن قراءة معطيات المرحلة الراهنة بصورة أكثر دقة وعقلانية، والأهم توظيف مثل

[1]- أشرف محمد كشك، خيارات مجلس التعاون الخليجي في تجاه السياسة الإيرانية، السياسة الدولية، يوليو، 2016، ص 74

تلك القراءة لبناء منظومة إقليمية قادرة على تحقيق الأمن لشعوب المنطقة،في زمن تراجع نصيب الإنسان من الأمن – على كل ما ينفق في هذا الجانب – إلى أدنى مستوياته.

ثالثا: سيناريو التصعيد الدولي والإقليمي والتوتر البيني

النسق الثالث المحتمل في مسار تطور العلاقات الإيرانية الخليجية هو سيناريو التصعيد الدولي و الإقليمي والتوتر البيني، وسيحدث هذا السيناريو في حال لن يستطيع الطرفان الخليجي و الإيراني دفع العلاقات إلى جهة التعاون أو التوازن النسبي، والتفاهم في قضايا الخلافات الرئيسية، بالإضافة إلى عدم قدرتهما الحفاظ حتى على سمات الطبيعة التي ميزت علاقتهما وهي الجمود و الركود، لا يفترض هذا المسار إخفاق إيران فحسب في تطمين دول الخليج حول المسائل التي تشكل بواعث شكوكها المستمرة من إيران و مشروعها في المنطقة، بل يفترض أيضا إعلاء النبرة التصعيدية من كلا الطرفين، و يتجسد هذا التصعيد من خلال ثلاثة ملفات تحديدا، البرنامج النووي الإيراني، و تقدم قدرات إيران التسلحية، و التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول الخليجية، ومنحنى الصراع في الإقليم، و تأثيره على ميزان القوى بين إيران و الخليج.

بالنسبة لبرنامج إيران النووي، فإن هذا السيناريو يفترض حدوث تطورات مهمة تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، لا ترتبط بمستقبل المفاوضات بين إيران و الغرب فحسب خلال الفترة القادمة، بل بإصرار إيران على امتلاكها قدرات التسلح النووي، أو الحد الأدنى منها، سواء عن طريق التوصل إلى اتفاق نهائي بينها و بين الغرب، أو نجاحها في استثمار الوقت، فهي لن تتنازل بأي حال عن امتلاك حد أدنى من الخبرة النووية، و هذا ما دلت عليه المساعي الحثيثة من قبل الأطراف المعنية بالإتفاق لإنجاحه خصوصا بعد الإنسحاب الأمريكي.

ففي فيينا التقى الأوروبيون و روسيا و الصين مع مسؤولين إيرانيين لتقديم اقتراحات ملموسة تتيح الحفاظ على الاتفاق النووي، بعدما طرحت **طهران** شروطها لضمان هذا الاتفاق، حيث يزداد الضغط على وزراء خارجية القوى الخمس الكبرى التي لا تزال تلتزم بالاتفاق، أي ألمانيا، الصين، بريطانيا، فرنسا و روسيا، و تحاول **طهران** الحصول على تعويضات اقتصادية من الدول الأوروبية على خلفية الإنسحاب الأمريكي، و يخضع اتفاق 2015 التاريخي الأنشطة النووية الإيرانية لمراقبة شديدة بهدف منعها من حيازة سلاح نووي[1].

[1]– قاعود، يحيى، المرجعية الفكرية للإدارة الأمريكية الجديدة– دونالد ترامب، مرجع سابق، ص 18.

وفي المقابل رفعت عن **طهران** العقوبات الإقتصادية الدولية، لكن و منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق الذي صادقت عليه الأمم المتحدة، دفع قرب إعادة العمل بالعقوبات الأمريكية المستثمرين الأجانب إلى الإنسحاب من إيران، و بذلك تجد أوروبا نفسها بين مطرقة إيران و سندان واشنطن و عقوباتها الإقتصادية.

وعلى خلفية هذا البرنامج النووي الإيراني، فقد توترت العلاقة بين الولايات المتحدة و إيران، و ذلك من خلال إصرار الولايات المتحدة على منع تصدير النفط الإيراني، و في المقابل هددت إيران في حال منعها من تصدير طاقتها بغلق مضيق **هرمز** الذي يعتبر حيويا و نبض المعاملات النفطية الدولية، مما دفع بالولايات المتحدة إلى التلويح بالتدخل في المضيق، و في مقابل منع النفط الإيراني أجبرت الولايات المتحدة الدول الخليجية وخاصة السعودية على زيادة إنتاجها النفطي، مما يضعها في موقف صعب من ناحيتين، من ناحية مضيق **هرمز** والتهديد الإيراني بغلقه، و من ناحية توقع مشادات إيرانية أمريكية سوف لن تكون منطقة الخليج و لا الدول الخليجية بمنأى عنها و عن تداعياتها.

إن مواجهة دول الخليج لذلك مدفوعة بتعاظم مخاوفها، هو ما سيسهم في تصاعد التوتر، فدول الخليج لا تمتلك من الآليات ما تستطيع به خلق توازن يسمح بتحييد القوة الإيرانية، خاصة مع تصاعد التشكيك في استمرارية الإعتماد الأمني على الولايات المتحدة، بالإضافة إلى عدم وجود فرصة التحالف مع شريك نووي، يضمن لدول الخليج الحماية عبر مظلته النووية، سوى أن تسعى بعض تلك الدول خاصة الدول الأكثر استعدادا (السعودية، الإمارات)، إلى امتلاك الحد الأدنى من القدرات النووية، و بشكل فردي، لاعتبارات تتعلق بالقدرة على ذلك، و بالإستمرار المتوقع لحالة التصدع في العلاقات الخليجية – الخليجية، و عليه، فإن تعامل الدول الخليجية مع إيران من منظور أمني فحسب يرتبط بأن امتلاك أداة ردع نووي، هو ما سيوفر عنصر الندية في العلاقات الإيرانية الخليجية، و يجبر إيران على التخلي عن أهدافها الإستراتيجية، و يضبط معادلة القوى في الإقليم[1].

وإذا كان حدوث مثل هذا السيناريو يقع بالدرجة الأولى على عاتق إيران، فإن ردات فعل بعض الدول الخليجية، و بشكل منفرد، من دون إستراتيجية متكاملة على مختلف الأصعدة، ليس الأمني فحسب، ستسهم في فرضه أيضا.

[1]– نجلاء مكاوي، و آخرون : الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث، بيروت، 2015، ص 136-137.

أما الملف أو القضية الثانية التي من شأنها توفير مناخ لسيناريو التصعيد والتأجيج في العلاقة الإيرانية الخليجية هي الورقة الشيعية، فالمعروف أن الدول الخليجية تحتضن داخلها أعدادا لا بأس بها من المذهب الشيعي الذي تعتبره إيران حصانها الرابح لإختراق السياسات الداخلية للدول الخليجية، و المشكل الذي يصادف الدول الخليجية هو أن الأقليات الشيعية تقطن في مناطق جد إستراتيجية وحيوية وخاصة بالنسبة للملكة العربية السعودية (المنطقة الشرقية)، مقابل تصاعد التوترات الداخلية الناتجة عن حراك الشيعة، و صدامها مع حكوماتها، واستمرا عمل تلك الحكومات بنفس الأنماط التي توفر لإيران الوضع المناسب للإستثمار في الوضع خدمة لمصالحها[1].

أما الملف الثالث، فيتعلق بدور إيران و بعض الدول الخليجية في صراعات المنطقة، و تفعيل كل منهما لهذا الدور، في حده الأعلى، في إطار الصراع على النفوذ، مما يزيد من حالة التوتر بين الطرفين، بل سيكون عاملا أساسيا في تعقيد الأوضاع في مناطق الصراع.

فالأنظار الإقليمية و حتى الدولية تتجه إلى سوريا و تسارع العمليات العسكرية فيها على ضوء ما جرى تداوله بشأن رغبة أمريكية في تعديل الاتفاق الثلاثي (الأمريكي، الروسي، الأردني)، حول جنوب سوريا، في إطار موافقة إسرائيلية على وجود قوات النظام على الحدود مقابل إبعاد إيران، حيث استفادت روسيا من عدم رغبة الولايات المتحدة في التدخل في صراعات مختلفة في الشرق الأوسط و أصبحت تعتمد في الغالب على حروب الوكالة.

لتعيد روسيا بناء علاقات جديدة في المنطقة و خاصة مع الخليج العربي، و قد عملت روسيا بتدخلها العسكري في سوريا على تحقيق أهداف جيو–إستراتيجية، و نجحت إلى حد بعيد فيها، و على الرغم من التدخل العسكري الروسي في سوريا لمدة عامين، إلا أن موسكو مازالت تفتقر إلى تفعيل دور سياسي قوي يناسب حجم تدخلها العسكري.

ومن هذه الزاوية تعاونت موسكو سياسيا و عسكريا مع دول إقليمية خصوصا مع الرياض الداعمة للمعارضة السورية، و كذلك عبر محادثات أستانة التي نظمتها موسكو بالتعاون مع تركيا، ثم تم ضم إيران كطرف ضمن بعد جولتها الثالثة (لما تملكه إيران من قوات على الأراضي السورية)، و استطاعت الدول الثلاث تهدئة الوضع في سوريا إضافة إلى إنشاء أربع مناطق لخفض التصعيد، فنلاحظ أن هذه الأطراف الدولية و الإقليمية كان لها دور بارز في منع إنزلاق المنطقة أكثر من هذا الوضع، و هذا راجع

[1]– نجلاء مكاوي، و آخرون : الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص 137.

إلى تمسك طرفي النزاع (إيران، الخليج)، بالسياسات المنتهجة، و مبدأ أحقية كل طرف على الآخر في المنطقة المتنازع عليها[1].

وليس الأمر بمختلف كثيرا بخصوص الملف اليمني، فإذا ما أردنا تشخيص التقارب و التنافر الإيراني الخليجي في المنطقة و تباين السياسات بعد الربيع العربي ليس لدينا مثال أبلغ من اليمن الذي صور بشكل واضح مدى التجاذب الخليجي الإيراني و سعي كلا الطرفين إلى رسم سياسة توازنات إستراتيجية جديدة، فاليمن يعد الجزء الأضعف في الحزام الأمني الذي شكلته الرياض لتعزيز أمنها القومي، حيث يشكل المجتمع اليمني الهش بتركيبته الجهوية – المذهبية أساسا للاضطراب الاجتماعي و السياسي الذي تشهده صنعاء على مر عقود، و تنعكس اضطرابات المشهد اليمني على الأمن السعودي تبعا لطبيعة شبكة العلاقات العشائرية – المذهبية الممتدة بين اليمن و الجنوب السعودي[2].

1– نجلاء مكاوي، و آخرون : الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث، بيروت، 2015، ص 136–137

2– الزويري محجوب، إيران و الحوثيون : صناعة الفوضى في اليمن، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية، البحرين، 2015، 69.

خـــــاتـــــمة

خاتمة

هناك تغيرات كثيرة طرأت على الساحة الإقليمية بدء بسقوط العراق في 2003، مرورا بالصراع العربي الإسرائيلي، و نهاية بالثورات العربية أو ما يعرف بالربيع العربي منها ما يتعلق بطبيعة القوة السياسية، وتوازن القوى الإقليمية من خلال التغيير الحاصل في شكل و أطراف وأبعاد التكتلات والتحالفات القائمة – سياسية، عسكرية، أمنية و اقتصادية–، و منها ما يتعلق بطبيعة العلاقات الإقليمية و التوجهات السياسية و الجيو – سياسية للأطراف الإقليمية و أثرها على النظام الإقليمي، و تعتبر هذه التغيرات و التحولات التي شكلت هياكل بناء القوى الإقليمية، و العلاقات بينها منذ الثورة الإيرانية، امتدادا للتفاعلات الدولية التي تأبى أن تستغني عن الشرق الأوسط و المنطقة الخليجية خاصة.

ولعل تفاعلات العلاقة الإيرانية – الخليجية أبرز مثال لهذا المخاض الإقليمي الذي أفرز و لازال و سيظل يفرز متغيرات متلاحقة من شأنها إعادة صياغة المنطقة الخليجية بناء على مبدإ توازن القوى، و تكافئ الفرص في الهيمنة الإقليمية، لذا و من أجل تفسير و استشراف مستقبل المتغيرات في النظام الإقليمي، و خصوصا ما تعلق بالعلاقات الإيرانية – الخليجية و مسألة توازن القوى وضعت العديد من التحليلات و الحلول الممكنة من أجل السيطرة على الأوضاع في المنطقة خصوصا ما تعلق بهندسة النظرية الأمنية لكل من إيران و الخليج.

لقد شهدت المنطقة منذ عقد تقريبا ملفين أساسيين لهما تأثير مباشر على الوزن والتأثير النوعي الاستراتيجي للمنطقة، الأول هو الملف النووي الإيراني وتداعياته، حيث تحول هذا الملف إلى أداة مواجهة وصراع، أحد أطرافه إسرائيل و وضع علاقات إيران مع الدول الغربية في حالة أزمة تم نزع فتيلها مؤقتا باتفاق عام 2015 وأحدثت تغيرات وولدت حروبا داخلية عابرة للحدود، بالإضافة إلى أن دول الخليج و إيران لعبت ومازالت أدوارا فاعلة بحكم قدراتها المالية الإعلامية والسياسية في أحداث ما بعد الربيع العربي.

قد تسبب هذا بظهور معظم دول مجلس التعاون الخليجي أمام الرأي العام العربي بأنها معارضة للربيع العربي وبأنها مؤيدة لما يحدث الآن في دول الربيع العربي من فوضى وعدم استقرار، يعزى في جزء منه إلى هذا الموقف المبني على الهواجس والتخوفات وليس على الدراسات والتقديرات الإستراتيجية الموضوعية الواقعية، والتي حجبت هذه الدول عن الإستفادة من التغيرات الجديدة أو دعمها لصالحها.

أدى التباين في سياسات دول الخليج إلى تراجع دورها العربي والإقليمي، حيث لم تعد قادرة على إتباع سياسة إقليمية موحدة في التعامل مع كل من إيران،وخاصة في ظل غياب دورها الكلي في التعامل مع الملف النووي الإيراني الذي تولاه حليفها الإستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى انشغال دول أساسية في مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر)، بتعديل أولوياتها فيما يخص التعامل مع التهديدات، حيث أعطت الأولوية لهاجس عدوى الربيع العربي على حساب الدور الإيراني المتنامي في المنطقة من خلال التوسع في هذا النفوذ وتحقيق مكاسب أساسية في ضوء غياب دور دول الخليج العربي، وهو ما زاد من الوزن الإيراني الجيو –استراتيجي، وفرض على دوله أن تتعامل مع بعض ملفات المنطقة في كل من العراق وسوريا واليمن والبحرين وغيرها انطلاقا من هذا التحول،وكذلك فيما يتعلق بأمن مضيق **هرمز** الذي يعتبر نبض التعاملات الطاقوية الخليجية الدولية.

باتت المنطقة الخليجية في موقف حساس بعد أن تشابكت الأزمتان الاقتصادية والأمنية، في ظل التحولات الخطيرة في الأزمات التي تشهدها المنطقة مثل أزمة اليمن وسوريا والعراق والتحورات الهيكلية في التنظيمات المتطرفة.

ومع تقليص الولايات المتحدة لمظاهر تواجدها ودرجة انغماسها في شؤون هذه المنطقة برمتها، تاركة وراءها فراغا يغري قوى دولية وإقليمية أخرى بالتقدم لسد هذا الفراغ، كان من الطبيعي أن يثير هذا التطور قلق دول الخليج العربية.

ومن هنا تظهر أهمية فكرة ضرورة وجود نموذج جيو – سياسي جديد للأمن والتنمية في دول الخليج، يحميها من التقلبات الحاصلة في موازين القوى الدولية والإقليمية معا.

يشير مفهوما الأمن والتنمية الجيو – سياسي لدول الخليج إلى منظومة تشابك وترابط تفاعلات دول الخليج أمنيا وتنمويا بما هو أمن إقليمي، يُعنى بمجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا، ويمكن أن يتسع هذا المفهوم ليشير إلى الأثر الذي تتركه سياسات إقليمية ودولية على دول منطقة الخليج، وثمة 8 دول تشاطئ الخليج العربي، هي أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي والعراق وإيران، إلا أن تقسيم الخليج ظل يميل على نحو تقليدي، إلى كونه تقسيما ثلاثيا، أو ما كان يسمى قبل الغزو الأمريكي للعراق بمثلث القوى، بين شمال يُمثله العراق، وشرق تُمثله إيران، وغرب يتجسد في الأقطار الستة المشكّلة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، وأصبح الآن يُعرف بمربع القوى بعد أن باتت الولايات المتحدة ضلعا محوريا في أمن الخليج.

وعرف النظام الإقليمي الخليجي في بعض مراحل تطوره شكلا غير مستقر من توازن القوى المحلي، كان يبدو فيه العراق موازنا لإيران، أما اليوم فإن هذا النظام يفتقر لوجود أي نظام محلي مشترك للأمن يمكن التعويل عليه في حل النزاعات القائمة أو السيطرة عليها، وبالتالي الحيلولة دون تحولها إلى صراعات عسكرية، فالمنطقة تحتاج إلى صناعة بيئة أمنية آمنة تشكل بديلا للواقع القائم.

فقد كان أمن الخليج من القضايا الرئيسية المطروحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي منذ سبعينات القرن العشرين، ومما زاد من خطورة الأمر أن البحث عن الأمن أصبح يشكل معضلة حقيقية في هذه المنطقة الحساسة من العالم في ظل استمرار غياب هيكل مستقر للأمن، وتعدد مصادر الخطر والتهديد، وتباين رؤى وتصورات الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بهذا الأمر.

ومن هنا أصبح التوصل لنظام أمني خليجي فعال في منطقة الخليج العربي عقدة كبيرة لدول المنطقة وكذلك للقوى الفاعلة في النظام العالمي، وخاصة أن إقليم الخليج العربي الذي يُعتبر في البعد الاستراتيجي جزءا من النظام الأمني العربي يشكل الركن الأهم في هذا النظام بما يحتويه من مصادر طبيعية للطاقة من نفط وغاز وصناديق ثروات سيادية هي الأكبر والأوفر في العالم.

وبالتالي تكمن أهمية إقليم الخليج العربي في كونه العصب الأساسي في حيويته وتأثيره الاستراتيجي على أمن واستقرار النمو الاقتصادي للنظام العالمي، ولهذا بات أمن واستقرار منطقة الخليج العربي الشغل الشاغل لدولها جميعا.

تأسيسا على ما سبق، ثمة مقترح لنموذج جيو–سياسي للأمن والتنمية في الخليج، يتضمن ثلاثة نماذج فرعية لابد من تكاملها معا لتشكل في النهاية الهيكل المؤسسي والبنيوي للنموذج المقترح أو النموذج المتصور وهي: نموذج التوازن المحلي للقوى ونموذج التوازن الإقليمي ونموذج التوازن الخارجي.

النموذج الأول: نموذج التوازن المحلي للقوى، وهو ما يُمكن تعريفه بأنه شكل من أشكال توازن القوى المحلي، وبدا ذلك خلال العقدين السابع والثامن من القرن العشرين، وخاصة اعتبارا من عام 1975، وقد مثلت إيران الطرف الأول في معادلة التوازن، فيما مثل العراق طرفها الثاني، وقد انهار التوازن الإقليمي المحلي بضرب القوة العراقية في العام 1991، وتم بهذا تحييدها إستراتيجيا، وقد شابت هذه التجربة ثغرات عدة، حيث أسفرت في مجملها عن إخفاق توازن القوى المحلي في إدامة الاستقرار الهش، وانتهت المنطقة مع هذا الترتيب إلى حربين كبيرتين.

النموذج الثاني: نموذج التوازن الإقليمي، وتمثل هذا النموذج في مبادرة دول مجلس التعاون نحو تركيا كموازن إقليمي موثوق فيه للدور الإيراني في المنطقة، من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم بين دول المجلس وتركيا، ذات أبعاد اقتصادية وأخرى استراتيجية.

وقد واجه هذا النموذج عقبات على خلفية عدم قدرة تركيا على أداء الدور المطلوب منها في الخليج لأنها حريصة على إعطاء الأولوية للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، وعدم استعدادها للقبول بمعادلة "الاقتصاد مقابل الأمن" نظرا للأعباء الهائلة للقبول بمثل هذه المعادلة.

النموذج الثالث: نموذج الموازِن الخارجي، والذي يستند إلى موازن خارجي، بمعنى وجود قوة عسكرية أجنبية في الخليج توازن القوة الإيرانية، وشهدت المنطقة صورا مختلفة من الحضور العسكري الأمريكي في الخليج، يعود تاريخيا إلى عام 1949، وشهد الوجود الأمريكي في المنطقة قفزة نوعية بعد حرب الخليج الثانية، بلغت ذروتها عام 1995 مع تشكيل الأسطول الخامس، الذي يُعد أول أسطول تشكله الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

ووفقا للمنظور الاستراتيجي فإن النظام الأمني والتنموي الخليجي الأمثل يكمن في ضرورة التكامل بين النماذج الثلاثة المقترحة، كونه يتطلب مشاركة جميع الدول المطلة على الخليج العربي في لعب دور بناء وتنمية وتأمين أمن وحماية منطقة الخليج العربي، لأن جميع الدول من المفترض أن تكون لها مصلحة في أمن واستقرار المنطقة حتى يمكن تنميتها بشكل مستدام تصبح فيه قادرة على مواجهة التحديات الراهنة دوليا وإقليميا.

- **نتائج و توصيات الدراسة**

إن العناصر الأكثر بروزاً في الوضع الإقليمي و المحلي الراهن، هي تفتُّت دولتي العراق واليمن وانهيارهما، وفقدان نظام بشار الأسد شرعيته الداخلية و الخارجية على المستوى الدولي(على الأقل من وجهة النظر الخليجية)، ويضاف إلى ذلك انعدام استقرار لبنان الدائم، ومواصلة إسرائيل سياستها الاستيطانية في فلسطين.

ويترافق ذلك كله مع صعود فاعلين جدد، من مثل بروز تنظيم الدولة الإسلامية، و توطُّد إدارة **البرزاني** في المنطقة الكردية الحاظية بالحكم الذاتي، هذه الإدارة قد حظيت بمستوى من الحكم الذاتي لم يسبق له مثيل في تاريخها.

في هذا السياق المضطرب، بالذات، تظهر كل من إيران و دول الخليج إلى مركز و مسرح السياسة الشرق أوسطية، ويبدو هذين الطرفين قوةً إقليمية صاعدة، فمنذ 2011 و هو تاريخ بداية ما يسمى بثورات الربيع العربي، عرف النظام الإيراني و الأنظمة الخليجية سياسات خارجية و حتى داخلية تؤكد للمتبع للسياستين الإيرانية و الخليجية مدى التأثير و التأثر و الإستثمار الحاصل على مستوى العلاقات الإيرانية الخليجية و ذلك من خلال إعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية في المنطقة برعاية دولية التي لا يمكننا إغفال دورها الفعال في رسم الإستراتيجيات الجديدة في المنطقة، و لعل أهم فاعلين دوليين رسميين هما الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا العائدة بقوة في المنطقة بعد زوال و انحلال و اضمحلال مبدأ و سياسة الأحادية القطبية الذي تزعمته أمريكا لفترة ليست بوجيزة من الزمن.

و يمكن القول أن التأثير الأهم الذي أنتجته الثورات العربية أنها فرضت نمط صراعي على علاقات و تفاعلات إيران مع القوى الإقليمية الأخرى، فهذه الثورات لم تفرض تحديات علي إيران فقط بل علي القوى الإقليمية الأخرى، فاسرائيل أصبحت تشعر بمزيد من العزلة و التهديد لكنها أيضا أدت إلي توتر العلاقات الإيرانية– التركية، ومن هنا بدأت إيران في البحث عن بدائل أخري لتجاوز تلك الصعوبات من أهمها هو التمدد الإيراني داخل العراق.

وبالنسبة للأزمة السورية، تختلف مواقف إيران اختلاف كبير مع مواقف المملكة العربية السعودية بل تفصل الدولتين مسافات بعيدة رغم كونهما دولتان مؤثرتان في منطقة الخليج والاختلافات بينهما تتصاعد في الوقت الحالي ولا شك أن الخلافات الثقافية والعقائدية والمذهبية العميقة، وكذلك التنافس

النفطي و الاقتصادي الشديد و تضاد المصالح السياسية و الدبلوماسية المتسع، و الاستراتيجيات حول الجغرافيا السياسية للمنطقة من بين الأسس و العوامل التي لم تسمح لهما بالتقارب خلال العقود الماضية إلا في مقاطع قليلة و رغم المحاولات لتقليل الخلافات تتزايد المسافات و يعلو جدار الشك و عدم الثقة و سوء التفاهم بينهما.

واتضح ذلك بصدد عدة قضايا و بالأخص الأزمة السورية، فاتبعت كلا منهما خطوات مختلفة، في اتجاهين متضادين، فإيران تؤيد نظام الأسد و تقدم الدعم له، في حين أن المملكة السعودية تقود تحالف يسعي للإطاحة بنظام الأسد ومن هنا تتعارض مصالحهما، و تسعي كلا منهما في التشبث بموقف يحقق لها مساعيها و أهدافها بغض الطرف عن مصالح الدول الأخرى و من أجل أن تُحكم نفوذها في المنطقة.

فإيران منذ الثورة الإسلامية وهي متشبثة بسوريا كحليف أساسي لها في المنطقة نظراَ لتقارب الرؤى و النظم في كلا البلدين،خاصة فيما يتعلق بالوجود الإسرائيلي التي ترفضه كلا من سوريا و إيران، نظراَ لأن سوريا فقدت جزء من أراضيها في حرب67، وإيران ترفض رفضا باتاَ الوجود الصهيوني في المنطقة فهي تسعي إلي قيادة العالم الإسلامي بدون وجود إسرائيل، ومن ثم التدخل الإيراني في الأزمة السورية فرض عليها تحديات، فالتحديات التي واجهت إيران في ظل الاستقطاب فهناك ما يُعرف بتحالف 4+1 وأطرافه (روسيا وسوريا و إيران و العراق + حزب الله)، وهناك التحالف الأمريكي الذي يضم بعض القوي الدولية و العربية و الإقليمية (الدول الخليجية بشكل خاص)، و هذا فرض علي صناع السياسة الخارجية الإيرانية العديد من التساؤلات حول ما مستقبل إيران في حالة انضمامها لأحد الأطراف، فالاتفاق مع الولايات المتحدة قد يؤدي إلي تنازل إيران عن البرنامج النووي مقابل لعب أدوار إقليمية مدعومة من الولايات المتحدة، من الناحية الأخرى ماذا عن مستقبل إيران في ظل التدخل الروسي في سوريا و انتشار النفوذ الإيراني في سوريا، أيضا التدخل الروسي في سوريا يهدد الأمن القومي الإيراني.

فالأنظار الإقليمية و حتى الدولية تتجه إلى سوريا و تسارع العمليات العسكرية فيها على ضوء ما جرى تداوله بشأن رغبة أمريكية في تعديل الاتفاق الثلاثي (الأمريكي، الروسي، الأردني)، حول جنوب سوريا، في إطار موافقة إسرائيلية على وجود قوات النظام على الحدود مقابل إبعاد إيران، حيث استفادت روسيا من عدم رغبة الولايات المتحدة في التدخل في صراعات مختلفة في الشرق الأوسط و أصبحت تعتمد في الغالب على حروب الوكالة.

وإذا ما أردنا تشخيص التقارب و التنافر الإيراني الخليجي في المنطقة و تباين السياسات بعد الربيع العربي ليس لدينا مثال أبلغ من اليمن الذي صور بشكل واضح مدى التجاذب الخليجي الإيراني و سعي كلا الطرفين إلى رسم سياسة توازنات إستراتيجية جديدة، فاليمن يعد الجزء الأضعف في الحزام الأمني الذي شكلته الرياض لتعزيز أمنها القومي، حيث يشكل المجتمع اليمني الهش بتركيبته الجهوية – المذهبية أساسا للاضطراب الاجتماعي و السياسي الذي تشهده صنعاء على مر عقود، و تنعكس اضطرابات المشهد اليمني على الأمن السعودي تبعا لطبيعة شبكة العلاقات العشائرية – المذهبية الممتدة بين اليمن و الجنوب السعودي.

إن إقامة التحالفات الاقتصادية والسياسة مع إيران وتجاوز مرحلة العداء التاريخي بين الخليج وإيران أفضل كثيرا من تصعيد التوتر في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية، لأنه قد يأتي بمشاكل كثيرة على الدول الخليجية سواء كانت أمنية أم عسكرية قد تهدد استقرار هذه الدول كما يحصل في العراق اليوم،و عموما فإن الدول الخليجية مطالبة بـ:

1- التأكيد على البنية الداخلية للدولة الخليجية لأهميتها في تحقيق الاستقرار الإقليمي، لأن بلورة أي نظرية أمنية يرتكز بالدرجة الأولى على البناء الداخلي الذي يعطي دفعا قويا لاهتمام جهود الدولة للأمن الخارجي في إطار النظرية الأمنية.

2- الحفاظ على الشرعية السياسية من خلال العمل على إطلاق حزمة من الإصلاح السياسي و التكيف مع أدوات العولمة بصورة إيجابية.

3- العمل على حلحلة الصراعات و النزاعات الخليجية – الخليجية، و في مقدمتها الخلافات الحدودية المتنافس عليها، أو التنافس الإقليمي بين القوى الخليجية الأبرز (الإمارات، قطر، و السعودية)، وبناء علاقات بناءة و فاعلة.

4- بناء منظومة تفاعل جماعية، ذات رؤية تكاملية في مختلف المجالات لتعزيز التعاون الإستراتيجي بين دول المنطقة.

5- بناء رؤية سياسية و إستراتيجية خليجية موحدة تجاه إيران، دون مراعاة الخلافات البينية (الخليجية – الخليجية).

6- محاولة التخلص من عباءة الضمان الأجنبي لأمنها و تأسيس منظومة أمنية خليجية موحدة قائمة بذاتها دون تبعية لأي طرف مهما كان درجة قربه من الدول الخليجية.

في المقابل، على إيران التعاون بشأن ملفها النووي و العمل على تغيير الصورة المتوارثة حولها من طرف الدول الخليجية و العربية بصفة عامة.

الملاحق

الاسم	صورة	تاريخ الولادة تاريخ الوفاة	تاريخ تولي المنصب	تاريخ ترك المنصب	الحزب السياسي	الدورة الرئاسية
أبو الحسن بني صدر		1933	4 فبراير 1980	22 يونيو 1981 (تم خلعه من قبل مجلس الشورى الإيراني)	مستقل	دورة واحدة
محمد علي رجائي		1933-1981	2 أغسطس 1981	30أغسطس 1981 (اغتيل مع رئيس وزرائه محمد جواد باهنر خلال اجتماع مجلس الوزراء بواسطة حقيبة مفخخة)	الحزب الجمهوري الإسلامي (حزب جمهوري إسلامي)	دورة واحدة
علي خامنئي		1939	13أكتور 1981	16أغسطس 1985	الجمعية العلمائية الجهادية (جامعه روحانيت مبارز)	دورة أولى
			16 أغسطس 1985	3أغسطس 1989		دورة ثانية
علي أكبر هاشمي رفسنجاني(بهرماني)		1934 2017-	3أغسطس 1989	3أغسطس 1993	حزب عمال الدستور (حزب كارگزاران سازندگی)	دورة أولى
			3أغسطس 1993	2أغسطس 1997		دورة ثانية
محمد خاتمي		1943	2أغسطس 1997	8أغسطس 2001	تجمع العلماء المجاهدين (مجمع روحانيون مبارز)	دورة أولى
			8أغسطس 2001	3أغسطس 2005		دورة ثانية

الاسم	صورة	تاريخ الولادة تاريخ الوفاة	تاريخ تولي المنصب	تاريخ ترك المنصب	الحزب السياسي	الدورة الرئاسية
محمود أحمدي نجاد		1956	3أغسطس 2005	5أغسطس 2009	تحالف بناة إيران الإسلامية (ائتلاف آبادگران ايران إسلامى)	دورة أولى
			5أغسطس 2009	5أغسطس 2013		دورة ثانية
حسن روحاني		1948	4أغسطس 2013	4أغسطس 2017	حزب اعتدال وتوسعه	دورة أولى
			4أغسطس 2017	في المنصب		دورة ثانية

الملحق رقم : 01

جدول يوضح الرؤساء الإيرانيين بعد الثورة

المصدر:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D8%B1%D8%A4%D8%B3%D8%A7%D8%A1_%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

الملحق رقم : 02

الميزات العسكري : إيران و السعودية

المصدر :

http://www.alwasatnews.comnews1068109.html

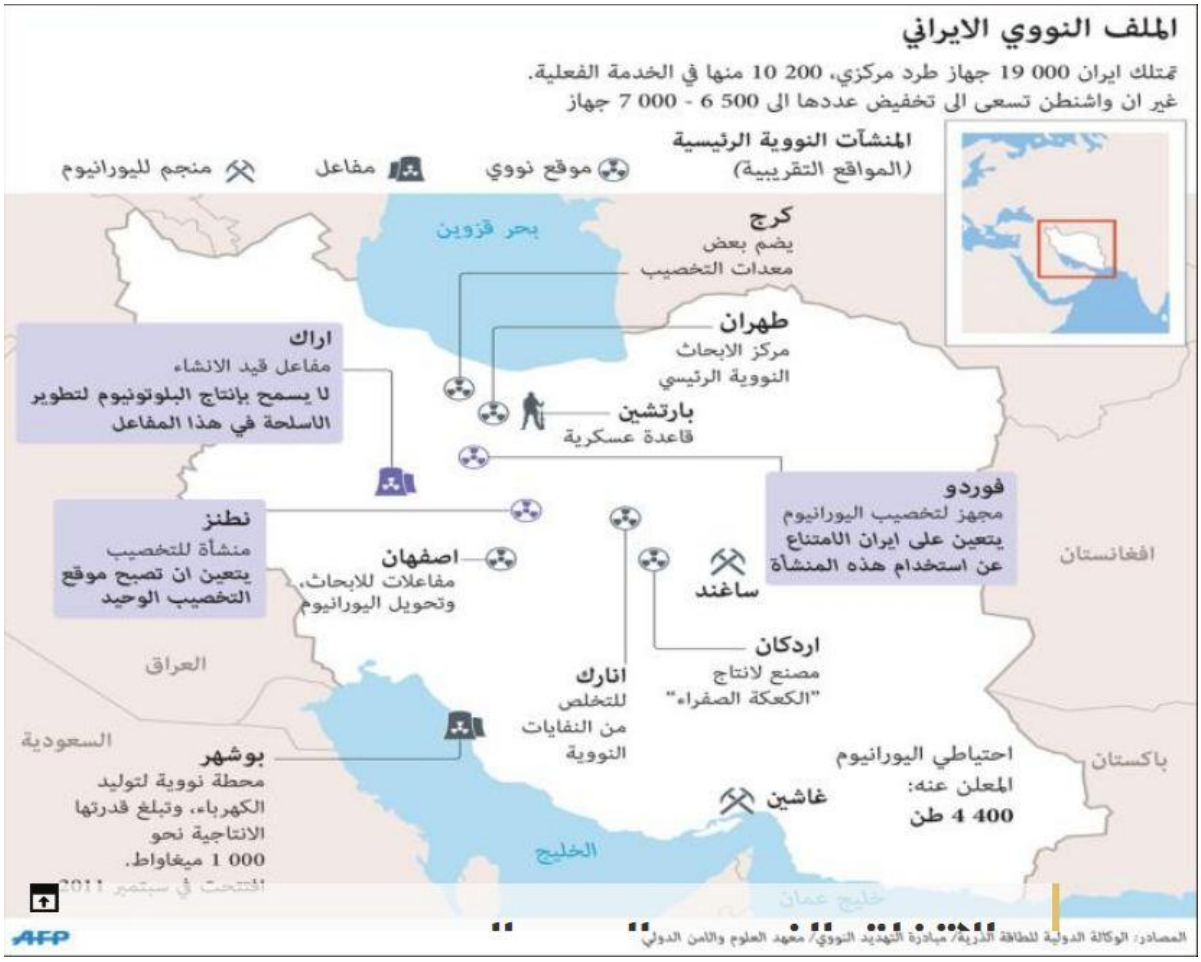

الملحق رقم : 03

الملف النووي الايراني

المصدر :

httpwww.aljazeera.netknowledgegateopinions201545%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

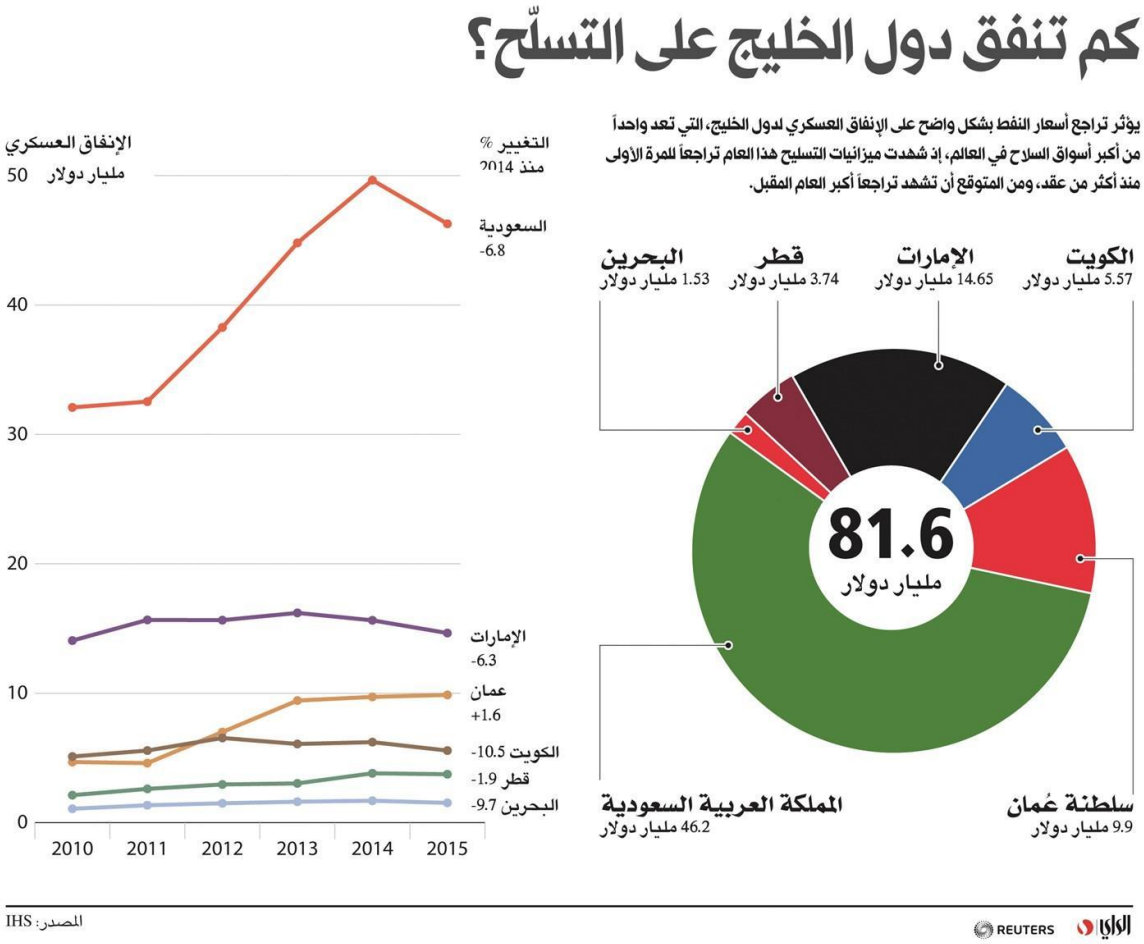

الملحق رقم : 04

الإنفاق الخليجي على التسلح

المصدر :

httpwww.alraimedia.comHomeDetailsid=ced4f9ca-a71c-4c4d-9e30-c504fea83518

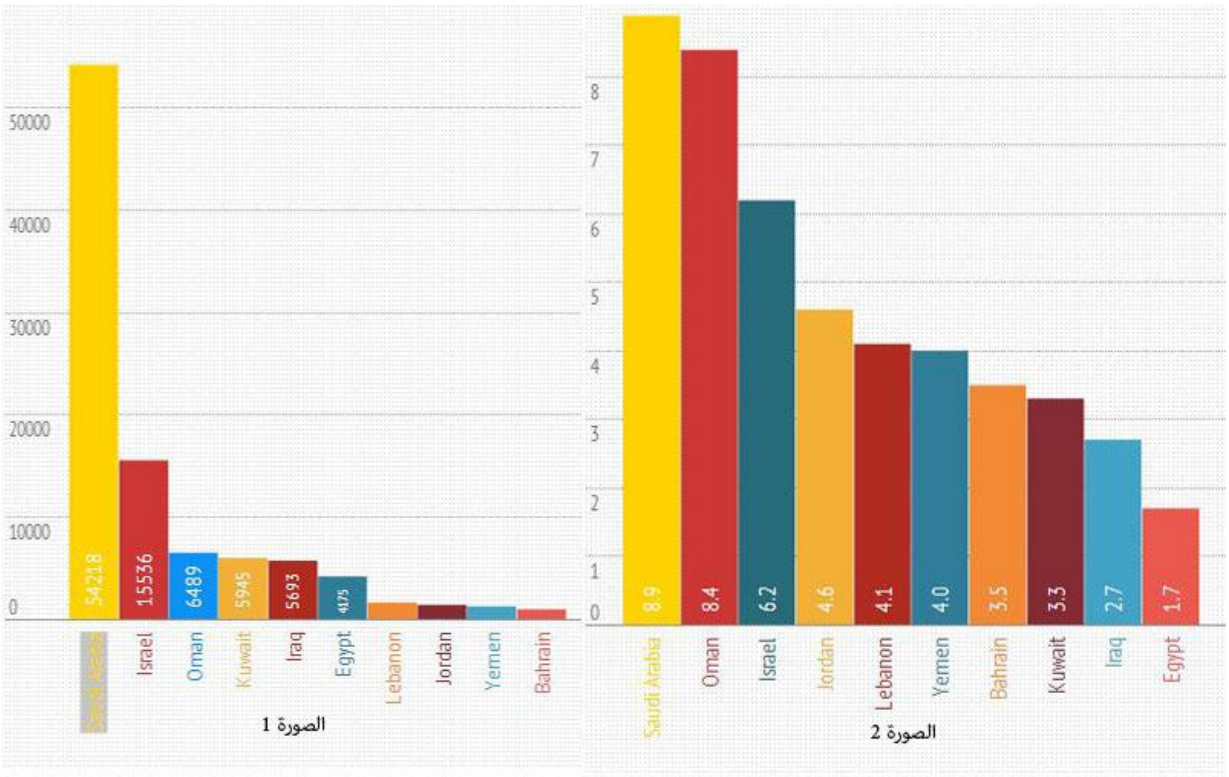

الملحق رقم : 05

الإنفاق على التسلح في الشرق الأوسط

المصدر:

http://janoubia.com/2016/01/11/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84/iran-and-ksa-infograph/

الملحق رقم : 06

مناطق المفاعلات و تخصيب اليورانيوم الايرانية

المصدر : 566712-01-03-1525775157-800x445

الملحق رقم : 07

الميزان العسكري و الاستراتيجي بين السعودية و ايران

المصدر :

http://janoubia.com/2016/01/11/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84/iran-and-ksa-infograph/

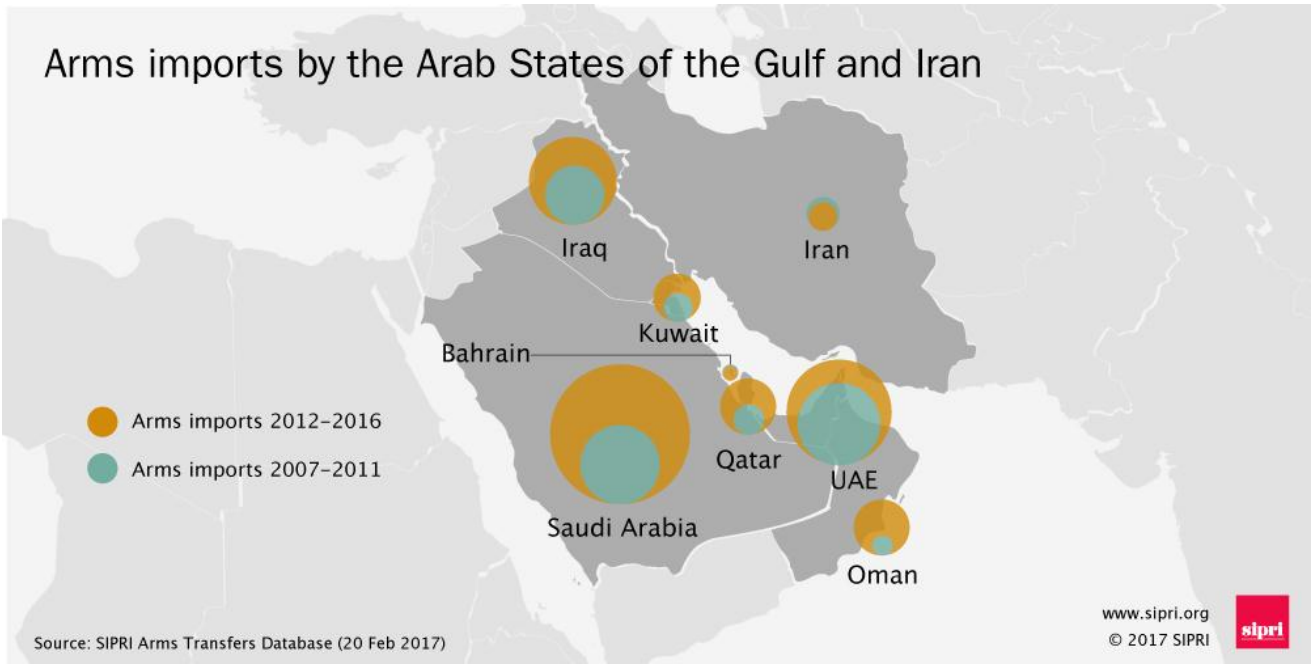

الملحق رقم : 08

التسلح الخليجي الايراني

المصدر :

http://www.alkawthartv.com/news/71835

الملحق رقم : 09

مضيق باب المندب

المصدر :

https://www.google.dz/maps/place/%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82+%D8%A8%D8%A7%D8%A8+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D8%A8%E2%80%AD/@12.6192972,44.0710919,9z/data=!3m1!4b1!4m5!3m4!1s0x16190273e93809bf:0x82668afa4df85881!8m2!3d12.4969517!4d43.5606946?hl=ar

الملحق رقم : 10

الخليج العربي

المصدر :

https://www.google.dz/maps/place/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%E2%80%AD/@27.1594025,54.6885541,7z/data=!3m1!4b1!4m5!3m4!1s0x3e43baa0d01c0fd7:0x670637ef2b576d2e!8m2!3d26.7505337!4d51.6834275?hl=ar

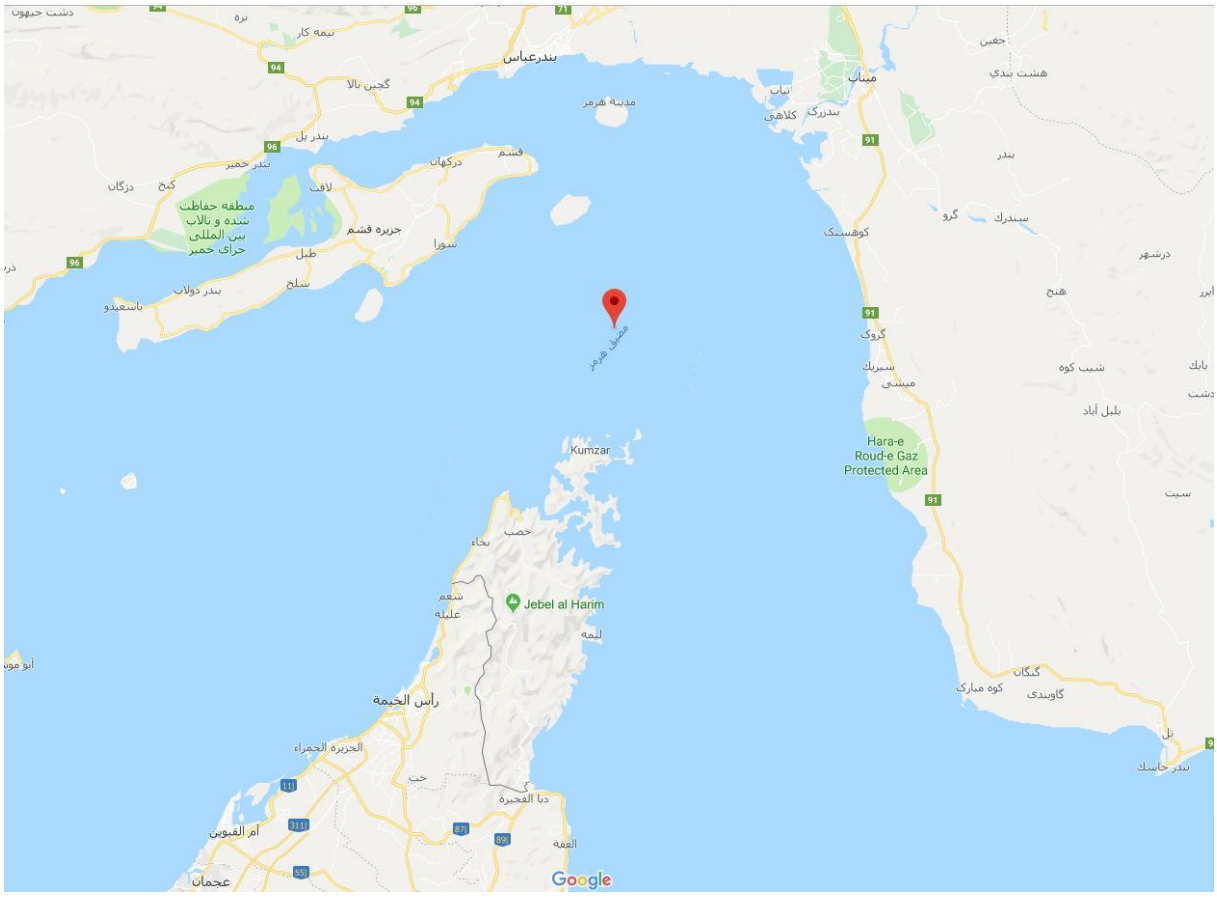

الملحق رقم : 11

مضيق هرمز

المصدر :

https://www.google.dz/maps/place/%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82+%D9%87%D8%B1%D9%85%D8%B2%E2%80%AD/@26.3211253,56.8657496,9.25z/data=!4m5!3m4!1s0x3ef7184c25840e51:0x3d7b86ccdd367e5a!8m2!3d26.5944754!4d56.4719928?hl=ar

الملحق رقم : 12

خارطة ايران

المصدر :

https://www.google.dz/maps/place/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%E2%80%AD/@32.2670636,59.6486429,6z/data=!4m5!3m4!1s0x3ef7ec2ec16b1df1:0x40b095d39e51face!8m2!3d32.427908!4d53.688046?hl=ar

قـــائـــمة المـــراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1. إبراهيميان أروند، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2014.

2. أبو زيد أحمد محمد : معضلة الأمن اليمني الخليجي: دراسة في المسببات و الانعكاسات و المآلات، المعهد الدولي للدبلوماسية الثقافية، الإمارات العربية، دبي، 2014.

3. أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر 2016.

4. أحمد بيضون و آخرون : العرب و العالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط2، بيروت، 2004.

5. أحمد فايز صالح،دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية، ط1، بيروت، 2011.

6. أحمد نوفل : إيران :25 عاما على الثورة، التحديات الخارجية و الداخلية، مركز القدس للدراسات السياسية، مارس 2004.

7. الأسطل كمال : نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،2009.

8. أسيري عبد الرضا علي : دور مجلس التعاون لدول الخليج العربي في تعزيز سياسات التعايش الإقليمي : التحديات الداخلية و الخارجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008.

9. أشرف عبد العزيز عبد القادر: الموقف الخليجي اتجاه الثورة في سوريا : الأبعاد و الدلالات و الخيارات المتاحة، مجلة اراء، مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، أفريل 2012.

10. أشرف كشك: العلاقات الإيرانية الخليجية: الواقع وآفاق المستقبل، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية، مارس 2014..

11. أشرف محمد كشك : تطور الأمن الإقليمي الخليجي: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

12. أشرف محمد كشك، خيارات مجلس التعاون الخليجي في تجاه السياسة الإيرانية، السياسة الدولية، يوليو، 2016.

13. أشرف محمد كشك: دول الخليج وإيران: قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الأول، ديسمبر 2016.

14. آل حامد محمد أحمد، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

15. أليسون ج.ك.بايلز: اتجاهات و تحديات في الأمن الدولي، في التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة فادي حمود و آخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004.

16. أنديك مارتن : أولويات السياسة الأمريكية في الخليج : التحديات و الخيارات، مركز الإمارات للدراسات و البحوث، أبو ظبي، 2006.

17. أنطاكي مصطفى: البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط، مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر، دمشق،2006.

18. أورنسون جيفري : إسرائيل و الانعكاسات الإستراتيجية لاحتمال امتلاك إيران أسلحة نووية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007.

19. إيان ريتلدج: العطش إلى النفط: ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2006.

20. أبو عامر، علاء، العلاقات الدولية الظاهرة والعلم- الدبلوماسية والإستراتيجية، الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن. 2014.

21. البستكي نصرة عبد الله، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت،2003.

22. البطنيجي عياد: السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الإستراتيجية للشرق الأوسط، طهران، إيران، 2011.

23. بهاء الدين الخاقاني : الفوضى الخلاقة: إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية لمائة سنة قادمة، دار المحجة البيضاء، بيروت، ط2012،1.

24. بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في، د.جمال السويدي(محرر)، إيران والخليج: البحث عن الإستقرار(أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1996)

25. بوب.ك.جيمس : الإنفاق الدولي على التسلح: انهيار اقتصاديات الدول الكبرى، ترجمة فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2013.

26. بول براكان : العصر النووي الثاني : الإستراتيجيا و الأخطار و سياسات القوى الجديدة، الدار العربية، بيروت، ط1، 2013.

27. بيومي زكريا سليمان : العرب بين النفوذ الإيراني و المخطط الأمريكي الصهيوني، دار العلم للإيمان و النشر، دمشق، 2009.

28. توماس ماتير : إيران و أمن دول الخليج في القرن الحادي و العشرين، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 2005.

29. الجاسور ناظم عبد الواحد: موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004.

30. جريجوري كوساتش و إلينا مالكوميان : مجلس التعاون لدول الخليج العربية : المنظمة الإقليمية و الأمن الإقليمي، مركز الإعلام و الدراسات العربية الروسية، 2015.

31. جمال سند السويدي: المصالح الدولية في منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2006.

32. جيرولد جرين: سياسات إيران الإقليمية: وجهات نظر غربية، في الخليج و تحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005.

33. الحسن خالد محمد : تركيا و التحولات السياسية في المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.

34. حسن علي الإبراهيمي الدول الصغيرة والنظام الدولي الجديد، الكويت والخليج العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

35. حسن يوسف محمد، أثر العلاقات السياسية بين قطر وإيران علي أمن الخليج: دراسة للفترة منذ1995.

36. حسين خالد: البرنامج النووي الإيراني و الهواجس الأمنية الخليجية، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة اللبنانية، لبنان، 2009.

37. حسين خلف موسى، النظام العالمي الجديد :خصائصه و سماته، المركز الديمقراطي العربي، 6 يوليو، 2015.

38. الحمد جواد : إدارة المرحلة الإنتقالية ما بعد الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1، 2012.

39. الحمد جواد : إدارة المرحلة الإنتقالية ما بعد الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1، 2012.

40. حميد السعدون و حسين حافظ العكيلي : رؤية من الداخل للسلوك السياسي الخارجي الأمريكي، مكتبة الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، ط1، 2013.

41. الحياتي جاسم إبراهيم: خفايا علاقات إيران–إسرائيل و أثرها في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، الأوائل للنشر و التوزيع، دمشق،2007.

42. خليل إبراهيم المنقور: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات المعاصرة، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، 2015.

43. خليل عرنوس سليمان : دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية و هيكل النظام الدولي' المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، تشرين الثاني،2011.

44. خنسان الغريب : مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008.

45. الراشد الغامدي أميرة : الإستراتيجية الأمريكية و التسلح النووي في آسيا:براجماتية السياسات و ازدواجية المعايير، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017.

46. الراوي رياض : البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط، دار الأوائل للنشر و التوزيع، دمشق، ط2، 2008.

47. الراوي، مهند، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية– دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.، 2015.

48. رضا عبد الجبار الشمري: الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014.

49. روجر هاورد: نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007.

50. زادة بيروز مجتهد: الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، دار الشرق، عجمان، 1996.

51. زكي عبد المعطي، الأمن القومي : قراء في المفهوم و الأبعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2016.

52. زهران،جمال، أزمات النظام العربي وأليات المواجهة، الطبعة الأولي، القاهرة، دار الشروق، 2001.

53. الزويري محجوب، إيران و الحوثيون : صناعة الفوضى في اليمن، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية، البحرين، 2015.

54. زياد النعيمي، الشراكة الخليجية الإستراتيجية للتكامل الإقليمي، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، 2008.

55. زينب عبد العظيم محمد : الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي و العشرين، مكتبة الشرق الدولية، القاهرة، 2007.

56. السامرائي سعيد : الطائفية في العراق، مؤسسة الفجر لندن، ط1، 1993.

57. سامور جاري، مواجهة التحدي الإيراني،مركز الإمارات للدراسات و البحوث، أبوظبي،2006.

58. السبكي أمال : تأثير البرنامج النووي الإيراني في أمن الخليج، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط1، 2005.

59. سويد ياسين، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع و خيارات،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

60. شاكر محمود: مواطن الشعوب الإسلامية في آسيا، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، 2012.

61. صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، مطبعة جامعة بغداد، 1976.

62. صدقيان محمد: الخريطة الإيرانية السياسية: تحولات ما بعد الأزمة، مؤسسة الأهرام للدراسات، القاهرة، 2010.

63. الطائي سناء عبد الله: موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،2010.

64. طلال محمد كداوي: الإنفاق العسكري الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001.

65. طوالبة حسن محمد : مناقشة في النزاع العراقي الإيراني، منشورات الوطن العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1984.

66. ظافر محمد العجمي: أمن الخليج العربي، تطوره وإشكالاته من منظور العلاقات الدولية والإقليمية، مركز دراسات الوحدة، لبنان، 2006.

67. عبد الحميد عاطف معتمد : استعادة روسيا مكانة القطب الدولي : أزمة الفترة الانتقالية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط1، 2009.

68. عبد الحميد محمد كمال: الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، مكتبة الأنجلو مصرية، ط4، 2003.

69. عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر، 2012.

70. عبد الرزاق عباس، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية، مطبعة اسعد، بغداد 1976.

71. عبد الله الأشعل، " إيران والخليج: رؤية للمستقبل المنظور وأبعاد الإستراتيجية"، مختارات إيرانية، العدد86، سبتمبر 2007.

72. عبد الله عبد المحسن السلطان: البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: التنافس بين إستراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1988.

73. عبد الله فهد النفيسي و آخرون: المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية، مركز أمية للبحوث و الدراسات،ط2، 2014.

74. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1999.

75. عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في لسياسات الدولية والإقليمية، مراجعة د.علي المياح، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، 2000.

76. العدوان طايل يوسف عبد الله، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013).

77. العدواني عبد الناصر: إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي: مقتربات جديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 2004

78. عزام محجوب، محمد النحال: حرب الخليج: البعد الاقتصادي والرهان الدولي، بدون دار نشر، 1991.

79. عطية ممدوح حامد: البرنامج النووي الإيراني و المتغيرات في أمن الخليج، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2003.

80. على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،سلسلة مفاهيم، 2013.

81. العيدروس حسن: جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية (1997–2000)، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 2003.

82. عيسى علي: العلاقات العمانية الإيرانية، دار المستقبل، سلطنة عمان، 2011.

83. فتحي ممدوح أنيس: الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد واليات المواجهة، أبو ظبي، 2006.

84. الفضالة خالد بن براهيم، أمن الخليج العربي في ظل التحديات الإقليمية، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية، البحرين، 2015.

85. فهمي هويدي: إيران من الداخل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط4، 1991.

86. القاسمي بن محمد خالد : طموحات إيران النووية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2009.

87. القحطاني شيخة غانم، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.

88. كريستوفر م.ديفيدسون، ما بعد الشيوخ : الإنهيار المقبل للممالك الخليجية، مركز أوال للدراسات و التوثيق، ط1، بيروت، 2014.

89. الكعكي يحي أحمد: الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

90. كوردزمان أنتوني:القدرات العسكرية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،2001.

91. لطفي فؤاد أحمد نعمان، مسار التمادي في اليمن : الحوثيون من الفكرة إلى سلطة الأمر الواقع، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية، البحرين، 2015.

92. لطفي فؤاد أحمد نعمان، مسار التمادي في اليمن : الحوثيون من الفكرة إلى سلطة الأمر الواقع، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية، البحرين، 2015.

93. لنبالي عبد الله حسن: قراءات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية التحديات العالمية، عمان، 2005.

94. مادي فاطمة: التيارات السياسية في إيران: إشكاليات الاستقطاب الاجتماعي وتحولات الخطاب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2012.

95. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1999.

96. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصر: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة.

97. محمد بدري عيد : مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية بعد الإتفاق النووي، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر، 2015.

98. محمد جواد رضا، "صراع الدولة والقبيلة في الخليج: أزمات التنمية وتنمية الأزمات"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

99. محمد جواد رضا، "صراع الدولة والقبيلة في الخليج: أزمات التنمية وتنمية الأزمات"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

100. محمد جواد رضا، "صراع الدولة والقبيلة في الخليج: أزمات التنمية وتنمية الأزمات"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

101. محمد جواد علي، الصراع الأمريكي السوفيتي في المحيط الهندي، منشورات شركة مطبعة الأديب البغدادية المحدودة.

102. محمود، محمود، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، الطبعة الأولي، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1998.

103. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، قراء في الاتفاق النووي الإيراني، 2015.

104. مرهون عبد الجليل:أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت،1997.

105. مسعد نيفين عبد المنعم: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2002.

106. مهتدى محمد علي: مشروع نظام الشرق أوسطي و موقف العرب و الإيرانيين منه و موقعهم فيه، الرياض،ط1، 2004.

107. ميشيل تي كلارك: النفط، الجغرافيا السياسية، والحرب القادمة مع إيران، ترجمة علي حسين باكير، دار السلام والأمن العالمي في جامعة هامشير كولدج، 2005/06/28.

108. نجلاء مكاوي، و آخرون : الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث، بيروت، 2015.

109. النفيسي عبد الله فهد: إيران والخليج –دياليكتيك الدمج والنبذ، دار قرطاس للنشر، بيروت، 1999.

110. هنتر شيرين: إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الإنعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2001.

111. هويدي فهمي : أزمة الخليج : العرب و إيران وهم الصراع وهم الوفاق، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1991.

112. يوسف خليفة اليوسف :مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط و القوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية' بيروت،2011.

113. يوسف خليفة اليوسف: مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

2- الرسائل والأطاريح

114. أحمد سليمان سالم الرحاحلة: الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط" الفرص و التحديات"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2014.

115. أحمد عبد الكاظم موسى: مكانة إيران الإقليمية في الإستراتيجية الأمريكية بعد عام 2003، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2015.

116. أحمد محمد حسن توبة، السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية وانعكاسها علي النظام الإقليمى العربي2000- 2009، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013.

117. حسن يوسف محمد، أثر العلاقات السياسية بين قطر وإيران علي أمن الخليج: دراسة للفترة منذ1995، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013.

118. خالد حمزة المعيني، المتغير التكنولوجي و أثره على القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، 2001.

119. رائد حسن سليمان، تأثير العلاقات السورية الإيرانية علي القضايا العربية 1997- 2011، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012.

120. رشاد نامق فرج، تأثير القضية الكردية في العراق علي العلاقات العراقية- الإيرانية2005-2012، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014.

121. رضا عبد الجبار سلمان الشمري، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد،2003.

122. الزائد عطا الله زايد: العلاقات السياسية السعودية الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980-2003، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2003.

123. سعد مجبل فلاح الهبيدة: البرنامج النووي الإيراني و أثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة (2003-2012)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

124. سليمان، رائد، تأثير العلاقات السورية الإيرانية على القضايا العربية 1997- 2011، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2012.

125. صالح خلف صالح : آثار الإجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية (1988-2008)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

126. عبد العزيز عبد العزيز المهري: التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990-2010)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

127. عبد الله فالح المطيري: أمن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

128. العدوان طايل يوسف عبد الله: الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

129. فؤاد عاطف العبادي: السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (1991-2012)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

130. محمد، خالد، أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية الخليجية 1979-2000، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2006.

131. محمدي صليحة: حوار الردع العقلاني – التنظيمي في تحليل انتشار الأسلحة النووية – البرنامج النووي الإيراني نموذجا–، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2017.

132. مصطفي شفيق مصطفي، قياس قوة الدولة الإيرانية وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي (2003– 2010)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012.

133. نوفل منير، أثر متغير النخبة علي السياسة الإيرانية اتجاه دول الخليج 1989–2008، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.

3– المجلات و الدوريات

134. أبو شادي يسري : السباق النووي في الشرق الأوسط : الطموح، المعوقات و الحقائق، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017.

135. أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مختارات إيرانية, العدد 6.

136. باديب سعيد: العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، مجلة آراء حول الخليج، العدد14، نوفمبر 2014.

137. البرصان أحمد سليم : التنافس الدولي و أزمة الثورة السورية، مجلة أراء، مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، أفريل 2012.

138. البسيوني سمير زكي: كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية، مختارات إيرانية، العدد 71، 2015.

139. بن صقر عبد العزيز:إيران و مجلس الأمن الدولي، مجلة آراء حول الخليج، العدد24.

140. برزين سعيد: التيارات السياسية في إيران، مركز الإمارات للدراسات والأبحاث، أبو ظبي، 2000.

141. بن علي آل خليفة عبد الله : النووي الإيراني بين الخيار السلمي و الدبلوماسي لدول الخليج والعسكرة الإيرانية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017.

142. بهاء بدري حسين، تحديد الأقاليم المناخية لإيران، مجلة الجمعية الجغرافية، العددان 1990.

143. التكريتي أنس: الأمن العربي والإسلامي: إيران نقطة البحث، مركز قرطبة، لندن، 2011.

144. راشد سامح: السياسة الخارجية في عهد نجاد: حدود التغيير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2010.

145. جبر، عقيل، التفكير الإستراتيجي الأمريكي وعالم الجنوب قراءة في نظرية صدام الحضارات، مجلة آداب المستنصرية، العدد 75، بغداد– العراق، (2016).

146. جبر، عقيل.،التفكير الإستراتيجي الأمريكي وعالم الجنوب قراءة في نظرية صدام الحضارات، مجلة آداب المستنصرية، العدد 75، بغداد– العراق.، 2016.

147. جيمس بيل : الولايات المتحدة و إيران، مجلة دراسات عالمية(إيران و العراق)، العدد 48، منشورات مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004.

148. الحبيل مهنا : صراع واشنطن و طهران و موازين الخليج، مجلة أراء، مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، أفريل 2016.

149. حسين وحيد عزيز الكعبي، المضامين الجغرافية لفكرة النظام الشرق أوسطي مالها وما عليها، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (2)، 2001.

150. الخثلان صالح بن محمد : العلاقات السعودية الروسية نحو انطلاقة جديدة، مجلة أراء حول الخليج، العدد 118، أفريل 2017.

151. رحال سامية :سيكولوجية الإرهاب : تركيبة التنظيمات المتطرفة،، مجلة أراء حول الخليج، العدد 118، أفريل 2017.

152. الزيات محمد صفوت: الولايات المتحدة وأمن الخليج، طموح المصالح وحدود القوة، مجلة آراء حول الخليج، العدد 16.2006.

153. سعد حقي توفيق : السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي، مجلة العلوم السياسيةبغداد، العدد 38، 2013.

154. سعيد، امنة.وفتحي، محمد.، الهيمنة الأمريكية في مطلع القرن الحادي والعشرين "مقاربة في المنطلقات والنتائج"، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 42، بغداد– العراق، 2015.

155. سلامة معتز : العقائد و المشروع التوسعي لتركيا و إيران يعرقلان الحوار الخليجي مع الدولتين، مجلة آراء حول الخليج، العدد 121، يوليو 2017.

156. سوزانا صبحي المساح : أسواق الأسهم الخليجية ليست محصنة ضد الصدمات و تجاوزها بالتنسيق المشترك، مجلة أراء ، العدد 119، ماي 2017.

157. سيد سلمان صفوى، الدبلوماسية الثقافية والفنية، مختارات إيرانية، العدد160، ديسمبر2013.

158. شروق صابر، فهم الدور الإيراني في الشرق الأوسط، (القاهرة، مختارات إيرانية، العدد173، مارس، 2015).

159. صباح محمود محمد الراوي، مملكة البحرين التسمية والأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (2)، 2001.

160. صبحي، انس، السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي مع إيران (قراءة في مستقبل المنطقة العربية)، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 42، العراق.(2015)..

161. الطاير عبد الله بن موسى: منطقة الخليج بين سلاح إيران و فاتورة الحماية الأمريكية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 21.

162. ظافر محمد العجمي : تأثير المتغيرات الاقتصادية على تسليح دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017.

163. العاتي مصطفى: إيران بين التسلح الروسي والتهديد الأمريكي، مجلة أراء حول الخليج، العدد 16، 2006.

164. عبد الحي وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مركز الدراسات التطبيقية،الاردن،2010.

165. عبد السلام محمد : هل هناك حرب باردة بين العرب و إيران، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 143.

166. عبد الونيس عادل : مجلس التعاون الخليجي و إيران 25 عاما من الحذر و الترقب، مجلة أراء حول الخليج، العدد 30 ص 53،48، 2007.

167. عبد الونيس عادل : مجلس التعاون الخليجي و إيران 25 عاما من الحذر و الترقب، مجلة أراء حول الخليج، العدد 30.

168. عز الدين حسن : الحراك التاريخي و مستقبل سوريا و مجلس التعاون الخليجي، مجلة اراء، مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، أفريل 2017.

169. عطوان خضر عباس: العراق و إيران: جيرة شقاق، مجلة أراء حول الخليج، العدد 33، 2007.

170. علا تسليمى، أهداف طهران من المناورات في مضيق هرمز وحتى خليج عدن، القاهرة، مختارات إيرانية، العدد 171، يناير، 2015.

171. علي رضا بيكدلي، التعاطى البناء بين إيران و تركيا، مختارات إيرانية، العدد177، أغسطس2015.

172. عمر هشام الشهابي : اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية و تفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المستقبل العربي، العدد400، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

173. فتحي العفيفي : الإستعصاء الليبيرالي في الخليج العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد12، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

174. فخري هاشم خلف الناهي، العلاقات المكانية المتبادلة بين الخليج العربي وساحل إيران المطل عليه، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة البصرة، 1999.

175. فؤاد حمه خور شيد، أثر المناخ في المعارك الحربية، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد العدد 59، السنة 2002.

176. فؤاد حمه خور شيد، الدول القارية الحبيسة رؤيا جغرافية سياسية، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد (32).

177. قاعود، يحي،.المرجعية الفكرية للإدارة الأمريكية الجديدة– دونالد ترامب، مجلة تسامح، العدد 56، تصدر عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله– فلسطين. (2017).

178. كامران كرمى، التداعيات الإقليمية للتطورات اليمنية، مختارات إيرانية، العدد171، يناير2015.

179. كشك أشرف محمد : رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد 62، 2005.

180. كشك أشرف محمد: تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، 2003.

181. مجيد حميد شهاب، جيوبوليتيك بحر قزوين، مجلة كلية الآداب . جامعة بغداد، العدد 59، 2002

182. محمد أحمد المقداد : تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية (العلاقات الإيرانية العربية دراية حالة)، مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الإجتماعية، المجلد40، العدد2، جامعة أل البيت، الأردن،2013.

183. محمد أحمد المقداد: تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية (العلاقات الإيرانية العربية دراية حالة)، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد40، العدد2، جامعة أل البيت، الأردن، 2013.

184. محمد السعيد إدريس، إيران وحسابات مخاض تسويات الأزمات الإقليمية، مختارات إيرانية، العدد178، سبتمبر2015.

185. محمد السعيد إدريس، تحديات إيران في التحالف مع روسيا في سوريا،(القاهرة، مختارات إيرانية، العدد173، مارس، 2015.

186. محمد السعيد، إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري، سياسة دولية، العدد201، يوليو2015.

187. محمد زهير قاسم: احتلال الجزر الثلاث وأثره على العلاقات الإماراتية الإيرانية، مجلة الإسراء، مجلد 8، العدد 29، السنة الثامنة، مارس 2012.

188. محمد عباس ناجى، إيران في شرق أوسط جديد، القاهرة، كراسات إستراتيجية، العدد226، 2011.

189. محمد عباس ناجي، الثورات العربية والمصالح الإيرانية،القاهرة، كراسات إستراتيجية، العدد226، 2011.

190. محمد عباس ناجي، هل بدأت إيران تغير موقفها من " الجار الشمالي"؟، مختارات إيرانية، العدد179، أكتوبر2015.

191. محمد غانم الرميحي: الإقتصاد و المجتمع في الخليج بعد العصر النفطي :صعوبات الإنتقال من الوفرة إلى الترشيد، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017.

192. محمد نور الدين، حول المفاوضات الإيرانية الغربية منذ رئاسة الرئيس حسن روحاني وحتى الاتفاق الأخير، مختارات إيرانية، العدد176، يوليو2015.

193. محمود أحمد إبراهيم: الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 2007،145.

194. مخيمر أسامة فاروق: الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية و الضغوط الأمريكية، مختارات إيرانية، العدد 59، 2010.

195. المطيري نواف: أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج (1989–2008)، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد2، 2012.

196. معتز سلامه",الصعود:التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجى),"مجله السياسة الدولية, القاهرة, مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتجيه,العدد185,يوليو 2011.

197. معين عبد الحكيم، ماهيات و أركان النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، مجلة السياسة الدولية، السنة 14، العدد 162، حزيران،2015.

198. المنصور عبد العزيز شحادة: أمن الخليج العربي بعد الإحتلال الأمريكي للعراق: دراسة صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009.

199. ميلود عامر حاج، دول مجلس التعاون و مرحلة ما بعد النفط: تحديات متوقعة و حلول مأمولة، مجلة أراء، العدد 119، ماي 2017.

200. هاشم وحيد حمزة، التداعيات السياسية والأمنية للتقنية النووية لإيرانية على أمن الخليج، مجلة أراء حول الخليج، العدد 30.

201. ولي كَل محمدي، كيف تنظر تركيا إلي تطورات الأزمة اليمنية، مختارات إيرانية، العدد174، أبريل2015.

202. يحي بن مفرج الزهراني: تطبيق نظرية العمق الإستراتيجي و القوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 2، 2016.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

203. Nikkie, Keddie; modern Iran: Roots and Results of revolution, update Edition, paper back-aug1, 2006.

204. Rey,Takeyh: Hidden Iran: Parodox and Power in Islamic republic,New York,Henry Holt and Company,2006.

205. Gwenn Okruhlik and Patrick Conge, "The Politics of Border Disputes on the Arabian Peninsula",International Journal, Vol.54, No.2, (Spring2009).

206. Anoushiravan Ehteshami and Mahjoob Zweiri, Iran and the Rise of its Neoconservative : The politics of Tehran's Silent Revolution (Hardcover-oct2,2007).

207. Bottomerre T.B , Elites and society , (Middlesex: penguin books),2000.

208. David, Menashri, Post- revolutionary Politics in Iran Religion ,society and power , London : Frank cass,OP,2001.

209. Frederic Wehrey and Others, Saudi-Iranian Relation since The Fall Of Saddam: Rivalry , cooperation, And Implications for US policy, CA, Santa Monica, Rand,2009

210. Yakoubian Mona." Syria 's alliance with iran ".Washington united states institute of peace.2007.

211. Lavrov in an interview with Russian state TV on Sunday October 9, 2016

212. www.uaposition.com/middle-east-monitor/russia-says-us-actions-threatens-its-national-security

213. John Hannah, "Russia's Middle East Offensive" foreign policySeptember 13, 2016

214. .www.foreignpolicy.com/2016/09/13/russias-middle-east-offensive

215. The war in Syria-smoke and chaos".The Economist, August 27, 2015"

216. www.economist.com/news/middle-east".and-africa/21705658-battlefield-syria-grows-more-complicated.

الإهـداء

شكر وعرفان

المقدمة.....أ

الفصل الأول: محددات العلاقات الإيرانية الخليجية و مؤثرات التفاعل بين الطرفين

تمهيد 31

المبحث الأول: تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا السياسية 32

المطلب الأول: الإرث التاريخي للعلاقات الإيرانية الخليجية 32

أولا: مرحلة ما قبل الثورة الإسلامية الإيرانية(1941- 1979)..... 32

ثانيا: مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية (1980- 1989)..... 37

ثالثا: مرحلة حكم رفسنجاني(1989 – 1997)..... 42

رابعا:مرحلة حكم الرئيس محمد خاتمي (1997- 2005)..... 46

خامسا: مرحلة حكم أحمدي نجاد (التيار المحافظ) (2005-2013)..... 52

سادسا: المرحلة الحالية (مرحلة حكم حسن روحاني " التيار الإصلاحي") (2013- إلى الآن).... 54

المطلب الثاني: البعد الجيو إستراتيجي، والعلاقات الحدودية والإقليمية الخليجية الإيرانية..... 57

الفرع الأول: المتغير الجغرافي و تأثيره على العلاقات الإيرانية الخليجية 59

أولا: العلاقات الحدودية الخليجية – الخليجية..... 61

ثانيا: الخلافات الحدودية الإيرانية الخليجية..... 69

المبحث الثاني: السياسة الخارجية والمحدد الأمني في العلاقة الإيرانية الخليجية 75

المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية والخليجية..... 75

الفرع الأول: السياسة الخارجية الإيرانية 75

أولا: ميكانيزمات صناعة السياسة الخارجية الإيرانية 75

ثانيا: محددات السياسة الخارجية الإيرانية 85

ثالثا: السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي..... 93

الفرع الثاني: السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجية 97

أولا: محددات السياسة الخارجية الخليجية 98

ثانيا: إيران في السياسة الخارجية الخليجية 103

المطلب الثاني: الجغرافيا الأمنية وإستراتيجية التوازن الإقليمي 108
الفرع الأول: جيوبوليتيكية إيران الإقليمية ودورها في التوازن الإقليمي.....109
أولا: الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران 109
ثانيا: الإستراتيجية الإيرانية وإعادة التموضع الإقليمي 116
الفرع الثاني: الأهمية الإستراتيجية للخليج والمكانة الإقليمية 124
أولا: البعد الجيو–استراتيجي 124
ثانيا: الرؤية الخليجية للجغرافيا الأمنية 128
خلاصة الفصل الأول.....132
الفصل الثاني: الرقابة والتوازن كمحرك للعلاقة الإيرانية الخليجية (التنافس النووي الإيراني الخليجي والتوازنات الإستراتيجية)
تمهيد: 135
المبحث الأول: تطور البرنامج النووي الإيراني، دوافعه و أبعاده.....138
المطلب الأول: تاريخ البرنامج النووي و القدرات العسكرية الإيرانية : 139
الفرع الأول: تاريخ البرنامج النووي الإيراني 139
الفرع الثاني: القدرات النووية العسكرية الإيرانية.....144
المطلب الثاني : دوافع و أبعاد إيران لامتلاك النووي.....150
الفرع الأول: دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي 151
الفرع الثاني : أبعاد التسليح النووي الإيراني.....153
المبحث الثاني: استراتيجيات الأمن القومي الإيراني و تداعيات الملف النووي الإيراني إقليميا و دوليا 164
المطلب الأول: المؤثرات الإقليمية و الدولية في الأمن القومي الإيراني.....164
الفرع الأول: النظرة الإيرانية لأمنها القومي والإقليمي.....164
الفرع الثاني: التسلح الإيراني و التوازن الإستراتيجي في المنطقة 168
المطلب الثاني : محاور التباين الإقليمي و الدولي حول البرنامج النووي الإيراني (موقف إيران، المواقف الخليجية، المواقف الإقليمية و الدولية).....173
الفرع الأول: موقف دول الخليج العربي 175
الفرع الثاني: المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني (الموقف الأمريكي، الروسي و الأوروبي).. 181
أولا: الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني:.....181

ثانيا : الموقف الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني: 185
ثالثا: الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني.....187
الفرع الثالث : المواقف الإقليمية من الملف النووي الإيراني (الموقف التركي و الإسرائيلي).....190
أولا : الموقف التركي من الملف النووي الإيراني 190
ثانيا : الموقف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني 195
خلاصة الفصل الثاني 200
الفصل الثالث: نحو رؤية تحليلية للإستراتيجيتين الإيرانية الخليجية في ظل تفاعلات بيئة النظام الدولي والإقليمي الراهنة..... 1
تمهيد 203
المبحث الأول: تحولات السياستين الإقليمية و الدولية و تداعياتها على العلاقات الإيرانية الخليجية ..204
المطلب الأول: البيئة السياسية الدولية و الإقليمية الحاكمة في الإستراتيجيتين الإيرانية والخليجية..204
الفرع الأول: التحولات السياسية على المستويين الدولي و الإقليمي.....205
أولا: على المستوى الدولي 205
ثانيا : على المستوى الإقليمي 211
المطلب الثاني : العلاقات الإيرانية الإقليمية و الدولية و دورها في استقرار المنطقة 239
الفرع الأول: العلاقات الإيرانية العربية.....239
أولا: العلاقات الإيرانية العراقية.....239
ثانيا: العلاقات الإيرانية الأردنية 243
ثالثا: العلاقات الإيرانية الفلسطينية.....244
رابعا: العلاقات الإيرانية السورية 247
خامسا :العلاقات الإيرانية – اللبنانية.....250
الفرع الثاني: العلاقات الإيرانية الإقليمية 252
أولا : العلاقات الإيرانية الإسرائيلية.....252
ثانيا: العلاقات الإيرانية التركية 253
الفرع الثالث: العلاقات الإيرانية الدولية 260
أولا: العلاقات الإيرانية الأمريكية.....260
ثانيا: العلاقات الإيرانية الروسية 263

المطلب الثالث: العلاقات الخليجية الإقليمية و الدولية في ظل سياسة التوازنات الإستراتيجية 267
الفرع الأول: العلاقات الخليجية – الخليجية.....267
الفرع الثاني : العلاقات الخليجية الإقليمية 278
أولا: العلاقات الخليجية الإسرائيلية 278
ثانيا: العلاقات الخليجية التركية.....279
الفرع الثالث: العلاقات الخليجية الدولية 281
أولا : العلاقات الخليجية الروسية 281
ثانيا: العلاقات الخليجية الأمريكية 284
المبحث الثاني : نظرية الأمن الإيرانية الخليجية بين الهندسة و الرؤية الإستراتيجية "سيناريوهات العلاقة ومستقبل المنطقة".....291
المطلب الأول: الرؤية الإيرانية الخليجية للأمن و الإستقرار القومي و الإقليمي.....291
الفرع الأول: النظرية الأمنية الخليجية 291
أولا: مصادر التهديد الأمني لمنطقة الخليج.....292
ثانيا : مكانة إيران في الإستراتيجية الأمنية الخليجية 303
ثالثا: الرؤية الإستراتيجية الموحدة لدول مجلس التعاون.....305
الفرع الثاني : الرؤية الأمنية الإيرانية و رسم الأدوار الجديدة.....308
أولا: الإيديولوجية الدينية كمحرك للرؤية الأمنية الإيرانية 308
ثانيا : محدد القوة الإيرانية و التوازنات الإستراتيجية.....310
ثالثا: أمن منطقة الخليج من المنظور الإيراني 313
المطلب الثاني: سيناريوهات العلاقة بين الطرفين و مستقبل المنطقة في ظل المتغيرات الراهنة ...316
الفرع الأول: المعايير الرئيسية لنسق العلاقات الإيرانية الخليجية المستقبلية 316
أولا: العلاقة بين الحرس الثوري الإيراني و الحكومة الإيرانية 316
ثانيا: التغير المتبادل في السياسات بين الخليج و إيران 318
ثالثا: مضيق هرمز والتوتر الإيراني الإقليمي والدولي 321
رابعا: التطورات الإقليمية ومآلات الصراع الإقليمي والدولي 323
الفرع الثاني: المسارات المحتملة للعلاقات الخليجية – الإيرانية.....325
أولا: سيناريو الجمود و الركود 326

ثانيا: سيناريو التسوية الحذرة والتقارب المشروط 329
ثالثا: سيناريو التصعيد الدولي والإقليمي والتوتر البيني.....332
خاتمة.....337
قـائـمة المـراجع 360